

في خلاصة عبقات الأنوار

للعلم الحجة آية الله

السيد حامد حسين اللكهنوي

حديث الطير ـ ٢

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني

الجزء الرابع عشر

الكتاب :	نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار ج١٤
المؤلّف :	السيّد علي الحسيني الميلاني
نشر :	المؤلّف
الطبعة :	الأولى ـ ١٤١٨ ق ـ ١٣٧٦ ش
المطبعة :	ياران
الكمّية :	١٠٠٠ نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم

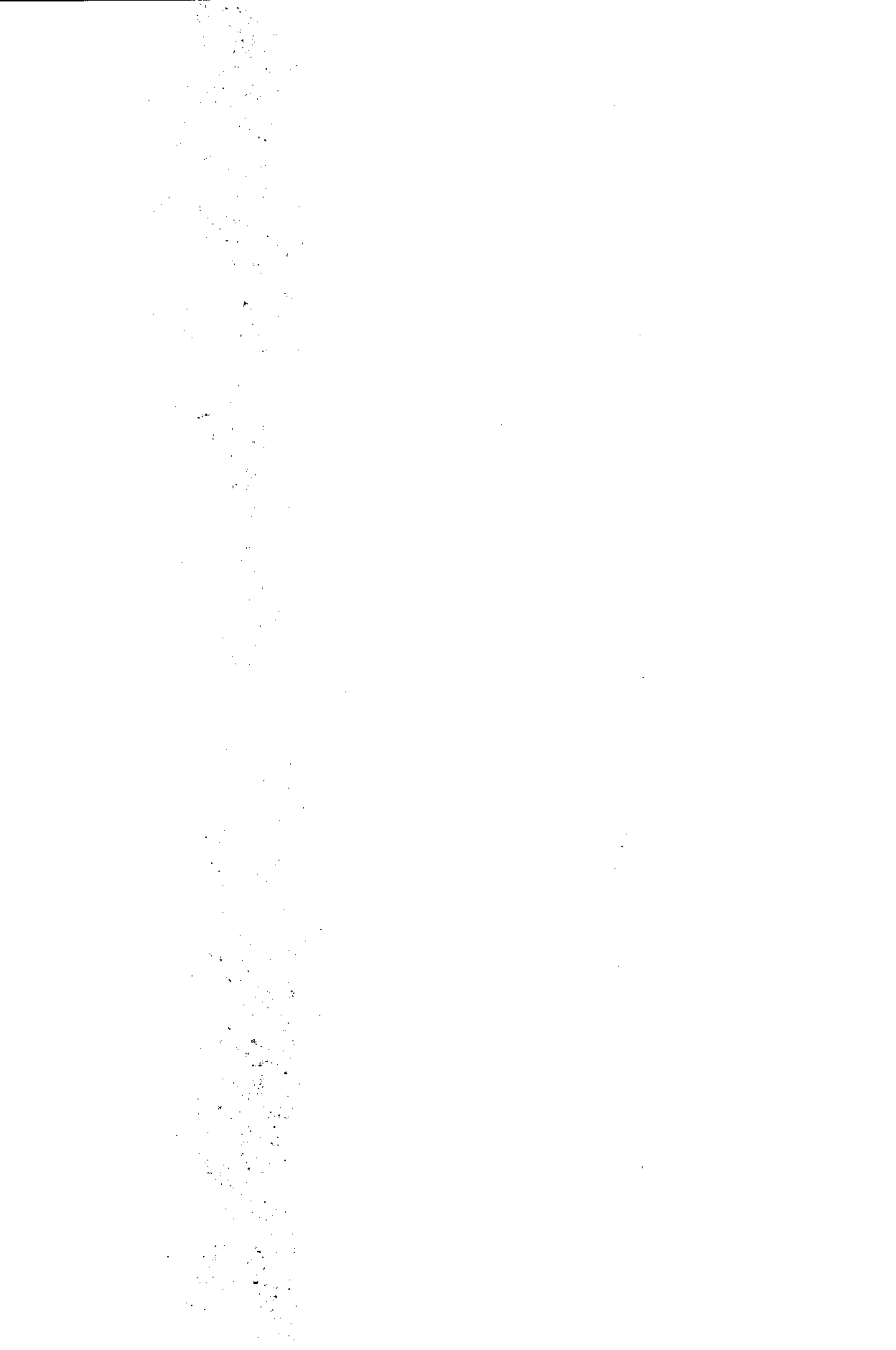


ملحق

سند حديث الطّير

تأليف

السيّد علي الحسيني الميلاني



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمّد وآله الطاهرين، ولعنة الله علىٰ أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

وبعد، فقد عرفت الرّواة لهذا الحديث من الصحابة، والتابعين، والعلماء الأعلام والمحدّثين في مختلف القرون... وعرفت الذين أفردوه بالتأليف، والذين أخرجوه في الصحّيح... بما لا يبقي مجالاً للريب في صدوره عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

ثمّ إنّا من خلال مراجعاتنا للأسانيد وبعض المؤلّفات الأُخرىٰ وقفنا علىٰ جماعةٍ من رواة هذا الحديث من الأكابر، وجدنا رواياتهم في كتبهم أو رواية غيرهم عنهم في أسانيدهم... فرأينا من المناسب إلحاقهم لمزيد الفائدة.

وقد تبيّن لنا من خلال البحث صحّة عدّة كبيرةٍ من أسانيد الحديث في خارج الصحاح، مضافاً إلىٰ ما كان فيها، فكان من الضروري ذكر ذلك في هذا المقام، فنقول وبالله التوفيق:

ذكر أسانيد صحيحة للحديث في خارج الصحاح

ما رواه البخاري

روىٰ الحديث باسناده الآتي عن زهير عن عثمان الطّويل عن أنس، ولم يشكل في السّند إلاّ أنْ قال: «ولا يعرف لعثمان سماع عن أنس».

قلت: قال ابن حِبّان: «يروي عن أنس. . . وعنه: زهير. . .» وسنذكر عبارته بترجمة عثمان.

فالسند صحيح.

* ورواه عن «عبد الملك ـ هو ابن أبي سليمان ـ عن أنس» فلم يقل إلاّ «مرسل».

قلت: الراوي عن أنس هو «عطاء» كما في سند الحافظ الطبراني في الأوسط[1] والحافظ الخطيب[2] روياه باسنادهما عن «عبد الملك، عن عطاء، عن أنس» و«عطاء» هو «ابن أبي رباح» من رجال الكتب السّتة وقد ذكروا في الرواة عنه «عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي»[3] وهو ثقة[4] فالسند صحيح.

ما رواه عبّاد بن يعقوب الرواجني

* رواه عن: عيسىٰ بن عبدالله بن محمّد بن عمر بن علي، عن أبيه عبدالله، عن أبيه، عن جدّه، عن علي. . .

وعن الـرّواجني: ابن عساكر وابن كثير وغيرهما، وسند الأوّل إليه صحيح، كما سيأتي.

---

(١) المعجم الأوسط ٨/ ٢٢٥ رقم: ٧٤٦٢. وسيأتي قريباً.

(٢) تاريخ بغداد ٩/ ٣٦٩، وقد تقدم في الأصل.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/ ١٨٠.

(٤) تقريب التهذيب ١/ ٥١٩.

أمّا «الرّواجني» فمن شيوخ البخاري، وأخرج له في غير واحدٍ من الصحّاح، ونصّوا علىٰ صِدقه وثقته.

وأمّا السّند المذكور فصحيح، كما سيأتي تحت عنوانه.

ما رواه أبو يعلىٰ

رواه بسندين:

* الحسن بن حمّاد، عن مسهر بن عبد الملك بن سلع، عن عيسىٰ بن عمر، عن السدّي.

و«الحسن» ثقة[1] و«مسهر» وثّقه هو، وأخرج له النسائي ـ وشرطه في صحيحه أشد من شرط البخاري ومسلم، كما ذكروا ـ وذكره ابن حِبّان في الثقات، و«عيسىٰ» ـ هو القاري ـ ثقة[2]، و«السدّي» ثقة كما فصّل في الأصل.

فالسند صحيح.

* قطن بن نسير، عن جعفر بن سليمان الضبعي، عن عبدالله بن مثنىٰ، عن عبدالله بن أنس، عن أنس.

و«قطن» ثقة، ذكرناه في الملحق، وكذا «جعفر»[3] و«عبدالله» ذكرناه في الملحق.

فالسند صحيح، وهذا هو السند الذي قال عنه الذهبي: «ومن أجودها: حديث قطن بن نسير ـ شيخ مسلم ـ حدّثنا جعفر...».

ما رواه ابن أبي حاتم

* رواه عن: عمّار بن خالد الواسطي، عن إسحاق الأزرق، عن عبد

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ١٦٥.

(٢) تقريب التهذيب ٢/ ١٠٠.

(٣) تقريب التهذيب ٣/ ١٣١.

الملك بن أبي سليمان، عن أنس.

كذا في (البداية والنهاية) وقال: «هذا أجود من إسناد الحاكم».

قلت: لأنّ «عمار» ثقة[١] وكذا «إسحاق»[٢] و«عبد الملك» تقدم.

ولو كان مرسلاً ـ كما زعم البخاري ـ فقد عرفت الواسطة.

فالسند صحيح.

ما وراه الطبراني

* رواه في (الكبير) و(الأوسط) وعنه الهيثمي في (مجمع الزوائد) فذكر عن أنسٍ رواياتٍ وقال: «رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار... وفي أحد أسانيد الأوسط «أحمد بن عياض بن أبي طيبة» ولم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح»[٣].

قلـت:

وكذا قال الذهبي[٤] والصلاح العلائي[٥] بالنسبة إلىٰ هذا السّند، لكن الحافظ ابن حجر تعقّب الذهبي بإخراج الرجل عن الجهالة، وثبت مما ذكره ـ بالإضافة إلىٰ إخراج الحاكم عنه في مستدركه والطبراني وغيرهما ـ كون الرجل ثقـةً... فيكـون الحـديث صحيحاً، ويلزم القوم كلّهم القول بصحّته، لأنّ توقفهم عن ذلك لم يكن إلّا من جهته.

---

(١) تقريب التهذيب ٢/ ٤٧.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٦٣.

(٣) مجمع الزوائد ٩/ ١٣٥.

(٤) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٦٥.

(٥) طبقـات السبكي ٤/ ١٧٠ قال: «ورجال هذا السند كلهم ثقات معروفون، سوىٰ أحمد بن عياض، فلم أرَ من ذكره بتوثيق ولاجرح».

وهذه عبارة ابن حجر الحافظ، بعد إيراد كلام الذهبي:

«قلت: ذكره ابن يونس في تاريخ مصر قال: أحمد بن عياض بن عبد الملك بن نصر الفرضي مولىٰ حبيب، يكنّىٰ أبا غسّان، يروي عنه يحيىٰ بن حسان، توفي سنة ٢٩٣ هكذا ذكره، ولم يذكر فيه جرحاً. ثم أسند له حديثاً فقال: حدّثني المعافى بن عمر بن حفص الرازي، ثنا أبو غسان أحمد بن عياض المحسّبي، ثنا يحيىٰ بن حسان، عن سليمان بن بلال، عن يحيىٰ بن سعيد، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم قال: لا يلام الرجل علىٰ قومه. وهذا طرف من حديث الطير. وأمّاابنه فذكر مسلمة بن قاسم أنّه مات في حبس ابن طولون قال: وكان سبب حبسه أن قوماً ذكروا عنه أنّه كان يسب علياً ـ رضي الله عنه ـ فأحضرت البيّنة، فأُمر به فجرّد فضرب نحو الثمانين سوطاً في الحبس، وذلك في السابع عشر رمضان فلما كان بعد سبعة أيام أُخرج ميتاً. وقال أبو عمر الكندي: كان مازحاً هو وابنه وأبوه»[1].

* ثم إن الهيثمي قال: «وفي أحد أسانيد الأوسط...» وظاهره عدم الإشكال في غيره من أسانيده.

قلت:

مما أخرجه الطبراني في (الأوسط) ما ذكر في الأصل، وسنده:

«حدّثنا أحمد، قال: حدّثنا سلمة بن شبيب، قال: حدّثنا عبد الرزاق قال: أخبرنا الأوزاعي، عن يحيىٰ بن أبي كثير عن أنس...».

أمّا «سلمة بن شبيب» فمن رجال مسلم والأربعة[2].

وأمّا «عبد الرزاق» و«الأوزاعي» فذكرناهما في الملحق.

وأمّا «يحيىٰ بن أبي كثير» فمن رجال الكتب الستة[3].

---

(١) لسان الميزان ٥/ ٥٨.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٣١٦.

وبقي «أحمد» شيخ الطّبراني، والأحمدون في مشايخه كثيرون، فأيّهم هذا؟ لا أدري الآن.

* وأخرجه في (الكبير) قال: «حدّثنا عبيد العجلي، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا حسين بن محمّد، ثنا سليمان بن قرم، عن فطر بن خليفة، عن عبد الرحمن بن أبي نعيم، عن سفينة مولىٰ النبي . . .»[١].

وهذا هو الذي قال الهيثمي: «رجال الطبراني رجال الصحيح، غير فطر ابن خليفة، وهو ثقة»[٢].

فهذا سند آخر صحيح.

ما رواه الدارقطني

* وأخرجه ابن عساكر الحافظ عن طريقه، وهو: عن شيخه «ابن الأكفاني» عن «عبد العزيز الكتاني» عن «ابن السمسار» عن «الدارقطني» عن «ابن مخلد الدوري» عن «حاتم بن ليث» عن «عبد السلام بن راشد» عن «عبدالله ابن المثنىٰ» عن «ثمامة» عن «أنس».

وقد ذكرنا ثقة كلّ واحدٍ من هؤلاء بعنوانه.

فالسند صحيح.

ما رواه الحربي

* وأخرجه ابن عساكر الحافظ عن طريقه، وهو: عن شيخه «ابن السمرقندي» عن «ابن النقور» عن «الحربي» عن «ابن سراج» عن «فهد بن سليمان» عن «أحمد الورتنيس» عن «زهير» عن «عثمان الطويل» عن «أنس».

---

(١) المعجم الكبير ٧/ ٨٢ رقم: ٦٤٣٧.

(٢) مجمع الزوائد ٩/ ١٢٥.

وقد ذكرنا ثقة كلّ واحدٍ من هؤلاء بعنوانه.

فالسند صحيح.

ما رواه بحشل

* رواه عن: وهب بن بقيّة، عن إسحاق الأزرق، عن عبد الملك، عن أنس.

وعنه الفقيه ابن المغازلي بسندٍ صحيح، كما سيأتي.

ورجال «بحشل» كلّهم ثقات كما تجدهم في الملحق.

فسنده صحيح.

ما رواه أبو نعيم الأصبهاني

* **رواه بسندٍ صحيح... فإنّه قال:**

«حدّثنا علي بن حميد الواسطي، ثنا أسلم بن سهل، ثنا محمّد بن صالح ابن مهران، ثنا عبدالله بن محمّد بن عمارة القداحي السّعدي قال: سمعت هذا من مالك بن أنس سماعاً، يحدّثنا به عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس...» ثمّ قال أبو نعيم:

«غريب من حديث مالك وإسحاق، رواه الجم الغفير عن أنس. وحديث مالك لم نكتبه إلّا من حديث القداحي، تفرّد به»[1].

أقـول:

«علي بن حميد» ترجم له الخطيب قال:

«علي بن حميد بن أحمد بن عبدالله بن أبي مخلد، أبو الحسين الواسطي، قدم بغداد، وحدّث عن: بشر بن موسىٰ، ومحمّد بن أحمد بن

---

(١) حلية الأولياء ٦/ ٣٣٩.

النضر، وأسلم بن سهل المعروف ببحشل. حدّثنا عنه: أبو الحسن بن رزقويه، وذكر أنّه سمع منه في سنة ٣٥٠ في دار كعب. أخبرني محمّد بن أحمد بن رزق...»[١].

و«أسلم بن سهل» وهو «بحشل» ترجمنا له في الملحق.

و«محمد بن صالح بن مهران» قال الخطيب: «محمّد بن صالح بن مهران، المعروف بابن النطاح، مولىٰ بني هاشم، يكنىٰ أبا عبدالله وقيل أبا جعفر بصري قدم بغداد، وحدّث بها عن: يوسف بن عطيّة الصفار، وعون بن كهمس، والمنذر بن زناد الطائي، وارطأة أبي حاتم، ومعتمر بن سليمان. وروىٰ عنه: أحمد بن علي الخزاز، وبشر بن موسىٰ الأسدي، وأحمد بن القاسم بن مساور الجوهري، والهيثم بن خالف الدوري، وعبدالله بن محمّد ابن ناجية، وكان أخبارياً ناسباً، روايةً للسير، وله كتاب الدولة، وهوأول من صنّف في أخبارها كتاباً» ثمّ أسند عنه حديثاً فقال: «حدّثنا أبو نعيم الحافظ إملاءً...

أخبرني أحمد بن علي بن الحسين التوزي، حدّثنا عبيدالله بن محمّد بن أحمد البزاز، حدّثنا أحمد بن محمّد بن عبدان الصفّار، حدّثنا أحمد بن علي الخزاز، حدّثنا أبو عبدالله محمد بن صالح ـ قدم علينا بغداد ـ أخبرني أبو بشر محمد بن عمر الوكيل، حدّثنا عمر بن أحمد بن عثمان قال: سنة ٢٥٢ فيها مات محمد بن صالح النطّاح»[٢].

و«عبدالله بن محمّد بن عمارة» قال الذهبي: «مدني أخباري، عن أبي ذئب ونحوه. مستور، ما وثّق ولا ضعّف، وقلّ ما روىٰ»[٣].

---

(١) تاريخ بغداد ١١/ ٤٢٢.

(٢) تاريخ بغداد ٥/ ٣٥٧.

(٣) ميزان الاعتدال ٢/ ٤٩٨.

قلت: وقد ترجم له الخطيب فقال: «من أهل مدينة رسول الله، صلّىٰ الله عليه وسلّم. حدّث عن: محمّد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وسليمان بن بلال، ويعقوب بن محمّد بن أبي صعصعة الحارثي، وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي، وسليمان بن داود بن الحصين، ومخرمة بن عبدالله بن بكير، وعبد الرحمن بن أبي الزناد. روىٰ عنه: محمّد بن سعد كاتب الواقدي، ويحيىٰ بن معلّىٰ بن منصور، ومحمّد بن علي بن المغيرة الأثرم، وعمر بن شبة النميري، والفضل بن سهل الأعرج. وكان عالماً بالنسب، سكن بغداد، وله كتاب في نسب الأنصار خاصةً، يرويه عنه مصعب بن عبدالله الزبيري، وابن القداح، يقول في كتابه: كان فلان هاهنا ـ يعني ببغداد ـ ثم انتقل إلىٰ المدينة» ثم أسند عنه حديثاً فقال:

«حدّثنا أبو عمر عبد الواحد بن محمّد بن عبدالله بن مهدي، أخبرنا القاضي أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي ـ إملاءً ـ حدثنا فضل الأعرج، حدثنا عبدالله بن محمّد بن عمارة، حدّثنا مخرمة بن بكير...»[1].

و«مالك بن أنس» هو الإمام المعروف.

و«إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة» من رجال الكتب الستة، قال ابن حجر: «ثقة، حجّة، مات سنة: ٣٣ وقيل بعدها/ ع»[2].

ما رواه الخطيب البغدادي

* رواه بسند صحيح فقال:

«أخبرني محمّد بن أحمد بن رزق، حدثنا أبو الحسن علي بن حميد بن أحمد بن أبي مخلّد الواسطي، حدّثنا أسلم بن سهل الواسطي أبو الحسن

---

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ٦٢.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٥٩.

بحشل، حدّثنا محمّد بن صالح بن مهران، حدّثنا عبدالله بن محمّد بن عمارة القداحي ثمّ الظفري قال: سمعت هذا من مالك بن أنس سماعاً، فحدّثنا به مترسّلاً عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك قال: بعثتني أُم سليم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بطيرٍ مشوي ومعه أربعة أرغفة من شعير. وساق الحديث» انتهىٰ[1].

أقـول:

«محمّد بن أحمد بن رزق» شيخ الخطيب، حافظ ثقة.

وأمّا سائر رجال الحديث فقد عرفتهم في رواية أبي نعيم الحافظ.

ما رواه ابن المغازلي الواسطي

* رواه عن أنس بن مالك بإسنادٍ صحيح عن طريق بحشل، فقال:

أخبرنا عمر بن عبدالله، حدّثنا محمّد بن عثمان بن سمعان المعدّل، حدّثنا أسلم بن سهل، حدّثنا وهب بن بقية، أخبرنا إسحاق بن يوسف الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أنس.

وهؤلاء كلّهم ثقات، وقد عنونّا كلّ واحدٍ منهم، كما قدّمنا رواية بحشل.

فالسند صحيح.

ما رواه ابن عساكر

* رواه بسندٍ صحيح عن طريق الدارقطني، كما تقدم ذكره.

* وبسندٍ صحيح إلىٰ عبّاد بن يعقوب بسنده المتقدم الصحيح، قال ابن عساكر:

«أخبرنا أبو القاسم ابن السمرقندي، أخبر أبو الفتح هبة الله بن علي بن

---

(١) تاريخ بغداد ١١/ ٤٢٢.

محمّد بن الطيب بن الجار القرشي الكوفي ببغداد، أنبأنا أبو الحسن محمّد بن جعفر بن محمّد التميمي النحوي ـ يعرف بابن النجار ـ الكوفي، أنبأنا أبو عبدالله محمّد بن القاسم بن زكريا المحاربي، أنبأنا عباد بن يعقوب. . .».

ورجال سند ابن عساكر إلىٰ عباد كلّهم ثقات، ذكرناهم واحداً واحداً في الملحق.

فالسند صحيح.

* ورواه ابن عساكر بسندٍ آخر، قال: «أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمّد ابن البغدادي، أنبأنا أبو المظفر محمود بن جعفر بن محمّد الكوسج وأبو منصور محمّد بن أحمد بن شكرويه قالا: أنبأنا أبو علي الحسن بن علي بن أحمد بن سليمان ابن البغدادي، أنبأنا أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عمر بن أبان العبدي، أنبأنا أبو إسماعيل محمّد بن إسماعيل الترمذي، أنبأنا أبو صالح عبدالله بن صالح، حدّثني ابن لهيعة، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله الأنصاري. . .

وقد ذكرنا رجال هذا السند وثقتهم كلاً علىٰ حده.

فالسند صحيح.

* ورواه ابن عساكر بإسناده عن أبي يعلىٰ، عن قطن بن نسير. . . إلىٰ آخر ما تقدم في رواية أبي يعلىٰ.

وطريقه إلىٰ أبي يعلىٰ هو: «أخبرتنا أُم المجتبىٰ بنت ناصر، قالت: قرئ علىٰ إبراهيم بن منصور، أنبأنا أبو بكر ابن المقري، أنبأنا أبو يعلىٰ. . .».

هؤلاء ذكرناهم كلاً في موضعه.

فالسند صحيح.

* ورواه بسنده عن الحربي بإسناده المتقدم في محلّه.

وهو عن: ابن السمرقندي، عن ابن النقور، عن الحربي. . .

والكلّ ثقات.

فالسند صحيح .

* ورواه بسند صحيح آخر وهو قوله :

«أخبرنا أبو القاسم ابن السمرقندي ، أنبأنا أبو الحسين ابن النقور، أنبأنا أبو سعد إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي ، أنبأنا أبو جعفر محمّد بن علي بن دحيم ، أنبأنا أحمد بن حازم ، أنبأنا عبيدالله بن موسىٰ ، أنبأنا سكين بن عبد العزيز، عن ميمون أبي خلف، حدّثني أنس بن مالك . . .» .

وهؤلاء كلّهم ثقات ، كما ذكرنا بتراجمهم ، كلّ في موضعه في الملحق .

فالسند صحيح .

هذا ، ولو وجدنا فراغاً لصحّحنا أسناد أُخرىٰ غير هذه ، إلّا أنّ بما ذكرنا كفايةً للمنصف . . . فلنشرع في ذكر أسماء طائفةٍ من أعلام رواة حديث الطّير، ممّن لم يذكروا في الأصل :

* * *

﴿١﴾
رواية
عيسىٰ بن عبدالله بن محمّد بن عمر بن علي عليه السلام

عن أبيه، عن جدّه، عن علي.

أخرجه عباد بن يعقوب الرّواجني.

وأخرجه عنه الحافظ ابن عساكر بإسناده عنه...

أمّا (عيسىٰ بن عبدالله) فقد ذكره ابن حبّان في الثقات وقال:

«كنيته أبو بكر، في حديثه بعض المناكير»[١].

وأمّا (عبدالله بن محمّد) فقد قال الحافظ ابن حجر:

«عبدالله بن محمّد بن عمر بن علي بن أبي طالب، أبو محمّد العلوي، المدني، مقبول، من السادسة، مات في خلافة المنصور/ دس»[٢].

وأمّا (محمّد بن عمر) فقد قال الحافظ ابن حجر:

«محمّد بن عمر بن علي بن أبي طالب. صدوق، من السادسة، وروايته عن جدّه مرسلة. مات بعد الثلاثين/ع»[٣].

وأمّا (عمر بن علي) فقد قال الحافظ ابن حجر:

«عمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة، من الثالثة. مات في زمن الوليد، وقيل قبل ذلك/ ع»[٤].

أقول: فالسند معتبر. ووجود المناكير في حديث (عيسىٰ بن عبدالله)

---

(١) كتاب الثقات ٨/ ٤٩٢.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٤٤٨.

(٣) تقريب التهذيب ٢/ ١٩٤.

(٤) تقريب التهذيب ٢/ ٦٠.

لا يضر بوثاقته، ولذا عدّه ابن حبان في الثقات مع تنصيصه علىٰ ذلك، وللتفصيل يراجع معنىٰ «المنكر» في كتب علوم الحديث، ولعلّ النكارة عندهم من جهة كون كثير من رواياته من فضائل أهل البيت عليهم السلام.

﴿٢﴾
رواية سعيد بن المسيّب

وهو: أبو محمّد القرشي المخزومي، المتوفي سنة: ٩٣، أو ٩٤، أو ٩٥، أو ١٠٥ وتعلم روايته من أسانيد ابن عساكر وابن كثير، رواه عن أنس بن مالك.

الذهبي: «الإمام العلم، عالم أهل المدينة، وسيد التابعين، روىٰ عنه خلق، وكان ممّن برّز في العلم والعمل» ثم ذكر مناقبه في فصول، يتقدّمها ذكر كلمات الأعلام في حقّه، من الصحابة والتابعين فمن بعدهم[1].

ومن مصادر ترجمته:

التاريخ الكبير ٣/ ٥١٠، طبقات ابن سعد ٥/ ١١٩، حلية الأولياء ٢/ ١٦١، تهذيب التهذيب ٤/ ٨٤.

﴿٣﴾
رواية عثمان الطويل

وهو: راوي الحديث عن أنس بن مالك.

وعنه: زهير بن معاوية بن خديج.

في أسانيد الحافظ ابن عساكر.

وقد أورده ابن حِبّان في الثقات وقال:

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤/ ٢١٧.

«يروي عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، ربما أخطأ. روىٰ عنه: شعبة، وزهير»[١].

﴿٤﴾
رواية ميمون بن أبي خلف

وهو: الراوي للحديث عن أنس بن مالك.

ورواه عنه «سكين بن عبد العزيز».

وجاء كذلك في أسانيد ابن عساكر الحافظ.

ابن حجر: «ميمون بن جابر أبو خلف البرقاني، عن أنس ـ رضي الله عنه ـ بحديث الطير. قال أبو زرعة: متروك، يروي عنه سكين بن عبد العزيز. انتهىٰ. وذكره العقيلي وقال: لا يصح حديثه»[٢].

قلت: والأصل في ذلك ما جاء في الجرح والتعديل: «ميمون أبو خلف الرفاء، روىٰ عن أنس بن مالك قصة الطير، روىٰ عنه سكين بن عبد العزيز. نا عبد الرحمن قال: سألت أبا زرعة عنه فقال: منكر الحديث وترك حديثه ولم يقرأ علينا»[٣].

فالرجل منكر الحديث، والظاهر أنّهم يقصدون حديث الطير، فإنّ معناه عندهم منكر! لكنّ الرجل من التابعين، والتابعون عند أهل السنّة كالأصحاب لقوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ فيما رووه ـ: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم» ولذا لم نجد تصريحاً بضعفه، وإنّما يقولون منكر الحديث، وقد تقرّر عندهم أن رواية الحديث المنكر لا يكون جرحاً للراوي.

---

(١) كتاب الثقات ٥ / ١٥٧.

(٢) تقريب التهذيب ٦/ ١٤٠.

(٣) الجرح والتعديل ٨/ ٢٣٤.

﴿٥﴾
رواية محمّد بن المنكدر

وهو: راوي الحديث عن جابر بن عبدالله.

وعنه: عبدالله بن لهيعة.

أخرجه عنه الحافظ ابن عساكر بإسنادٍ له.

وابن المنكدر من رجال الصحاح الستّة:

ابن حجر: «محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهريز ـ بالتصغير ـ التيمي المدني. ثقة فاضل، من الثالثة، مات سنة ٣٠ أو بعدها/ ع»[١].

﴿٦﴾
رواية ثمامة بن عبدالله

وهو حفيد أنس بن مالك.

وقد رواه عن أنس. ورواه عنه ابن أخيه عبدالله بن المثنىٰ، كما في الأسانيد، منها عند الحافظ ابن عساكر.

قال الحافظ: «ثمامة بن عبدالله بن أنس بن مالك، الأنصاري، البصري، قاضيها، صدوق، من الرابعة، عزل سنة عشر. ومات بعد ذلك بمدة» وقد وضع عليه علامة الكتب الستّة»[٢].

---

(١) تقريب التهذيب ٢/ ٢١٠.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ١٢٠.

﴿٧﴾

رواية عبدالله بن المثّنىٰ

وهو: عبدالله بن المثنىٰ بن عبدالله بن أنس بن مالك.

وتعلم روايته من كثير من الأسانيد المذكورة في الكتاب، منها أسانيد ابن عساكر الحافظ.

وهو من رجال البخاري والترمذي وابن ماجة.

قال ابن حجر الحافظ: «صدوق، كثير الغلط، من السادسة»[1].

﴿٨﴾

رواية جعفر بن سليمان الضبعي

المتوفىٰ سنة: ٧٨.

وتعلم روايته من كثيرٍ من الأسانيد، رواه عن «عبدالله بن المثّنىٰ».

قال الذهبي: «ولحديث الطير طرق كثيرة عن أنس، متكلَّم فيها، وبعضها علىٰ شرط السنن، ومن أجودها حديث:

قطن بن نسير ـ شيخ مسلم ـ حدّثنا جعفر بن سليمان، حدّثنا عبدالله بن المثّنىٰ، عن عبدالله بن أنس، عن أنس...»[2].

وقال ابن حجر: «صدوق زاهد، لكنه كان يتشيّع» ووضع عليه علامة: بخ م ٤[3].

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٤٤٥.

(٢) تاريخ الإسلام ٢/ ١٩٧.

(٣) تقريب التهذيب ١/ ١٣١.

﴿٩﴾
رواية سكين بن عبد العزيز

وهو: راوي الحديث عن «ميمون أبي خلف عن أنس».

ورواه عنه: «عبيدالله بن موسىٰ».

وقد أخرجه عنه بإسناده ابن عساكر الحافظ.

ابن حجر: «سكين ـ بالتصغير ـ ابن عبد العزيز بن قيس العبدي، العطار، البصري، وهو سكين بن أبي الفرات. صدوق، يروي عن الضعفاء. من السّابعة/ د»[١].

﴿١٠﴾
رواية الصباح بن محارب

وتعلم روايته من أسانيد الخطيب، فقد رواه عنده عن «عمر بن عبدالله ابن يعلىٰ بن مرّة»[٢].

وهو من رجال ابن ماجة.

ابن حجر: «قال أبو زرعة وأبو حاتم صدوق. وقال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير بن سليمان: رأيت كتابه وكان صحيح الكتاب. وذكره ابن حبان في الثقات. قلت: وقال العقيلي: يخالف في بعض حديثه. ونقل ابن خلفون في الثقات عن العجلي توثيقه»[٣].

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٣١٣.

(٢) تاريخ بغداد ١١/ ٣٧٦.

(٣) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٥٨.

﴿١١﴾
رواية ابن لهيعة

وهو: عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي.

روىٰ هذا الحديث عن: محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله.

ورواه عنه: أبو صالح المصري، كاتب الليث.

وأخرجه عنه الحافظ ابن عساكر بإسنادٍ له.

ابن حجر: «عبدالله بن لهيعة ـ بفتح اللام وكسر الهاء ـ ابن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما. وله في مسلم بعض شيء مقرون. مات سنة ٧٤ وقد ناف علىٰ الثمانين/ م د ت ق»[1].

﴿١٢﴾
رواية عبدالله بن صالح

وهو: كاتب الليث، أبو صالح المصري.

روىٰ هذا الحديث عن ابن لهيعة.

ورواه عنه: محمّد بن إسماعيل التّرمذي...

وأخرجه عنه الحافظ ابن عساكر بإسناده.

ابن حجر: «عبدالله بن صالح بن محمّد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٤٤٤.

غفلة. من العاشرة. مات سنة ٢٢ وله ٨٥ سنة/ خت د ت ق»[1].

﴿١٣﴾
رواية عبد السلام بن راشد

وهو: راوي الحديث عن «عبدالله بن المثنىٰ» وعنه: «حاتم بن الليث الجوهري» الحافظ الثقة المكثر المتقن الثبت كما وصفه الخطيب والذهبي، كما ذكرنا بترجمته.

فبقرينة الراوي يُعرف «عبد السلام بن راشد» ويعلم كونه معتَمداً، كما أنّ الحديث بهذا الطريق الّذي أخرجه به الحافظ ابن عساكر معتبر صحيح، لأنّه:

عن شيخه ابن الأكفاني، عن عبد العزيز الكتاني، عن ابن السمسار، عن الدارقطني، عن ابن مخلد الدوري، عن حاتم بن ليث، عن عبد السلام ابن راشد، عن عبدالله بن المثنىٰ، عن ثمامة، عن أنس.

وبهذا تعرف ما في كلام الذهبي بترجمة عبد السلام بن راشد:

«عبد السلام بن راشد، عن عبدالله بن المثنىٰ بحديث الطير. لا يعرف والخبر لا يصح».

بل الخبر صحيح بهذا السند فضلاً عن أسانيده الصحاح الأُخرىٰ، ولذا تعقّبه الحافظ بقوله:

«وقد تابعه علىٰ رواية حديث الطير عن عبدالله بن المثنىٰ: جعفر بن سليمان الضبعي، وهو مشهور من حديثه»[2].

---

(١) تقريب التهذيب ١ / ٤٢٣.

(٢) لسان الميزان ٤/ ١٢.

﴿١٤﴾
رواية قطن بن نُسَير

وهو: أبو عباد قطن بن نسير البصري المعروف بالذرع المتوفىٰ سنة:

وتعلم روايته من كثيرٍ من الأسانيد.

ابن حجر: «روىٰ عن جعفر بن سليمان الضبعي... روىٰ عنه مسلم حديثاً واحداً، وأبو داود، روىٰ الترمذي عن أبي داود عنه...»[1].

فهو من رجال مسلم وأبي داود والترمذي، وكذلك وضع عليه علائم الكتب الثلاثة...

والذهبي أثبت وثاقته[2].

وابن حجر قال: «صدوق يخطئ، من العاشرة»[3].

﴿١٥﴾
رواية الحكم بن عتيبة

وهو: الراوي لحديث سعدٍ بواسطة ابن أبي ليلىٰ، توفي سنة: ١١٥.

وعنه رواه شعبة بن الحجاج... في رواية الحافظ أبي نعيم.

وهو من رجال الكتب الستة.

الذهبي: «الإمام الكبير، عالم أهل الكوفة...» ثم أورد كلمات الثناء بالجميل عليه»[4].

---

(١) تهذيب التهذيب ٨/ ٣٤١.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٣٩٠.

(٣) تقريب التهذيب ٢/ ١٢٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٠٨

﴿١٦﴾

رواية إسحاق بن عبدالله

وهو: إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة المتوفىٰ سنة: **١٣٣**.

راوي الحديث عن أنس، في روايةٍ عند الحافظين أبي نعيم والخطيب.

وهو من رجال الكتب الستة.

قال ابن حجر: «ثقة حجة»[1].

﴿١٧﴾

رواية عبد الملك بن عمير

وهو: عبد الملك بن عمير بن سويد المتوفىٰ سنة **١٣٦**.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الذهبي: «حدّث عن... وخلقٍ من الصحابة وكبار التابعين، وعمّر دهراً طويلاً، وصار مسند أهل الكوفة...» ثم ذكر الكلمات في حقّه وقد وضع عليه علامة الكتب الستة[2].

وله ترجمة في:

التاريخ الكبير **٥/ ٤٢٦**، تهذيب التهذيب **٦/ ٤١١** وغيرهما.

﴿١٨﴾

رواية الأوزاعي

وهو: عبد الرحمن بن عمرو، المتوفىٰ سنة: **١٥٧**.

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٥٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥/ ٤٣٨.

وتعلم روايته من إسناد الحافظ الطبراني في المعجم الأوسط.

الذهبي: «عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، شيخ الإسلام وعالم أهل الشام، أبو عمرو الأوزاعي، قال محمد بن سعد: كان ثقة، وكان خيّراً، فاضلاً، مأموناً، كثير العلم والحديث والفقه، حجة، توفي سنة ١٥٧، وقال أحمد: يصلح للإمامة. وعن مالك قال: الأوزاعي إمام يقتدىٰ به. قال الخريبي: كان الأوزاعي أفضل أهل زمانه...»[١].

وله ترجمة في:

طبقات ابن سعد ٧/ ٤٨٨، التاريخ الكبير ٥/ ٣٢٦، حلية الأولياء ٦/ ١٣٥، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٣٨. وغيرها.

﴿١٩﴾
رواية شعبة

وهو: ابن الحجاج، المتوفّىٰ سنة: ١٦٠.

وتعلم روايته من إسناد أبي نعيم الحافظ[٢].

الذهبي: «شعبة / ع. ابن الحجاج بن الورد، الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، روىٰ عنه عالم عظيم وانتشر حديثه في الآفاق» ثم ذكر فضائله ومناقبه وأطنب فيها[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٧/ ١٠٧ ملخصاً.

(٢) حلية الأولياء ٤/ ٣٥٦

(٣) سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٢.

﴿٢٠﴾
رواية زهير بن معاوية

وهو: زهير بن معاوية بن خديج الجعفي، المتوفى سنة ١٧٣ أو ١٧٧[١].

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر. . . فقد أخرجه بإسناده عن أحمد بن يزيد الورتنيس قال: «أنبأنا زهير، أنبأنا عثمان الطويل، عن أنس بن مالك» و«زهير» هو «ابن معاوية» المذكور كما بترجمة «أحمد بن يزيد» من (تهذيب التهذيب)[٢].

و«زهير» من رجال الصحاح الستّة.

قال ابن حجر: «زهير بن معاوية بن خديج، أبو خيثمة الجعفي الكوفي، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت، إلّا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة، من السابعة. مات سنة ٣٢ أو ٣ أو أربع وسبعين، وكان مولده سنة ١٠٠ / ع»[٣].

﴿٢١﴾
رواية مالك بن أنس

وهو: الإمام المشهور المعروف، المتوفّىٰ سنة: ١٧٩.

وتعلم روايته من إسناد أبي نعيم الحافظ في الحلية.

السيوطي: «شيخ الأئمة، وإمام دار الهجرة. روىٰ عن: نافع، ومحمد ابن المنكدر، وجعفر الصادق، وحميد الطويل، وخلق. وعنه: الشافعي، وخلائق جمعهم الخطيب في مجلّد. . . قال الشافعي: إذا جاء الأثر فمالك

---

(١) تهذيب التهذيب ٣ / ٣٠٣.

(٢) تهذيب التهذيب ١ / ٧٨.

(٣) تقريب التهذيب ١ / ٢٦٥.

النجم . . .»[١].

وله ترجمة في كافّة المصادر الحديثية والتاريخية والرجالية وغيرها.

﴿٢٢﴾
رواية إسحاق الأزرق

وهو: إسحاق بن يوسف الواسطي المتوفىٰ سنة: ١٩٥.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «روىٰ عنه: أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، وعمرو الناقد، والحسن بن حماد سجادة. . . ورد إسحاق بغداد وحدّث بها وكان من الثقات المأمونين، وأحد عباد الله الصالحين. . .» ثم روىٰ ثقته عن أحمد بن حنبل، ويحيىٰ بن معين، والعجلي، وابن سعد[٢].

﴿٢٣﴾
رواية يونس بن أرقم

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

البخاري: ترجم له بلا جرح[٣].

وابن أبي حاتم كذلك[٤].

وابن حجر وقال: «قال البخاري: كوفي معروف الحديث، كان يتشيّع، وكذا قال ابن حبان في الثقات لكن قال: بصري . . .»[٥].

---

(١) طبقات الحفّاظ: ٩٦.

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ٣١٩ ـ ٣٢١.

(٣) التاريخ الكبير ٨/ ٤١٠.

(٤) الجرح والتعديل ٩/ ٣٣٦.

(٥) تعجيل المنفعة: ٣٠١.

قال: «وقال البزار في مسنده: يونس بن أرقم كان صدوقاً، روىٰ عنه أهل العلم واحتملوا حديثه، علىٰ أنّ فيه شيعيّة شديدة»[١].

﴿٢٤﴾
رواية الرياحي

وهو: أبو العوام أحمد بن يزيد، المتوفىٰ سنة...

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «حدّث عن مالك بن أنس و... روىٰ عنه: ابنه محمّد. وكان ثقة...»[٢].

﴿٢٥﴾
رواية عبد الرزّاق الصنعاني

وهو: أبو بكر عبد الرزاق بن همام المتوفىٰ سنة: ٢١١.

وتعلم روايته من إسناد الحافظ الطبراني في المعجم الأوسط.

وهو من رجال الكتب الستّة...

الذهبي: «عبد الرزاق بن همام/ ع.

ابن نافع، الحافظ الكبير، عالم اليمن، أبو بكر، الحميري مولاهم، الصنعـاني، الثقة، الشيعي...» ثم نقل ثقته والكلمات في حقه بما يطول المقام به فلاحظه[٣] وراجع غيره من المصادر مثل:

الطبقات ٥/ ٥٤٨، تذكرة الحفّاظ ١/ ٣٦٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٣١٠.

---

(١) لسان الميزان ٦/ ٣٣١

(٢) تاريخ بغداد ٥/ ٢٢٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٦٣

﴿٢٦﴾

رواية عبيد الله بن موسىٰ

هو: عبيدالله بن موسىٰ بن أبي المختار المتوفىٰ سنة ٢١٣ أو ٢١٤.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الذهبي: «الإمام، الحافظ، العابد، وكان من حفّاظ الحديث، مجوّداً للقرآن... وحدّث عنه: أحمد بن حنبل قليلاً - كان يكرهه لبدعة ما فيه - وإسحاق، وابن معين، ومحمد بن عبدالله بن نمير، وعبد بن حميد، و... وروىٰ عنه البخاري في صحيحه، ويعقوب الفسوي في مشيخته، وثّقه ابن معين وجماعة.

وحديثه في الكتب الستة...»[1].

وتوجد ترجمته في:

تهذيب التهذيب ٢/ ٥٠، تذكرة الحفّاظ ١/ ٣٥٣، الكاشف ٢/ ٢٣٢.

﴿٢٧﴾

رواية أبي عاصم النبيل

وهو: الضحّاك بن مخلد الشيباني المتوفىٰ سنة: ٢١٥.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

السيوطي: «عنه: أحمد، وإسحاق، والبخاري، وابن المديني، وعبد ابن حميد، وابن المثنّىٰ، وخلق.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٥٣.

وكان فقيهاً، حافظاً، عابداً، متقناً»(١).

وله ترجمة في مصادر كثيرة.

﴿٢٨﴾

رواية المصيّصي

وهو: إبراهيم بن مهدي، المتوفى سنة: ٢٢٥.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «روى عنه: أحمد بن حنبل، ويعقوب الدورقي... ذكره ابن أبي حاتم الرازي فقال: بغدادي الأصل، سكن المصيصة. وقال أيضاً: سمعت أبي يقول: حدثنا إبراهيم بن مهدي وكان ثقة.

... وسئل يحيى بن معين عن إبراهيم بن مهدي الطرسوسي فقال: كان رجلاً مسلماً، فقيل له: أهو ثقة؟ فقال: ما أراه يكذب...»(٢).

﴿٢٩﴾

رواية القواريري

وهو: عبيدالله بن عمر بن ميسرة، المتوفى سنة: ٢٣٥.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الذهبي: «الإمام الحافظ، محدّث الإسلام... حدّث عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وإبراهيم الحربي، وأبو حاتم، وعبدالله بن أحمد... وكتب عنه: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وابن سعد.

وثّقه يحيى، وصالح جزرة الحافظ، والنسائي.

---

(١) طبقات الحفّاظ: ١٥٩.

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ١٧٨

وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث.

وقال أبو حاتم: صدوق...»[1].

وتوجد ترجمته في:

طبقات ابن سعد ٧/ ٣٥٠، التاريخ الكبير ٥/ ٣٩٥، تاريخ بغداد ١٠/ ٣٢٠، تهذيب التهذيب ٧/ ٤٠... وغيرها.

﴿٣٠﴾

رواية سهل بن زنجلة

وهو: سهل بن أبي سهل الرّازي الخياط المتوفىٰ سنة: ٢٣٨.

وتعلم روايته من أسانيد الخطيب في تاريخه.

الذهبي: «الحافظ الإمام الكبير... قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو يعلىٰ الخليلي: سهل ثقة حجة، ارتحل مرتين، وله تصانيف، ولا يقدّم عليه أحد في الإتقان والديانة من أقرانه في وقته...»[2].

وله ترجمة في:

تهذيب التهذيب ٤/ ٢٥١، تاريخ بغداد ٩/ ١١٦، وغيرهما.

﴿٣١﴾

رواية وهب بن بقية

وهو: وهب بن بقيّة الواسطي المعروف بوهبان، المتوفىٰ سنة: ٢٣٩.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «روىٰ عنه: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٤٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٩٢.

الحجاج، وحنبل بن إسحاق، وأبو داود السجستاني . . .

وكان ثقة . . . وكان قدم إلىٰ بغداد فحمل عنه شيوخنا»[١].

﴿٣٢﴾
رواية محمّد بن مصفّىٰ

وهو: ابن بهلول الحمصي، المتوفىٰ سنة: ٢٤٦.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الحافظ الإمام، عالم أهل حمص . . . حدّث عنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجة، و. . .

قال أبو حاتم: صدوق . . .»[٢].

﴿٣٣﴾
رواية البخاري

وهو: أبو عبدالله محمّد بن إسماعيل، المتوفىٰ سنة: ٢٥٦.

وهو صاحب الصحيح، وهو غني عن التعريف.

قال:

«إسماعيل بن سلمان الأزرق الكوفي، سمع أباه والشّعبي وأبا عمر، سمع منه وكيع. وقال عبيدالله بن موسىٰ: أخبرنا إسماعيل بن سلمان بن أبي المغيرة الأزرق عن أنس: أُهدي للنبيّ طائر فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك، فجاء علي.

وسمعت أنساً: مرّ أبو ذر برجلٍ عرّس فلم يسلّم عليه. قال أبو عبدالله:

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٤٨٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٩٤.

لا يتابع عليه.

وروىٰ ابن الفضيل، عن مسلم، عن أنس في الطير.

وقال عبيدالله بن موسىٰ: أخبرنا سكين بن عبد العزيز، عن ميمون أبي خلف حدّثه عن أنس، عن النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم في الطير»[١].

وقال:

«أحمد بن يزيد بن إبراهيم أبو الحسن الحرّاني، قال لي محمّد بن يوسف: حدّثنا أحمد قال: ثنا زهير قال: ثنا عثمان الطويل، عن أنس بن مالك قال: أُهدي للنبي صلّىٰ الله عليه وسلّم طائر كان يعجبه فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل هذا الطير، فاستأذن علي، فسمع كلامه فقال: أُدخل.

ولا يعرف لعثمان سماع من أنس: وقال إسحاق بن عبدالله بن يوسف، عن عبد الملك ـ هو ابن أبي سليمان ـ عن أنس: شهد النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم بهذا. مرسل»[٢].

﴿٣٤﴾
رواية حاتم بن الليث

وهو: أبو الفضل حاتم بن الليث البغدادي الجوهري المتوفىٰ سنة: ٢٦٢.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «روىٰ عنه: محمّد بن محمّد الباغندي، وأبو العباس السراج النيسابوري، وجماعة آخرهم: محمّد بن مخلد الدوري. وبعض الرواة عنه

---

(١) التاريخ الكبير ١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

(٢) التاريخ الكبير ٢/ ٢ ـ ٣

يقول: حدّثنا حاتم بن الليث وكان ثقة ثبتاً متقناً حافظاً»[١].

الذهبي: «الحافظ المكثر الثقة...»[٢].

﴿٣٥﴾

رواية فهد بن سليمان

وهو الدلاّل المتوفىٰ سنة: ٢٧٥.

روىٰ الحديث عن «أحمد بن يزيد الورتنيس».

ورواه عنه: «علي بن سراج المصري».

كما في أسانيد الحافظ ابن عساكر.

وذكره الذهبي فيمن روىٰ عنه «علي بن سرّاج المصري» وفي وفيات سنة ٢٧٥ من سير الأعلام[٣].

وقال ابن أبي حاتم: «كتبت فوائده ولم يقض لنا السّماع منه»[٤].

﴿٣٦﴾

رواية أحمد بن حازم

وهو: أحمد بن حازم بن محمّد، أبو عمرو الغفاري الكوفي المتوفىٰ سنة ٢٧٦.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الإمام الحافظ الصدوق أحمد بن حازم... سمع: جعفر بن عون، ويعلىٰ بن عبيد، وعبيدالله بن موسىٰ... حدّث عنه: مطيّن، وابن

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٢٤٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥١٩.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٧٧.

(٤) الجرح والتعديل ٧/ ٨٩.

دحيم الشيباني . . .

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان متقناً»[1].

وله ترجمة في:

تذكرةالحفّاظ ٢ / ٥٩٤، الوافي بالوفيات ٦ / ٢٩٨، اللباب ٢ / ٣٧٧.

﴿٣٧﴾
رواية أبي الأحوص

وهو: محمّد بن الهيثم بن حماد بن واقد المتوفىٰ سنة ٢٧٩.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: «كان من أهل الفضل، ورحل في الحديث إلىٰ الكوفة، والبصرة، والشام، ومصر، فسمع من. . . روىٰ عنه: موسىٰ بن هارون الحافظ، ومحمّد بن عبدالله الحضرمي مطين، و. . .» فروىٰ عن: ابن خراش أنّه: «من الأثبات المتقنين» وعن الدارقطني: «كان من الثقات الحفّاظ»[1].

﴿٣٨﴾
رواية محمّد بن إسماعيل الترمذي

وهو: محمّد بن إسماعيل بن يوسف، أبو إسماعيل السّلمي الترمذي، المتوفىٰ سنة: ٢٨٠.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «سمع. . . في أمثالهم من الشيوخ، وكان فهماً متقناً مشهوراً بمذهب السنّة، وسكن بغداد، وحدّث بها، فروىٰ عنه. . . وروىٰ عنه أيضاً أبو

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٢٣٩.

(٢) تاريخ بغداد ٣ / ٣٦٢.

عيسىٰ الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، في صحيحيهما...» ثم نقل ثقته عن غير واحدٍ من الأعلام[1].

﴿٣٩﴾

رواية الباغندي

وهو: محمّد بن سليمان بن الحارث أبو بكر الواسطي الباغندي المتوفىٰ سنة: ٢٨٣.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «والباغندي مذكور بالضّعف، ولا أعلم لأيّةٍ علّةٍ ضعّف! فإنّ رواياته كلّها مستقيمة، ولا أعلم في حديثه منكراً»[2].

الذهبي: «الإمام، المحدّث، العالم، الصادق، أبو بكر...»[3].

﴿٤٠﴾

رواية الحسين بن فهم

وهو: أبو علي الحسين بن محمّد بن عبد الرحمن بن فهم البغدادي، المتوفىٰ سنة: ٢٨٩.

وتعلم روايته من أسانيد ابن المغازلي الفقيه الشافعي.

الخطيب: «كان ثقة، وكان عسراً في الرواية متمنّعاً إلّا لمن أكثر ملازمته...»[4].

---

(١) تاريخ بغداد ٢ / ٤٢.

(٢) تاريخ بغداد ٥ / ٢٩٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٣٨٦.

(٤) تاريخ بغداد ٨ / ٩٢.

الذهبي: «هو الحافظ، العلاّمة، النسّابة، الأخباري . . .»[1].

﴿٤١﴾

رواية بحشل

وهو: أبو الحسن أسلم بن سهل بن أسلم الرزاز المتوفى سنة: ٢٩٢.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الذهبي: «الحافظ، الصّدوق، المحدّث، مؤرّخ مدينة واسط. . . ثقة، ثبت، إمام، يصلح للصحيح . . .»[2].

السيوطي: «هو الحافظ الصدوق، محدّث **واسط وصاحب تاريخها**. . . قال خميس الحافظ: ثقة ثبت إمام يصلح للصحيح. مات سنة ٢٩٢»[3].

﴿٤٢﴾

رواية أبي جعفر الفسوي

هو: الحسن بن علي بن الوليد، المتوفى سنة ٢٩٠ أو ٢٩٦.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «سكن بغداد وحدّث بها عن. . . روى عنه: أبو عمرو ابن السمّاك، وعبد الصمّد بن علي الطستي، وعبد الباقي ابن قانع القاضي، وأبو بكر الشافعي، وأبو علي ابن الصوّاف، ومحمّد بن علي بن حبيش.

وذكره الدارقطني فقال: لا بأس به»[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٢٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٥٣.

(٣) طبقات الحفّاظ: ٢٩٣.

(٤) تاريخ بغداد ٧/ ٣٧٢.

﴿٤٣﴾
رواية مطيَّن

وهو: أبو جعفر محمّد بن عبدالله بن سليمان الحضرمي، المتوفىٰ سنة: ٢٩٧.

وتعلم روايته من إسناد الحاكم.

الذهبي: «الحافظ الكبير... كان من أوعية العلم، حدّث عنه: أبو بكر النجار، وأبو القاسم الطبراني، وأبو بكر الإسماعليل، وعلي بن حسّان الدممي، و...

قال أبو بكر بن أبي دارم الحافظ: كتبت عن مطين مائة ألف.

وسئل عنه الدارقطني فقال: ثقة جبل...»[1].

﴿٤٤﴾
رواية ابن صدقة

وهو: إبراهيم بن صدقة...

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «إبراهيم بن صدقة، من أهل المدائن. حدّث عن: داود بن المحبّر، وأبي يحيىٰ زكريا بن عبد الرحمن الملطي. روىٰ عنه: أبو الحسن بن البراء، وبكر بن أحمد بن مقبل البصري...»[2].

---

(١) تذكرة الحفّاظ: ٦٦٢.

(٢) تاريخ بغداد ٦/ ١٠٤.

﴿٤٥﴾
رواية الورتنيس

وهو: أحمد بن يزيد بن إبراهيم.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

ابن حجر: «أحمدبن يزيد بن إبراهيم الورتنِّيس ـ بفتح الواو وسكون الراء وفتح التاء الفوقانية وكسر النون الثقيلة، بعدها ياء أخيرة ساكنة ثمّ سين مهملة ـ يكنّىٰ أبا الحسن الحرّاني.

ضعّفه أبو حاتم، من العاشرة. ولم يرو عنه البخاري إلّا حديثاً واحداً متابعةً/ خ»[1].

أقول:

فالرّجل من رجال البخاري في صحيحه.

وقد رضيه غير أبي حاتم، قال الذهبي: «ضعّفه أبو حاتم ومشّاه غيره»[2].

وتضعيف أبي حاتم لا يعبأ به ـ خاصةً إذا عارضه توثيق من غيره ـ لما ذكره الذهبي بترجمته من أنّه متعنّت في الرجال، يقدّم توثيق غيره علىٰ تضعيفه[3].

﴿٤٦﴾
رواية الجاذري الواسطي

وهو: أبو الحسن علي بن الحسن الجاذرى الطّحان المتوفىٰ سنة:

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ٢٨.

(٢) ميزان الإعتدال ١/ ١٦٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ـ ترجمة أبي حاتم الرازي ١٣/ ٢٤٧.

السمعاني: «قال ابن ماكولا: هو شيخ حدّث عنه أبو غالب ابن بشران، يروي عن محمّد بن عثمان بن سمعان تاريخ بحشل»[1]

ياقوت: في «جاذر»[2].

﴿٤٧﴾
رواية الناقد

وهو: أحمد بن عيسىٰ بن الهيثم بن بابويه أبو بكر التمّار.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: «سمع: أحمد بن علي البربهاري، وأبا مسلم الكجي، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وموسىٰ بن إسحاق الأنصاري، وأحمد بن يحيىٰ الحلواني، والحسن بن علي المعمري، وجعفر بن محمّد الفريابي.

حدّثنا عنه: أبو الحسن بن رزقويه.

وكان ثقة»[3].

﴿٤٨﴾
رواية أبي القاسم القطيعي

وهو: إبراهيم بن محمّد بن الهيثم المتوفىٰ سنة: ٣٠١.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: «روىٰ عنه: القاضي أبو عبدالله المحاملي، وأبو الحسين ابن المنادي، وعبد الصمد بن علي الطستي، وإسماعيل بن علي الخطبي،

---

(١) الأنساب ـ الجاذري ٣/ ١٥٧.

(٢) معجم البلدان ٢/ ٩٢.

(٣) تاريخ بغداد ٤/ ٢٨٣

وغيرهم.

وذكره الدارقطني فقال: ثقة صدوق.

... كان حسن المعرفة بالحديث، وثقة متيقّظاً، منزله في الجانب الغربي في قطيعة عيسىٰ. كتب الناس عنه»[1].

﴿٤٩﴾

رواية القرشي الكوفي

وهو: أبو الفتح هبة الله بن علي، المتوفىٰ سنة ٣٠١ أو ٣٠٢.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «سكن بغداد، وحدّث بها عن القاضي أبي عبدالله ابن الهرواني، ومحمّد بن جعفر بن النّجار.

كتبت عنه، وكان سماعه صحيحاً...»[2].

﴿٥٠﴾

رواية ابن متّويه

وهو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن الحسن الأصبهاني المتوفىٰ سنة ٣٠٢.

وتعلم روايته من رواية أبي الشيخ وهو شيخه.

الذهبي: «الإمام المأمون القدوة... إمام جامع اصبهان، كان من العبّاد والسادة، يسرد الصوم، وكان حافظاً حجة، من معادن الصدق... حدّث عنه: أبو الشيخ ابن حيان، وأبو القاسم الطبراني... وقال أبو الشيخ: كان من

---

(١) تاريخ بغداد ٦/ ١٥٤.

(٢) تاريخ بغداد ١٤/ ٧٣

معادن الصدق. وقال أبو نعيم: كان من العبّاد الفضلاء. مات في جمادىٰ الآخرة سنة ٣٠٢. قلت: نيف علىٰ الثمانين. رحمه الله»[1].

وله تراجم في كثير من الكتب.

﴿٥١﴾

رواية ابن الأنباري

وهو: محمّد بن القاسم بن بشار النحوي المتوفىٰ سنة ٣٠٤.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الخطيب: «كان ابن الأنباري، صدوقاً ديّناً، من أهل السنّة...»[2].

الذهبي: «الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون...» ونقل كلمة الخطيب المذكورة وغيرها[3].

﴿٥٢﴾

رواية أبي الحسن ابن سراج

وهو: علي بن سراج الحرشي البصري المتوفىٰ سنة ٣٠٨.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر وغيره.

الخطيب: «كان عارفاً بأيام الناس وأحوالهم، حافظاً»[4].

الذهبي: الإمام الحافظ البارع... حدّث عنه: أبو بكر الشافعي، وأبو بكر الإسماعيلي، وأبو أحمد العسّال، وأبو بكر الجعابي، وأبو عمرو ابن حمدان، وعلي بن عمر السّكري، وآخرون.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٤٢.

(٢) تاريخ بغداد ٣/ ١٨١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧٤.

(٤) تاريخ بغداد ١١/ ٤٣١.

قال الدارقطني: كان يحفظ الحديث.

وقال الخطيب: كان عارفاً بأيام الناس وأحوالهم حافظاً.

وقيل: مات سنة ٣٠٨ في ربيع الأول.

إلّا أن الدارقطني قال: كان يشرب ويسكر»[1].

﴿٥٣﴾
رواية الزيادي

وهو: عمر بن عبدالله بن عمر، المعروف بابن أبي حسان المتوفىٰ سنة: ٣١٤.

وقد عرفت روايته من أسانيد ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: «روىٰ عنه: محمّد بن جعفر زوج الحرة، ومحمّد بن إسحاق القطيعي وأبو الحسن بن لؤلؤ، ومحمّد بن المظفّر، وعبدالله بن موسىٰ الهاشمي، وأبو حفص ابن شاهين.

وكان ثقة»[2].

﴿٥٤﴾
رواية أبي الليث الفرائضي

وهو: نصر بن القاسم بن نصر بن زيد المتوفىٰ سنة: ٣١٤.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: «روىٰ عنه أبو الحسين بن البوّاب المقرئ، وعمر بن محمّد ابن سبنك، وأبو الفضل الزهري، وأبو حفص ابن شاهين، وغيرهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٨٣.

(٢) تاريخ بغداد ١١/ ٢٢٤.

وكان ثقة مأموناً. . .»[١].

الذهبي: «الإمام العلاّمة المحدّث المقرئ. . . كان إماماً في الفقه كبير الشأن، حدّث عنه. . . وقد وثّق. . .»[٢].

﴿٥٥﴾

رواية أبي الطيّب اللخمي

وهو: محمّد بن الحسين بن حميد بن الربيع بن مالك أبو الطيّب اللخمي المتوفّىٰ سنة: ٣١٨.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: «أبو الطيّب اللخمي الكوفي، سكن بغداد وحدّث بها عن. . . أخبرنا أحمد بن محمّد بن غالب قال: أبنأنا أبو يعلىٰ الطوسي قال: محمّد بن الحسين بن حميد بن الربيع كان ثقة يفهم.

وكان ثقة صاحب مذهبٍ حسنٍ، وجماعةٍ، وأمرٍ بمعروفٍ ونهيٍ عن منكر. . .»[٣].

﴿٥٦﴾

رواية ابن نيروز الأنماطي

وهو: أبو بكر محمّد بن إبراهيم بن نيروز المتوفّىٰ سنة: ٣٠٨ أو ٣١٩.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي، والحافظ ابن عساكر.

---

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ٢٩٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٦٥.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٢٣٦.

الخطيب: «روىٰ عنه: أبو بكر محمّد بن عبدالله الشافعي، وعبيدالله بن أبي سمرة البغوي، ومحمّد بن إبراهيم بن حمدان العاقولي، ومحمّد بن عبيدالله بن الشخير الصيرفي، ومحمّد بن المظفر، وأبو الحسن الدارقطني، ويوسف بن عمر القواس.

وحدّثني الحسن بن محمّد الخلال: أن يوسف القوّاس ذكره في جملة شيوخه الثقات...»[1].

الذهبي: «ابن نيروز: الشيخ المسند الصدوق... وثّقه القوّاس...»[2].

﴿٥٧﴾
رواية المحاربي

وهو: أبو عبدالله محمّد بن القاسم بن زكريا المحاربي المتوفىٰ سنة: ٣٢٦.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الشيخ المعمر المحدّث...»[3].

ابن حجر: «عن علي بن المنذر الطريقي وجماعة. تكلّم فيه وقيل: كان مؤمناً بالرجعة... حدّث عنه: الدارقطني، ومحمّد بن عبدالله القاضي الجعفي»[4].

قلت: إنّما تكلّم فيه لِما قيل من أنّه كان مؤمناً بالرجعة، لكنّ إيمانه بذلك غير ثابت، وعلىٰ فرضه فغير مضر، وإلّا لما روىٰ عنه مثل الدارقطني.

---

(١) تاريخ بغداد ١/ ٤٠٨.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٨.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٧٣
(٤) لسان الميزان ٥/ ٣٤٧.

﴿٥٨﴾
رواية الجورجيري

وهو: أبو جعفر محمّد بن عمر بن حفص الأصبهاني المتوفىٰ سنة: ٣٣٠.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الجورجيري، الشيخ الصدّوق. . .»[١].

وله ترجمة في:

أخبار اصبهان ٢/ ٢٧٢، الأنساب ٣/ ٣٥٦ ـ الجورجيري. وغيرها.

﴿٥٩﴾
رواية ابن مخْلد العطّار

وهو: أبو عبدالله محمّد بن مخلد بن حفص الدوري البغدادي المتوفىٰ سنة: ٣٣١.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «كان أحد أهل الفهم، موثوقاً به في العلم، متسع الرواية، مشهوراً بالديانة، موصوفاً بالأمانة، مذكوراً بالعبادة»[٢].

الذهبي: «الإمام الحافظ الثقة القدوة. . . وكان موصوفاً بالعلم والصلاح والصدق والاجتهاد في الطلب، طال عمره واشتهر اسمه وانتهىٰ إليه العلو مع القاضي المحاملي ببغداد. سئل الدارقطني عنه فقال: ثقة مأمون»[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧١.

(٢) تاريخ بغداد ٣/ ٣١٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٥٦.

﴿٦٠﴾
رواية العبدي اللنباني

وهو: أبو الحسن أحمد بن محمّد بن عمر بن أبان الاصبهاني المتوفىٰ سنة: ٣٣٢.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

السمعاني: «محدّث مشهور ثقة معروف مكثر...»(١).

الذهبي: «الإمام المحدّث... ارتحل فسمع كثيراً من ابن أبي الدنيا وسمع المسند كلّه من ابن الإمام أحمد... روىٰ عنه... توفي في ربيع الآخر سنة ٣٣٢»(٢).

﴿٦١﴾
رواية حمزة الهاشمي

وهو: أبو عمر حمزة بن القاسم بن عبد العزيز الهاشمي المتوفىٰ سنة: ٣٣٥.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الخطيب: «كان ثقة مشهوراً بالصّلاح، استسقىٰ للناس فقال: اللّهم إن عمر بن الخطاب استسقىٰ بشيبة العباس فسقي، وهو أبي وأنا استسقي به. فجاء المطر وهو علىٰ المنبر»(٣).

الذهبي: «الإمام القدوة إمام جامع المنصور... روىٰ عنه: الدارقطني،

---

(١) الأنساب ٥/ ١٤٢ ـ اللنباني.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣١١.

(٣) تاريخ بغداد ٨/ ١٨١.

وأبو الحسين ابن المتيَّم. . . قال الخطيب. . . توفىٰ سنة ٣٣٥»[1].

﴿٦٢﴾
رواية الزعفراني الواسطي

وهو: أبو عبدالله محمّد بن الحسين بن محمّد بن سعيد المتوفىٰ سنة: ٣٣٧.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: «قدم بغداد، وحدّث بها، فروىٰ عنه من أهلها: عياش بن الحسن بن عياش مناقب الشافعي، تصنيف زكريا الساجي، وحدّثنا عنه القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، وكان سمع منه بالبصرة.

وكان ثقة. . .»[2].

﴿٦٣﴾
رواية ابن شوذب البغدادي

وهو: أبو محمّد عبدالله بن عمر المتوفىٰ سنة: ٣٤٢.

وتعلم روايته من أسانيد ابن المغازلي الفقيه الشافعي.

الذهبي: «المقرئ المحدّث. . . ولد سنة ٤٩. قال أبو بكر أحمد بن بيري: ما رأيت أحداً أقرأ لكتاب الله منه»[3].

وله ترجمة في:

العبر ٢/ ٢٥٩، طبقات القراء ١/ ٤٣٧.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٧٤.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٢٤٠.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٦٦.

﴿٦٤﴾

رواية ابن نجيح

وهو: أبو بكر محمّد بن العبّاس البغدادي البزّاز المتوفىٰ سنة: **٣٤٥**.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الخطيب: عن ابن رزقويه: «كان حافظاً»[١].

الذهبي: «المحدّث الإمام... وصفه ابن رزقويه بالحفظ، مات في جمادىٰ الآخرة سنة ٣٤٥»[٢].

﴿٦٥﴾

رواية أبي العباس ابن محبوب

وهو: محمّد بن أحمد المحبوبي المروزي المتوفىٰ سنه: **٣٤٦**.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الإمام المحدّث، مفيد مرو، راوي جامع أبي عيسىٰ عنه... حدّث عنه: أبو عبدالله ابن مندة، وأبو عبدالله الحاكم... وكانت الرحلة إليه في سماع الجامع.

وكان شيخ البلد ثروةً وإفضالاً... قال الحاكم: سماعه صحيح...»[٣].

---

(١) تاريخ بغداد ٣/ ١١٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥١٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٣٧.

﴿٦٦﴾
رواية السوسي

هو: أبو بكر محمّد بن إسحاق، المتوفّىٰ حدود سنة: **٣٥٠**.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «قدم بغداد في إحدىٰ وأربعين وثلاثمائة، وحدّث بها عن... أحاديث مستقيمة. حدّثنا عنه: أبو الحسن بن رزقويه، وأبو الحسين ابن الفضل القطّان، وروىٰ عنه أبو الحسن الدارقطني...»[1].

السمعاني: كذلك[2].

﴿٦٧﴾
رواية أبي جعفر ابن دحيم

وهو: محمّد بن علي الشيباني الكوفي المتوفىٰ سنة: **٣٥٢**.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «ابن دحيم، الشيخ الثقة المسند الفاضل محدّث الكوفة أبو جعفر محمّد بن علي بن دحيم الشيباني الكوفي.

سمع من إبراهيم بن عبدالله العبسي القصّار...

حدّث عنه: الحاكم، وأبو بكر ابن مردويه...

وكان أحد الثقات...»[3].

---

(١) تاريخ بغداد ١/ ٢٥٨.

(٢) الأنساب ٣/ ٣٣٦ ـ السوّسي.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٦.

﴿٦٨﴾
رواية أبي بكر ابن خلّاد

وهو: أحمد بن يوسف النصيبي البغدادي المتوفىٰ سنة: ٣٥٩.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «روىٰ عنه: أبو الحسن الدارقطني، وحدّثنا عنه: أبو الحسن ابن رزقويه، و. . .

كان ابن خلاد لا يعرف من العلم شيئاً، غير أنّ سماعه كان صحيحاً، سمعت أبا نعيم الحافظ يقول: حدّثنا أبو بكر ابن خلاد ـ وكان ثقة ـ قال. . .

وكان ثقة، مضىٰ أمره علىٰ جميل، ولم يكن يعرف الحديث»[1].

الذهبي: «الشيخ الصدوق المحدّث، مسند العراق. . .» ثم نقل ثقته عن الخطيب وأبي نعيم وابن أبي الفوارس[2].

﴿٦٩﴾
رواية الطوماري

وهو: أبو علي عيسىٰ بن محمّد بن أحمد بن جريح المتوفىٰ سنة: ٣٦٠.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: «حدّث عن: أبي الحارث بن اُسامة، والحسين بن فهم. . . حدّثنا عنه: أبو الحسن بن رزقويه، وعلي بن عبدالله الهاشمي، وعلي بن أحمد الرزاز، وأبو علي ابن شاذان، وأبو عبدالله الخالع، ومحمّد بن جعفر بن علّان،

---

(١) تاريخ بغداد ٥/ ٢٢٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٦٩.

وأحمد بن محمّد بن أبي جعفر الأخرم، وأبو نعيم الأصبهاني . . .»[1].

السمعاني: كذلك[2].

﴿٧٠﴾
رواية ابن عدي

وهو: أبو أحمد عبدالله بن عدي المتوفىٰ سنة: ٣٦٥.

وتعلم روايته من إسناد الحافظ حمزة السّهمي.

الذهبي: «هو الإمام الحافظ الناقد الجوّال. . . قال الحافظ ابن عساكر: كان ثقة، علىٰ لحنٍ فيه. . . قال حمزة السهمي: كان ابن عدي حافظاً متقناً، لم يكن في زمانه أحد مثله. . . وقال أبو يعلىٰ الخليلي: كان أبو أحمد عديم النظير حفظاً وجلالةً. . .»[3].

وأُنظر:

طبقات السبكي ٣/ ٣١٥، مرآة الجنان ٢/ ٣٨١، طبقات الحفاظ: ٣٨٠.

﴿٧١﴾
رواية أبي الشيخ الإصبهاني

وهو: أبو محمّد عبدالله بن محمّد المتوفىٰ سنة: ٣٦٩.

قال:

«حدّثنا إبراهيم قال: ثنا أحمد بن الوليد بن برد، قال عبدالله بن ميمون،

---

(١) تاريخ بغداد ١١/ ١٧٦.

(٢) الأنساب ٤/ ٨٢ ـ الطوماري.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٥٤.

عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن أنس بن مالك قال: أُهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه. فذكر الحديث»[1].

ترجمته:

الذهبي: «أبو الشيخ: الإمام الحافظ الصادق... عنه: ابن مندة، وابن مردويه، و...

قال ابن مردويه: ثقة مأمون.

وقال أبو بكر الخطيب: كان أبو الشيخ حافظاً ثبتاً متقناً.

وقال أبو القاسم السوذرجاني: هو أحد عباد الله الصالحين، ثقة مأمون.

وقال أبو نعيم: كان أحد الأعلام وكان ثقة...»[1].

﴿٧٢﴾
رواية أبي أحمد الحاكم

وهو: محمّد بن محمّد النيسابوري الكرابيسي صاحب الكنىٰ المتوفىٰ سنة: ٣٧٨.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «أبو أحمد الحاكم، الإمام الحافظ العلاّمة الثبت، محدّث خراسان، وكان من بحور العلم، حدّث عنه: أبو عبدالله الحاكم... فقال: هو إمام عصره في هذه الصنعة، كثير التصنيف، مقدّم في معرفة شروط الصحيح والأسامي والكنىٰ... وكان مقدّماً في العدالة أوّلاً... من الصّالحين الثابتين علىٰ سنن السلف، ومن المنصفين فيما نعتقده في أهل البيت

---

(١) طبقات المحدثين باصبهان ٣/ ٤٥٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٧٦.

والصّحابة . . . وهو حافظ عصره بهذه الديار. . . »[١].

وراجع :

المنتظم ٧/ ١٤٦، مرآة الجنان ٢/ ٤٠٨، طبقات الحفاظ : ٣٨٨.

﴿٧٣﴾
رواية محمّد بن المظفّر

هو: أبو الحسين محمّد بن المظفر بن موسىٰ البغدادي، المتوفىٰ سنة: ٣٧٩.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «كان حافظاً فهماً صادقاً مكثراً. . . أخبرني أحمد بن علي المحتسب: حدّثنا محمّد بن أبي الفوارس قال: كان محمّد بن المظفر ثقةً أميناً مأموناً حسن الحفظ، وانتهىٰ إليه الحديث وحفظه وعلمه. . . قال العتيقي: وكان ثقة مأموناً حسن الخط»[٢].

الذهبي: «الشيخ الحافظ المجوّد، محدّث العراق. . . تقدّم في معرفة الرجال، وجمع وصنّف، وعمّر دهراً، وبعد صيته، وأكثر الحفّاظ عنه، مع الصدق والإتقان، وله شهرة ظاهرة، وإن كان ليس في حفظ الدارقطني. . . »[٣].

﴿٧٤﴾
رواية ابن معروف

وهو: عبيدالله بن أحمد بن معروف، قاضي القضاة ببغداد، المتوفىٰ سنة

---

(١) سير أعلام النبلاء ملخصا ١٦/ ٣٧٠.

(٢) تاريخ بغداد ٣/ ٢٦٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤١٨.

.٣٨١

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «حدّث عن: يحيىٰ بن محمّد بن صاعد، ومحمّد بن إبراهيم ابن نيروز، و. . . حدّثنا عنه: أبو محمّد الخلّال، والأزهري، والعتيقي . . .
وكان ثقة.

قلت: كان من أجلّاء الرجال، وألبّاء الناس، مع تجربة وحنكة ومعرفة وفطنة، وبصيرة ثاقبة، وعزيمة ناصبة . . .»[1].

﴿٧٥﴾
رواية ابن المقرئ

وهو: أبو بكر محمّد بن إبراهيم الأصبهاني المتوفىٰ سنة: ٣٨١.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الشيخ الحافظ الجوّال الصدوق مسند الوقت. . .

قال ابن مردويه في تاريخه: ثقة مأمون، صاحب أُصول.

وقال أبو نعيم: محدّث كبير ثقة، صاحب مسانيد، سمع ما لا يحصىٰ»[2].

وله ترجمة في:

أخبار إصبهان ٢/ ٢٩٧، الوافي بالوفيات ١/ ٣٤٢، طبقات الحفاظ: ٣٨٧ وغيرها.

---

(١) تاريخ بغداد ١٠/ ٣٦٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٩٨.

﴿٧٦﴾
رواية ابن حيّويه

وهو: أبو عمر محمّد بن العباس بن حيّويه الخراز المتوفىٰ سنة: **٣٨٢**.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: «سمع: عبدالله بن إسحاق المدائني، ومحمّد بن محمّد بن سليمان الباغندي، ومحمّد بن خلف بن المرزبان، وإبراهيم بن محمّد الخنازيري، وأبا القاسم البغوي، وأبا بكر بن أبي داود، ويحيىٰ بن محمّد بن صاعد، وخلقاً يطول ذكرهم.

وكان ثقةً، سمع الكثير، وكتب طول عمره، وروىٰ المصنّفات الكبار».

ثمّ حكىٰ ثقته عن الأزهري، والعتيقي، والبرقاني. وقال مرة أُخرىٰ: وكان ثقة متيقّظاً[١].

﴿٧٧﴾
رواية ابن شاذان البزّاز

وهو: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمّد بن شاذان المتوفىٰ سنة: **٣٨٣**.

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «روىٰ عنه: الدارقطني. وأخبرنا عنه: إبناه الحسن وعبدالله، وأحمد بن علي البادا، وأبو بكر البرقاني، وأبو القاسم الأزهري، وأبو محمّد الخلاّل، وجماعة سواهم.

---

(١) تاريخ بغداد ٣/ ١٢١.

وكان ثقة، ثبتاً، صحيح السماع، كثير الحديث. . .
سمعت الأزهري يقول: كان ابن شاذان ثقة ثبتاً حجة. . .
ثقة، مأمون، فاضل، كثير الكتب، صاحب أُصول حسان»(١).

﴿٧٨﴾

رواية ابن بيري الواسطي

وهو: أحمد بن عبيد بن الفضل بن سهل المتوفى حدود سنة: ٣٩٠.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

السمعاني: «بيري، وهو اسم جدّ أبي بكر أحمد بن عبيد بن الفضل بن سهل بن بيري الواسطي، ثقة صدوقٌ من أهل واسط. روى مسند أحمد بن علي ابن سنان القطّان. . . روى عنه. . .»(٢).

﴿٧٩﴾

رواية أبي طاهر المخلّص

وهو: محمّد بن عبد الرحمن البغدادي المتوفى سنة: ٣٩٣.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «كان ثقة»(٣).

الذهبي: «الشيخ المحدّث المعمّر الصّدوق. . .»(٤).

وراجع:

المنتظم ٧/ ٢٢٥، اللباب ٣/ ١٨١، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٠٨.

---

(١) تاريخ بغداد ٤/ ١٨.
(٢) الأنساب ١/ ٤٣٠.
(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٣٢٢.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٧٨.

﴿٨٠﴾
رواية الإسماعيلي

وهو: أبو سعد إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي المتوفىٰ سنة: ٣٩٦.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «كان ثقة فاضلاً، فقيهاً علىٰ مذهب الشافعي، وكان سخيّاً جواداً مفضلاً علىٰ أهل العلم، والرّياسة بجرجان اليوم في ولده وأهل بيته»[١].

الذهبي: «العلاّمة شيخ الشافعيّة... قال حمزة السّهمي: كان أبو سعد إمام زمانه، مقدّماً في الفقه وأُصوله والعربيّة والكتابة والشروط والكلام، صنّف في أُصول الفقه كتاباً كبيراً، وتخرّج به جماعة، مع الورع الثخين والمجاهدة والنصح للإسلام...»[٢].

﴿٨١﴾
رواية عبد الوهاب الكلابي

وهو: المعروف بابن أخي تبوك المتوفىٰ سنة: **٣٩٦**.

قال: «حدّثنا أبو يحيىٰ زكريا بن أحمد البلخي قال: حدّثنا محمّد بن إبراهيم الحلواني قال: حدّثنا يوسف بن عدي قال: حدّثنا حماد بن المختار ـ من أهل الكوفة ـ عن عبد الملك بن عمير، عن أنس بن مالك قال:

أُهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم طير، فوضع بين يديه، فقال:

---

(١) تاريخ بغداد ٦/ ٣٠٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٨٧.

اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي، قال: فجاء علي بن أبي طالب فدقّ الباب، قلت: من ذا؟ قال: أنا علي. قال قلت: النبيُّ علىٰ حاجة. فأتىٰ ثلاث مرّات، كلّ ذلك يجئ فأردّه، فضرب الباب برجله فدخل، فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: هلمّ ما حبسك؟ قال: قد جئت ثلاث مرّات، كلّ ذلك يقول: النبيّ علىٰ حاجة. فقال لي: ما حملك علىٰ ذلك؟ قال قلت: كنت أُحبُّ أنْ يكون رجل من قومي»[1].

ترجمته:

الذهبي: «الكلابي، المحدّث الصّادق المعمّر، أبو الحسين، عبد الوهاب بن الحسن بن الوليد بن موسىٰ الكلابي الدمشقي أخو تبوك. حدّث عن... حدّث عنه... ومات في ربيع الأول سنة ٣٩٦، وله ٩٠ تسعون سنة. قاله عبد العزيز الكتّاني وقال:

كان ثقة نبيلاً مأموناً»[2].

﴿٨٢﴾
رواية ابن طاوان

وهو: أبو بكر أحمد بن محمّد بن عبد الوهاب المتوفىٰ سنة:

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

السمعاني: «أحمد بن محمّد بن عبد الوهاب بن طاوان البزاز الواسطي الطاواني، من أهل واسط، له رحلة إلىٰ البصرة... روىٰ عنه: أبو محمّد عبد العزيز بن محمّد بن محمّد النخشبي، وذكر أنّه سمع منه بواسط»[3].

(١) مناقب علي بن أبي طالب. الحديث رقم: ١٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٥٧.

(٣) الأنساب ـ الطّاواني ٨/ ١٨٠.

﴿٨٣﴾

رواية المعدّل الواسطي

وهو: محمّد بن عثمان بن سمعان المتوفىٰ سنة. . .

وتعلم روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي.

الخطيب: «أدركته ولم يقض لي السّماع عنه، وكتب عنه أصحابنا: وكان ثقة»[1].

﴿٨٤﴾

رواية ابن النجار التميمي الكوفي

وهو: أبو الحسن محمّد بن جعفر النحوي، المتوفّىٰ سنة: ٤٠٢.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «من أهل الكوفة، قدم بغداد، وحدّث بها عن. . . ومحمّد ابن القاسم بن زكريّا المحاربي. . . قال العتيقي: ثقة»[2].

﴿٨٥﴾

رواية البرجي

وهو: الفرج عثمان بن أحمد البرجي المتوفىٰ سنة: ٤٠٦.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

السمعاني: «والمشهور بها: أبو الفرج عثمان بن أحمد بن إسحاق بن بندار البرجي، من أهل أصبهان، كان ثقةً، يروي عن: أبي جعفر محمّد بن

---

(١) تاريخ بغداد ٣/ ٥٢.

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ١٥٨.

عمر بن حفص الجورجيري، روى عنه: أبوعبدالله القاسم بن الفضل الثقفي، وأبو مسعود سليمان بن إبراهيم الحافظ، وغيرهما. وتوفي ليلة الفطر من سنة ٤٠٦. وكانت ولادته سنة ٣١٢»[1].

﴿٨٦﴾
رواية ابن البيّع

وهو: أبو محمّد عبدالله بن عبيدالله البغدادي المتوفى سنة: ٤٠٨.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الشيخ المعمّر، مسند بغداد... حدّث عن القاضي أبي عبدالله المحاملي... حدّث عنه: أبو الغنائم محمّد بن أبي عثمان...

قال الخطيب: كان يسكن بدرب اليهود، وكان ثقة، لم أُرزق السّماع منه، وأعرف لمّا ذهبوا إليه، فلم أذهب لأجل الحر. مات في رجب سنة ٤٠٨ وله ٨٧ سنة»[2].

﴿٨٧﴾
رواية ابن أبي الجراح المروزي

وهو: أبو محمّد عبد الجبّار بن محمّد المرزباني الجرّاحي المتوفى سنة: ٤١٢.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الشيخ الصالح الثقة... قال أبو سعد السّمعاني: توفي سنة ٤١٢ إنْ شاء الله. قال: وهو صالحٌ ثقة»[3].

---

(١) الأنساب ١/ ٣١١ـ البرجي.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٢١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٥٧.

﴿٨٨﴾
رواية ابي علي ابن شاذان

وهـو: أبو علي الحسن بن أبي بكر أحمد ابن شاذان البغدادي البزاز المتوفىٰ سنة: ٤٢٥.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «كتبنا عنه وكان صدوقاً صحيح الكتاب، . . .»[1].

الـذهبي: «الإمـام الفـاضـل الصدوق مسند العراق. . . حدّث عنه: الخطيب، والبيهقي، وأبو إسحاق الشيرازي و. . .» ثم نقل ثقته عن غير واحد[2].

وله ترجمة في:

المنتظم ٨/ ٨٦، البداية والنهاية ١٢/ ٣٩، الجواهر المضيّة ٢/ ٣٨.

﴿٨٩﴾
رواية السّهمي

وهو: أبو القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني المتوفىٰ سنة: ٤٢٧ أو ٤٢٨.

قال:

«جعفـر بن محمّـد بن محمّـد بن عامـر، أبو محمّد الدينوري. روىٰ بجرجان عن محمّد بن إسماعيل الإصفهاني. حدّثنا عبدالله بن عدي الحافظ، حدّثنـا جعفـر بن محمّـد بن محمّـد الدّينوري ـ بجرجان ـ حدّثنا محمّد بن

(١) تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٩.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤١٥.

إسماعيل الإصفهاني، حدّثنا أبو مكيس ـ يعني دينار ـ قال: سمعت أنس بن مالك يقول: أهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم طائر فقال: اللّهم ائتني بأحب خلقك إليك. وذكر الحديث»[1].

ترجمته:

الذهبي: «الإمام الحافظ، المحدّث المتقن، المصنّف، محدّث جرجان... حدّث عنه: أبو بكر البيهقي و... وصنّف التصانيف، وتكلّم في العلل والرّجال...»[2].

﴿٩٠﴾
رواية ابن السمسار

وهو: أبو الحسن علي بن موسىٰ بن الحسين الدمشقي المتوفىٰ سنة: ٤٣٣.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الشيخ الجليل المسند العالم... كان مسند أهل الشام في زمانه، حدّث عنه: عبد العزيز الكتّاني، وأبو نصر بن طلاب، وأبو القاسم المصيّصي، والحسن بن أحمد بن أبي الحديد، والفقيه نصر بن إبراهيم، وأحمد بن عبد المنعم الكريدي، وسعد بن علي الزنجاني، وآخرون.

قال الكتّاني: كان فيه تشيّع وتساهل. وقال أبو الوليد الباجي: فيه تشيع يفضي به إلىٰ الرفض، وهو قليل المعرفة، في أُصوله سقم.

مات ابن السمسار في صفر سنة ٤٣٣ وقد كمل التسعين، وتفرّد بالرواية عن ابن أبي العقب وطائفة، ولعلّ تشيّعه كان تقيةً لا سجيّة، فإنّه من بيت

---

(١) تاريخ جرجان: ١٧٦.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٦٩.

الحديث. ولكن غلت الشام في زمانه بالرفض...»[١].

﴿٩١﴾
رواية أبي طالب السّوادي

وهو: محمّد بن أحمد بن عثمان بن الفرج بن الأزهر المتوفىٰ سنة: ٤٤٥.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشّافعي.

الخطيب: «سمع أبا حفص ابن الزيّات، والحسين بن محمّد بن عبيد العسكري، وعلي بن محمّد بن لؤلؤ الورّاق، ومحمّد بن إسحاق القطيعي، ومحمّد بن المظفر، وأبا بكر ابن شاذان.

كتبنا عنه، وكان صدوقاً»[٢].

﴿٩٢﴾
رواية ابن العشّاري الحربي البغدادي

وهو: أبو طالب محمّد بن علي بن الفتح ابن العشّاري الحربي المتوفىٰ سنة: ٤٥١.

وقد عرفت روايته من أسانيد الفقيه ابن المغازلي الشافعي.

الخطيب: «سمع: علي بن عمر السكري، وأبا حفص ابن شاهين، وأبا الحسن الدارقطني، ويوسف بن عمر القوّاس، وأبا الهيثم بن حبابة، وخلقاً من هذه الطبقة.

كتبت عنه، وكان ثقةً ديّناً صالحاً»[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٠٦.

(٢) تاريخ بغداد ١/ ٣١٩.

(٣) تاريخ بغداد ٣/ ١٠٧.

﴿٩٣﴾
رواية أبي سعد الجنزرودي

وهو: محمّد بن عبد الرحمن النيسابوري، المتوفىٰ سنة: ٤٥٣.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن غساكر.

الذهبي: «الشيخ الفقيه، الإمام الأديب، النحوي، الطبيب، مسند خراسان... عنه: البيهقي: والسّكري، وروىٰ الكثير، وانتهىٰ إليه علوّ الإسناد. حدّث عنه: إسماعيل بن عبد الغافر...»[1].

وله ترجمة في:

الأنساب ١٠/ ٤٧٩، الوافي بالوفيات ٣/ ٢٣١، بغية الوعاة ١/ ١٥٧.

﴿٩٤﴾
رواية أبي محمّد الجوهري

وهو: الحسن بن علي بن محمّد أبو محمّد، المتوفىٰ سنة: ٤٥٤.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «كتبنا عنه وكان ثقة أميناً كثير السّماع...»[2].

الذهبي: «الشيخ الإمام، المحدّث الصدوق، مسندُ الآفاق... وكان من بحور الرواية، روىٰ الكثير، وأملىٰ مجالس عدّة...»[3].

وله ترجمة في:

المنتظم ٨/ ٢٢٧، الكامل في التاريخ ١٠/ ٢٤، اللباب ١/ ٣١٣.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٠١.

(٢) تاريخ بغداد ٧/ ٣٩٣.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٦٨.

﴿٩٥﴾

رواية سبط بحرويه

وهو: إبراهيم بن منصور السّلمي الكرّاني الاصبهاني المتوفىٰ سنة: ٤٥٥.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الشيخ الصالح، الثقة المعمر، أبو القاسم... سمع مسند أبي يعلىٰ الموصلي من أبي بكر بن المقرئ، وكتاب التفسير لعبد الرزاق.

حدّث عنه: يحيىٰ بن مندة وقال: كان رحمه الله صالحاً عفيفاً، ثقيل السمع، مات في ربيع الأول سنة ٤٥٥.

قلت: وحدّث عنه أيضاً: ... وفاطمة العلوية أُم المجتبىٰ، وآخرون»[1].

﴿٩٦﴾

رواية ابن الآبنوسي

وهو: أبو الحسين محمّد بن أحمد البغدادي المتوفىٰ سنة: ٤٥٧.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «كتبت عنه وكان سماعه صحيحاً»[2].

الذهبي: «الشيخ الثقة أبو الحسين... سمع أبا القاسم ابن حبابة، والدارقطني، وابن شاهين... قال الخطيب...»[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٧٣.

(٢) تاريخ بغداد ١/ ٣٥٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٨٥.

﴿٩٧﴾
رواية أبو الحسن الحسنابادي

وهو: علي بن محمّد بن أحمد المعروف بابن أبي عيسىٰ، المتوفىٰ بعد سنة: ٤٦٠.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

السمعاني: «كان شيخاً ثقةً صدوقاً مكثراً من الحديث، يرجع إلىٰ فضلٍ ودراية... روىٰ لنا عنه ابن عمّه أبو الخير عبد السلام...»[1].

﴿٩٨﴾
رواية ابن المهتدي

وهو: أبو الحسين محمّد بن علي العبّاسي البغدادي المتوفىٰ سنة: ٤٦٥.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب: «كتبت عنه وكان فاضلاً نبيلاً ثقة صدوقاً، وولي القضاء بمدينة المنصور وما اتّصل بها، وهو ممن اشتهر ذكره وشاع أمره بالصلاح والعبادة، حتىٰ كان يقال له: راهب بني هاشم»[2].

الذهبي: «الإمام العالم الخطيب، المحدّث الحجة، مسند العراق...» ثم نقل ثقته عن: الخطيب والسمعاني، وأُبيّ النرسي، وابن خيرون وغيرهم[3].

---

(١) الأنساب ٢/ ٢٢٠ ـ الحسن آبادي.

(٢) تاريخ بغداد ٣/ ١٠٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٤١.

وتوجد ترجمته أيضاً في :

المنتظم ٨/ ٢٨٣ ، الوافي بالوفيات ٤/ ١٣٧ ، الكامل ١٠/ ٨٨ .

﴿٩٩﴾
رواية الكتّاني

وهو: أبو محمّد عبد العزيز بن أحمد التميمي الدمشقي المتوفىٰ سنة : ٤٦٦ .

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي : «الكتّاني ، الإمام الحافظ المفيد، الصدوق، محدّث دمشق ، حدّث عنه: الخطيب، والحميدي ، وأبو الفتيان الدهستاني ، وأبو القاسم النسيب، وهبة الله ابن الأكفاني . . .

وجمع وصنف، ومعرفته متوسطة ، وأول سماعه في سنة ٤٠٧ .

قال ابن ماكولا : كتب عنّي وكتبت عنه ، وهو مكثر متقن .

وقال الخطيب: ثقة أمين .

وقال ابن الأكفاني : كان كثير التلاوة، صدوقاً، سليم المذهب. . . »[١] .

﴿١٠٠﴾
رواية ابن النقور

وهو: أبو الحسين أحمد بن محمّد البغدادي البزّاز المتوفىٰ سنة : ٤٧٠ .

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الخطيب : «كان صدوقاً»[٢].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٤٨ .

(٢) تاريخ بغداد ٤/ ٣٨١ .

الذهبي: «الشيخ الجليل، الصدوق، مسند العراق... وكان صحيح السماع، متحرياً في الرواية...» ثم نقل ثقته عن جماعة[١].

ابن الجوزي: كذلك[٢].

﴿١٠١﴾
رواية أبي المظفر الكوسج

وهو: محمود بن جعفر التميمي الأصبهاني المتوفىٰ سنة: **٤٧٣**.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «روىٰ عن: عم أبيه الحسين بن أحمد، والحسين بن علي ابن البغدادي. وعنه: إسماعيل بن محمّد الحافظ...

عدلٌ مرضيٌ. توفي سنة **٤٧٣**»[٣].

﴿١٠٢﴾
رواية أبي القاسم ابن مسعدة

وهو: إسماعيل بن مسعدة بن إسماعيل الإسماعيلي الجرجاني المتوفىٰ سنة: **٤٧٤**.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الإمام المفتي، الرئيس... وكان صدراً، معظّماً، إماماً، وعاظاً، بليغاً، له النظم والنثر، وسعة العلم. روىٰ ابن السمرقندي عنه كتاب الكامل لابن عدي»[٤].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٧٢.
(٢) المنتظم ٨/ ٣١٤.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٤٩.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٦٤.

وله ترجمة في:

المنتظم ٩/ ١٠، الوافي بالوفيات ٩/ ٢٢٣، الكامل ١٠/ ١٤١.

﴿١٠٣﴾
رواية الغورجي

وهو: أبو بكر أحمد بن عبد الصمد بن أبي الفضل المتوفىٰ سنة: ٤٨١.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الشيخ الثقة الجليل... وثّقه المحدّث الحسين بن محمّد الكتبي. توفي في ذي الحجة سنة ٤٨١ بهراة، وهو في عشر التسعين»[1].

وله ترجمة في:

المنتظم ٩/ ٤٤، الكامل ١٠/ ١٦٨، اللباب ٢/ ٣٩٣ وغيرها.

﴿١٠٤﴾
رواية أبي نصر الترياقي

وهو: عبد العزيز بن محمّد الهروي المتوفىٰ سنة: ٤٨٣.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الشيخ الإمام الأديب المعمَّر الثقة...»[2].

وله ترجمة في:

الأنساب ٣/ ٥٠، العبر ٣/ ٣٠٢، معجم البلدان ٢/ ٢٨.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٦.

﴿١٠٥﴾
رواية أبي الغنائم الدقاق

وهو: محمّد بن علي بن الحسن البغدادي المتوفىٰ سنة: ٤٨٥.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الشيخ الجليل، الصالح، المسند، ... وكان خيّراً ديّناً، كثير السماع...»[1].

وله ترجمة في:

المنتظم ٩/ ٥٤، الوافي بالوفيات ٤/ ١٤١، شذرات الذهب ٣/ ٣٦٩.

﴿١٠٦﴾
رواية ابن خلف

وهو: أبو بكر أحمد بن علي النيسابوري، المتوفىٰ سنة: ٤٨٧.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الشيخ العلّامة النحوي... سمع في سنة ٤٠٤ ثم بعدها من أبي عبدالله الحاكم... قال عبد الغافر... أما شيخنا ابن خلف فهو الأديب المحدّث، المتقن، الصحيح السماع، أبو بكر، ما رأينا شيخاً أروع منه، ولا أشدّ إتقاناً، حصل علىٰ خطٍّ وافر من العربية، وكان لا يسامح في فوات لفظةٍ مما يُقرأ عليه، ويراجع في المشكلات، ويبالغ، رحل إليه العلماء، سمّعه أبوه الكثير، وأملىٰ علىٰ الصحة، وسمعنا منه الكثير.

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٥٨٩.

قال إسماعيل بن محمّد الحافظ: كان حسن السّيرة، من أهل الفضل والعلم، محتاطاً في الأخذ، ثقةً.

وقال السمعاني: كان فاضلاً، عارفاً باللّغة والأدب ومعاني الحديث، في كمال العفّة والورع.

مات في ربيع الأول سنة ٤٨٧»[١].

﴿١٠٧﴾

رواية القاضي الأزدي

وهو: أبو عامر محمود بن القاسم المهلَّبي الهروي الشافعي المتوفىٰ سنة: ٤٨٧.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الشيخ الإمام المسند القاضي أبو عامر.. من كبار أئمة المذهب، حدّث بجامع الترمذي عن عبد الجبّار الجرّاحي. قال أبو النضر الفامي: شيخ عديم النظير زهداً وصلاحاً وعفّةً... قال السمعاني: هو جليل القدر كبير المحلّ عالم فاضل... وقال أبو جعفر بن أبي علي: كان شيخ الإسلام يزور أبا عامر ويعوده إذا مرض ويتبرَّك بدعائه»[٢].

وله ترجمة في:

طبقات السبكي ٥/ ٣٢٧، العبر ٣/ ٣١٨ وغيرهما.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٧٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٢

﴿١٠٨﴾

رواية ابن سوسن

وهو: أبو بكر أحمد بن المظفر بن حسين التمّار المتوفىٰ سنة: ٥٠٣.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الشيخ المعمّر... حدّث عن: أبي علي ابن شاذان، وأبي القاسم الحرفي، وعبد الملك بن بشران. حدّث عنه: إسماعيل ابن السمرقندي، وعبد الوهّاب الأنماطي، وأبو طاهر السلفي، ويحيىٰ بن شاكر، وآخرون.

قال: الأنماطي: شيخ مقارب...»[1].

﴿١٠٩﴾

رواية اسماعيل ابن البيهقي

وهو: أبو علي إسماعيل بن أحمد بن الحسين، المتوفىٰ سنة: ٥٠٧.

وتعلم روايته من أسناد الخوارزمي المكي.

ابن الجوزي: «كان فاضلاً مرضي الطريقة»[2].

الذهبي: «الفقيه الإمام، شيخ القضاة،... وكان عارفاً بالمذهب، مدرساً، جليل القدر...»[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٢٤١.

(٢) المنتظم ١٧/ ١٣٤ حوادث ٥٠٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣١٣.

﴿١١٠﴾
رواية ابن الأكفاني

وهو: أبو محمّد هبة بن أحمد الأنصاري الدمشقي المتوفىٰ سنة: ٥٢٤.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الـذهبي: «الشيخ الإمـام، المفنّن المحدّث الأمين، مفيد الشام، أبو محمّد... حدّث عنه... ابن عساكر... قال ابن عساكر: سمعت منه الكثير وكان ثقة ثبتاً متيقظاً، معنيّاً بالحديث وجمعه... وقال السلفي: هو حافظ مكثر ثقة، كان تاريخ الشام، كتب الكثير...»[1].

وله ترجمة في عدّةٍ من المصادر.

﴿١١١﴾
رواية ابن البنّاء

وهو: أحمد بن الحسن بن أحمد البغدادي المتوفىٰ سنة: ٥٢٧.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الـذهبي: «الشيخ الصـالـح الثقـة، مسند بغداد... سمع أبا محمّد الجـوهـري، وتفـرّد عنـه بأجـزاء عالية، وأبـا الحسين ابن حسنون النرسي، والقـاضي أبـا يعلىٰ ابن الفرّاء... حدّث عنه: السلفي، وابن عساكر، وأبو موسىٰ المديني...

وكان من بقايا الثّقات...»[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٥٧٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٩/ ٦٠٣.

﴿١١٢﴾
رواية زاهر بن طاهر

وهو: النيسابوري الشحامي المتوفىٰ سنة: ٥٣٣.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الشيخ العالم، المحدّث المفيد المعمّر، مسند خراسان... الشاهد... روىٰ الكثير، واستملىٰ علىٰ جماعة، وخرّج، وجمع، وانتقىٰ... وكان ذا حبٍّ للرّواية، فرحل لمّا شاخ، وروىٰ الكثير ببغداد، وبهراة، واصبهان، وهمدان، والري، والحجاز، ونيسابور... قال أبو سعد السمعاني:

كان مكثراً متيقظاً، ورد علينا بمرو قصداً للرواية بها، وخرج معي إلىٰ إصبهان، لا شغل له إلّا الرواية بها، وازدحم عليه الخلق، وكان يعرف الأجزاء، وجمع ونسخ وعمر، قرأت عليه تاريخ نيسابور في أيام قلائل... ولكنّه كان يخلّ بالصلوات إخلالاً ظاهراً...»(١).

﴿١١٣﴾
رواية أم المجتبىٰ

وهي: فاطمة العلوية بنت ناصر الاصبهانية، المتوفاة سنة: ٥٣٣.

ويعلم روايتها من أسانيد ابن عساكر.

وهي شيخة ابن عساكر والسمعاني، إذ قال في ترجمتها: «امرأة علوية معمرة، كتبت عنها باصبهان، وماتت في سنة ٥٣٣»(٢).

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٩.

(٢) التحبير ٢/ ٤٣٤ باختصار.

﴿١١٤﴾
رواية ابن زريق

وهو: أبو منصور عبد الرحمن بن أبي غالب البغدادي القزّاز المتوفىٰ سنة ٥٣٥.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الشيخ الجليل الثقة... راوي تاريخ الخطيب... وله مشيخة حدّث عنه: ابن عساكر، والسمعاني... وكان شيخاً صالحاً متودّداً، سليم القلب، حسن الأخلاق، صبوراً، مشتغلاً بما يعنيه... وكان صحيح السماع، أثنىٰ عليه السمعاني وغيره»[1].

وله ترجمة في:

المنتظم ١٠/ ٩٠، الأنساب ـ الزريقي، العبر ٤/ ٩٥، مرآة الزّمان ٨/ ١٠٧.

﴿١١٥﴾
رواية أبي القاسم ابن السمرقندي

وهو: إسماعيل بن أحمد الدمشقي البغدادي المتوفىٰ سنة: ٥٣٦.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر وغيره.

الذهبي: «الشيخ الإمام المحدّث المفيد المسند، حدّث عنه: السلفي، وابن عساكر، والسمعاني،...

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٦٩.

قال السمعاني: قرأت عليه الكتب الكبار والأجزاء، وسمعت أبا العلاء العطّار بهمدان يقول: ما أعدل بأبي القاسم ابن السمرقندي أحداً من شيوخ العراق وخراسان.

وقال عمر البسطامي: أبو القاسم إسناد خراسان والعراق...

قال ابن عساكر: كان ثقة مكثراً، صاحب أُصول، دلّالاً في الكتب...

قال السلفي: هو ثقة...»[1].

﴿١١٦﴾
رواية أبي الفتح الهروي

وهو: عبد الملك بن أبي القاسم عبدالله الكروخي المتوفى سنة: ٥٤٨.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الشيخ الإمام الثقة... قال السمعاني: هو شيخ صالح، ديّن خيّر، حسن السيرة، صدوق، ثقة، قرأت عليه...»[2].

وله ترجمة في:

المنتظم ١٠/ ١٥٤، تذكرة الحفّاظ ٤/ ١٣١٣، الكامل في التاريخ ١١/ ١٩٠.

﴿١١٧﴾
رواية أبي سعد ابن أبي صالح

وهو: عبد الوهاب بن الحسن الكرماني المتوفى سنة: ٥٥٩.

وتعلم روايته من أسانيد ابن عساكر الحافظ.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٧٣.

الذهبي: «الشيخ الصالح المعمر أبو سعد... سمع من أبي بكر ابن خلف... وتفرّد في وقته، حدّث عنه: السمعاني... وجماعة. توفي سنة ٥٥٩»[١].

﴿١١٨﴾
رواية أبي الخير الباغبان

وهو: محمّد بن أحمد الأصبهاني المتوفىٰ سنة: ٥٥٩.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ ابن عساكر.

الذهبي: «الشيخ المعمر الثقة الكبير... حدّث عنه: السمعاني و... قال ابن نقطة: هو ثقة صحيح السّماع...»[٢].

وله ترجمة في:

الوافي بالوفيات ٢/ ١١١، النجوم الزاهرة ٦/ ٣٦٦، العبر ٤/ ١٦٨.

﴿١١٩﴾
رواية أبي زرعة المقدسي

وهو: طاهر بن محمّد بن طاهر الشيباني المقدسي المتوفىٰ سنة: ٥٦٦.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الـذهبي: «الشيخ العـالم المسنـد الصّـدوق أبو زرعة... كان يقدم بغداد، ويحدّث بها، وتفرّد بالكتب والأجزاء... حدّث عنه: السمعاني، وابن الجوزي... وأبو بكر محمّد بن سعيد ابن الخازن، وآخرون.

... قال ابن النجار.. كان شيخاً صالحاً...»[٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣٣٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣٧٨.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٠٣.

﴿١٢٠﴾
رواية ابن شاتيل

وهو: أبو الفتح عبيدالله بن عبدالله البغدادي الدبّاس المتوفىٰ سنة: ٥٨١.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الشيخ الجليل المسند المعمر... عمّر دهراً وتفرّد ورحلوا إليه... انتهىٰ إليه علوّ الإسناد، حدّث عنه: السمعاني، وابن الأخضر، والشيخ الموفّق، و...»[1].

﴿١٢١﴾
رواية ابن الأخضر

وهو: عبد العزيز بن أبي نصر محمود الجنابذي البغدادي المتوفىٰ سنة: ٦١١.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الإمام العالم المحدّث الحافظ المعمر مفيد العراق... صنّف وجمع وكتب عن أقرانه، وحدّث نحواً من ستّين عاماً، وكان ثقة فهماً خيّراً ديّناً عفيفاً...» ثم نقل ثقته عن ابن نقطة وابن النّجار...[2].

وله ترجمة في كثيرٍ من الكتب الرجاليّة، والتاريخية، مثل:

الكامل ١٢/ ١٢٦، تذكرة الحفّاظ ٤/ ١٣٨٣، النجوم الزاهرة ٦/ ٢١١...

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢١/ ١١٧.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣١.

﴿١٢٢﴾
رواية المراتبي

وهو: أبو غالب منصور بن أحمد الخلاّل ابن المعوّج المتوفىٰ سنة: ٦٤٣.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الشيخ أبو غالب... سمع... روىٰ عنه: مجد الدين ابن العديم وبالإجازة الفخر ابن عساكر، وأبو المعالي ابن البالسي، والقاضي الحنبلي، وعيسىٰ المطعّم، وابن سعد، وأحمد بن الشحنة، وستُّ الفقهاء الواسطية.

توفي في جمادىٰ الآخرة سنة ٦٤٣»[1].

وله ترجمة في:

العبر ٥/ ١٨١، النجوم الزاهرة ٦/ ٣٥٥ وغيرهما.

﴿١٢٣﴾
رواية ابن الخازن

وهو: أبو بكر محمّد بن سعيد بن الموفق النيسابوري البغدادي المتوفىٰ سنة: ٦٤٣.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الشيخ الجليل الصالح المسند... سمع أبا زرعة المقدسي و... حدّث عنه... وكان شيخاً صيّناً متديّناً مسمتاً...»[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٢٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٢٤.

وله ترجمة في:
تاريخ بغداد لابن الدبيثي ١/ ٢٨٣، النجوم الزاهرة ٦/ ٣٥٥، العبر ٥/ ١٧٩.

﴿١٢٤﴾
رواية الباذرائي

وهو: أبو محمّد عبدالله بن محمّد بن حسن البغدادي المتوفىٰ سنة: ٦٥٥.

وتعلم روايته من أسانيد الحافظ الكنجي.

الذهبي: «الإمام قاضي القضاة... قال أبو شامة: وكان فقيهاً عالماً ديّناً متواضعاً دمث الأخلاق منبسطاً...»[1].

وله ترجمة في:
طبقات السبكي ٨/ ١٥٩، البداية والنهاية ١٣/ ١٩٦، ذيل مرآة الزمان ١/ ٧٠ ـ ٧٢، العبر ٥/ ٢٢٣.

﴿١٢٥﴾
رواية ابن كثير

وهو: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي المتوفىٰ سنة: ٧٧٤.

قال:

«حديث الطير: وهذا الحديث قد صنّف الناس فيه، وله طرق متعددة، في كلٍّ منها نظر، ونحن نشير إلىٰ شيء من ذلك:

قال الترمذي: حدّثنا سفيان بن وكيع، ثنا عبدالله بن موسىٰ، عن عيسىٰ

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٣٢.

ابن عمر، عن السدّي عن أنس قال: «كان عند النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فجاء علي فأكل معه، ثم قال الترمذي: غريبٌ لا نعرفه من حديث السدّي إلاّ من هذا الوجه، قال: وقد روي من غير وجه عن أنس.

وقد رواه أبو يعلىٰ: عن الحسن بن حمّاد، عن مسهر بن عبد الملك، عن عيسى بن عمر، به.

وقال أبو يعلىٰ: ثنا قطن بن بشير، ثنا جعفر بن سليمان الضبعي، ثنا عبدالله بن مثنىٰ، ثنا عبدالله بن أنس، عن أنس بن مالك قال: أُهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم حجل مشوي بخبزة وضيافة، فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام. فقالت عائشة: اللّهم اجعله أبي، وقالت حفصة: اللّهم اجعله أبي، وقال أنس: وقلت: اللّهم اجعله سعد بن عبادة، قال أنس: فسمعت حركةً بالباب، فقلت: إن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم علىٰ حاجة، فانصرف. ثم سمعت حركةً بالباب فخرجت فإذا علي بالباب، فقلت: إن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم علىٰ حاجة، فانصرف. ثم سمعت حركة بالباب، فسلّم علي فسمع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم صوته فقال: أُنظر من هذا؟ فخرجت فإذا هو علي، فجئت إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فأخبرته فقال: ائذن له يدخل عليَّ، فأذنت له فدخل، فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: اللّهم والِ من والاه».

ورواه الحاكم في مستدركه، عن أبي علي الحافظ، عن محمّد بن أحمد الصفار وحميد بن يونس الزيات، كلاهما عن محمّد بن أحمد بن عياض، عن أبي غسان أحمد بن عياض، عن أبي ظبية، عن يحيىٰ بن حسان، عن سليمان ابن بلال، عن يحيىٰ بن سعيد، عن أنس فذكره، وهذاإسناد غريب. ثم قال الحاكم: هذا الحديث علىٰ شرط البخاري ومسلم. وهذا فيه نظر، فإن أبا

علاثة محمّد بن أحمد بن عياض هذا غير معروف، لكن روىٰ هذا الحديث عنه جماعة، عن أبيه، وممن رواه عنه أبو القاسم الطبراني ثم قال: تفرد به عن أبيه والله أعلم.

قال الحاكم: وقد رواه عن أنس أكثر من ثلاثين نفساً. قال شيخنا الحافظ الكبير أبو عبدالله الذهبي: فصلهم بثقة يصحّ الإسناد إليه. ثم قال الحاكم: وصحّت الرواية عن علي وأبي سعيد وسفينة، قال شيخنا أبو عبدالله: لا ـ والله ـ ما صح شيء من ذلك.

ورواه الحاكم من طريق إبراهيم بن ثابت القصار ـ وهو مجهول ـ عن ثابت البناني عن أنس قال: دخل محمّد بن الحجاج، فجعل يسب علياً، فقال أنس: اُسكت عن سب علي، فذكر الحديث مطولاً، وهو منكر سنداً ومتناً. لم يورد الحاكم في مستدركه غير هذين الحديثين.

وقد رواه ابن أبي حاتم، عن عمار بن خالد الواسطي، عن إسحاق الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أنس. وهذا أجود من إسناد الحاكم.

ورواه عبدالله بن زياد أبو العلاء، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أنس بن مالك. فقال: اُهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم طير مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير. فذكر نحوه.

ورواه محمّد بن مصفىٰ، عن حفص بن عمر، عن موسىٰ بن سعيد، عن الحسن، عن أنس فذكره.

ورواه علي بن الحسن الشامي، عن خليل بن دعلج، عن قتادة، عن أنس بنحوه.

ورواه أحمد بن يزيد الورتنيس، عن زهير، عن عثمان الطويل، عن أنس فذكره.

ورواه عبيدالله بن موسىٰ، عن سكين بن عبد العزيز، عن ميمون أبي خلف، حدّثني أنس بن مالك فذكره. قال الدارقطني: من حديث ميمون أبي خلف تفرد به سكين بن عبد العزيز.

ورواه الحجاج بن يوسف بن قتيبة، عن بشر بن الحسين، عن الزبير بن عدي، عن أنس.

ورواه ابن يعقوب إسحاق بن الفيض، ثنا المضاء بن الجارود، عن عبد العزيز بن زياد: أن الحجاج بن يوسف دعا أنس بن مالك من البصرة، فسأله عن علي بن أبي طالب فقال: أُهدي للنبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم طائر فأمر به فطبخ وصنع فقال: اللّهم ائتني بأحبّ الخلق إليّ يأكل معي. فذكره.

وقال الخطيب البغدادي: أنا الحسن بن أبي بكير، أنا أبو بكر محمّد بن العباس بن نجيح، ثنا محمّد بن القاسم النحوي أبو عبدالله، ثنا أبو عاصم، عن أبي الهندي عن أنس فذكره.

ورواه الحاكم بن محمّد، عن محمّد بن سليم، عن أنس بن مالك. فذكره.

وقال أبو يعلىٰ: حدّثنا الحسن بن حماد الوراق، ثنا مسهر بن عبد الملك ابن سلع ـ ثقة ـ ثنا عيسىٰ بن عمر، عن إسماعيل السدي: أن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم كان عنده طائر فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فجاء أبو بكر فردّه، ثم جاء عمر فردّه، ثم جاء عثمان فردّه، ثم جاء علي فأذن له.

وقال أبو القاسم بن عقدة: ثنا محمّد بن أحمد بن الحسن، ثنا يوسف ابن عدي، ثنا حماد بن المختار الكوفي، ثنا عبد الملك بن عمير، عن أنس بن مالك قال: أُهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم طائر فوضع بين يديه فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي قال: فجاء علي فدّق الباب، فقلت من ذا؟ فقال: أنا علي، فقلت: إن رسول الله علىٰ حاجة. حتىٰ فعل ذلك

ثلاثاً، فجاء الرابعة فضرب الباب برجله فدخل، فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم ما حبسك؟ فقال: قد جئت ثلاث مرات فيحبسني أنس، فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: ما حملك علىٰ ذلك؟ قال قلت: كنت أحب أن يكون رجلاً من قومي.

وقد رواه الحاكم النيسابوري، عن عبدان بن يزيد، عن يعقوب الدقاق، عن إبراهيم بن الحسين الشامي، عن أبي توبة الربيع بن نافع، عن حسين ابن سليمان، عن عبد الملك بن عمير، عن أنس فذكره. ثم قال الحاكم: لم نكتبه إلّا بهذا الإسناد.

وساقه ابن عساكر من حديث الحرث بن نبهان، عن إسماعيل ـ رجل من أهل الكوفة ـ عن أنس بن مالك فذكره. ومن حديث حفص بن عمر المهرقاني، عن الحكم بن شبير بن إسماعيل أبي سليمان ـ أخي إسحاق بن سليمان الرازي ـ عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن أنس فذكره، ومن حديث سليمان بن قرم، عن محمّد بن علي السلمي، عن أبي حذيفة العقيلي، عن أنس فذكره.

وقال أبو يعلىٰ: ثنا أبو هشام، ثنا ابن فضيل، ثنا مسلم الملائي، عن أنس قال: أهدت أُم أيمن إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم طيراً مشوياً فقال: اللّهم ائتني بمن تحبه يأكل معي من هذا الطير، قال أنس: فجاء علي فاستأذن فقلت: هو علىٰ حاجته، فرجع ثم عاد فاستأذن فقلت: هو علىٰ حاجته فرجع، ثم عاد فاستأذن فسمع النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم صوته فقال: ائذن له فدخل ـ وهو موضوع بين يديه ـ فأكل منه وحمد الله.

فهذه طرق متعددة عن أنس بن مالك. وكل منها فيه ضعف ومقال.

وقال شيخنا أبو عبدالله الذهبي ـ في جزء جمعه في هذا الحديث بعدما أورد طرقاً متعددة نحواً مما ذكرنا ـ: ويروىٰ هذا الحديث من وجوه باطلة أو مظلمة عن: حجاج بن يوسف، وأبي عاصم خالد بن عبيد، ودينار أبي كيسان،

وزياد بن محمّد الثقفي، وزياد العبسي، وزياد بن المنذر، وسعد بن ميسرة البكري، وسليمان التيمي، وسليمان بن علي الأمير، وسلمة بن وردان، وصباح ابن محارب، وطلحة بن مصرف، وأبي الزناد، وعبد الأعلىٰ بن عامر، وعمر بن راشد، وعمر بن أبي حفص الثقفي الضرير، وعمر بن سليم البجلي، وعمر بن يحيىٰ الثقفي، وعثمان الطويل، وعلي بن أبي رافع، وعيسىٰ بن طهمان، وعطية العوفي، وعباد بن عبد الصمد، وعمار الدّهني، وعباس بن علي، وفضيل بن غزوان، وقاسم بن جندب، وكلثوم بن جبر، ومحمّد بن علي الباقر، والزهري، ومحمّد بن عمرو بن علقمة، ومحمّد بن مالك الثقفي، ومحمّد بن جحادة، وميمون بن مهران، وموسىٰ الطويل، وميمون بن جابر السلمي، ومنصور بن عبد الحميد، ومعلىٰ بن أنس، وميمون أبي خلف الجراف، وقيل أبو خالد، ومطر بن خالد، ومعاوية بن عبدالله ين جعفر، وموسىٰ بن عبدالله الجهني، ونافع مولىٰ ابن عمر، والنضر بن أنس بن مالك، ويوسف بن إبراهيم، ويونس بن حيان، ويزيد بن سفيان، ويزيد بن أبي حبيب، وأبي المليح، وأبي الحكم، وأبي داود السبيعي، وأبي حمزة الواسطي، وأبي حذيفة العقيلي، وإبراهيم بن هدبة.

ثم قال بعد أن ذكر الجميع: الجميع بضعة وتسعون نفساً، أقربها غرائب ضعيفة، وأردؤها طرق مختلقة مفتعلة، وغالبها طرق واهية.

وقد روي من حديث سفينة مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فقال أبو القاسم البغوي وأبو يعلىٰ الموصلي قالا: حدّثنا القواريري، ثنا يونس بن أرقم، ثنا مطير بن أبي خالد، عن ثابت البجلي، عن سفينة مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم قال: أهدت امرأة من الأنصار طائرين بين رغيفين ـ ولم يكن في البيت غيري وغير أنس ـ فجاء رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فدعا بغدائه. فقلت: يا رسول الله، قد أهدت لك امرأة من الأنصار هدية، فقدمت الطائرين إليه فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك

إليك وإلىٰ رسولك، فجاء علي بن أبي طالب فضرب الباب خفياً فقلت: من هذا؟ قال أبو الحسن، ثم ضرب الباب ورفع صوته فقال رسول الله من هذا: قلت علي بن أبي طالب. قال: افتح له، ففتحت له فأكل معه رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم من الطيرين حتىٰ فنيا.

وروي عن ابن عباس، فقال أبو محمّد يحيىٰ بن محمّد بن صاعد: ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا حسين بن محمّد، ثنا سليمان بن قرم، عن محمّد بن شعيب، عن داود بن عبدالله بن عباس، عن أبيه، عن جده ابن عباس قال: إن النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم أُتي بطائر فقال: اللّهم ائتني برجل يحبه الله ورسوله. فجاء علي فقال: اللّهم وإليَّ.

وروي عن علي نفسه فقال عباد بن يعقوب: ثنا عيسىٰ بن عبدالله بن محمّد بن عمر بن علي، حدّثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن علي قال: أُهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم طير يقال له الحبارىٰ، فوضعت بين يديه ـ وكان أنس بن مالك يحجبه ـ فرفع النبي صلّىٰ الله عليـه وسلّم يده إلىٰ الله ثم قال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير. قال فجاء علي فاستأذن فقال له أنس: إن رسول الله يعني علىٰ حاجته، فرجع. ثم أعاد رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم الدعاء، فرجع. ثم دعا الثالثة فجاء علي فأدخله، فلما رآه رسول الله قال: اللّهم وإليَّ. فأكل معه. فلما أكل رسول الله وخرج علي قال أنس: تبعت علياً فقلت: يا أبا الحسن استغفر لي فإن لي إليك ذنباً، وإن عندي بشارة، فأخبرته بما كان من النبي صلّىٰ الله عليـه وسلّم، فحمد الله واستغفر لي ورضي عني، أذهب ذنبي عنده بشارتي إياه.

ومن حديث جابر بن عبدالله الأنصاري، أورده ابن عساكر من طريق عبدالله بن صالح كاتب الليث، عن ابن لهيعة. ، عن محمّد بن المنكدر، عن جابر. فذكره بطوله.

وقد روي أيضاً من حديث أبي سعيد الخدري ـ وصححه الحاكم ـ ولكن

إسناده مظلم. وفيه ضعفاء.

وروي من حديث حبشي بن جنادة. ولا يصح أيضاً.

ومن حديث يعلىٰ بن مرة، والإسناد إليه مظلم.

ومن حديث أبي رافع نحوه. وليس بصحيح.

وقد جمع الناس في هذا الحديث مصنفات مفردة منهم: أبوبكر بن مردويه، والحافظ أبو طاهر محمّد بن أحمد بن حمدان فيما رواه شيخنا أبو عبدالله الذّهبي، ورأيت فيه مجلداً في جمع طرقه وألفاظه لأبي جعفر بن جرير الطبري المفسر صاحب التاريخ، ثم وقفت علىٰ مجلد كبير في ردّه وتضعيفه سنداً ومتناً للقاضي أبي بكر الباقلاني المتكلم.

وبالجملة، ففي القلب من صحة هذا الحديث نظر وإنْ كثرت طرقه. والله أعلم»[1].

ترجمته:

وتوجد ترجمته والثناء عليه في:

١ ـ الدرر الكامنة ١/ ٣٩٩.

٢ ـ طبقات ابن قاضي شهبة ٢/ ١١٣.

٣ ـ طبقات الحفّاظ: ٥٢٩.

٤ ـ طبقات المفسّرين ١/ ١١٠.

وهي مشحونة بالثناء والإكبار والتوثيق... ولا حاجة إلىٰ نقلها.

---

(١) تاريخ ابن كثير ٧/ ٣٥١ ـ ٣٥٤.

﴿١٢٦﴾
رواية العاقولي

وهو: محمّد بن محمّد بن عبدالله العاقولي المتوفىٰ سنة: ٧٩٧.

قال:

«عن أنس قال: كان عند رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطائر. فجاء علي فأكل معه. أخرجه الترمذي»[١].

ترجمته:

وكـان العـاقـولي فقيهـاً، محـدّثاً، أديباً، له مصنّفات، منها الردّ علىٰ الرافضة، شرح المشكاة، وشرح منهاج البيضاوي، وغير ذلك[٢].

﴿١٢٧﴾
رواية الهيثمي

وهو: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفىٰ سنة: ٨٠٧.

قال:

«وعن أنس بن مالك قال: كنت أخدم رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم، فقـدّم فرخاً مشوياً فقال رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم: اللّهم ائتني بأحبّ الخلق إليك وإليّ يأكـل معي من هذا الفرخ، فجاء علي ودقّ الباب. فقال

---

(١) الرصف فيما روي عن النبيّ من الفضل والوصف: باب علي عليه السلام: ٣٦٩.

(٢) بغية الوعاة: ٩٧، شذرات الذهب ٦/ ٣٥١ وغيرهما.

أنس: من هذا؟ قال: علي. فقلت: النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم علىٰ حاجة، فانصرف. ثمّ تنحىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم وأكل، ثمّ قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: اللّهم ائتني بأحبّ الخلق إليك وإليَّ يأكل معي من هذا الفرخ. فجاء علي فدق الباب دقاً شديداً فسمع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فقال: يا أنس، من هذا؟ قلت علي، قال: أدخله، فدخل، فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: لقد سألت الله ثلاثاً أنْ يأتيني بأحبّ الخلق إليه وإليَّ يأكل معي من هذا الفرخ. فقال علي: وأنا ـ يا رسول الله ـ لقد جئت ثلاثاً، كلّ ذلك يردّني أنس. فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: يا أنس، ما حملك علىٰ ما صنعت؟ قال: أحببت أن تدرك الدعوة رجلاً من قومي. فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: لا يلام الرجل علىٰ حبّ قومه.

وفي روايةٍ: كنت مع النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم في حائطٍ وقد أُتي بطائر.

وفي روايةٍ قال: أهدت أُم أيمن إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم طائراً بين رغيفين فجاء النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم فقال: هل عندك شيء؟ فجاءته بالطائر.

قلت: عند الترمذي طرف منه.

رواه الطبراني في الأوسط باختصار، وأبو يعلىٰ باختصار كثيرٍ، إلّا أنه قال:

فجاء أبو بكر فردّه، ثمّ جاء عمر فردّه، ثمّ جاء علي فأذن له.

وفي إسناد الكبير: حماد بن المختار، ولم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

وفي أحد أسانيد الأوسط: أحمد بن عياض بن أبي طيبة، ولم أعرفه، وبقيّة رجاله رجال الصحيح.

ورجال أبي يعلىٰ ثقات وفي بعضهم ضعف.

وعن أنس بن مالك قال: أُهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم أطيار فقسّمها بين نسائه، فأصاب كل امرأةٍ منها ثلاثة، فأصبح عند بعض نسائه ـ صفيّة أو غيرها ـ فأتته بهنّ، فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك يأكل معي من هذا. فقلت: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء علي ـ رضي الله عنه ـ فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: يا أنس، أُنظر من علىٰ الباب، فنظرت فإذا علي، فقلت: إن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم علىٰ حاجةٍ، ثم جئت فقمت بين يدي رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فقال: أُنظر من علىٰ الباب؟ فإذا علي، حتىٰ فعل ذلك ثلاثاً، فدخل يمشي وأنا خلفه، فقال النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم: من حبسك ـ رحمك الله ـ؟ فقال هذا آخر ثلاث مرات يردّني أنس، يزعم أنك علىٰ حاجة. فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: ما حملك علىٰ ما صنعت؟ قلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك فأحببت أن يكون من قومي. فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: إن الرجل قد يحبُّ قومه، إنّ الرجل قد يحبُّ قومه. قالها ثلاثاً.

رواه البزار، وفيه: إسماعيل بن سلمان، وهو متروك.

وعن سفينة ـ وكان خادماً لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ قال: أُهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم طوائر، فصنعت له بعضها، فلمّا أصبح أتيته به فقال: من أين لك هذا؟ فقتل: من التي أُتيت به أمس: فقال: ألم أقل لك لا تدّخرّن لغدٍ طعاماً، لكلّ يوم رزقه؟ ثم قال: اللّهم أدخل عليَّ أحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فدخل علي رضي الله عنه عليه فقال: اللّهم وإليَّ.

رواه البزار والطبراني باختصار. ورجال الطبراني رجال الصحيح غير فطر ابن خليفة، وهو ثقة.

وعن ابن عباس قال: أُتي النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم بطير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك، فجاء علي فقال: اللّهم وإليَّ.

رواه الطبراني، وفيه: محمّد بن سعيد، شيخ يروي عنه سليمان بن قرم، ولم أعرفه. وبقيّة رجاله وثّقوا وفيه ضعف»[١].

ترجمته:

وقد ترجم له في الموسوعات الرجالية بكلّ تفخيم وتجليل:

السيوطي: «الهيثمي الحافظ... قال الحافظ ابن حجر: كان خيّراً ساكناً، صيّناً ليّناً، سليم الفطرة، شديد الإنكار للمنكر، لا يترك قيام الليل...»[٢].

السخاوي: «كان عجباً في الدين والتقوىٰ والزهد، والإقبال علىٰ العلم والعبادة والأوراد...» ثم نقل كلمات الأعلام كإبن حجر، والحلبي، والفاسي، وابن خطيب الناصرية، والأقفهسي ثمّ قال:

«والثناء علىٰ دينه وزهده وورعه ونحو ذلك كثير جداً، بل هو في ذلك كلمة اتفاق...»[٣].

﴿١٢٨﴾
رواية الجزري

وهو: أبو الخير شمس الدين بن محمّد الجزري الشافعي المتوفىٰ سنة: ٨٣٣.

وتعلم روايته من رواية العصامي.

---

(١) مجمع الزوائد ٩/ ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٢) طبقات الحفّاظ: ٥٤١.

(٣) الضوء اللامع ٥/ ٢٠٠

ترجمته :

وتوجد ترجمته والثناء البالغ عليه في :

١ ـ أنباء الغمر ٣/ ٤٦٧ .

٢ ـ البدر الطّالع ٢/ ٢٥٧ .

٣ ـ شذرات الذهب ٧/ ٢٠٤ .

﴿١٢٩﴾
رواية المغربي

وهو: محمّد بن محمّد المتوفىٰ سنة: ١٠٩٤ .

قال :

«أنس ـ كان عند النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه . هما للترمذي .

زاد رزين : إن أنساً قال لعلي : استغفر لي ذلك، عندي بشارة، ففعل، فأخبره بقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم»[1] .

ترجمته :

المحبّي : «الإمام الجليل، المحدّث المفنّن، فرد الدنيا في العلوم كلّها، الجامع بين منطوقها ومفهومها، والمالك لمجهولها ومعلومها، ولد سنة ١٠٣٧ . . . . نقلت عن شيخنا المرحوم عبد القادر بن عبد الهادي ـ وهو ممّن أخذ عنه، وسافر إلىٰ الروم في صحبته وانتفع به ـ وكان يصفه بأوصاف بالغة حدّ الغلو . . فإنّه كان يقول: إنّه يعرف الحديث والأُصول معرفةً ما رأينا من يعرفها

---

(١) جمع الفوائد ٣/ ٢٢٠ .

ممّن أدركناه . . . وقد أخذ عنه بمكة والمدينة والروم خلق ، ومدحه جماعة وأثنوا عليه . . . »[١].

﴿١٣٠﴾
رواية العصامي

وهو: عبد الملك بن حسين المكّي ، المتوفىٰ سنة: ١١١١ .

قال ـ في : الأحاديث في شأن أبي الحسنين كرّم الله تعالىٰ وجهه ـ:

«الحديث الحادي عشر: عن أنس رضي الله عنه قال: كان عنده طير أُهدي إليه وكان مما يعجبه أكله ، فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي، فأكل معه. خرّجه الترمذي، والبغوي في المصابيح . وخرّجه الجزري وزاد بعد قوله: فجاء علي : فقال: استأذن علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم. فقلت: ما عليه إذن. ثمّ جاء فرددته، ثمّ دخل الثالثة أو الرابعة. فقال عليه الصلاة والسلام: ما حبسك عنّي ، أو ما أبطأك عنّي ، يا علي؟ قال: جئت فردّني أنس. وكان أنس خادم رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فقال رسول الله : يا أنس، ما حملك علىٰ ما صنعت؟ قلت: رجوت أنْ يكون رجلًا من الأنصار. فقال: يا أنس أوَفي الأنصار خير من علي، أو أفضل من علي؟ خرّجه البخاري»[٢].

ترجمته :

١ ـ الشوكاني : البدر الطالع ١/ ٤٠٢ .

٢ ـ المرادي : سلك الدرر ٣/ ١٣٩ .

---

(١) خلاصة الأثر ٤/ ٢٠٤ .

(٢) سمط النجوم العوالي ـ فضائل علي، الحديث : ١١ .

﴿١٣١﴾
رواية النابلسي

وهو: عبد الغني بن إسماعيل المتوفّىٰ سنة: ١١٤٣.

رواه في كتابه (ذخائر المواريث ١/ ١٢٨).

وتوجد ترجمته في:

١ ـ نفحة الريحانة ٢/ ١٣٧.

٢ ـ سلك الدرر ٣/ ٣٠.

﴿١٣٢﴾
رواية الشبراوي

وهو: عبدالله بن محمّد بن عامر المتوفىٰ سنة: ١١٧١.

قال:

«وأخرج الحاكم عن ثابت البناني: إن أنساً كان شاكياً، فأتاه محمّد بن الحجاج يعوده في أصحابٍ له، فجرىٰ بينهم الحديث، حتىٰ ذكروا عليّاً، فانتقصه ابن الحجاج، فقال أنس: من هذا؟ أقعدوني فأقعدوه. فقال: يا ابن الحجاج! أراك تنقص علي بن أبي طالب؟ والذي بعث محمّداً صلّىٰ الله عليه وسلّم بالحق، لقد كنت خادم رسول الله بين يديه، فجاءت أُم أيمن بطيرٍ فوضعته بين يدي رسول الله. فقال: يا أُم أيمن ما هذا؟ قالت: طير أصبته فصنعته لك. فقال: اللّهم جئني بأحبّ خلقك إليَّ وإليك يأكل معي من هذا الطير، فضرب الباب. فقال: يا أنس، أُنظر من بالباب؟ فقلت: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار، فذهبت فإذا علي بالباب فقلت له: إنّ رسول الله علىٰ حاجة، وجئت حتىٰ قمت مقامي، فلم ألبث أن ضرب الباب فقال رسول الله:

إذهب فانظر من علىٰ الباب؟ فقلت: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار، فإذا علي بالباب، فقلت: إن رسول الله علىٰ حاجة، وجئت حتىٰ قمت مقامي، فلم ألبث أن ضرب الباب. فقال: يا أنس، أدخله فلست بأوّل رجلٍ أحب قومه، ليس هو من الأنصار، فذهبت فأدخلته. فقال: يا أنس قرّب إليه الطير، فوضعته فأكلا جميعاً.

قال ابن الحجاج: يا أنس، كان هذا بمحضرٍ منك؟ قال: نعم. قال: أعطي الله عهداً أن لا انتقص عليّاً بعد مقامي هذا، ولا أسمع أحداً ينقصه إلّا أشنت له وجهه»[1].

ترجمته:

والشبراوي: محدّث، فقيه، أُصولي، متكلّم، أديب، ولي مشيخة الجامع الأزهر، وله مصنفات منها: الإتحاف بحبّ الأشراف[2].

﴿١٣٣﴾
رواية عبد القادر بدران

الحنبلي المتوفىٰ سنة: ١٣٤٦، صاحب تهذيب تاريخ دمشق.

رواه بترجمة حمزة بن حراس. قال:

«. . . فقال القشيري: حدّثني أنس بن مالك فقال: كنت أصحب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فسمعته وهو يقول: اللّهم اطعمنا من طعام الجنّة. قال: فأُتي بلحم طير مشوي فوضع بين يديه فقال: اللّهم ائتنا بمن نحبه ويحبّك ويحبّ نبيك ويحبّه نبيك. قال أنس: فخرجت فإذا علي بن أبي طالب

(١) الإتحاف بحب الأشراف: ٢٨.

(٢) سلك الدرر ٣/ ١٠٧ عنه: معجم المؤلفين ٦/ ١٢٤.

بالباب فقال لي: استأذن لي، فلم آذن له. وفي رواية: انه قال ذلك ثلاثاً، فدخل بغير إذني، فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: ما الذي أبطأ بك يا علي؟ فقال: يا رسول الله، جئت لأدخل فحجبني أنس. فقال: يا أنس لِمَ حجبته؟ فقال: يا رسول الله، لما سمعت الدعوة أحببت أن يجئ رجل من قومي فتكون له. فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: لا تضر الرجل محبة قومه ما لم يبغض سواهم»[1].

ترجمته:

كحّالة: «فقيه، أُصولي، أديب، ناثر، ناظم، مؤرّخ، مشارك في أنواعٍ من العلوم، من مؤلّفاته الكثيرة...»[2].

﴿١٣٤﴾
رواية بهجت افندي

المتوفى سنة: ١٣٥٠.

رواه في (تاريخ آل محمّد: ٣٨) وترجمه إلىٰ الفارسية وأوضح مدلوله ومعناه.

﴿١٣٥﴾
رواية منصور ناصف

وهو: الشيخ منصور علي ناصف، المتوفىٰ بعد سنة: ١٣٧١، من علماء الأزهر.

---

(١) تهذيب تاريخ دمشق ٤/ ٤٤٣.

(٢) معجم المؤلفين ٥/ ٢٨٣.

قال:

«عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: كان عند النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير. فجاء علي فأكل معه».

وقال بشرحه:

«فيه: إنّ عليّاً ـ رضي الله عنه ـ أحبّ الخلق إلىٰ الله تعالىٰ»[1].

ترجمته:

ويكفي للوقوف علىٰ شخصية الرّجل العلمية ومزايا كتابه المذكور النظرُ في التّقاريظ الصادرة عن علماء عصره والمطبوعة في مقدمة كتابه، فلاحظ.

تفنيد مزاعم
الكابلي والدهلوي حول
سند حديث الطّير



قوله :

«الحديث الرّابع ما رواه أنس : إنّه كان عند النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم طائر قد طبخ له أو أُهدي إليه ، فقال : اللّهـم ائتني بأحبّ الناس إليك يأكل معي من هذا الطير. فجاءه علي» .

تصرّفات (الدهلوي) في الحديث وتلبيساته لدىٰ نقله

أقول :

(للدهلوي) هنا تسويلات وتعسّفات نشير إليها :

(١) من الواضح جدّاً أنّ علماء الإماميّة ، كالشيخ المفيد ، وابن شهرآشوب وأمثالهما ، يثبتون تواتر هذا الحديث ، ولهم في ذلك بيانات وتقريرات . فكان علىٰ (الدهلوي) أن يشير إلىٰ تواتر هذا الحديث ـ ولو عن الإمامية ، ولو مع تعقيبه بالردّ ـ لكنّ إعراضه عن ذكر ذلك ليس إلّا لتخديع عوام أهل نحلته ، كيلا يخطر ببال أحدٍ منهم ، ولا يطرق آذانهم تواتر هذا الحديث ، حتّىٰ نقلاً عن الإماميّة .

لكن ثبوت تواتره - حسب إفادات أئمة أهل السنّة - بل قطعيّة صدوره ومساواته للآية القرآنية في القطعية - حسب إفادة (الدهلوي) نفسه، كما عرفت ذلك كلّه - يكشف النّقاب عن تسويل (الدهلوي) وتلبيسه... والله يحق الحقّ بكلماته.

(٢) إنّ قوله: «ما رواه أنس» تخديع وتلبيس آخر، إنّه يريد - لفرط عناده وتعصّبه - إيهام أنّ رواية هذا الحديث منحصرة في أنس بن مالك، وأنّه لم يرو عن غيره من أصحاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

لكن قد عرفت أنّ رواة هذا الحديث يروونه عن عدّة من الصحابة عن الرسول الكريم صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، وهم:

١ - أمير المؤمنين عليه السّلام.

٢ - أنس بن مالك.

٣ - عبدالله بن العباس.

٤ - أبو سعيد الخدري.

٥ - سفينة مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

٦ - سعد بن أبي وقاص.

٧ - عمرو بن العاص.

٨ - أبو الطفيل عامر بن واثلة.

٩ - يعلىٰ بن مرّة.

ولا يتوهّم: لعلّ (الدهلوي) إنّما نسبه إلىٰ أنس بن مالك فحسب، لانتهاء طرق أكثر الرّوايات إليه، وليس مراده حصر روايته فيه.

لأنّ صريح عبارته في فتواه المنقولة سابقاً أنّ مدار حديث الطير بجميع طرقه ووجوهه علىٰ أنس بن مالك فحسب...

(٣) إنّه بالإضافة إلىٰ ما تقدّم كتم كثرة طرق هذا الحديث ووجوهه عن أنس.

(٤) إنّه ـ بالإضافة إلىٰ كلّ ما ذكر ـ لم يذكر لفظاً كاملاً من ألفاظ الخبر عن أنس بن مالك، المتقدمة في أسانيد الحديث.

(٥) إنّه قد ارتكب القطع والتغيير في نفس هذا اللّفظ الذي ذكره... بحيث أنّا لم نجد في كتابٍ من كتب الفريقين رواية حديث الطير بهذا اللّفظ... بل إنّ لفظه لا يطابق حتىٰ لفظ الكابلي المنتحل منه كتابه... وهذه عبارة الكابلي كاملةً:

«الرابع: ما رواه أنس بن مالك: إنّه كان عند النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم طائر قد طبخ له فقال: اللّهم ائتني بأحبّ الناس إليك يأكل معي. فجاء علي، فأكله معه.

وهو باطل، لأنّ الخبر موضوع، قال الشيخ العلاّمة إمام أهل الحديث شمس الدين أبو عبدالله محمّد بن أحمد الدمشقي الذهبي في تلخيصه: لقد كنت زمناً طويلاً أظنّ أنّ حديث الطير لم يحسن الحاكم أنْ يودعه في مستدركه، فلمّا علّقت هذا الكتاب رأيت القول من الموضوعات التي فيه.

وممّن صرّح بوضعه الحافظ شمس الدين الجزري.

ولأنّه ليس بناص علىٰ المدّعىٰ، فإنّ أحبّ الخلق إلىٰ الله تعالىٰ لا يجب أنْ يكون صاحب الزعامة الكبرىٰ كأكثر الرسل والأنبياء.

ولأنّه يحتمل أن يكون الخلفاء غير حاضرين في المدينة حينئذٍ، والكلام يشمل الحاضرين فيها دون غيرهم، ودون إثبات حضورهم خرط قتاد هوبر.

ولأنّه يحتمل أنْ يكون المراد بمن هو من أحبّ الناس إليك كما في قولهم فلان أعقل الناس وأفضلهم. أي من أعقل وأفضلهم.

ولأنّه اختلف الروايات في الطير المشوي، ففي رواية هو النحام، وفي روايةٍ إنّه الحبارى، وفي أُخرىٰ إنّه الحجل.

ولأنّه لا يقاوم الأخبار الصحاح لو فرضت دلالته علىٰ المدّعىٰ».

فقد أضاف (الدهلوي) جملة «أو أهدي إليه». ونقص جملة «فأكله معه»

بتغيير «فجاء علي» إلىٰ «فجاءه علي».

ثمّ إنّ (الدهلوي) وضع ـ تبعاً للكابلي ـ كلمة «أحبّ الناس» في مكان «أحبّ الخلق»... فلماذا هذا التبديل والتغيير منهما؟ والحال أنّه لم يرد لفظ «أحبّ النـاس» في طريقٍ من طرق حديث الـطّير، لا عنـد السـابقين ولا الـلاّحقين... من أهـل السنّـة... وتلك ألفـاظهم قد تقـدمت في قسم السنّـد... كمـا لا تجـده في لفظٍ من ألفـاظ الإمـاميّة في شيء من موارد استـدلالهم بحديث الطّير علىٰ إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وخلافته بعد رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم!

ولعمري، إنّ مثل هذه التبديلات والتصرّفات والتحريفات، لا يليق بمثل (الـدهلوي) عمدة الكبار، بل هو دأب المحرّفين الأغمار، وديدن المسوّلين الأشرار... والله الصائن الواقي عن العثار.

اختلاف الرّوايات في الطير غير قادح في الحديث

قوله:

«واختلفت الـرّوايات في الطير المشوي، ففي رواية إنّه النحام، وفي رواية إنّه حبارى، وفي رواية إنّه حجل».

أقول:

لا أدري ماذا يقصـد (الـدهلوي) من ذكر اختلاف الروايات في الطير المشـوي!! إنْ أراد أن ذلـك موجود في كلمات علماء الإماميّة، فهو محض الكذب والإفتراء. وإنْ أراد إفهام كثرة تتبّعه في الحديث وإحاطته بألفاظ هذا الحديث بالخصوص، فهذا يفتح عليه باب اللّوم والتعيير، لأنّ معنىٰ ذلك أنّه قد وقف علىٰ الطرق الكثيرة والألفاظ العديدة لهذا الحديث، ثمّ أعرض عن

جميعها، عناداً للحقّ وأهله. وإنْ كان ذكر هذا الإختلاف عبثاً، فهذا يخالف شأنه، لاسيّما في هذا الكتاب الموضوع علىٰ الاختصار والإيجاز، كما يدّعي أولياؤه.

لكنّ الحقيقة، إنّه قد أخذ هذا المطلب من الكابلي، كغيره ممّا جاء به، فقد عرفت قول الكابلي: «ولأنّه اختلفت الرّوايات في الطير المشوي، ففي رواية هو النحام، وفي روايةٍ إنّه الحبارى، وفي أُخرىٰ إنّه الحجل».

غير أنّ الكابلي ذكر هذا الاختلاف في وجوه الإبطال بزعمه، وكأن (الدهلوي) استحيىٰ من أن يورده في ذاك المقام، وإن لم يمكنه كف نفسه فيعرض عنه رأساً.

مجرّد اختلاف الأخبار لايجوّز تكذيب أصل الخبر

وعلىٰ كلّ حالٍ، فإنّ الإستناد إلىٰ إختلاف الروايات في «الطير المشوّي»، لأجل القدح والطعن في أصل الحديث، جهل بطريقة علماء الحديث أو تجاهل عنها، فإنّهم في مثل هذا المورد لا يكذّبون الحديث من أصله، ولا ينفون الواقعة التي أخبرت عنها تلك الأخبار، بل إنّهم يجمعون بينها بطرقٍ شتىٰ، منها الحمل علىٰ تعدّد الواقعة... هذا الطريق الّذي علىٰ أساسه الجمع بين الروايات المختلفة في واقعة حديث الطير...

ولا بأس بذكر بعض موارد الجمع علىٰ هذا الطريق في كتب الحديث:

قال الحافظ ابن حجر ـ بعد ذكر الأحاديث المختلفة في رمي النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم وجوه الكفّار يوم حنين، حيث جاء في بعضها: أنّه رماهم بالحصىٰ، وفي آخر: بالتراب، وفي ثالث: أنّه نزل عن بغلته وتناول بنفسه، وفي رابع: أنّه طلب الحصىٰ أو التراب من غيره. واختلفت في المناوِل، ففي بعضها: إنّه ابن مسعود، وفي آخر: إنّه أمير المؤمنين علي عليه

السلام ـ قال ابن حجر:

«ويجمع بين هذه الأحاديث: إنّه صلّىٰ الله عليه وسلّم أولاً قال لصاحبه: ناولني، فناوله، فرماهم. ثمّ نزل عن البغلة فأخذه بيده فرماهم أيضاً، فيحتمل: أنه الحصىٰ في إحدىٰ المرتين، وفي الأُخرىٰ التراب. والله أعلم»[1].

وقال الحافظ ابن حجر بشرح قول البرّاء بن عازب: «وأبو سفيان بن الحارث آخذ برأس بغلته البيضاء»، وهو الحديث الثاني في باب غزوة حنين عند البخاري:

«وفي حديث العباس عند مسلم: شهدت مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يوم حنين، فلزمته أنا وأبو سفيان بن الحارث، فلم نفارقه. الحديث. وفيه: ولّىٰ المسلمون مدبرين، فطفق رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يركض بغلته قبل الكفّار. قال العباس: وأنا آخذ بلجام بغلة رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم أكفّها أرادة أنْ لايسرع، وأبو سفيان آخذ بركابه».

قال ابن حجر: «ويمكن الجمع: بأنّ أبا سفيان أخذ أوّلاً بزمامها، فلمّا ركّضها النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم إلىٰ جهة المشركين خشي العباس، فأخذ بلجام البغلة يكفّها، وأخذ أبو سفيان بالركاب وترك اللجام للعباس إجلالاً له، لأنّه كان عمه»[2].

وقال شهاب الدين القسطلاني[3] بشرح قول البّراء: «ولقد رأيت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم علىٰ بغلته البيضاء» وهو الحديث الرابع في باب غزوة حنين عند البخاري. قال:

«عند مسلم من حديث سلمة: علىٰ بغلته الشهباء. وعند ابن

(١) فتح الباري ـ شرح صحيح البخاري ٨/ ٢٦.

(٢) فتح الباري ـ شرح صحيح البخاري ٨/ ٢٤.

(٣) وهو: أحمد بن محمد، المتوفّىٰ سنة: ٩٢٣، الضوء اللاّمع ٢/ ١٠٣.

سعد ومن تبعه: علىٰ بغلته دلدل. قال الحافظ ابن حجر: وفيه نظر، لأنّ دلدل أهداها له المقوقس، يعني لأنّه ثبت في صحيح مسلم من حديث العباس: وكان علىٰ بغلة له بيضاء أهداها له فروة بن نفاثة الجذامي. قال القطب الحلبي: فيحتمل أن يكون يومئذٍ ركب كلّا من البغلتين إن ثبت أنها كانت صحبته، وإلّا فما في الصحيح أصح»[1].

وقال الشّامي[2]: «السابع ـ البغلة البيضاء. وفي مسلم عن سلمة بن الأكوع: الشهباء التي كان عليها يومئذٍ أهداها له فَروة ـ بفتح الفاء وسكون الراء وفتح الواو وبالتاء ـ ابن نفاثة ـ بنون مضمومة ففاء مخففة فألف فثاء مثلثة. ووقع في بعض الروايات عند مسلم فروة بن نعامة ـ بالعين والميم ـ والصحيح المعروف الأوّل.

ووقع عند ابن سعد وتبعه جماعة ممّن ألّف في المغازي: إنّه صلّىٰ الله عليه وسلّم كان علىٰ بغلته دلدل. وفيه نظر، لأنّ دلدل أهداها له المقوقس.

قال القطب: يحتمل أنْ يكون النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم ركب يومئذٍ كلًا من البغلتين، وإلّا فما في الصحيح أصّح»[3].

وقال القسطلاني: «حدّثني بالإفراد عمرو بن علي ـ بفتح العين وسكون الميم ـ ابن بحر أبو حفص الباهلي البصري الصيرفي قال: حدّثنا أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد قال: حدّثنا سفيان الثوري قال: حدّثنا أبو صخرة جامع بن شداد ـ بالمعجمة وتشديد الدال المهملة الأُولىٰ ـ المحاربي قال: حدّثنا صفوان بن محرز ـ بضم الميم وسكون الحاء المهملة وكسر الراء بعدها زاء ـ المازني: قال: حدّثنا عمران بن حصين قال:

---

(١) إرشاد الساري ـ شرح صحيح البخاري ٦/ ٤٠٣.

(٢) محمد بن يوسف الصالحي، المتوفّىٰ سنة: ٩٤٢، شذرات الذهب ٨/ ٢٥٠، كشف الظنون ٢/ ٩٧٨.

(٣) سبل الهدىٰ والرشاد في سيرة خير العباد ٥/ ٣٤٩.

جاء بنو تميم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فقال لهم: ابشروا ـ بهمزة قطع ـ بالجنّة يا بني تميم قالوا: أمّا إذا بشّرتنا فأعطنا من المال، فتغيّر وجه رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فجاء ناس من أهل اليمن ـ وهم الأشعريون ـ فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم لهم: إقبلوا البشرىٰ يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم... قالوا: قد قبلناها يا رسول الله. كذا ورد هذا الحديث هنا مختصراً، وسبق تاماً في بدء الخلق، ومراده منه هنا قوله: فجاء ناس من أهل اليمن.

قال في الفتح: واستشكل بأنّ قدوم وفد بني تميم كان سنة تسع، وقدوم الأشعريين كان قبل ذلك عقب فتح خيبر سنة سبع. وأجيب: باحتمال أن يكون طائفة من الأشعريين قدموا بعد ذلك»[1].

وقال القسطلاني: «حدّثني بالإفراد ولأبي ذر حدّثنا محمّد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي قال: حدّثنا أبو أُسامة حمّاد بن أُسامة، عن بريد بن عبدالله ـ بضم الموحدة وفتح الراء ـ ابن أبي بردة ـ بضم الموحدة وسكون الراء ـ عن جدّه أبي بردة عامر بن أبي موسىٰ عبدالله بن قيس الأشعري رضي الله عنه أنّه قال: أرسلني أصحابي إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم أسأله الحملان لهم ـ بضم الحاء المهملة وسكون الميم ـ أي ما يركبون عليه ويحملهم، إذ هم معه في جيش العسرة وهي غزوة تبوك. فقلت: يا نبيّ الله، إنّ أصحابي أرسلوني إليك لتحملهم فقال: والله لا أحملكم علىٰ شيء، ووافقته، أي صادفته وهو غضبان ولا أشعر، أي والحال أني لم أكن أعلم غضبه، ورجعت إلىٰ أصحابي حال كوني حزيناً من منع النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم أن يحملنا، ومن مخافة أن يكون النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم وَجَد في نفسه، أي غضب عليّ، فرجعت إلىٰ أصحابي فأخبرتهم الذي قال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

---

(١) إرشاد الساري ـ شرح صحيح البخاري ٦/ ٤٣٩.

فلم ألبث ـ بفتح الهمزة والموحدة بينهما لام ساكنة. آخره مثلثة ـ إلّا سويعة، ـ بضم السيّن المهملة وفتح الواو مَصَغر ساعة ـ وهي جزء من الزمان، أو من أربعة وعشرين جزءً من اليوم والليلة، إذ سمعت بلالاً ينادي، أي عبدالله بن قيس، يعني يا عبدالله، ولأبي ذرّ ابن عبدالله بن قيس: فأجبته. فقال: أجب رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم يدعوك، فلمّا أتيته قال: خذ هذين القرينين وهاتين القرينتين. أي: الناقتين. لستة أبعرة. لعلّه قال: هذين القرينين ـ ثلاثاً ـ فذكر الراوي مرّتين اختصاراً.

لكن قوله في الرواية الأُخرىٰ: فأمر لنا بخمس ذود. مخالف لما هنا.

فيحمل علىٰ التعدد، أو يكون زادهم واحداً علىٰ الخمس، والعدد لا ينفي الزائد»[1].

فالعجب من الكابلي المتتّبع النظّار، كيف عرّض الحديث للقدح والإنكار بمجرّد اختلاف الروايات في الطّير المشوي، ولم يقف علىٰ دأب خدّام الحديث النبوي، حيث أنّهم حملوا اختلاف كثير من الأحاديث علىٰ تعدّد الواقعة، وجعلوه حجةً نافية للشبهات قاطعة، فليت شعري هل يقف الكابلي عن مقالته السمجة الشنيعة، ويتوب عن هفوته الغثة الفظيعة، أم يصرّ علىٰ ذنبه ويدع النصفة في جنبه، فيبطل شطراً عظيماً من الروايات والأخبار، ويعاند جمعاً كثيراً من العلماء والأحبار.

بطلان دعوىٰ حكم أكثر المحدّثين بوضع الحديث

قوله:

«وهذا الحديث قال أكثر المحدّثين بأنّه موضوع».

---

(١) إرشاد الساري ـ شرح صحيح البخاري ٦/ ٤٥٠.

أقول:

هذا كذب مبين وتقوّل مهين. . . فقد عرفت أنّ رواة هذا الحديث ومخرجيه في كلّ قرنٍ يبلغون في الكثرة حدّاً لا يبقىٰ معه شكّ في تواتره وقطعيّة صدوره ووقوعه. . .

وأيضاً. . . قد عرفت أنّ حديث الطير مخرَّج في صحيح الترمذي الذي هو أحد الصحّاح الستّة التي ادّعىٰ جمع من أكابرهم إجماع السابقين واللاحقين علىٰ صحّة الأحاديث المخرّجة فيها. . . فيكون هذا الحديث صحيحاً لدىٰ جميع العلماء الأعلام بل الأُمة قاطبة. . .

فهل تصدق هذه الدعوىٰ من (الدهلوي)؟

وهل من الجائز جهله برواية هؤلاء الذين ذكرناهم وغيرهم لحديث الطّير، وهو يدّعي الإمامة والتبّحر في الحديث؟

لكن هذا القول من (الدهلوي) ليس إلّا تخديعاً للعوّام، وإلّا فإنّه لم ينسب القول بوضع هذا الحديث إلّا إلىٰ الجزري والذهبي!! فياليته ذكر أسامي طائفة من «أكثر المحدّثين» القائلين بوضع حديث الطير!!

بل الحقيقة، إنّه لا يملك إلّا ما قاله وتقوّله الكابلي. . . وقد عرفت أنّ الكابلي لم يعز هذه الفرية إلّا إلىٰ الرجلين المذكورين فقط. لكن لماذا زاد عليه دعوىٰ حكم أكثر المحدثين بذلك؟

وسواء كان القول بالوضع لهذين الرجلين فحسب أو لأكثر أو أقلّ منهما فإنّه قول من أعمته العصبيّة العمياء، وتغلّب عليه العناد والشقاء، فخبط في الظلماء وعَمَه في الطخية الطخياء، وبالغ في الإعتداء وصَرَم حبل الحياء.

حول نسبة القول بوضعه إلىٰ الجزري

قوله:

«وممّن صرّح بوضعه الحافظ شمس الدين الجزري».

أقول:

في أي كتاب قال ذلك؟

أوّلاً: في أيّ كتاب وأيّ مقام صرّح الجزري بوضع حديث الطير؟

لم يفصح (الدهلوي) عن ذلك كي نراجع ونطابق بين الحكاية والعبارة. ولكن أنّىٰ له ذلك وأين؟! فإنّ إمامه الكابلي أيضاً قد أغفل وأجمل، وكلّ ما عند (الدهلوي) فمأخوذ منه ومن أمثاله...

كذب (الدهلوي) في نسبة القول بوضع حديث المدينة إليه

وثانياً: لقد عزا الكابلي القول بوضع حديث أنا مدينة العلم إلىٰ الجزري، وقلّده (الدهلوي) في ذلك... مع أنّ الجزري روىٰ حديث المدينة بسنده، ولم يحكم بوضعه بل نقل عن الحاكم تصحيحه... وهذه عبارته:

«أخبرنا الحسن بن أحمد بن هلال ـ قراءة عليه ـ عن علي بن أحمد بن عبد الواحد، أخبرنا أحمد بن محمّد بن محمّد ـ في كتابه من إصبهان ـ أخبرنا الحسن بن أحمد بن الحسين المقري، أخبرنا أحمد بن عبدالله بن أحمد الحافظ، أخبرنا أبو أحمد محمّد بن أحمد الجرجاني، أخبرنا الحسن بن سفيان، أخبرنا عبد الحميد بن بحر، أخبرنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن الصنابحي، عن علي ـ رضي الله عنه ـ قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: أنا دار الحكمة وعلي بابها.

رواه الترمذي في جامعه عن إسماعيل بن موسىٰ، حدّثنا محمّد بن رومي، حدّثنا شريك، عن سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي وقال: حديث غريب. وروىٰ بعضهم عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي. قال: لايعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات غير شريك، وفي الباب عن ابن عباس. انتهىٰ.

قلت: ورواه بعضهم عن شريك، عن سلمة ولم يذكر فيه عن سويد. ورواه الأصبغ بن نباتة، والحارث، عن علي نحوه.

ورواه الحاكم من طريق مجاهد عن ابن عباس عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم ولفظه: أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأتها من بابها. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ورواه أيضاً من حديث جابر بن عبدالله ولفظه: أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب»[١].

أقول: فمن يرىٰ النسبة بلا تعيينٍ للكتاب ولا نقلٍ لنصّ العبارة والكلام ـ ثمّ يرىٰ كذب نسبة القول بالوضع في حديث أنا مدينة العلم ـ يقطع بكذب النّسبة في حديث الطير.

لو قال ذلك فلا قيمة له

وثالثاً: ولو فرضنا جَدَلاً وسلّمنا صدور مثل هذه الهفوة من الجزري، فلاريب في أنّه لا يعبأ ولا يعتنىٰ به، في قبال تصريحات أساطين الأئمة المحققين بثبوت حديث الطير وتحقق قصّته...

قال ابن حجر وغيره: القول بوضعه باطل

ورابعاً: لقد تقدم قول السبكي في (طبقاته) بترجمة الحاكم: «وأمّا

---

(١) أسنىٰ المطالب في مناقب علي بن أبي طالب: ٦٩ ـ ٧١.

الحكم علىٰ حديث الطير بالوضع، فغير جيد» وقول ابن حجر المكّي في (المنح المكّية): «وأمّا قول بعضهم: إنّه موضوع، وقول ابن طاهر: طرقه كلها باطلة معلولة، فهو الباطل». فلو كان الجزري قد قال بذلك كان باطلاً.

الجزري متّهم بالمجازفة في القول

وخامساً: إنّ الجزري كان متّهماً لدىٰ العلماء بالمجازفة في القول وبأشياء أُخرىٰ... كما لايخفىٰ علىٰ من راجع ترجمته. فلو كان قد قال في حديث الطير ما زعمه الكابلي و(الدهلوي) فهو من مجازفاته في القول.

وإليك عبارة السّخاوي بترجمته، المشتملة علىٰ ما ذكرنا:

«وقال شيخنا في (معجمه)... خرّج لنفسه أربعين عشارية لفظها من أربعين شيخنا العراقي، وغيّر فيها أشياء ووهم فيها كثيراً، وخرّج جزءً فيه مسلسلات بالمصافحة وغيرها، جمع أوهامه فيه في جزءِ الحافظ ابن ناصر الدين، وقفت عليه وهو مفيد. وكذا انتقد عليه شيخنا في مشيخة الجنيد البلباني من تخريجه...

ووصفه في (الإنباء) بالحافظ الإمام المقري... ثم قال: وذكر أنّ ابن الخبّاز أجاز له، واتّهم في ذلك، وقرأت بخط العلاء ابن خطيب الناصريّة: أنّه سمع الحافظ أبا إسحاق البرهان سبط ابن العجمي يقول: لمّا رحلت إلىٰ دمشق قال لي الحافظ الصدر الياسوفي: لا تسمع من ابن الجزري شيئاً. انتهىٰ. وبقيّة ما عند ابن خطيب الناصرية: إنّه كان يتّهم في أول الأمر بالمجازفة، وأنّ البرهان قال له: أخبرني الجلال ابن خطيب داريا: أن ابن الجزري مدح أبا البقاء السبكي بقصيدةٍ زعم أنّها له، بل وكتب خطّه بذلك، ثم ثبت للممدوح أنّها في ديوان قلاقش.

قال شيخنا: وقد سمعت بعض العلماء يتّهمه بالمجازفة في القول، وأمّا

الحديث فما أظنّ به ذلك، إلاّ أنه كان راذا رأىٰ للعصريّين شيئاً أغار عليه ونسبه لنفسه، وهذا أمر قد أكثر المتأخرّون منه، ولم ينفرد به.

قال: وكان يلقّب في بلاده: الإمام الأعظم. ولم يكن محمود السّيرة في القضاء...»[1].

حول نسبة القول بوضَعه إلىٰ الذّهبي

قوله:

«قال إمام أهل الحديث شمس الدين ابو عبدالله محمّد بن أحمد الذهبي في تلخيصه».

اقول:

تصريح الذهبي بأنّ للحديث طرقاً كثيرة وأصلاً

أوّلاً: قد عرفت سابقاً تصريح الذهبي بأنّ لحديث الطّير طرقاً كثيرة وأنّ له أصلاً، بل إنّ الذهبي أفرد طرقه بالتّصنيف، وعرفت أيضاً ذكر (الدهلوي) هذا في كتابه (بستان المحدّثين)، وإقرار العقلاء علىٰ أنفسهم مقبول وعلىٰ غيرهم مردود.

وعليه، فإنّ إقرار الذهبي بما ذكر يؤخذ به، ودعواه وضع الحديث لا يعبأ بها، إذ ليست إلاّ عن التعصّب والعناد، ويبطلها إقراره المذكور. لكن العجب من (الدهلوي) كيف يحتّج بكلام الذهبي الصّادر عن البغض والتعصّب، ويُعرض عمّا اعترف به في ثبوت الحديث وأنّ له أصلاً؟ إنّه ليس إلاّ التعصب والعناد... إذ يقبل كلام الذهبي الباطل ولا يقبل كلامه الحق!!

---

(١) الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع ٣/ ٤٦٥.

رجوعه عن كلامه الذي استند إليه الدهلوي وسلفه

وثانياً: لقد رجع الذهبي عمّا كان يدّعيه ونصّ علىٰ ذلك، فكيف أخذ (الدهلوي) بما قاله الذهبي في السابق، ولم يلتفت إلىٰ رجوعه وعدوله عنه؟

لقد قال الذهبي في (ميزان الاعتدال) ما نصّه: «محمّد بن أحمد بن عياض بن أبي طيبة المصري عن يحيىٰ بن حسّان. فذكر حديث الطّير. وقال الحاكم: هذا علىٰ شرط البخاري ومسلم.

قلت: الكلّ ثقات إلّا هذا، فإنّه اتّهمته به، ثمّ ظهر لي أنّه صدوق.

روىٰ عنه: الطبراني، وعلي بن محمّد الواعظ، ومحمّد بن جعفر الرافقي، وحميد بن يونس الزّيات، وعدة. يروي عن: حرملة، وطبقته.

ويكنّىٰ أبا علاثة. مات سنة ٢٩١. وكان رأساً في الفرائض.

وقد يروي أيضاً عن: مكّي بن عبدالله الرعيني، ومحمّد بن سلمة المرادي، وعبدالله بن يحيىٰ بن معبد صاحب ابن لهيعة.

فأمّا أبوه فلا أعرفه»[1].

فظهر أنّ الذي قاله الذهبي ـ حول ما رواه الحاكم ـ كان قبل انكشاف حال «محمّد بن أحمد بن عياض» عنده إذ رواته الآخرون ثقات، فلمّا ظهر له حاله وأنّه صدوق ـ ورأس في الفرائض وهو نصف الفقه ـ رفع اليد عمّا قاله، فالحديث عنده صحيح والحقّ مع الحاكم.

فسقط اعتماد الكابلي و(الدهلوي) علىٰ كلام الذهبي السابق.

قال السبكي وغيره: الذهبي متعصّب متهوّر

وثالثاً: ولو فرضنا أنّ الذّهبي لم يعترف بالحق والأمر الواقع الصحيح في

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٤٦٥.

باب حديث الطير، وأنّه ليس بين أيدينا إلّا حكمه بوضعه. . . فالحقيقة أنّه لا تأثير لكلامه ولا قيمة له حتىٰ يعتمد عليه في مقام ردّ هذا الحديث، لأنّ كبار المحققين من أهل السنّة لم ينظروا إلىٰ كلامه في موارد كثيرة من الجرح والتعديل بعين الاعتبار، لفرط تعصّبه، حتىٰ خشي عليه بعض تلامذته يوم القيامة من غالب علماء المسلمين. . . وإليك شواهد من كلماتهم في هذا الباب:

قال السبكي بترجمة أحمد بن صالح المصري: «وممّا ينبغي أنْ يتفقّد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنسبة إلىٰ الجارح والمجروح، فربّما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه لذلك، وإليه أشار الرّافعي بقوله: وينبغي أنْ يكون المزكّون برآء من الشحناء والعصبيّة في المذهب، خوفاً من أنْ يحملهم ذلك علىٰ جرح عدلٍ أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثيرٍ من الأئمة، جرحوا بناءً علىٰ معتقدهم وهم المخطئون والمجروح مصيب.

وقد أشار شيخ الإسلام، سيد المتأخرين تقي الدين بن دقيق العيد في كتابه (الإقتراح) إلىٰ هذا وقال: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف علىٰ شفيرها طائفتان من النّاس: المحدّثون والحكّام.

قلت: ومن أمثلته قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللّفظ، فيالله والمسلمين! أيجوز لأحدٍ أنْ يقول: البخاري متروك؟ وهو حامل لواء الصناعة ومقدَّم أهل السنّة والجماعة، ويالله والمسلمين! أتجعل ممادحه مذام؟! فإنّ الحقّ في مسألة اللّفظ معه، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أنّ تلفظّه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالىٰ؟ وإنّما أنكرها الإمام أحمد لبشاعة لفظها.

ومن ذلك قول بعض المجسّمة في أبي حاتم ابن حبان: لم يكن له كثير دين! نحن أخرجناه من سجستان لأنّه أنكر الحدّ لله. فليت شعري! مَنْ أحق بالإخراج؟ من يجعل ربّه محدوداً أو من ينزهّه عن الجسميّة!

وأمثلة هذا تكثر.

وهذا شيخنا الذهبي من هذا القبيل، له علم وديانة، وعنده علىٰ أهل السنّة تحامل مفرط، فلا يجوز أنْ يعتمد عليه.

ونقلت من خطّ الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي رحمه الله ما نصّه: الشيخ الحافظ شمس الدين الذهبي لا شكّ في دينه وورعه وتحرّيه فيما يقوله في الناس، ولكنه غلب عليه مذهب الإثبات ومنافرة التأويل والغفلة عن التنزيه، حتّىٰ أثّر ذلك في طبعه إنحرافاً شديداً عن أهل التنزيه وميلاً قوياً إلىٰ أهل الإثبات، فإذا ترجم واحداً منهم يطنب في وصفه بجميع ما قيل فيه من المحاسن، ويبالغ في وصفه ويتغافل عن غلطاته ويتأوّل له ما أمكن، وإذا ذكر أحداً من الطرف الآخر كإمام الحرمين والغزّالي ونحوهما لا يبالغ في وصفه، ويكثر من قول من طعن فيه، ويعيد ذلك ويبديه ويعتقده ديناً وهو لا يشعر، ويعرض عن محاسنهم الطافحة فلا يستوعبها، وإذا ظفر لأحدٍ منهم بغلطةٍ ذكرها. وكذا فعله في أهل عصرنا إذا لم يقدر علىٰ أحد منهم بتصريح يقول في ترجمته: والله يصلحه. ونحو ذلك. وسببه المخالفة في العقائد. إنتهىٰ.

والحال في شيخنا الذهبي أزيد ممّا وصف، هو شيخنا ومعلّمنا، غير أنّ الحق أحق أنْ يتّبع. وقد وصل من التعصّب المفرط إلىٰ حدٍّ يسخر منه، وأنا أخشىٰ عليه يوم القيامة من غالب علماء المسلمين وأئمتهم، الذين حملوا لنا الشريعة النّبويّة، فإن غالبهم أشاعرة، وهو إذا وقع بأشعري لا يبقي ولا يذر، والذي أعتقده أنّهم خصماؤه يوم القيامة عند من أدناهم عنده أوجه منه. فالله المسؤول أنْ يخفّف عنه، وأن يلهمهم العفو عنه، وأن يشفّعهم فيه.

والذي أدركنا عليه المشايخ النهي عن النظر في كلامه، وعدم اعتبار قوله...

فلينظر كلامه من شاء ثمّ يبصر، هل الرّجل متحرٍّ عند غضبه أو غير

متحــر، وأعني بغضبـه وقت ترجمتـه لواحـدٍ من علمـاء المـذاهب الثـلاثـة المشهورين من الحنفية والمالكية والشافعية، فإنّي أعتقد أن الرجل كان إذا مدّ القلم لترجمة أحدهم غضب غضباً مفرطاً، ثمّ قرطم الكلام ومزّقه وفعل من التعصّب ما لايخفىٰ علىٰ ذي بصيرة.

ثمّ هو مع ذلك غير خبير بمدلولات الألفاظ كما ينبغي، فربمّا ذكر لفظةً من الذم لو عقل معناها لما نطق بها، ودائماً أتعجب من ذكره الإمام فخر الدين الرازي في كتاب (الميزان) وفي (الضعفاء). وكذلك السيف الآمدي وأقول: يالله العجب، هذان لا رواية لهما، ولا جرحهما أحد، ولا سمع عن أحدٍ أنّه ضّعفهما في ما ينقلانه من علومهما، فأيّ مدخل لهما في هذين الكتابين. ثمّ إنـا لم نسمـع أحداً سمّىٰ الإمام فخر الدين بالفخر، بل إمّا الإمام وإمّا ابن الخطيب، وإذا ترجم كان في المحمدين، فجعله في حرف الفاء وسمّاه الفخر، ثمّ حلف في آخر الكتاب أنّه لم يتعمّد فيه هوىٰ نفس، فأيّ هوىٰ نفسٍ أعظم من هذا؟ فإما أنّ يكون ورّىٰ في يمينه، أو استثنىٰ غير الرواة. فيقال له: فلِمَ ذكرت غيرهم. وإمّا أنْ يكون اعتقد أنّ هذا ليس هوىٰ نفس، وإذا وصل إلىٰ هذا الحدّ ـ والعياذ بالله ـ فهو مطبوع علىٰ قلبه»[1].

وقال السبكي بترجمة أحمد بن صالح:

«قاعدةٌ في المؤرخين نافعة جدّاً، فإنّ أهل التاريخ قد وضعوا من أُناسٍ أو رفعوا أُناساً، إمّا لتعصّب، أو لجهلٍ، أو لمجرّد اعتمادٍ علىٰ من لايوثق به، أو غير ذلـك من الأسبـاب. والجهـل في المـؤرّخين أكثر منه في أهل الجرح والتعديل. وكذلك التعصّب قلّ أنْ رأيت تاريخاً خالياً من ذلك.

وأمّا تاريخ شيخنا الذهبي ـ غفر الله له ـ فإنّه علىٰ جمعه وحسنه، مشحونٌ بالتعصّب المفـرط، لا واخـذه الله، فلقد أكثر الوقيعة في أهل الدين، أعني

---

(١) طبقات الشافعيّة ٢/ ١٢ ـ ١٥.

الفقراء الذين هم صفوة الخلق، واستطال بلسانه علىٰ كثيرٍ من أئمة الشافعيين والحنفيين، ومال فأفرط علىٰ الأشاعرة، ومدح فزاد في المجسّمة، هذا وهو الحافظ المدره والإمام المبجّل، فما ظنّك بعوام المؤرخين»[1].

وقال السبكي ـ بترجمة الحسين الكرابيسي، بعد الكلام في مسألة اللفظ ـ:

«فإذا تأمّلت ما سطرناه ونظرت قول شيخنا في غير موضعٍ من تاريخه: أنّ مسألة اللفظ ممّا ترجع إلىٰ قول جهمٍ، عرفت أن الرجل لا يدري في هذه المضايق ما يقول، وقد أكثر هو وأصحابه من ذكر جهم بن صفوان، وليس قصدهم إلّا جعل الأشاعرة ـ الذين قدّر الله لقدرهم أن يكون مرفوعاً، وللزومهم للسنّة أنّ يكون مجزوماً به ومقطوعاً ـ فرقةً جهميّة.

واعلم أنّ جهماً شر من المعتزلة كما يدريه من ينظر الملل والنحل، ويعرف عقائد الفرق، والقائلون بخلق القرآن هم المعتزلة جميعاً، وجهم لا خصوص له بمسألة خلق القرآن، بل هو شر من القائلين بالمشاركة إيّاهم فيما قالوه وزيادته عليهم بطامّات.

فما كفىٰ الذهبي أنْ يشير إلىٰ إعتقاد ما يتبرّأ العقلاء عن قوله من قدم الألفاظ الجارية علىٰ لسانه، حتىٰ ينسب هذه العقيدة إلىٰ مثل الإمام أحمد بن حنبل وغيره من السّادات، ويدّعي أنّ المخالف فيها يرجع إلىٰ قول جهم؟

فليته درىٰ ما يقول! والله يغفر لنا وله، ويتجاوز عمّن كان السّبب في خوض مثل الذهبي في مسائل هذا الكلام، وإنّه ليعزّ عليَّ الكلام في ذلك، ولكنْ كيف يسعنا السكوت، وقد ملأ شيخنا تاريخه بهذه العظائم التي لو وقف عليها العامّي لأضلّته ضلالاً مبيناً.

ولقد يعلم الله منّي كراهيّة الإزراء بشيخنا، فإنّه مفيدنا ومعلّمنا، وهذا

---

(١) طبقات الشافعيّة ٢ / ٢٢.

النـزر اليسير الحديثي الذي عرفناه منه استفدناه، ولكنْ أرىٰ أنّ التنبيه علىٰ ذلك حتم لازم في الدين»[١].

وقال السبكي:

«زكريا بن يحيىٰ بن... السّاجي الحافظ، كان من الثقات الأئمة... روىٰ عنه الشيخ أبو الحسن الأشعري. قال شيخنا الذهبي: وأخذ عنه مذهب أهل الحديث.

قلت: سبحان الله، هنا تجعل الأشعري علىٰ مذهب أهل الحديث، وفي مكانٍ آخر ـ لولا خشيتك سهام الأشاعرة ـ لصرّحت بأنّه جهمي، وما أبو الحسن إلّا شيخ السنّة وناصر الحديث وقامع المعتزلة والمجسّمة وغيرهم»[٢].

وقال السبكي ـ بترجمة الأشعري ـ:

«وأنت إذا نظرت بترجمة هذا الشيخ ـ الذي هو شيخ السنّة وإمام الطائفة ـ في تاريخ شيخنا الذهبي، ورأيت كيف مزّقها وحار كيف يضع من قدره، ولم يمكنه البوح بالغض منه خوفاً من سيف أهل الحقّ، ولا الصبر عن السكوت لما جبلت عليه طوّيته من نقصه، بحيث اختصر ما شاء الله أنْ يختصر في مدحه، ثمّ قال في آخر الترجمة: من أراد أن يتبحّر في معرفة الأشعري فعليه بكتاب تبيين كذب المفتري لأبي القاسم ابن عساكر، اللّهم توفّنا علىٰ السنّة، وأدخلنا الجنّة، واجعل أنفسنا مطمئنّة، نحبُّ فيك أولياءك ونبغض فيك أعداءك، ونستغفر للعصاة من عبادك، ونعمل بمحكم كتابك، ونؤمن بمتشابه ما وصفت به نفسك. انتهىٰ.

فعند ذلك يقضي العجب من هذا الذهبي، ويعلم إلىٰ ماذا يشير المسكين، فويحه ثمّ ويحه، وأنا قد قلت غير مرة: إنّ الذهبي استادي، وبه

---

(١) طبقات الشافعيّة ٢/ ١١٩ ـ ١٢٠.

(٢) طبقات الشافعيّة ٣/ ٢٩٩.

تخـرّجت في علم الحديث، إلاّ أنّ الحقّ أحقّ أنْ يتّبع، ويجب عليَّ تبيين الحقّ، فأقول. . .»[١].

وقـال السبكي ـ بتـرجمة إمام الحرمين الجويني، بعد كلام عبد الغافر الفارسي ـ:

«إنتهىٰ كلام عبد الغافر، وقد ساقه بكماله الحافظ ابن عساكر، في كتاب التبيين. وأمّا شيخنا الذهبي ـ غفر الله له ـ فإنّه حار كيف يصنع في ترجمة هذا الإمـام، الذي هو من محاسن هذه الأُمة المحمّدية، وكيف يمزّقها، فقرطم ما أمكنه، ثمّ قال: وقد ذكره عبد الغافر وأسهب وأطنب. . . فيقال له:

هلاّ زيّنت كتابك بها، وطرّزته بمحاسنها، فإنّها أولىٰ من خرافاتٍ تحكيها لأقوامٍ لا يعبأ الله بهم. . .

وقـد حكىٰ شيخنا الذهبي كسر المنبر والأقلام والمحابر، وأنهم أقاموا علىٰ ذلك حولاً، ثمّ قال: وهذا من فعل الجاهلية والأعاجم، لا من فعل أهل السنّة والاتباع.

قلت: وقد حار هذا الرجل ما الذي يؤذي به هذا الإمام، وهذا لم يفعله الإمام، ولا أوصىٰ به بأنْ يفعل، حتىٰ يكون غضّاً منه، وإنّما حكاه الحاكون إظهاراً لعظمة الإمام عند أهل عصره، وأنّه حصل لأهل العلم ـ علىٰ كثرتهم، فقد كانوا نحو أربعمائة تلميذ ـ ما لم يتمالكوا معه الصبر، بل أدّاهم إلىٰ هذا الفعل، ولا يخفىٰ أنّه لو لم تكن المصيبة عندهم بالغةً أقصىٰ الغايات لما وقعوا في ذلك. وفي هذا أوضح دلالة لمن وفّقه الله علىٰ حال هذا الإمام ـ رضي الله عنه ـ وكيف كان شأنه بين أهل العلم في ذلك العصر المشحون بالعلماء والزّهاد»[٢].

---

(١) طبقات الشافعيّة ٥/ ١٨٢.

(٢) طبقات الشافعيّة ٦/ ٢٠٣.

وقال السبكي بترجمة أبي حامد الغزالي:

«ذكر كلام عبد الغافر: وأنا أرىٰ أنْ أسوقه بكماله علىٰ نصّه حرفاً حرفاً، فإن عبد الغافر ثقةٌ عارفٌ، وقد تحزّب الحاكون لكلامه حزبين، فمن ناقلٍ لبعض الممادح وتالٍ لجميع ما أورده ممّا عيب علىٰ حجة الإسلام، وذلك صنيع من يتعصّب علىٰ حجة الإسلام، وهو شيخنا الذهبي، فإنّه ذكر بعض الممادح نقلاً معجرف اللّفظ محكيّاً بالمعنىٰ، غير مطابق في الأكثر، ولمّا انتهىٰ إلىٰ ماذكره عبد الغافر ممّا عيب عليه استوفاه، ثمّ زاد ووشّح وبسط ورشح، ومن ناقل لكلّ الممادح، ساكت عن ذكر ما عيب به، وهو الحافظ أبو القاسم ابن عساكر...»[1].

وقال السبكي ـ بترجمة الخبوشاني ـ:

«وكان ابن الكيزاني ـ رجل من المشبّهة ـ مدفوناً عند الشافعي ـ رضي الله عنه ـ فقال الخبوشاني: لا يكون صدّيق وزنديق في موضعٍ واحد، وجعل ينبش ويرمي عظامه وعظام الموتىٰ الذين حوله من أتباعه، وتعصّبت المشبّهة عليه ولم يبال بهم، وما زال حتىٰ بنىٰ القبر والمدرسة، ودرّس بها، ولعلّ الناظر يقف علىٰ كلام شيخنا الذهبي في هذا الموضع من ترجمة الخبوشاني فلا يحتفل به وبقوله في ابن الكيزاني أنّه من أهل السنّة، فالذهبي ـ رحمه الله ـ متعصّب جدّاً، وهو شيخنا، وله علينا حقوق، إلاّ أنّ حقّ الله مقدّم علىٰ حقّه. والذي نقوله: إنّه لا ينبغي أنْ يسمع كلامه في حنفي ولا شافعيٍ، ولا تؤخذ تراجمهم من كتبه، فإنّه يتعصّب عليهم كثيراً...»[2].

وقال اليافعي في سنة ٥٩٥:

«قال الذهبي: وفيها كانت فتنة الفخر الرازي صاحب التصانيف، وذلك

---

(١) طبقات الشافعيّة ٦ / ٢٠٣.

(٢) طبقات الشافعيّة ٧ / ١٤.

وحميت الفتنة، فأرسل السلطان الجند وسكّنهم، وأمر الرازي بالخروج.

قلت: هكــذا ذكــر من المؤرخّين من له غرض في الـطعن علىٰ الأئمـة
وفي طائر جاءت به أُم أيمن شعر بيان لمن بالحقّ يرضىٰ ويقنع.

ثمّ أتبع ذلك بقوله: وفيها كانت بدمشق فتنة الحافظ عبد الغني، وكان أمّاراً بالمعروف، داعياً إلىٰ السنّة، فقامت عليه الأشعريّة، وأفتوا بقتله، فأُخرج من دمشق مطروداً.

انتهىٰ كلامـه بحـروفـه في القصّتين معـاً، ومذهـب الكراميّة والظاهريّة معروف، والكلام عليهما إلىٰ كتب الأُصول الدّينيّة مصروف، فهنالك يوضح الحق البراهين القواطع، ويظهر الصّواب عند كشف النقاب للمبصر والسامع»[1].

وقال السيوطي في (قمع المعارض في نصرة ابن الفارض):

«وإنْ غرّك دندنة الذهبي، فقد دندن علىٰ الإمام فخر الدين ابن الخطيب ذي الخـطوب، وعلىٰ أكبـر من الإمام، وهو أبو طالب المكّي صاحب قوت القلوب، وعلىٰ أكبر من أبي طالب، وهو الشيخ أبو الحسن الأشعري، الذي يجـول ذكره في الآفاق ويجوب، وكتبه مشحونة بذلك: الميزان، والتاريخ، وسير النبلاء، فقابل أنت كلامه في هؤلاء، كلّا والله لا يقابل كلامه فيهم، بل نوصلهم حقّهم ونوفيهم».

أقـول: وإذا كـان هذا حال تعصّب الذّهبي بالنسبة إلىٰ من خالفه في العقيدة من أهل السنّة، فما ظنك بحاله بالنسبة إلىٰ من روىٰ منهم شيئاً في مناقب أهل البيت؟ وما ظنّك بحاله بالنسبة إلىٰ علماء الإماميّة؟ وما ظنّك بحاله بالنسبة إلىٰ الأئمة من العترة الطاهرة؟

من تعصباته ضدّ أهل البيت ومناقبهم

فلقد أورد في كتـابـه (ميزان الاعتـدال في نقـد الرجال) الإمام جعفراً

(١) مراة الجنان ـ حوادث ٥٩٥.

الصّـادق، والإمـام موسىٰ الكـاظم، والإمـام علي بن موسىٰ الرضا، عليهم السلام، وعدداً كبيراً من أبناء أئمّة أهل البيت وذريّة العترة الطّاهرة. . .

بل لقد جرح الرّجل من أهل البيت لا لشيء، بل لمجردّ روايته الفضيلة من فضائل جدّه أمير المؤمنين عليه السلام. . . فاستمع إلىٰ قوله:

«الحسن بن محمّد بن يحيىٰ بن الحسن بن جعفر بن عبدالله بن الحسين ابن زين العـابـدين علي ابن الشيهـد الحسين العلوي، ابن أخي أبي طاهر النسّابة، عن إسحاق الدبّري، روىٰ بقلّة حياءٍ عن الديري، عن عبد الرزاق باسنادٍ كالشمس: علي خير البشر.

وعن الدبري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن محمّد بن عبدالله بن الصامت، عن أبي ذر مرفوعاً قال: علي وذريّته يختمون الأوصياء إلىٰ يوم القيامة.

فهذان دالّان علىٰ كذبه ورفضه، عفا الله عنه»[1].

بل الأشنع والأفظع من هذا: ترجمته يزيد بن معاوية، من غير أن يذكر ما ارتكبه بحق سبط رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم، وريحانته، الإمام الحسين الشهيد وأهل بيته عليهم السّلام، فقد أعرض عن ذلك وكأنه لم يكن. أو كأنّه من الاُمور السهلة والقضايا الجزئية التي لا تستحق الذّكر. . . إنّه قال في كتابه (تذهيب التهذيب) ما نصّه:

«يزيد بن معـاوية، أبو شيبة الكوفي، عن عبد الملك بن عمير، وعنه سعيد بن منصور. ذكر للتمييز.

قلت: ويزيد بن معـاوية الاُمـوي، الذي ولي الخلافة وفعل الأفاعيل سامحه الله. وأخباره مستوفاة في تاريخ دمشق، ولا رواية له. مات في نصف ربيع الأول سنة ٦٤ وخلافته أقل من أربع سنين، وعمره ٣٩ سنة. قال نوفل بن

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/ ٥٢١.

أبي الفرات: كنت عند عمر بن عبد العزيز فذكر رجل يزيد بن معاوية فقال: قال أمير المؤمنين يزيد. قال عمر: تقول أمير المؤمنين يزيد! وأمر فضرب عشرين سوطاً. رواها يحيىٰ بن عبد الملك بن أبي عتبة أحد الثقات عن نوفل. ذكرته للتمييز»[1].

وأمّا طعنه في الرجال والمحدّثين الكبار من أهل السنّة بسبب رواية مناقب أهل البيت عليهم السلام فالشّواهد عليه كثيرة... الأمر الذي جعل العلماء منهم إذا حقّق فضيلة من فضائل أمير المؤمنين عليه السّلام نبّه علىٰ أنّه من أهل السنّة، وأكّد براءته من الشيعة والتشيع، لئلّا يرمىٰ بالتشيع ويُتهم بالخروج عن طريقة أهل السنّة... ونحن هنا نكتفي بذكر كلام العلّامة الشيخ محمّد معين السندي بعد إثبات عصمة أئمة أهل البيت عليهم السلام:

«وممّا يجب أنْ أُنبّه عليه أنّ الكلام في عصمة الأئمة إنّما جرينا فيها علىٰ ما جرىٰ الشيخ الأكبر ـ قدّس سرّه ـ فيها في المهدي رضي الله تعالىٰ عنه، من حيث أن مقصودنا منه أن قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم فيه: «يقفو أثري، لا يخطأ» لمّا دلّ عند الشيخ علىٰ عصمته، فحديث الثقلين يدلّ علىٰ عصمة الأئمة الطاهرين رضي الله عنهم، كما مرّ تبيانه. وليست عقدة الأنامل علىٰ أنّ العصمة الثابتة في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام توجد في غيرهم، وإنّما أعتقد في أهل الولاية قاطبةً العصمة بمعنىٰ الحفظ وعدم صدور الذنب، لا إستحالة صدوره، والأئمة الطاهرون أقدم من الكلّ في ذلك، وبذلك يطلق عليهم الأئمة المعصومون. فمن رماني من هذا المبحث باتّباع مذهب غير السنّة ممّا يعلم الله سبحانه براءتي منه فعليه إثم فريته، والله خصيمه.

وكيف لا أخاف الاتّهام من هذا الكلام، وقد خاف شيخ أرباب السيّر في السيرة الشاميّة من الكلام علىٰ طرق حديث ردّ الشمس بدعائه صلّىٰ الله عليه

---

(١) تذهيب التهذيب ـ مخطوط.

وسلّم لصلاة علي رضي الله عنه، وتوثيق رجالها، أن يرمىٰ بالتشيع، حيث رأىٰ الحافظ الحسكاني في ذلك سلفاً له، ولننقل ذلك بعين كلامه. قال رحمه الله تعالىٰ لمّا فرغ من توثيق رجال سنده: ليحذر من يقف علىٰ كلامي هذا هنا أن يظنّ بي أني أميل إلىٰ التشيّع، والله تعالىٰ أعلم أنّ الأمر ليس كذلك.

قال: والحامل علىٰ هذا الكلام ـ يعني قوله: وليحذر إلىٰ آخره ـ أن الذهبي ذكر في ترجمة الحسكاني أنّه كان يميل إلىٰ التشيّع، لأنّه أملىٰ جزءً في طرق حديث ردّ الشمس. قال: وهذا الرجل ـ يعني الحسكاني ـ ترجمه تلميذه الحافظ عبد الغافر الفارسي في ذيل تاريخ نيسابور، فلم يصفه بذلك، بل أثنىٰ عليه ثناءً حسناً، وكذلك غيره من المؤرّخين، ونسأل الله تعالىٰ السلامة من الخوض في أعراض الناس بما لا نعلم. والله تعالىٰ أعلم. انتهىٰ.

أقول: وهذا الجرح في الحافظ الحسكاني إنّما نشأ من كمال صعوبة الجارح وانحرافه من مناهج العدل والإنصاف، وإلّا فالحافظ من خدمة الحديث، بذل جهده في تصحيح الحديث وجمع طرقه وأسناده، وأثبت بذلك معجزةً من أعظم علامات النبوّة وأكملها، ممّا يقرّ بصحّته عين كلّ من يؤمن بالله تعالىٰ ورسوله صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم. وكيف يتّهم ونسب إلىٰ التشيّع بملابسة القضية لعلي رضي الله عنه؟ ولو صحح حافظ حديثاً متمحّضاً في فضله لا يتّهم بذلك، ولو كان كذلك لترك أحاديث أهل البيت رأساً.

ومن مثل هذه المؤاخذات الباطلة طعن كثير من المشايخ العظام.

ومولع هذا الفن الشريف إذا صحّ عنده حديث في أدنىٰ شيء من العادات كاد أن يتّخذ لذلك طعاماً فرحاً بصحة قول الرسول صلّىٰ الله عليه وسلّم عنده، وأين هذا من ذاك؟ ولمّا اطّلع هذا الفقير علىٰ صحّته كأنّه ازداد سمناً من سرور ذلك ولذّته. أقرّ الله سبحانه وتعالىٰ عيوننا بأمثاله. والحمد لله ربّ العالمين»[1].

---

(١) دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب ـ مبحث العصمة.

قوله: نقلاً عن الذهبي:

«لقد كنت زمناً طويلاً أظنّ أنّ هذا الحديث لم يحسن الحاكم أنْ يودعه في مستدركه، فلمّا علقت هذا الكتاب رأيت القول من الموضوعات التي فيه».

أقول:

أوّلاً: نقول (للدهلوي) الجسور: لقد صحّفت لفظ «لم يجسر» بلفظ «لم يحسن» فأسأت الفهم ولم تحسن النقل، وهذا دليل علىٰ طول باعك!!

وثانياً: نقول للذهبي: إن قولك: لقد كنت زمناً طويلاً... اعتراف منك بأنّك قد تهت زمناً طويلاً في مهامة الجهل، ولم تقف علىٰ كتاب المستدرك السائر في البلدان والأمصار، والمتداول بين خدمة الأخبار والآثار، فلِمَ كنت مع جهلك تزعم أن إدخال حديث الطير في المستدرك جسارة، وهل هذا الزعم منك إلّا خسارة وأيّ خسارة؟! ومع ذلك: فكيف تحكم وقت التعليق بالوضع علىٰ هذا الحديث الشريف، ولا تأخذ بطرفٍ من التحقيق، ولا تقبل قول الحاكم، ولا تحتفل بأنّه من مرويّات الأساطين وأجلّة المحدّثين؟ كيف رميت الحديث بالوضع من غير دليل، فأرديت أتباعك بالإضلال والتضليل؟ ولكن ـ لله الحمد ـ حيث أفقت من سكر التعصّب والشنآن وغلبة البغي والعدوان، فاعترفت في كتاب (الميزان) بالحقّ الصريح الواضح البرهان، كما اعترفت في (تذكرة الحفّاظ) بأنّ طرق هذا الحديث كثيرة جدّاً حتّىٰ أفردتها بمصنف مجدّاً.

وثالثاً: نقول لأساطين العلم ومراجيح الحلم: اُنظروا بعين الإنصاف تاركين للإعتساف، كيف سفر الحق غاية السفور، ووضح نهاية الظهور، وبانت الطريقة الواضحة، واستنارت المحجة اللائحة، حيث أقرّ مثل هذا الجاحد بتفريطه في أمر هذا الخبر الرفيع الأثير، وظهر صدق قوله تعالىٰ **﴿فاعترفوا بذنبهم فسحقاً لأصحاب السعير﴾**.

كلامُ (الدّهلوي) في الحاشية

وإذْ عرفت بطلان ما قاله (الدّهلوي) في متن (التحفة) فلنبطل كلامه في الحاشية في هذا الموضع... قال في الحاشية:

«قالت النواصب: لقد كذب أنس ثلاثاً في قوله لعلي: إنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم علىٰ حاجة... علىٰ ما في كتاب المجالس للشيخ المفيد، فكيف يجوز قبول روايته لهذا الحديث؟».

وجوه الجواب عن هذا الكلام

أقول:

قبل كلّ شيء: هل هذه الشبهة التي نقلها عن النواصب صحيحة وواردة عند (الدهلوي) أو باطلة مردودة؟ إن قال بصحّتها فقد قلّد النّواصب وألقىٰ بنفسه وأتباعه في دركات أسفل السّافلين، وتلك عاقبة الذين ظلموا آل محمّد ونصبوا لهم العداء إلىٰ أبد الآبدين... والمتيقّن هذا الشقّ، لأنّ نقل القول والسكوت عليه دليل التّسليم والقبول... كما ذكر (الدهلوي) وتلميذه (الرشيد)... ويشهد بذلك جدّه وجهده في متن (التحفة) لأجل ردّ حديث الطير ودعوىٰ وضعه.

وإنْ قال ببطلانها فلماذا ذكرها ولم يجب عنها؟

ثمّ إنّ الأصل في هذه الشبهة هو «الأعور الواسطي» فإنْ كان مراد (الدهلوي) من «النواصب» هو «الأعور» فمرحباً بالإنصاف وحبّذا الأئتلاف ـ ولا مانع من إطلاق «النّواصب» بصيغة الجمع عليه، لشدّة عداوة «الأعور» ونصبه ـ.

وكيف كان . . . فالشبهة ـ هذه ـ مندفعة بوجوه :

كذِبُ «أنس» موجود في روايات أهل السنّة

الأوّل: إنَّ كذب «أنس» في قصّة حديث الطير ثلاث مرّات لا اختصاص له بروايات الإماميّة للقصة، بل موجود في روايات أهل السنّة أيضاً كما عرفت في قسم السند . . . واعترف به (الدهلوي) في (فتواه) المذكورة سابقاً، وقد روىٰ العيدروس اليمني قائلاً :

«روي عن أنس قال: كنت أحجب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فسمعته يقول: اللّهم أطعمنا من طعام الجنّة، فأُتي بلحم طير مشوي، فوضع بين يديه فقال: اللّهم ائتنا بمن نحبه ويحبّك ويحبّ نبيّك. قال أنس: فخرجت فإذا علي بالباب، فاستأذنني فلم آذن له، ثمّ عدت فسمعت النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم مثل ذلك، فخرجت فإذا علي بالباب، فاستأذنني فلم آذن له ـ أحسب أنه قال: ثلاثاً ـ فدخل بغير إذن، فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: ما الذي أبطأ بك يا علي؟ قال: يا رسول الله جئت لأدخل فحجبني أنس. فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: لِمَ حجبته؟ فقلت: يا رسول الله، لمّا سمعت الدعوة أحببت أنْ يجيئ رجل من قومي فتكون له. فقال صلّىٰ الله عليه وسلّم: ما يضرّ الرجل محبّة قومه ما لم يبغض سواهم. أخرجه ابن عساكر»[1].

استدلال الإماميّة بروايته من باب الإلزام

والثاني: إن رواية أنس مقبولة لدىٰ أهل السنّة، واحتجاج الإماميّة بروايته إلزاماً عليهم وإفحاماً لهم صحيح وتام . . . ولا يضرّ بذلك كونه عندهم فاسقاً كاذباً . . . كما هو واضح . . .

---

(١) العقد النبوي والسرّ المصطفوي ـ مخطوط.

الفضل ما شهدت به الأعداء

والثـالث: إنّـه لا ريب في عداء أنس لأمير المؤمنين عليه السـلام، والشواهد علىٰ ذلك عديدة، منها موقفه منه عليه السّلام في قصة الطائر ـ فإذا روىٰ شيئاً في فضله ومنقبته قُبل، لأنّ الفضل ما شهدت به الأعداء. . . ومن الواضح أنّه لو روىٰ هذا الحديث عمر بن الخطاب أو أبو بكر لكان اعتباره أكثر والإعتماد عليه أشد، وكان أدخل في الإلزام والإفحام.

قال الشيخ رحمة الله السندي في بيان أمارات الحديث الموضوع: «منها إقـرار واضعه به، وليس هذا قبولاً لقوله مع فسقه، وإنّما هو مؤاخذة بموجب إقراره، كما يؤخذ بالإعتراف بالزنّا أو القتل، ولذا جعل إقراره أمارة، لأنا لا نقطع علىٰ حديثه بالوضع، لاحتمال كذبه في إقراره بفسقه، نعم إذا انضم إلىٰ إقراره قرائن تقتضي صدقه فيه قطعنا به، سيّما بعد التوبة»[1].

رواية غير «أنس» من الصّحابة

الرابع: إنّه لم ينفرد أنس برواية هذا الحديث ليقال: كيف تعتمدون علىٰ رواية الفـاسق الكاذب. بل لقد رواه جمع غيره من الصّحابة، وعلىٰ رأسهم سيّدنـا أمير المؤمنين عليه السـلام. ومن رواته منهم: ابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وسفينة مولىٰ النبيّ، وأبو الطفيل، وسعد بن أبي وقاص، وعمرو بن العاص، وأبو مرازم يعلىٰ بن مرّة. . . إذن، لقد رواه غيره من الصّحابة. بل إن رواية الأمير كافية للإحتجاج والإستدلال وقاطعة للسان القيل والقال.

* * *

---

(١) مختصر تنزيه الشريعة ـ المقدمة.

كلامٌ آخر له في الحاشية

وذكر (الدهلوي) في الحاشية وجهاً آخر لإبطال حديث الطّير، نتعرّض له ونجيب عنه، لئلّا يبقىٰ شيء من ناحيته لم يتبيّن فساده في هذا المقام . . .

لقد قال (الدهلوي) في الحاشية هنا:

«قال السيد الحميري:

وفي طائر جاءت به أُم أيمن   بيان لمن بالحقّ يرضىٰ ويقنع.

وقال الصاحب ابن عباد:

علي له في الطير ما طار ذكره   وقامت به أعداؤه وهي تشهد

هذه الرواية تكذّبها رواية أبي علي الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن الإمام أبي عبدالله عليه السلام: إن الطير جاء به جبرئيل إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم حين كان جائعاً، ودعا الله أن يشبعه» انتهىٰ.

وجوه الجواب عن هذا الكلام

وهذا الوجه كسابقه ـ وكسائر كلمات (الدهلوي) ـ مردود . . . وبالرغم من وضوح بطلانه وسقوطه لدىٰ أُولي الألباب وأصحاب الأنظار فإنا نفصّل الكلام في ردّه وبيان وهنه في وجوه:

هذا الاعتراض يتوجه إلىٰ روايات أهل السنّة أيضاً

الأوّل: إنّه لمّا كان أهل السنّة يروون هذا الحديث، وينصّ كبار علمائهم علىٰ صحته أو حسنه ويجعلونه حجةً، فإنّ عليهم الجواب عن هذا الاعتراض، لأنّ الإختلاف الذي أشار إليه (الدهلوي) موجود في رواياتهم،

ففي بعضها: أنّ الطير أرسلته أُم سليم، وفي آخر: إنّه أرسلته أُم سلمة رضي الله عنها، وفي ثالث: أنّه جاءت به أُم أيمن، وفي رابع: أنّه جاء من الجنّة...

بل إنّ (الدهلوي) لمّا ذكر الحديث قال: «كان عند النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم طائر قد طبخ له أو أُهدي إليه...».

وبالجملة، فإنّ روايات أهل السنّة في كيفية مجيء الطائر إلىٰ رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ وحضوره عنده مختلفة... وكما أنّ هذا الاختلاف غير قادح في ثبوت الحديث لدىٰ رواته ومصححيه ومثبتيه... من أهل السنّة... فكذلك الإماميّة.

مقتضىٰ القاعدة الجمع كما في نظائر المقام

وثانياً: إنّ هذا الإعتراض من (الدهلوي) يكشف عن جهله بفنون الحديث وعلومه وقواعده، هذا الجهل الذي أدّىٰ به إلىٰ الحكم بوضع الحديث بمجرّد اختلاف ألفاظه... لكن هذا لايختص بهذا الحديث أو ببعض الأحاديث الأُخرىٰ، فإنّ الاختلاف موجود في مئات الأخبار الحاكية للقضايا والحوادث والخصوصيّات، ولا يقول أحد ببطلان جميع تلك الأحاديث وكذب كلّ تلك الحوادث، بل يجمع بينها مهما أمكن علىٰ تعدد الواقعة وأمثال ذلك من طرق الجمع، كما عرفت سابقاً من تصريحات أساطين القوم.

وهذا الجمع المشار إليه ممكن هنا، بأن تكون الواقعة متعدّدة، فمرةً جاء جبرئيل عليه السلام بالطائر من الجنّة، ومرةً قدّمته أُم أيمن إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

لا منافاة بين مفادي شعر الحميري ورواية الاحتجاج

وثالثاً: لا منافاة بين مجئ أُم أيمن بالطير وقت الأكل، وبين مجئ جبرئيل عليه السلام به، إذ من الممكن أن يكون النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم سلّمه

إيّاها بعد مجئ جبرئيل عليه السلام به، ثمّ جاءت به إليه بعد ذلك. وأمّا ما وقع في رواية المستدرك للحاكم من أن أم أيمن لمّا سألها رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم عن الطّير قالت: «هذا الطائر أصبته فصنعته لك» فليس بمنافٍ لما ذكرنا، لأن كلامنا مسوق للجمع بين ما ورد في طرق أهل الحقّ، لا للجمع بين ما ورد من طرق أهل الخلاف ولم يقع في روايةٍ من روايات أهل الحق أن الطائر صنعته أم أيمن. انتهىٰ. قاله السيد محمّد قلي طاب ثراه.

خلط وخطأ للدهلوي في المقام

ورابعاً: إنّه لا دخل لشعر الصاحب ابن عبّاد الذي ذكره بعد شعر السيد الحميري بالإختلاف، إذ لم يتعرّض الصاحب في هذا البيت إلىٰ كيفية مجئ الطائر إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، ليكون مدلوله مخالفاً لشعر الحميري أو لرواية الطبرسي في الاحتجاج. ومن هنا يظهر إختلاط الأمر علىٰ (الدّهلوي) مع أنّه قد أدّعىٰ متانة بحوثه في هذا الكتاب في مقابلة أهل الحقّ.

نتيجة البحث: سقوط دعوىٰ الوضع

وقد تحصّل إلىٰ هنا ـ حيث تعرضنا لِما ذكره (الدهلوي) في متن (التحفة) وحاشيتها ـ سقوط دعوىٰ وضع حديث الطّير، وقد عرفت التنصيص من ابن حجر المكّي وغيره علىٰ بطلان هذه الدّعوىٰ.

وهذا تمام الكلام مع (الدهلوي) في هذا المقام. والحمد لله وحده.

* * *



مع العلماء الآخرين
في أباطيلهم حول حديث الطَّير



سقوط دعوىٰ ابن طاهر بطلان طرقه

وكما بطل دعوىٰ وضع حديث الطير، فقد بطل دعوىٰ بطلان طرقه كما عن ابن طاهـر ومن تبعـه. . . قال ابن حجـر المكي في (المنـح المكيّة): «أمـا قول بعضهم: إنّه موضوع وقول ابن طاهر: طرقه كلها باطلة معلولة، فهو الباطل، وابن طاهر معروف بالغلو الفاحش».

والحمد لله الذي أظهر بطلان ما قاله ابن طاهر علىٰ لسان ابن حجر الذي هو من كبـار المتعصّبين ضدّ الحقّ وأهله، لأنّـه المدافع عن معاوية والقائل بخلافته والمؤلّف في فضائله ومناقبه الأحاديث الموضوعة كتاب (تطهير اللسان والجنـان). وهـو أيضاً صاحب (الصّواعق المحرقة) المشتمل علىٰ التعصّب والعناد لأهل البيت وأتباعهم، كما اعترف الشيخ عبد الحق الدهلوي، ورشيد الدين صاحب (إيضاح لطافة المقال) بذلك.

وبالجملة، فإنّ ما ذكره ابن طاهر باطل مردود، حتىٰ لدىٰ المتعصّبين من أهل نحلته وطائفته.

ترجمة محمّد بن طاهر المقدسي

وكما وصف ابن حجر المكّي محمّد بن طاهر المقدسي بالغلوّ الفاحش فقد أورده الذهبي في كتاب (المغني في الضعفاء) حيث قال: «محمّد بن طاهر المقدسي الحافظ ليس بالقوي، فإنّ له أوهاماً في تواليفه. وقال ابن ناصر: كان لحنة وكان يصحف. وقال ابن عساكر: جمع أطراف الكتب الستّة، رأيته بخطه وأخطأ فيه في مواضع خطأً فاحشاً»[1].

وفي (ميزان الاعتدال) بعد أنْ ذكر ما تقدّم عن (المغني): «قلت: وله انحراف عن السنّة إلىٰ تصوّفٍ غير مرضي، وهو في نفسه صدوق لم يتهم، وله حفظ ورحلة واسعة»[2].

وقال الحافظ ابن حجر: «قال الدقاق في رسالته: كان ابن طاهر صوفياً ملامتياً، له أدنىٰ معرفة بالحديث في باب شيوخ البخاري ومسلم، وذكر لي عنه حديث الإباحة. أسأل الله أن يعافينا منها، وممّن يقول بها من صوفية وقتنا. وقال ابن ناصر: ابن طاهر يقرأ ويلحن، فكان الشيخ يحرّك رأسه ويقول: لا حول ولا قوة إلّا بالله. وقال ابن عساكر: له شعر حسن مع أنّه كان لا يعرف النحو»[3].

وقال السيوطي: «كان ظاهرياً يرىٰ إباحة السّماع والنظر إلىٰ المرد، وصنّف في ذلك كتاباً، وكان لحنة لا يحسن النحو»[4].

---

(١) المغني في الضعفاء ٢/ ٢٨.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٣/ ٥٨٧.

(٣) لسان الميزان ٥/ ٢٠٧.

(٤) طبقات الحفّاظ: ٤٥٢.

كذب قول جماعة: ذكره ابن الجوزي في الموضوعات

ومن العجائب أن جماعة من أعلام القوم يعزون إلىٰ ابن الجوزي إيراد حديث الطير في كتاب (الموضوعات):

قال الشعراني: «البحث الثالث والأربعون، في بيان أن أفضل الأولياء المحمديين بعد الأنبياء والمرسلين: أبو بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ علي ـ رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعين ـ وهذا الترتيب بين هؤلاء الخلفاء قطعي عند الشيخ أبي الحسن الأشعري، ظنّي عند القاضي أبي بكر الباقلاني.

وممّا تشبّث به الرّافضة في تقديمهم علياً ـ رضي الله عنه ـ على أبي بكر رضي الله عنه حديث: إنّه صلّىٰ الله عليه وسلّم أُتي بطير مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فأتاه علي رضي الله عنه.

وهذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وأفرد له الذهبي جزءً وقال: إنّ طرقه كلّها باطلة. واعترض الناس علىٰ الحاكم حيث أدخله في المستدرك»[1].

فرية الشعراني علىٰ ابن الجوزي

وفي هذه العبارة من الكذب والإفتراء والتدليس ما لايخفىٰ:

أمّا أولاً: فإنّ الشعراني قد افترىٰ علىٰ ابن الجوزي إيراد هذا الحديث في كتاب الموضوعات، وهذه فرية قبيحة وكذبة واضحة، فإنّه ـ بغضّ النظر عن عدم وجدان هذا الحديث الشريف في هذا الكتاب رغم التّفحص التام والتتبع

---

(١) اليواقيت والجواهر ـ المبحث الثالث والأربعون.

الدقيق في نسخته الخطيّة العتيقة ـ قد نصّ الحافظ العلائي وابن حجر المكّي علىٰ أنّ ابن الجوزي لم يذكر هذا الحديث في الموضوعات. فلو فرضنا أنّ الشعراني لم يراجع كتاب الموضوعات، ولم ير عبارة العلائي، فهلّا اعتمد علىٰ ابن حجر المكّي الذي بالغ في مدحه والثناء عليه في (لواقح الأنوار) كي لا يقع في مثل هذه الورطة؟!

فرية علىٰ الذهبي

وأمّا ثانياً: فإنّه قد افترىٰ علىٰ الذهبي حيث نسب إليه القول بأنّ طرق هذا الحديث كلّها باطلة، لأنّ الذّهبي ذكر أنّه قد جمع طرقه وأنّها تدل علىٰ أن للحديث أصلاً، وقد تقدّم نقل عبارة الذهبي هذه عن (تذكرة الحفّاظ) و(مقاليد الأسانيد) و(بستان المحدّثين).

وأيضاً: قد عرفت أنّ الذهبي في (ميزان الاعتدال) يصرّح بأنّ رجال رواية الحاكم ثقات.

تدليس وتلبيس من الشعراني

وأمّا ثالثاً: فإنّ الشعراني ذكر اعتراض الناس علىٰ الحاكم حيث أدخله في المستدرك، ولم يتعرض لوجه الإعتراض والجواب عنه. وقد عرفت أنّ أول المعترضين هو الذهبي في (تلخيص المستدرك) ومنه أخذ من بعده... وكان وجه الإعتراض اتّهامه «محمّد بن أحمد بن عياض»... لكن الذّهبي رجع عن هذا الاتّهام في (ميزان الإعتدال) وظهر له صدق الرّجل مع تنصيصه علىٰ وثاقة غيره من رجال الحديث عند الحاكم، فيكون قد صحّح الحديث ورفع اليد عن اعتـراضـه... وكلّ هذا لم يتطرّق إليه الشعراني، فهل كان قد جهله؟! أو تجاهله ولم يشأ أن يتطرّق إليه؟

فرية محمّد طاهر الفتني علىٰ ابن الجوزي

وقال محمّد طاهر الكجراتي الفتني: «في المختصر: اللّهم ائتني بأحبّ الخلق إليك يأكل معي هذا الطير. له طرق كثيرة كلّها ضعيفة. قلت: ذكره أبو الفرج في الموضوعات»[1].

وهذه فرية... إذْ أنّه غير مذكور في (الموضوعات).

والعجيب أيضاً: أنّ الفتني ينسب هذا إلىٰ ابن الجوزي ليعتمد عليه في ردّ هذا الحديث؟ وهو القائل عن ابن الجوزي في صدر كتابه ما نصّه: «ولعمري إنّه قد أفرط في الحكم بالوضع، حتىٰ تعقبه العلماء من أفاضل الكاملين، فهو ضرر عظيم علىٰ القاصرين المتكاسلين. قال مجدد المائة السيوطي: قد أكثر ابن الجوزي في الموضوعات من إخراج الضعيف بل ومن الحسان ومن الصّحاح...».

فظهر أنّ النسبة كاذبة منْ أصلها. وعلىٰ فرض الصّحة فإنّه يرىٰ ابن الجوزي مفرطاً في الحكم بالوضع، وأنّ كتاب الموضوعات فيه أحاديث صحاح أيضاً.

بل، لقد تعقب الفتني الهندي ابن الجوزي في بعض ما حكم بوضعه بأنّ الحديث ممّا أخرجه الترمذي، فلا يحكم عليه بالوضع وإنْ ضعّفه... فلو فرض ذكر ابن الجوزي حديث الطّير في الموضوعات لكان علىٰ الفتني أن يتعقّبه، لكونه من أحاديث الترمذي في صحيحه، لاسيّما وأن الترمذي لم يحكم عليه بالضعف؟!

فما الذي حمل الفتني علىٰ هذا الموقف من الحديث غير التعصّب؟!

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٩٥.

فرية القاري علىٰ ابن الجوزي

وقال الشيخ علي القاري: «رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب. أي إسناداً أو متناً، ولا منع من الجمع. قال ابن الجوزي: موضوع»[1].

وهذه فرية علىٰ ابن الجوزي، ولا يخفىٰ أنّه لم يقنع بدعوىٰ ذكره إياه في الموضوعات بل نسب إليه القول بأنّه «موضبوع»... لكنْ اين؟ وفي أيّ كتاب؟!

فرية الصبّان علىٰ ابن الجوزي

وقال الشيخ محمّد الصبّان المصري مقتفياً أثر الشعراني: «وأمّا ما أخرجه الحاكم في مستدركه من أنّه صلّىٰ الله عليه وسلّم أُتي بطير مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير، فأتاه علي. فهو ـ وإنْ كان ممّا تشبّث به الرافضة في تفضيلهم علياً ـ حديث باطل. ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وأفرده الحافظ الذهبي بجزءٍ وقال: إن طرقه كلها باطلة. واعترض الناس علىٰ الحاكم حيث أدخله في المستدرك»[2].

ويرد عليه ما ورد علىٰ الشعراني، لكنه زاد عليه الحكم ببطلان الحديث، وهذا جزافٌ محض وعنادٌ بحت، . . . .

فرية الشوكاني علىٰ ابن الجوزي

وقال الشوكاني: «اللّهم ائتني بأحبّ الخلق إليك يأكل معي هذا الطير. قال في المختصر: له طرق كثيرة كلّها ضعيفة. وقد ذكره ابن الجوزي في

---

(١) مرقاة المفاتيح ـ شرح مشكاة المصابيح ٥/ ٥٦٩.

(٢) اسعاف الراغبين في مناقب النبيّ وأهل بيته الطاهرين: ١٦٩.

الموضوعات. وأما الحاكم فأخرجه في المستدرك وصحّحه. واعترض عليه كثير من أهل العلم ومن أراد استيفاء البحث فلينظر ترجمة الحاكم في النبلاء»[1].

ويردّه ما ذكرناه في الجواب عن كلمات من تقدّمه.

والحاصل: إنّ نسبة إيراد هذا الحديث في كتاب (الموضوعات) أو الحكم بوضعه إلىٰ ابن الجوزي لا أساس لها من الصّحة، والذي أظنّ: أنّ هؤلاء لمّا كانوا في مقام الطعن في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام مهما أمكنهم ذلك، عناداً ولجاجاً وتعصّباً، وكانوا يعلمون أنّ ابن الجوزي قد أورد طرفاً كبيراً من مناقب أمير المؤمنين والعترة الطاهرة في كتاب (الموضوعات) فقد نسبوا إليه إيراد هذا الحديث في الكتاب المذكور، رجماً منهم بالغيب من دون مراجعة كتابه.

لكنك قد عرفت أن الحافظ العلائي وابن حجر المكّي ينفيان أنْ يكون ابن الجوزي قد ذكر حديث الطير في موضوعاته... مضافاً، إلىٰ أنّ هذاالكتاب موجود بين الأيدي، فمن يدّعي فليثبت؟.

حديث الطير في كتاب العلل المتناهية

نعم، لقد أورد ابن الجوزي حديث الطير في كتابه (العلل المتناهية) وموضوعه الأحاديث الضعيفة بحسب السند ـ بزعم ابن الجوزي ـ والتي لا دلالة لألفاظها علىٰ كونها كاذبة... أورده بطرقه الكثيرة وتكلّم عليها... لكن هذا لا يضرّ بمطلوب أهل الحقّ لوجوه:

الأوّل: إن ابن الجوزي متعصب مفرط في أحكامه... وهذا أمر ثابت من كلمات أكابر علماء أهل السنّة.

الثاني: إنّ ابن الجوزي لم يناقش في بعض الطرق التي ذكرها. وإذا

---

(١) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: ٢٨٢.

كان طريق البحث والنقاش في بعض الطرق مسدوداً علىٰ مثل ابن الجوزي كان إيراده هذا الحديث في كتابه المذكور مجازفة، لأنّ الحديث حينئذٍ لا يكون ممّا يناسب الكتاب موضوعاً.

والثالث: إن كثيراً من مناقشاته في رجال طرقه مردودة.

والرابع: لو سلّمنا جميع مناقشاته، كان الحديث ضعيفاً سنداً، لكنك قد عرفت سابقاً من كلمات أئمة القوم أن اجتماع الطرق الضعيفة علىٰ حديث واحدٍ يوجب تقوّي بعضها ببعض، وبذلك يرتقي الحديث إلىٰ درجة الحسن... وعلىٰ هذا، فإنّ مجرّد هذه الطرق الكثيرة التي ذكرها ابن الجوزي وخدش فيها ـ هي وحدها مع قطع النظر عن غيرها ـ تقتضي أن يكون الحديث حسناً لا ضعيفاً.

الخامس: إن الوجوه السابقة التي ذكرناها لإثبات صحّة حديث الطير وحسنه إذا انضمت إلىٰ هذه الطرق الكثيرة ـ المفروض ضعفها ـ بلغت بالحديث إلىٰ مرتبة القوّة والاعتبار.

خلاصة البحوث

ويتلخّص البحث إلىٰ الآن في نقاط:

١ ـ إنّ القول بوضع حديث الطير باطل، أيّاً من كان قائله.

٢ ـ دعوىٰ قول أكثر المحدّثين بوضعه لا أساس لها من الصحة.

٣ ـ دعوىٰ قول ابن الجزري بوضعه لا يعبأ بها.

٤ ـ دعوىٰ قول الذهبي بوضعه كاذبة.

٥ ـ دعوىٰ بطلان طرقه كما عن ابن طاهر ومن تبعه باطلة.

٦ ـ دعوىٰ جماعة ذكر ابن الجوزي إيّاه في (الموضوعات) كاذبة.

٧ ـ إيراد ابن الجوزي إياه في (العلل المتناهية) لا يضر بمطلوب الإمامية.

مع ابن تيميّة الحرّاني

ولابن تيميّة خرافات وأباطيل في تكذيب هذا الحديث الشريف نتعرض لها بالتفصيل. . .

لقد قال ابن تيمية المشهور بالعناد والعصبية في جواب العلّامة الحلّي ما نصّه، قال:

«الجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بتصحيح النقل.

وقوله: روىٰ الجمهور كافّة. كذب عليهم، فإنّ حديث الطير لم يروه أحد من أصحاب الصحيح، ولا صحّحه أئمة الحديث. ولكن هو ممّا رواه بعض الناس كما رووا أمثاله في فضل غير علي. بل قد رووا في فضائل معاوية أحاديث كثيرة، وصنّف في ذلك مصنفات، وأهل العلم بالحديث لا يصحّحون هذا ولا هذا».

جواب قوله: لم يروه أحد من أصحاب الصّحيح!

وهذا الكلام كلّه أكاذيب وأباطيل: إنّه يقول: «إنّ حديث الطّير لم يروه أحد من أصحاب الصحيح» فنقول له:

إنّ حديث الطير مخرَّج في صحيح الترمذي، وصحيح الحاكم، وصحيح النسائي ـ بناءً علىٰ أنّ الخصائص من سننه ـ فكيف يقال: لم يروه أحد من أصحاب الصحيح؟!

جواب قوله: ولا صححه أئمة الحديث

ويقول ابن تيميّة: ولا صحّحه أئمة الحديث. وهذا كذب وإنكار

للحقيقة، لأنّ المأمون العباسي، وقاضي القضاة يحيىٰ بن أكثم، وإسحاق بن إبراهيم بن حمّاد بن يزيد وأربعين ـ أو تسعة وثلاثين ـ من كبار علماء عصر المأمون. وكذا أبو عمر أحمد بن عبد ربّه القرطبي، وأبو عبدالله الحاكم، وقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، وأبو عبدالله الكنجي الشافعي... يصحّحون ـ أو يسلّمون تصحيح ـ حديث الطير... وهؤلاء علماء متبحرون في علم الحديث...

وهل ينكر ابن تيميّة أنْ يكون هؤلاء من أئمة الحديث؟!...

نعم: إنّ من يقول الحقّ ويعترف بما ينفع أهل الحقّ لا يكون من أئمّة الحدّيث عند ابن تيمية وأمثاله من المتعصبين المعاندين للحق!!

جواب قوله: ولكن هو ممّا رواه بعض الناس

ثمّ يقول: «ولكنْ هو ممّا رواه الناس»... وكأنّه يريد إيهام أنّ رواة حديث الطير ومخرجيه شرذمة شاذة من آحاد الناس والعوام الجهلة... لكنّا نساءل أهل العلم والإنصاف، هل أنّ أمثال:

أبي حنيفة، إمام المذهب الحنفي.

وأحمد بن حنبل، إمام المذهب الحنبلي.

وعبّاد بن يعقوب الرواجني.

وأبي حاتم الرّازي.

وأبي عيسىٰ الترمذي.

وأحمد بن يحيىٰ البلاذري.

وعبدالله بن أحمد بن حنبل.

وأبي بكر البزار.

وأحمد بن شعيب النسائي.

وأبي يعلىٰ الموصلي.

ومحمّد بن جرير الطبري .

وأبي القاسم البغوي .

ويحيىٰ بن صاعد البغدادي .

وابن أبي حاتم الرّازي .

وأبي عمر ابن عبدربّه .

والقاضي حسين المحاملي .

وأبي العباس ابن عقدة .

وعلي بن الحسين المسعودي .

وأحمد بن سعيد الجدّي .

وأبي القاسم الطبراني .

وابن السّقا الواسطي .

وأبي اللّيث الفقيه .

وابن شاهين البغدادي .

وأبي الحسن الدارقطني .

وابن شاذان السكري الحربي .

وابن بطة العكبري .

وأبي بكر النّجار.

وأبي عبدالله الحاكم النيسابوري .

وأبي سعد الخركوشي .

وأبي بكر ابن مردويه .

وأبي نعيم الأصبهاني .

وأبي طاهر ابن حمدان .

وابن المظفر العطّار.

وأبي بكر البيهقي .

وابن بشران.

وابن عبد البرّ.

وأبي بكر الخطيب البغدادي.

وابن المغازلي الواسطي.

وأبي المظفّر السمعاني.

ومحيي السنّة البغوي.

ورزين العبدري.

وابن عساكر الدمشقي.

ومجد الدين ابن الأثير.

وابن النّجار البغدادي.

ومحمّد بن طلحة الشافعي.

وسبط ابن الجوزي.

ومحمّد بن يوسف الكنجي.

ومحبّ الدين الطبري الشافعي.

وإبراهيم الحمويني.

يقال عنهم: «بعض الناس»... أو أنّ هؤلاء أساطين دين أهل السنّة، وأكابر حفّاظهم المحدّثين، وأئمّتهم المعتمدين؟!

من تناقضات ابن تيمية

ويا ليته استثنى ممّن عبّر عنه بـ«بعض الناس» مستهيناً له ومستصغراً إياه أبا حنيفة وأحمد بن حنبل، وأبا حاتم، والنسائي، ومحمّد بن جرير الطبري، والدارقطني... لئلاّ يلزم التناقض والتهافت في كلماته:

وذلك، لأنّ ابن تيمية وصف في كتابه (المنهاج) أحمد بن حنبل، وأبا حاتم، والنسائي، والدارقطني، بأنّهم أئمة ونقّاد وحكّام وحفّاظ للحديث، ولهم

معرفة تامّة بأقوال النبيّ وأحوال الصّحابة والتابعين وسائر رجال الحديث طبقة بعد طبقة، ولهم كتب كثيرة في معرفة أحوال رجال الحديث. . .

وزعم أنّ أبا حنيفة، وأحمد بن حنبل، ومحمّد بن جرير الطبري، بلغوا في العلم مرتبةً حتىٰ كانوا ـ معاذ الله ـ أعلم من الإمامين العسكريّين عليهما السلام بالشريعة. . . !! إلىٰ غير ذلك ممّا قال. . . فلا نذكره. . . ونعوذ بالله من الضّلالة والخسران. . .

مفاد قوله: أهل العلم بالحديث لا يصححون فضائل علي ولا فضائل معاوية

وأمّا قوله: «كما رووا أمثاله في فضائل غير علي بل قد رووا في فضائل معاوية أحاديث كثيرة، وصنّف في ذلك مصنّفات، وأهل العلم بالحديث لا يصحّحون هذا ولا هذا».

ففيه فوائد:

أمّا أوّلاً: فإنّه يبطل دعاوي المتأخرين من علماء أهل السنّة من أنْ أهل السنّة هم الذين اهتمّوا منذ اليوم الأول برواية فضائل أهل البيت عليهم السلام وتصحيحها وجمعها. . . في مقابلة النواصب والأعداء. . . وأنّ الإماميّة في هذا الباب عيال علىٰ أهل السنّة ومستفيدون منهم. . . نعم، إن كلام ابن تيمية هذا يبطل كلّ هذه الدعاوي ويكذب هذه المزاعم، إذ يقول بأنّ أهل العلم بالحديث لا يصحّحون فضائل أمير المؤمنين عليه السلام.

وأمّا ثانياً: فإنّه يقتضي سقوط جميع روايات أهل السنّة عن الإعتبار، لأنّهم قد وضعوا أحاديث في فضل معاوية ثمّ أفردوها بالتأليف. . . لغرض تضليل العوام وتخديعهم. . . وحينئذٍ لا يبقىٰ وثوق واعتبار لرواياتهم وكتبهم في الأبواب العلمية الأُخرىٰ.

وأمّا ثالثاً: فإنّه يفيد أنّ المصحّحين لِما رووه في فضل معاوية ليسوا من

أهل العلم بالحديث. . . وبهذا يعرف حال والد (الدهلوي) الذي حاول إثبات فضائل معاوية في (إزالة الخفاء)، وحال ابن حجر المكّي المؤلّف كتاباً خاصاً في ذلك.

إلىٰ هنا إنتهىٰ الكلام حول ما ذكره ابن تيمية في الوجه الأول.

قال:

«الثاني: إنّ حديث الطير من المكذوبات الموضوعات عند أهل المعرفة بحقائق النقل. قال الحافظ أبو موسىٰ المديني: قد جمع غير واحدٍ من الحفّاظ طرق أحاديث الطير للإعتبار والمعرفة: كالحاكم النيسابوري، وأبي نعيم وابن مردويه. وسئل الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصحّ.

هذا مع أنّ الحاكم منسوب إلىٰ التشيّع، وقد طلب منه أنْ يروي حديثاً في فضل معاوية فقال: ما يجئ من قلبي ما يجئ من قلبي، وقد خوصم علىٰ ذلك فلم يفعل، وهو يروي في المستخرج والأربعين أحاديث ضعيفة بل موضوعة عند أئمة الحديث، كقوله: تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين.

لكنّ تشيّعه وتشيّع أمثاله من أهل العلم بالحديث: كالنسائي، وابن عبد البرّ، وأمثالهما، لا يبلغ إلىٰ تفضيله علىٰ أبي بكر وعمر، فلا يعرف في علماء الحديث من يفضلّه عليهما، بل غاية التشيع منهم أنْ يفضلّه علىٰ عثمان، أو يحصل منه كلام أو إعراض عن ذكر محاسن من قاتله، ونحو ذلك. لأنّ علماء الحديث قد عصمهم وقيّدهم ما يعرفون من الأحاديث الصحيحة الدّالة علىٰ فضيلة الشيخين، ومن ترفّض ممّن له نوع اشتغال بالحديث: كابن عقدة وأمثاله، فهذا غايته أنْ يجمع ما يروىٰ في فضائله من الكذوبات والموضوعات لا يقدر أن يدفع ما تواتر من فضائل الشيخين، فإنّها باتّفاق أهل العلم بالحديث أكثر ممّا صحّ من فضائل علي وأصّح وأصرح في الدلالة.

وأحمد بن حنبل لم يقل إنّه صحّ لعلي من الفضائل ما لم يصحّ لغيره، بل أحمد أجلّ من أن يقول مثل هذا الكذب، بل نقل عنه أنّه قال: روي له ما

لم يرو لغيره، مع أنّ في نقل هذا عن أحمد كلام ليس هذا موضعه».

جواب قوله: حديث الطير من المكذوبات عند أهل المعرفة

وهـذا الوجه كسابقه كلّه أكاذيب وأباطيل... إنّه يدّعي: «أنّ حديث الطّير من المكذوبات الموضوعات عند أهل المعرفة بحقائق النقل» وهذه دعوىٰ باطلة، فالحـديث عنـد أهـل التحقيق من أساطين أهل السنّة من الأحاديث الصحاح المعتبرة الصالحة للاستدلال والاحتجاج... كما عرفت ذلك بالتفصيل...

وليت شعـري من «أهـل المعـرفـة بحقـائق النقـل» القـائلين بأنّه من المكذوبات الموضوعات؟ لماذا لم يذكرهم؟ ولم يذكر واحداً منهم؟ ألم يكن من المنـاسـب أن يذكر ولو اسم واحدٍ فقط!، وإنْ كانت دعوىٰ وضعه فارغة مردودة لدىٰ المحقّقين الكبار من أهل السنّة أيضاً كالعلائي والسّبكي وابن حجر المكّي؟

لا علاقة لما نقله عن المديني بمدّعاه

ثمّ نقل عن أبي موسىٰ المديني أنّه قال: «قد جمع غير واحدٍ من الحفّاظ طرق أحاديث الطّير للإعتبار والمعرفة كالحاكم وأبي نعيم وابن مردويه» ولكنْ أيّ علاقـة لهـذا الـذي نقله عن المـديني بمـا ادّعـاه من كون الحديث من المكذوبات الموضوعات عند أهل المعرفة بحقائق النقل؟ وهل يدلّ علىٰ مدّعاه بإحدىٰ الدلالات الثلاث؟

بل الأمر بالعكس، وما ذكره ابن تيمية اعتراف حديث الطير...، إذ قد عرفت أنّ جمع علماء أهل السنّة طرق هذا الحديث في أجزاءٍ مفردة وتآليف خاصـة يدل بوجوهٍ عديدة علىٰ ثبوته وتحقّقه... لكنّ هذا الرجل وأمثاله إذا أرادوا البحث مع الإماميّة يضطربون، وقد يتفوّهون بما يضرّهم وهم

لا يشعرون . . .

ما نقله عن الحاكم كذب عليه

وأمّا ما ذكره من أنّه «سئل الحاكم عن حديث الطير فقال: لا يصح» ففيه:

أوّلاً: إنّه كذب علىٰ الحاكم . . . وكيف يقول الحاكم بعدم صحته وقد أخرجه في مستدركه علىٰ الصحيحين وأثبت صحته رغم الجاحدين؟

ومـع هذا، فإنّ نقل حكم الحاكم بعدم صحة هذه الحديث غايته أن يكون ظنيّاً، لكن حكمه بصحته في المستدرك قطعي، والظّني لا يعارض القطعي.

وثـانيـاً: لو سلّمنـا ثبـوت هذا الـذي حكاه عن الحاكم، فإنّه لا يجوز الاحتجاج به، لتصريح الحافظ برجوع الحاكم عن ذلك كما ستعلم.

وثـالثاً: لو سلّمنا ثبوته وفرضنا عدم رجوعه كان الاستدلال والإحتجاج بتصحيحه إيّاه في المستدرك من باب الإلـزام والافحام للمخالفين تاماً، علىٰ القواعد والأُصول المقرّرة في باب الإحتجاج والمناظرة.

ورابعاً: ولو فرضنا أنّه كان قد قدح فيه ولم يخرجه في المستدرك، فإنّ الأدلة القويمة والبراهين المتينة علىٰ صحة حديث الطير وثبوته كثيرة، بل يكفي لبطلان القول بوضعه ما قاله العلائي والسبكي وابن حجر المكّي.

هذا، وقد نصّ الحافظ الذهبي في (تذكرة الحفّاظ) ـ بعد أن حكىٰ ذلك القول المنسوب إلىٰ الحاكم ـ علىٰ رجوعه عنه، وقد أورد الشيخ محمّد الأمير الصنعاني كلام الذّهبي وعلّق عليه حيث قال في (الروضة الندية):

«هـذا الخبر رواه جماعة عن أنس، منهم: سعيد بن المسيب، وعبد الملك بن عمير، وسليمان بن الحجاج الطائفي، وابن أبي الرجال الكوفي، وأبو الهندي، وإسماعيل بن عبدالله بن جعفر، ويغنم بن سالم بن قنبر،

وغيرهم.

وأمّا ما قال الحافظ الذهبي في التذكرة في ترجمة الحاكم أبي عبدالله المعروف بابن البيّع الحافظ المشهور مؤلّف المستدرك وغيره ـ بعد أن ساق حكاية: وسئل الحاكم أبو عبدالله عن حديث الطير فقال: لا يصح، ولو صحّ لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ قال الذهبي: قلت: تغيَّر رأي الحاكم فأخرج حديث الطير في مستدركه. قال الذهبي: وأمّا حديث الطير فله طرق كثيرة قد أفردتها بمصنّف، ومجموعها يوجب أنّ الحديث له أصل. انتهىٰ كلام الذهبي.

فأقول: كلام الحاكم هذا لا يصح عنه، أو أنّه قاله ثمّ رجع عنه كما قال الذهبي: ثمّ تغيّر رأيه. وإنّما قلنا ذلك لأمرين: أحدهما ـ وهو أقواهما ـ أنّ القول بأفضلّية علي بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم هو مذهب الحاكم كما نقله الذهبي أيضاً في ترجمته عن ابن طاهر، قال الذهبي: قال ابن طاهر: كان ـ يعني الحاكم ـ شديد التعصّب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً عن معاوية، وأنّه يتظاهر بذلك ولا يعتذر فيه. انتهىٰ كلام ابن طاهر. وقرّره الذهبي بقوله: قلت: أمّا انحرافه عن خصوم علي فظاهر. وأمّا الشيخان فمعظّم لهما بكلّ حال، فهو شيعي لا رافضي. انتهىٰ.

قلت: إذا عرفت هذا فكيف يطعن الحاكم في شيء هو رأيه ومذهبه ومن أدلّة ما يجنح إليه؟ فإنْ صحّ عنه نفي صحة حديث الطائر فلا بدَّ من تأويله بأنّه أراد نفي أعلىٰ درجات الصحة، إذْ الصحّة عند أئمة الحديث درجات سبع، أو أنّ ذلك وقع منه قبل الإحاطة بطريق الحديث، ثمّ عرفها بعد ذلك فأخرجه فيما جعله مستدركاً علىٰ الصحيحين.

والثاني: إنّ إخراجه في المستدرك دليل صحته عنده، فلا يصح نفي الصحة عنه إلّا بالتأويل المذكور.

وعلىٰ كلّ حال فقدح الحاكم في الحديث لايتم.

ثمّ هذا الذهبي مع تعاديه وما يعزىٰ إليه من النصب ألّف في طرقه جزءً.

فعلىٰ كلّ تقدير قول الحاكم: لا يصح. لا بدّ من تأويله.

ولأنّه علّل عدم صحته بأمرٍ قد ثبت من غير حديث الطّير، وهو: إنّه إذا كان أحبّ الخلق إلىٰ الله كان أفضل الناس بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فقد ثبت أنّه أحبّ الخلق إلىٰ الله من غير حديث الطائر. . . وإذا ثبت أنّه أحبّ الخلق إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فإنّه أحب الخلق إلىٰ الله سبحانه، فإنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم لا يكون الأحب إليه إلّا الأحب إلىٰ الله سبحانه، وأنّه قد ثبت أنّه أحبّ الخلق إلىٰ الله من أدلةٍ غير حديث الطائر.

فماذا ينكر من دلالة حديث الطّير علىٰ الأحبية الدالّة علىٰ الأفضلية، وأنّها تجعل هذه الدلالة قادحة في صحة الحديث كما نقل عن الحاكم، ويقرب أنّ الحافظ أبا عبدالله الحاكم ما أراد إلّا الإستدلال علىٰ ما يذهب إليه من أفضلية علي، بتعليق الأفضلية علىٰ صحة حديث الطير، وقد عرف أنّه صحيح، فأراد استنزال الخصم إلىٰ الإقرار بما يذهب إليه الحاكم فقال: لا يصح، ولو صحّ لما كان أحد أفضل من علي بعده. وقد تبيّن صحته عنده وعند خصمه. فيلزم تمام ما أراده من الدليل علىٰ مذهبه».

جواب قوله: الحاكم منسوب إلىٰ التشيّع

وأمّا قوله: «مع أنّ الحاكم منسوب إلىٰ التشيّع» ففيه: أنّه إنْ أراد أنّ بعض المتعصبين نسب الحاكم إلىٰ التشيّع وإنْ لم يكن متشيّعاً في الواقع، فهذا مسلَّم، لكن ايش يجدي هذا؟ وإنْ أراد أنّ الحاكم متشيّع حقّاً، فهذا باطل، إذ لا يخفىٰ علىٰ من كان له أدنىٰ تتبّع ونظر في كتب الرجال عدم وجود أي دليلٍ متين وبرهان مبين علىٰ تشيّع الحاكم، ومن هنا لم يتعرّض كثير ممّن ترجم له إلىٰ هذه الناحية. . .

علىٰ أنّـه لا فائـدة في الإصرار علىٰ هذه الدعوىٰ وأمثالها، لثبوت أنّ التشيّع لا يكون قادحاً في العدالة أبداً، بل لا ينافي الرّفض الوثاقة أصلاً. . . فلو كان الحاكم متشيّعاً بل رافضيّاً لم يضرّ بوثاقته وجلالته وإمامته في الحديث، فكيف وهو من كبار أهل السنّة بل أساطينهم، ومن صدور علمائهم بل سلاطينهم.

حول ما ذكره من أنّه طلب من الحاكم رواية حديث في فضل معاوية فقال: ما يجيء من قلبي. . .

وأضاف ابن تيمية لإثبات تشيّع الحاكم: «وقد طلب منه أن يروي حديثاً في فضل معاوية فقال: ما يجئ من قلبي، ما يجئ من قلبي. . .» وهذا عجيب من ابن تيمية جدّاً، لأنّه قد ذكر من قبل أنّ أهل العلم بالحديث لا يصحّحون شيئاً في فضل معاوية، فإذا كان موقف الحاكم من فضائل معاوية كسائر أهل العلم عدّ متشيعاً؟ اللّهم إلاّ أن يدّعي الملازمة بين فضائل معاوية وفضائل أمير المؤمنين عليه السلام، بأنْ يكون ردّ فضائلهما معاً ديدن أهل العلم بالحديث، وحيث أن الحاكم يصحّح فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ولا يصحّح شيئاً في فضائل معاوية فهو شيعي، وهذا ممّا يضحك الثكلىٰ. . .

علىٰ أنّ السبكي أورد خبـر امتنـاع الحـاكم من رواية شيء في فضل معاوية، وكذّبه جدّاً، وإليك نصّ الخبر عنده عن ابن طاهر قال: «سمعت أبا الفتح سمكويه بهراة يقول: سمعت عبد الواحد المليحي يقول: سمعت أبا عبد الرحمن السلمّي يقول: دخلت علىٰ أبي عبدالله الحاكم ـ وهو في داره لا يمكنه الخـروج إلىٰ المسجـد، من أصحاب أبي عبدالله، وذلك أنّهم كسروا منبره ومنعوه من الخروج ـ فقلت له: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل حديثاً لاسترحت من هذه الفتنة؟ فقال: لا يجئ من قلبي ـ يعني معاوية ـ».

فقال السّبكي: «والغالب علىٰ ظنّي أنّ ما عزي إلىٰ أبي عبد الرحمن

السّلمي كذب عليه، ولم يبلغنا أنّ الحاكم ينال من معاوية، ولا يظنُّ ذلك فيه، وغاية ما قيل فيه الإفراط في ولاء علي كرّم الله وجهه، ومقام الحاكم عندنا أجلّ من ذلك»[1].

بطلان حكمه بوضع حديث: تقاتل الناكثين. . .

وأمّا حكم ابن تيميّة بوضع حديث: «تقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين» فقلّة حياء، وقد دعاه إلىٰ هذه الوقاحة اعتقاده الخبيث بخطأ أمير المؤمنين عليه السلام في قتال أهل الجمل وصفّين، ـ كما قد أظهر هذا الاعتقاد في بعض المواضع من خرافاته ـ فهو يريد إبطال كلّ حديثٍ يدلّ علىٰ حقيّة أمير المؤمنين عليه السلام في قتال أولئك البغاة. . .

وعلىٰ كلّ حالٍ فإنّ هذا الحديث من الأحاديث الصحاح الثّابتة التي لم يجد طائفة من متعصّبيهم بدّاً من الاعتراف به. . . وحتىٰ أن والد (الدهلوي) مع ميله إلىٰ تخطئة الأمير عليه السلام في حروبه مع البغاة والخارجين عليه ينقل هذا الحديث في كتبه بل يصرّح بثبوته، بل (الدهلوي) نفسه ينصّ في بحث مطاعن عثمان من (التحفة) علىٰ ثبوت هذا الحديث، فهل يكون (الدهلوي) ووالده من الشيعة؟

هذا، وقد روىٰ حديث أمر النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم علياً بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين جمع من أئمة أهل السنّة وحفّاظهم الكبار:

منهم: أبو عمرو ابن عبد البرّ بترجمة أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال: «وروي من حديث علي كرّم الله وجهه، ومن حديث ابن مسعود، ومن حديث أبي أيّوب الأنصاري: إنّه: أمر بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين»[2].

---

(١) طبقات الشافعيّة للسبكي ٤/ ١٦٣.

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ١١١٧.

ومنهم: أبـو المؤيَّد الموفق بن أحمد الخوارزمي حيث قال: «أخبرني الشيخ الإمام شهاب الدين أبو النجيب سعد بن عبدالله بن الحسن الهمداني المعروف بالمروزي ـ فيما كتب إليَّ من همدان ـ قال: أخبرنا الحافظ أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحدّاد بإصبهان ـ فيما أذن ـ قال: أخبرنا الشيخ الأديب أبو يعلىٰ عبد الرزاق بن عمر بن إبراهيم الطهراني سنة ٤٧٣ قال: أخبرنا الإمـام الحـافظ طراز المحـدِّثين أبـو بكـر أحمـد بن موسىٰ بن مردويه الأصبهاني . . . وبهذا الإسناد: عن الحافظ أبي بكر أحمد بن موسىٰ بن مردويه هذا قال: حدّثنا محمّد بن علي بن دحيم، قال: حدّثنا أحمد بن حازم قال: حدّثنا عثمان بن محمّد قال: حدّثنا يونس بن أبي يعقوب قال: حدّثنا حمّاد بن عبد الرحمن الأنصاري، عن أبي سعيد التيمي، عن علي عليه السلام قال:

عهد إليَّ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم أنْ أُقاتل الناكثين والقاسطين والمـارقين. فقيل له: يا أمير المؤمنين، من النـاكثـون؟ قال: النـاكثون أهل الجمل، والمارقـون الخوارج، والقاسطون أهل الشام»[1].

ومنهم: ابن الأثير الجزري بترجمة الإمام عليه السلام حيث قال: «أنبأنا أرسلان بن بعان الصّوفي، حدّثنا أبو الفضل أحمد بن طاهر بن سعيد بن أبي سعيد الميهني، أنبـأنـا أبو بكر أحمد بن خلف الشيرازي، أنبأنا الحاكم أبو عبـدالله محمّد بن عبدالله الحافظ، أنبأنا أبو جعفر محمّد بن علي بن دحيم الشيباني، حدّثنا الحسين بن الحكم الحيري، حدّثنا إسماعيل بن أبان، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الأزدي، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري قال: أمـرنـا رسـول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم بقتـال النـاكثين والقـاسـطين والمارقين. فقلنا: يا رسول الله: أمرتنا بقتال هؤلاء فمع من؟ فقال: مع علي بن أبي طالب، معه يُقتل عمّار بن ياسر.

---

(١) مناقب أمير المؤمنين للخوارزمي : ١٧٥ .

وأخبر الحاكم: أنبأنا أبو الحسن بن علي بن محمشاد المعدّل، حدّثنا إبراهيم بن الحسين بن ديزيل، حدّثنا عبد العزيز بن الخطاب، حدّثنا محمّد بن كثير، عن الحارث بن حصَيرة، عن أبي صادق، عن مخنف بن سليم قال: أتينا أبا أيوب الأنصاري فقلنا: قاتلت بسيفك المشركين مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ثمّ جئت تقاتل المسلمين؟ قال: أمرني رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بقتل الناكثين والقاسطين والمارقين.

وأنبأنا أبو الفضل بن أبي الحسن، بإسناده عن أبي يعلىٰ، حدّثنا إسماعيل بن موسىٰ، حدّثنا الربيع بن سهل، عن سهل بن عبيد، عن علي بن ربيعة قال: سمعت عليّاً علىٰ منبركم هذا يقول: عهد إليَّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم أنْ أُقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين»[1].

ومنهم: شهاب الدين أحمد حيث قال: «عن أبي سعيد ـ رضي الله عنه ـ قال: ذكر رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وبارك وسلّم لعلي رضوان الله تعالىٰ عليه ما يلقىٰ من بعده فبكىٰ وقال: أسألك بقرابتي وصحبتي إلاّ دعوت الله تعالىٰ أنْ يقبضني. قال صلّىٰ الله عليه وآله وبارك وسلّم: يا علي تسألني أن أدعو الله لأجل مؤجل! فقال يا رسول الله: علىٰ ما أُقاتل القوم؟ قال صلّىٰ الله عليه وآله وبارك وسلّم: علىٰ الإحداث في الدين.

وعن أبي سعيد رضي الله تعالىٰ عنه، عن علي كرّم الله تعالىٰ وجهه قال: عهد إليَّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وبارك وسلّمَ أنْ أُقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين. فقيل له: يا أمير المؤمنين من الناكثون؟ قال كرّم الله تعالىٰ وجهه: الناكثون أهل الجمل، والقاسطون أهل الشام، والمارقون الخوارج.

رواهما الصالحاني وقال: رواهما الإمام المطلق روايةً ودرايةً أبو بكر ابن

---

(١) أُسد الغابة في معرفة الصحابة ٤/ ٣٢.

مردويه، وخطيب خوارزم الموفق أبو المؤيد. أدام الله جمال العلم بمأثور أسانيدهما ومشهور مسانيدهما»(١).

ومنهم: محمد بن طلحة الشافعي ـ في الأحاديث الدالّة علىٰ علم علي وفضله ـ: «ومن ذلك ما نقله القاضي الإمام أبو محمّد الحسين بن مسعود البغوي في كتابه المذكور ـ يعني شرح السنّة ـ عن ابن مسعود قال: خرج رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فأتىٰ منزل أُم سلمة، فجاء علي فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: يا أُم سلمة هذا ـ والله ـ قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين من بعدي. فالنبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم ذكر في هذا الحديث فرقاً ثلاثة صرّح بأنّ عليّاً يقاتلهم من بعده، وهم: الناكثون، والقاسطون، والمارقون»(٢).

ومنهم: محمّد صدر العالم حيث قال: «وأخرج ابن أبي شيبة، وابن عدي، والطبراني، وعبد الغني بن سعيد في إيضاح الإشكال، والإصبهاني في الحجة، وابن مندة في غرائب شعبة، وابن عساكر: عن علي قال: أُمرت بقتل الناكثين والقاسطين والمارقين».

قال محمّد صدر العالم: «وأخرج الحاكم في الأربعين، وابن عساكر، عن علي قال: أُمرت بقتال ثلاثة: القاسطين والناكثين والمارقين. أمّا القاسطون فأهل الشام، وأمّا الناكثون فذكرهم، وأما المارقون فأهل النهروان ـ يعني الحرورية ـ»(٣).

ومنهم: محمّد بن إسماعيل الأمير حيث قال:

وسل الناكث والقاسط والـ ـمارق الآخذ بالإيمان غيّا»

«والبيت إشارة إلىٰ قتال أمير المؤمنين عليه السلام ثلاث طوائف بعد

(١) توضيح الدلائل في ترجيح الفضائل ـ مخطوط.
(٢) مطالب السؤول في مناقب آل الرسول ١ / ٦٧.
(٣) معارج العلىٰ في مناقب المرتضىٰ ـ مخطوط.

إمامته وهم: الناكثون والقاسطون والمارقون.

قال ابن حجر: وقد ثبت عند النسائي في الخصائص، والبزّار، والطبراني من حديث علي عليه السلام: أُمرت بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين.

ذكره الحافظ ابن حجر في التخليص الحبير ثمّ قال: والناكثون: أهل الجمل، لأنّهم نكثوا بيعتهم، والقاسطون: أهل الشام، لأنّهم جاروا عن الحقّ في عدم مبايعته، والمارقون: أهل النهروان، لثبوت الخبر الصحيح أنّه يمرقون من الدين كما يمرق السّهم من الرمية. إنتهىٰ بلفظه»[1].

وبهذا القدر الذي ذكرناه ظهر ثبوت الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام، عند كبار الأئمة والحفّاظ من أهل السنّة أمثال:

أبي بكر ابن أبي شيبة.

وأبي بكر البزّار.

وأحمد بن شعيب النسائي.

وأبي يعلىٰ الموصلي.

وأبي القاسم الطّبراني.

وابن عدي الجرجاني.

وابن منده الأصبهاني.

وعبد الغني بن سعيد.

وأبي بكر ابن مردويه.

وابن عبد البرّ القرطبي.

وأبي القاسم إسماعيل الإصبهاني صاحب كتاب الحجة.

وأخطب الخطباء الخوارزمي المكّي.

وابن عساكر الدمشقي.

---

(١) الروضة الندية ـ شرح التحفة العلوية.

وأبي حامد الصالحاني .

وابن الأثير الجزري .

وشهاب الدين أحمد .

وابن حجر العسقلاني .

ومحمّد صدر العالم .

ومحمّد بن إسماعيل الأمير.

إذن، لا يجوز الشك والريب في ثبوت هذا الحديث عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، لاسيّما مع تأيّده بحديث: ابن مسعود، وأبي أيوب الأنصاري، وأبي سعيد الخدري... كما عرفت...

بطلان دعوىٰ تشيّع النسائي

ودعوىٰ ابن تيمية تشيّع النسائي من العجائب، لأنّ النسائي من أساطين أهل السنّة وأركان مذهبهم، وكتابه أحد الصّحاح الستّة التي يستند إليها أهل السنّة في جميع أُمورهم... فجعل النسائي من أكابر أساطين مذهبهم تارةً، وجعله من المتشيّعين تارةً أُخرىٰ... من عجائب أهل السنّة المختصّة بهم...

بطلان دعوىٰ تشيّع ابن عبد البرّ

والأعجب من ذلك دعواه تشيّع ابن عبد البرّ... مع أنّه من كبار حفّاظهم في المغرب، ومن أشهر فقهاء المذهب المالكي... تجد مآثره ومفاخره في كلمات الحفّاظ الكبار ومشاهير المؤرّخين والمترجمين له أمثال:

أبي سعد عبد الكريم السمعاني في (الأنساب).

وابن خلكان في (وفيات الأعيان).

وشمس الدين الذهبي في (تذكرة الحفاظ) و(العبر في خبر من غبر)

و(سير أعلام النبلاء).

وأبي الفداء في (المختصر في أحوال البشر).

وعمر بن الوردي في (تتمّة المختصر في أحوال البشر).

وعبدالله بن أسعد اليافعي في (مرآة الجنان).

وابن الشحنة في (روضة المناظر في أخبار الأوائل والأواخر).

وجلال الدين السيوطي في (طبقات الحفّاظ).

والزرقاني المالكي في (شرح المواهب اللدنيّة).

و(الدهلوي) في (بستان المحدّثين).

حول ترّفض ابن عقدة

وإذا كان ابن تيميّة يتمادىٰ في الغيّ والضلالة حتىٰ نسب النسائي والحاكم وابن عبد البرّ إلىٰ التشيع، فلا عجب أنْ ينسب ابن عقدة إلىٰ الترفّض، بل الكفر... لكن هذه النسبة إلىٰ ابن عقدة باطلة عند محققي أهل السنّة وإن القائل بها متعصّب عنيد، يقول محمّد طاهر الفتني: «حديث أسماء في ردّ الشمس. فيه فضيل بن مرزوق، ضعيف، وله طريق آخر فيه ابن عقدة رافضي رمي بالكذب ورافضي كاذب.

قلت: فضيل صدوق احتجّ به مسلم والأربعة.

وابن عقدة من كبار الحفّاظ، وثّقه الناس، وما ضعّفه إلّا عصريٌ متعصّب»[1].

وتقدّم في قسم حديث الغدير، الأدلة الكثيرة المتينة علىٰ وثاقة ابن عقدة وجلالته... من شاء فليرجع إليه.

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٩٦.

بطلان دعوىٰ تواتر فضائل الشيخين وأنها أكثر من مناقب علي

وادّعىٰ ابن تيميّة تواتر فضائل الشّيخين، وأنّها باتّفاق أهل العلم بالحديث أكثر ممّا صحّ من فضائل علي وأصحّ وأصرح في الدلالة... وهذه دعوىٰ فارغة وعن الصحة عاطلة». إنّ الروايات التّي يشير إليها روايات واهية متناقضة، وضعها قوم تزلّفاً إلىٰ الملوك وتقرّباً إلىٰ السلاطين، ثمّ جاء المدّعون للعلم من تلك الطائفة وأدرجوها في كتبهم... وأمّا دعوىٰ أنّها أصح وأكثر من مناقب مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ـ المتّفق عليها بين الفريقين ـ فمصادمة للبداهة والضرورة.

تكذيبه كلمة أحمد في فضائل علي كذب

وأمّا قوله: وأحمد بن حنبل لم يقل «إنّه صح لعلّي من الفضائل ما لم يصح لغيره، بل أحمد أجلّ من أن يقول مثل هذا الكذب...» فمن غرائب الهفوات وعجائب الخرافات... لقد وجد ابن تيمية هذه الكلمة الشهيرة عن أحمد بن حنبل مكذّبةً لدعوة أكثرية فضائل الشيخين من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام...، وأنّ معناها أفضلّية الإمام عليه السلام منهما... فاضطرّ إلىٰ إنكارها... لكنّ هذا القول منه كسائر أقواله في السّقوط... ولايجديه النفي والإنكار... لكون الكلمة ثابتة عند الأئمة والعلماء الأعلام، ينقلونها عن أحمد بأسانيدهم المتصّلة إليه أو يرسلونها عنه إرسال المسلّمات... وقد ذكرها وأكـدّ علىٰ قطعية صدورها العلامة أبو الوليد ابن الشّحنة: «وفضائله كثيرة مشهورة. قال أحمد بن حنبل رحمه الله: لم يصح في فضل أحد من الصحابة ما صحّ في فضل علي رضي الله عنه وكرّم الله وجهه، وناهيك به»[1].

---

(١) روضة المناظر ـ سنة ٤٠، ترجمة أمير المؤمنين.

ثمّ إنّ جماعةً منهم: كابن عبد البرّ، وابن حجر العسقلاني، والسيّوطي، والسّمهودي، وابن حجر المكّي، وغيرهم نقلوا الكلمة بلفظ «لم يرد» أو «لم يرو»:

قال ابن عبد البرّ: «قال أحمد بن حنبل وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد ما روي في فضائل علي ابن أبي طالب كرّم الله وجهه. وكذلك قال أحمد بن علي بن شعيب النسائي»[1].

وقال السّمهودي: «قال الحافظ ابن حجر: قال أحمد، وإسماعيل القاضي، والنسائي، وأبو علي النيسابوري: لم يرد في حق أحدٍ من الصّحابة بالأسانيد الجياد أكثر ممّا جاء في علي»[2].

وإنّ جماعةً منهم: كالحاكم، والثعلبي، والبيهقي، والخوارزمي، وابن عساكر، وابن الأثير الجزري، والكنجي، والزرندي، والسّيوطي، والسمهودي، وابن حجر المكي، وكثيرين غيرهم... نقلوا الكلمة بلفظ «ما جاء»:

قال الحاكم: «سمعت القاضي أبا الحسن علي بن الحسن الجراحي وأبا الحسين محمّد بن المظّفر يقولان: سمعنا أبا حامد محمّد بن هارون الحضرمي يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما جاء لأحدٍ من أصحاب رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم من الفضائل ما جاء لعلّي بن أبي طالب رضيّ الله عنه»[3].

وقال الخوارزمي في بيان كثرة فضائل الإمام عليه السلام: «ويدّلك علىٰ ذلك أيضاً ما يروىٰ عن الإمام الحافظ أحمد بن حنبل ـ وهو كما عرف أصحاب

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ١١١٥.

(٢) جواهر العقدين ـ مخطوط.

(٣) المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/ ١٠٧.

الحديث في علم الحديث، قريع أقرانه وإمام زمانه والمقتدىٰ به في هذا الفن في إبّانه، والفارس الذي يكبّ فرسان الحفّاظ في ميدانه، وروايته فيه رضي الله عنه مقبولة وعلىٰ كاهل التصديق محمولة، لما علم أن الإمام أحمد بن حنبل ومن احتذىٰ علىٰ مثاله ونسج علىٰ منواله وخطب في حبله وانضوىٰ إلىٰ حفله مالوا إلىٰ تفضيل الشيخين رضوان الله عليهما، فجاءت روايته فيه كعمود الصباح لا يمكن ستره بالراح ـ وهو:

ما رواه الشيخ الإمام الزاهد فخر الأئمة أبو الفضل ابن عبد الرحمن الحفربندي الخوارزمي رحمه الله ـ إجازة ـ قال: أخبرنا الشيخ الإمام أبو محمّد الحسن بن أحمد السمرقندي قال: أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أحمد بن محمّد بن عبدان العطّار وإسماعيل بن أبي نصر عبد الرحمن الصّابوني وأحمد ابن الحسين البيهقي قالوا جميعاً: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ قال: سمعت القاضي الإمام أبا الحسن علي بن الحسين وأبا الحسن محمّد بن المظفر الحافظ يقولان: سمعنا أبا حامد محمّد بن هارون الحضرمي يقول: سمعت محمّد بن منصور الطوسي يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما جاء لأحدٍ من أصحاب رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب عليه السلام»[1].

وقال ابن الأثير: «قال أحمد بن حنبل: ما جاء لأحدٍ من أصحاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم ما جاء لعلي بن أبي طالب»[2].

وقال ابن حجر المكّي: «الفصل الثاني في فضائل علي كرّم الله وجهه، وهي كثيرة عظيمة شهيرة، حتىٰ قال أحمد: ما جاء لأحدٍ من الفضائل ما جاء لعلي. وقال إسماعيل القاضي، والنسائي، وأبو علي النيسابوري: لم يرو في

---

(١) مناقب علي بن أبي طالب: ٣٣.

(٢) الكامل في التاريخ ٣/ ٣٩٩.

حق أحدٍ من الصحابة بالأسانيد الحسان أكثر ممّا جاء في علي»[1].

وهذا تمام الكلام علي ما ذكره ابن تيمية في الوجه الثاني في هذا المقام.

قال:

«الثالث: إنّ أكل الطير ليس فيه أمر عظيم يناسب أن يجئ أحب الخلق إلىٰ الله ليأكل معه، فإن إطعام الطعام مشروع للبرّ والفاجر، وليس في ذلك زيادة قربة لعند الله لهذا الأكل، ولا معونة علىٰ مصلحة دين ولا دنيا، فأيّ أمرٍ عظيم هنا يناسب جعل أحبّ الخلق إلىٰ الله بفعله».

جواب إنكار إنّ أكل الطّير معَ النبيّ فيه أمر عظيم

وهذا كلام سخيف في الغاية، وما أكثر صدور مثله عندما يحاولون الإجابة من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، وهم يفقدون كلّ استدلال متين وبرهان مبين...

إنّ من الواضح جدّاً لدىٰ جميع العقلاء دلالة المؤاكلة مع العظماء، علىٰ الشرف العظيم، فكيف بالمؤاكلة مع النبيّ الكريم صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، الذي لا يشك مسلمٌ في كونها شرفاً عظيماً جدّاً، فدعوة النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أحبّ الخلق لنيل هذا الشرف العظيم في كمال المناسبة، ومن هنا قالت عائشة ـ لمّا سمعت هذه الدعوة ـ: «اللّهم اجعله أبي». وقالت حفصة: «اللّهم اجعله أبي». وقال أنس: «اللّهم اجعله سعد بن عبادة» وفي رواية: «اللّهم اجعله رجلاً منّا حتىٰ نشرَّف به».

وأيّ ربط لقوله: «فإنّ إطعام الطعام مشروع للبرّ والفاجر..» بما نحن فيه؟ إذ الكلام في اختيار النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ودعوته لأن يأكل معه، ولا يلزم من مشروعيّة الإطعام للبرّ والفاجر أنْ لا يطلب النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم حصول شرف المؤاكلة معه لأحبّ الخلق.

---

(١) الصواعق المحرقة: ٧٢.

وقـولـه: «وليس في ذلك زيادة قربة لعند الله...» خطأ فاحش وسوء أدب، ونـفيه ترتّب المصلحـة عليه خطأ أفحش... لأنّ تخصيص رجـلٍ بالمؤاكلة ـ التي هي شرف عظيم ـ وطلب حضوره مرةً بعد أُخرىٰ، وردّ غيره، دليلٌ واضح علىٰ فضل ذلك الرّجل، وفي هذا مصلحة عظيمة من مصالح الدين.

ولو تنزلّنا عن كلّ هذا وسلّمنا قوله: بأنّ أكل الطّير ليس فيه أمر عظيم ينـاسب أن يجئ أحبّ الخلق إلىٰ الله ليأكـل معـه، وليس فيه زيادة قربـة، لامعـونـة علىٰ مصلحـة ومـع أنّ طلبـه صلّىٰ الله عليـه وآلـه وسلّم ذلـك لأحب الخلق لم يكن محـرّماً ولا مكـروهـاً، ليكـون شاهـداً علىٰ كون الحـديث موضـوعاً... نعم لو تنزلّنا وسلّمنا ماذكره، فهل كان ابن تيميّة يقول هذا لو كان هذا الحديث في حقّ أحد الشيخين أو الشيوخ، وهل كان يقدح فيه بمثل هذه الوجوه؟ لا والله، بل كانوا يجعلون هذا من أعظم مفاخره وأكبر مآثره؟! ولقالوا: إن مجرّد المؤاكلة مع النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم فضل عظيم، فكيف بامتناعه صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم عن مؤاكلة الغير معه، وإرادته هذا الشخص بالخصوص لذلك؟

وعلىٰ الجملة، فإنّ التعصّب والعنـاد هو الباعث لمثل ابن تيميّة علىٰ الـطعن والقـدح في هذا الحـديث الشـريف، بمثـل هذه الشبهـات الركيكة والوساوس السّخيفة.

ثمّ إنّه قد جاء في روايات الإمامية أنّ الطّير كان من الجنّة نزل به جبرئيـل إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم، وعلىٰ هذا الأساس أيضاً تبطل شبهة ابن تيميّة وتندفع، لأنّ أكل طعام الجنّة أمر عظيم يناسب أن يجئ أحبُّ الخلق إلىٰ الله ليأكل منه معه صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم، ومن الواضح جدّاً أن في أكل طعام الجنّة زيادة قربة، وأنّ الله لـم يقسّم الأكل منه للبرّ والفاجر، بل إنّ أهل الحقّ علىٰ أنّ الأكـل من طعـام الجنّة دليل علىٰ العصمة والطّهارة... قال العلاّمة المجلسي طاب ثراه:

«وفي بعض روايات الإماميّة أنّ الطّير المشوي جاء به جبرئيل من الجنّة، ويشهد به عدم إشراكه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أنساً وغيره ـ مع جوده وسخائه ـ في الأكل معه، لأنّ طعام الجنّة لا يجوز أكله في الدنيا لغير المعصوم. فتكون هذه الواقعة دالّة علىٰ فضيلة أمير المؤمنين عليه السلام من جهتين، إذ تكون دليلاً علىٰ العصمة والإمامة معاً»[1].

ويؤيّد هذا الكلام ما رواه أسعد بن إبراهيم الأربلي بقوله:

«الحديث الثاني والعشرون، يرفعه عبدالله التنوخي إلىٰ صعصعة بن صوحان قال: اُمطرت المدينة مطراً، فخرج رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ومعه أبو بكر، والتحق به علي، فساروا مسير فرحة بالمطر بعد جدب، فرفع النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم طرفه إلىٰ السماء وقال: اللّهم أطعمنا شيئاً من فاكهة الجنّة، فإذا هو برمّانة تهوي من السماء، فأخذها النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم ومصّها حتىٰ روىٰ منها، وناولها علياً فمصّها حتىٰ روىٰ منها. والتفت إلىٰ أبي بكر وقال: لولا أنّه لا يأكل من ثمار الجنّة في الدنيا إلّا نبيّ أو وصيّه لأطعمتك منها. فقال أبو بكر: هنيئاً لك يا علي»[2].

وكان هذا الوجه الثالث لابن تيميّة.

قال:

«الرّابع: إنّ هذا الحديث يناقض مذهب الرافضة، فإنّهم يقولون إنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم كان يعلم أنّ علياً أحبّ الخلق إلىٰ الله، وأنّه جعله خليفةً من بعده. وهذا الحديث يدلّ علىٰ أنّه ما كان يعرف أحبّ الخلق إلىٰ الله».

---

(١) بحار الأنوار ٣٨/ ٣٤٨.

(٢) الأربعين في الحديث ـ مخطوط.

بطلان دعوىٰ دلالة الحديث علىٰ أنّ ا لنبيّ ما كان يعرف أحبّ الخلق

هذا كلامه. . . وليت شعري إلىٰ أيّ حدٍّ ينجرُّ العناد وتؤدّي الضغائن والأحقاد!! وليت أتباع شيخ الإسلام؟! يوّضحون لنا موضع دلالة حديث الطّير علىٰ أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم ما كان يعرف أحبّ الخلق إلىٰ الله، وكيفية هذه الدلالة، ليكون الحديث مناقضاً لمذهب الإماميّة!!

إن قوله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم: «اللّهم ائتني بأحبّ الخلق إليك» لا يدلّ علىٰ ما يدّعيه ابن تيميّة بإحدىٰ الدّلالات الثلاث، ولا يفهم أهل اللغة ولا أهل العرف ولا أهل الشرع من هذه الجملة ما فهمه ابن تيمية!!

بل إنّ أهل العلم يعلمون باليقين أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم كان يعرف بأنّ عليّاً عليه السلام أحبّ الخلق إلىٰ الله، وأنّه لم يكن مراده من «أحبّ الخلق» في ذلك الوقت إلاّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. لكنه إنّما دعاه بهذا العنوان ليظهر فضله، كما اعترف بذلك ابن طلحة الشافعي وأوضحه كما ستعرف.

ثمّ إنّ مفاد بعض أخبار الإماميّة أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم قد صرّح في واقعة حديث الطّير بتعيّن أحبّ الخلق عنده ومعرفته به، بحيث لو لم يحضر الإمام عليه السلام عنده في المرّة الثالثة لصرّح باسمه. . . ففي كتاب (الأمالي) للشيخ ابن بابويه القمي:

«حدّثنا أبي رحمه الله قال: حدّثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن أبي هدبة قال: رأيت أنس بن مالك معصوباً بعصابة، فسألته عنها فقال: هي دعوة علي بن أبي طالب، فقلت له: وكيف يكون ذلك؟ فقال: كنت خادماً لرسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم، فأُهدي إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم طائر مشوي، فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك وإليَّ يأكل معي هذا الطائر. فجاء علي، فقلت له: رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم عنك

مشغول، وأحببت أنْ يكون رجلاً من قومي، فرفع رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم يده الثانية فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك وإليَّ يأكل معي من هذا الطائر، فجاء علي، فقلت له: رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم عنك مشغول، وأحببت أنْ يكون رجلاً من قومي، فرفع رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم يده الثالثة فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك وإليَّ يأكل معي من هذا الطائر، فجاء علي، فقلت: رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم عنك مشغول وأحببت أن يكون رجلاً من قومي.

فرفع علي صوته فقال: وما يشغل رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم عنّي، فسمعه رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم. فقال: يا أنس من هذا؟ قلت: علي بن أبي طالب. قال: ائذن له. فلمّا دخل قال له: يا علي، إنّي قد دعوت الله عزّ وجلّ ثلاث مرّات أن يأتيني بك. فقال عليه السلام: يا رسول الله، إنّي قد جئت ثلاث مرّات كلّ ذلك يردّني أنس ويقول: رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم عنك مشغول. فقال لي رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: يا أنس ما حملك علىٰ هذا؟ فقلت: يا رسول الله سمعت الدعوة فأحببت أن يكون رجلاً من قومي.

فلمّا كان يوم الدار استشهدني علي عليه السلام فكتمته، فقلت: إنّي نسيته. قال: فرفع علي عليه السلام يده إلىٰ السماء فقال: اللّهم ارمِ أنساً بوضح لا يستره من الناس، ثمّ كشف العصابة عن رأسه فقال: هذه دعوة علي. هذه دعوة علي، هذه دعوة علي»[1].

فكيف يناقض هذا الحديث مذهب الإماميّة يا شيخ الإسلام؟!! وهل هذا إلّا رمي للسّهام في الظلام، واتّباع الوساوس والهواجس والأوهام؟!!

وكان هذا ما ذكره ابن تيميّة في الرابع.

---

(١) الأمالي للشيخ محمّد بن علي بن بابويه: ٧٥٣.

وقال في الخامس والأخير:

«الخامس ـ أن يقال: إمّا أن يكون النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم كان يعرف أنّ عليّاً أحبّ إلىٰ الله أو ما كان يعرف، فإنْ كان يعرف ذلك كان يمكنه أنْ يرسل بطلبـه كما كان يطلب الواحد من أصحابه، أو يقول: اللّهم ائتني بعليّ فإنّه أحبّ الخلق إليك، فأيّ حاجة إلىٰ الدعاء والإبهام في الدعاء، ولو سمّىٰ علياً لاستراح أنس من الرجاء الباطل ولم يغلق الباب في وجه علي. وإنْ كان النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم لم يعرف ذلك، بطل ما يدّعونه من كونه كان يعرف ذلك. ثمّ إنّ في لفظة «أحبّ الخق إليك وإليّ» فكيف لا يعرف أحبّ الخلق إليه؟».

جواب اعتراضه بأنّه إن كان يعرفه فلماذا الإبهام؟

قلت: قد عرفت أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم كان يعرف أحبّ الخلق إلىٰ الله، وأنّه لم يكن إلاّ علي عليه السلام، فالترديد التي ذكره ابن تيميّة في غير محلّه. وأمّا قوله: فأيّ حاجة إلىٰ الدّعاء والإبهام في الدّعاء؟ فالجواب:

إنّ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم أراد أنْ يُعلم الاُمّة بأنّ مصداق هذا العنوان ليس إلاّ الإمام أمير المؤمنين عليه لاسلام، وأنّ الله عزّ وجلّ هو الذي جعل علياً أحبّ الخلق إليه وإلىٰ رسوله، لا أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم جعل علّياً كذلك من عند نفسه... ولو أرسل بطلبه أو قال: اللّهم ائتني بعلّي فإنّـه أحبّ الخلق إليك لم تتبيّن هذه الحقيقة، ولتعنّت المنافقون وقالوا بأنّ الذي قاله النبيّ من عنده لا من الله عزّ وجل.

فقضيّة الطّير هذه علىٰ ما ذكرنا تشبه قضيّة شفاعة النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآلـه وسلّم في يوم القيامة بتقدّمٍ وطلبٍ من الأنبياء واحدٍ بعد واحد كما في الحديث المرويّ... قال الإسكندري ما نصّه:

«أمّا المقدمة، فاعلم أنّ الله سبحانه وتعالىٰ لمّا أراد إتمام عموم نعمته

وإفاضة فيض رحمته، واقتضىٰ فضله العظيم أنْ يمنَّ علىٰ العباد بوجود معرفته، وعلم سبحانه وتعالىٰ عجز عقول عموم العباد عن التلّقي من ربوبيّته، جعل الأنبياء والرسل لهم الاستعداد العام لقبول ما يرد من إلهيّته، يتلقّون منه بما أودع فيهم من سرّ خصوصيّته، ويلقون عنه جمعاً للعباد علىٰ أحديّته، فهم برازخ الأنوار ومعادن الأسرار، رحمة مهداة ومنّة مصفّاة، حرّر أسرارهم في أزله من رقّ الأغيار، وصانهم بوجود عنايته من الركون إلىٰ الآثار، لا يحبّون إلاّ إيّاه ولا يعبدون ربّاً سواه، يلقي الروح من أمره عليهم ويواصل الإمداد بالتأييد إليهم.

وما زال فلك النبوّة والرسالة دائراً إلىٰ أن عاد الأمر من حيث الإبتداء، وختم بمن له كمال الإصطفاء، وهو نبيّنا محمّد صلّىٰ الله عليه وسلّم، وهو السيّد الكامل القائم الفاتح الخاتم، نور الأنوار وسرّ الأسرار، المبجّل في هذه الدار وتلك الدار علىٰ المخلوقات، أعلىٰ المخلوقات مناراً وأتمّهم فخاراً.

دلّ علىٰ ذلك الكتاب المبين قال الله سبحانه: **﴿وما أرسلناك إلاّ رحمةً للعالمين﴾** ومن رحم به غيره فهو أفضل من غيره. والعالم كلّ موجود سوىٰ الله تعالىٰ. وأمّا تفضيله علىٰ بني آدم خصوصاً فمن قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: إنّي سيد بني آدم ولا فخر. وأمّا تفضيله علىٰ آدم عليه اسلام فمن قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: كنت نبيّاً وآدم بين الماء والطين. ومن قوله: آدم فمن دونه من الأنبياء يوم القيامة تحت لوائي. وبقوله: إنّي أوّل شافع وإنّي أوّل مشفّع. وأنا أول من نتشق الأرض عنه. وحديث الشفاعة المشهور الذي:

أخبرنا به الشيخ الإمام الحافظ بقيّة المحدّثين شرف الدين أبو محمّد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدمياطي ـ بقراءتي عليه أو قرئ عليه وأنا أسمع ـ قال: أخبرنا الشيخان الإمام فخر الدين وفخر القضاة أبو الفضل أحمد ابن محمّد بن عبد العزيز الحبّاب التميمي وأبو التقىٰ صالح بن شجاع بن سيدهم المدلجي الكناني قالا: أخبرنا الشريف أبو المفاخر سعيد بن الحسين

ابن محمّد بن سعيد العباسي المأموني قال: أخبرنا أبو عبدالله الفراوي وقال: أخبرنا عبد الغافر الفارسي قال: أخبرنا أبو أحمد محمّد بن عيسىٰ بن عمرويه الجلودي قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن سفيان الفقيه قال:

حدّثنا أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري قال: حدّثنا أبو الرّبيع العتكي قال: حدّثنا حمّاد بن زيد قال: حدّثنا سعيد بن هلال الغنوي، وحدّثنا سعيد بن منصور ـ واللفظ له ـ قال: حدّثنا حمّاد بن زيد قال: حدّثنا سعيد بن هلال الغنوي قال:

إنطلقنا إلىٰ أنس بن مالك وتشفّعنا بثابت، فانتهينا إليه وهو يصلّي الضحىٰ، فاستأذن لنا ثابت، فدخلنا عليه وأجلس ثابتاً معه علىٰ سريره فقال له: يا أبا حمزة، إن إخوانك من أهل البصرة يسألونك أنْ تحدّثهم حديث الشفاعة. قال:

حدّثنا محمّد صلّىٰ الله عليه وسلّم قال: إذا كان يوم القيامة ماج الناس بعضهم إلىٰ بعض، فيأتون آدم فيقولون: إشفع لذريّتك، فيقول: لست لها ولكن عليكم بموسىٰ فإنّه كليم الله. فيأتون موسىٰ فيقول: لست لها ولكن عليكم بعيسىٰ فإنّه روح الله وكلمته فيأتون عيسىٰ، فيقول: لست لها ولكن عليكم بمحمّد صلّىٰ الله عليه وسلّم فيأتون إليَّ فأقول: أنا لها. فأنطلق إلىٰ ربّي، فيؤذن لي، فأقوم بين يديه، فأحمده بمحامد لا أقدر عليه إلاّ أنْ يلهمنيه الله عزّوجلّ. ثمّ أخرّ ساجداً فيقال لي: يا محمّد، إرفع رأسك وقل، نسمع لك، وسل تعطه، واشفع تشفّع. فأقول: ربّي أُمّتي أُمّتي، فيقال: إنطلق فمن كان في قلبه أدنىٰ أدنىٰ أدنىٰ من مثقال حبّة من خردل من الإيمان فأخرجه من النار. فأنطلق فأفعل...

فانظر ـ رحمك الله ـ ما تضمنّه هذا الحديث من فخامة قدره صلّىٰ الله عليه وسلّم وجلالة أمره، وإن أكابر الرسل والأنبياء لم ينازعوه في هذه الرتبة التي هي مختصة به، وهي الشفاعة العامّة في كلّ من ضمّه المحشر.

فإنْ قلت: فما بال آدم أحال علىٰ نوح في حديث وعلىٰ إبراهيم في هذا ودلّ نوح علىٰ إبراهيم، وإبراهيم علىٰ موسىٰ، وموسىٰ علىٰ عيسىٰ، وعيسىٰ علىٰ محمّد صلّىٰ الله عليه وسلّم، ولم تكن الدلالة علىٰ محمّد صلّىٰ الله عليه وسلّم من الأوّل؟

فاعلم أنّه لو وقعت الدلالة علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم من الأوّل لم يتبيّن من نفس هذا الحديث أنّ غيره لا يكون له هذه الرتبة، فأراد الله سبحانه وتعالىٰ أنْ يدلّ كلّ واحد علىٰ من بعده، وكل واحد يقول لست لها، مسلّماً للرتبة غير مدّع لها، حتىٰ أتوا عيسىٰ عليه السّلام، فدلَّ علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم. فقال: أنا لها»[1].

هذا، وقول ابن تيمية: «ولو سمّىٰ علياً لاستراح أنس...» اعتراض صريح علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لا يجترئ عليه إلاّ هذا الرّجل وأمثاله ونعوذ بالله منه... ونشكره سبحانه وتعالىٰ علىٰ أنْ عافانا ممّا ابتلي به هؤلاء...

---

(١) لطائف المنن في مبحث شفاعة نبيّنا بطلب الأنبياء السابقين.

مع الأعور الواسطي

وجاء الأعور الواسطي ناسجاً علىٰ منوال ابن تيميّة يقول:

«ومنها ـ حديث الطائر المنسوب إلىٰ أنس بن مالك خادم رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم قال: أتىٰ رجل إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم بطائر مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل منه، وكان أنس في الباب فجاء علي رضي الله عنه ثلاث مرات وأنس يردّه، فبصق عليه فبرص من فرقه إلىٰ قدمه.

والجواب من وجوه:

الأوّل ـ نقول: هذا حديث مكذوب.

الثاني ـ نقول: مردود، لأنّهم يدّعون أن أنساً كذب ثلاث مرات في مقام واحد، فترد شهادته.

الثالث ـ نسلّم صحته ونقول: معنىٰ «أحبّ خلقك يأكل منه»: الذي أحببت أنْ يأكل منه حيث كتبته رزقاً له، لا ما يعنيه الرافضة أنّ علياً أحبّ إلىٰ الله، فإنّه يلزم أنْ يكون أحبّ من النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وهو ظاهر البطلان»[1].

بطلان دعوىٰ أنّ هذا حديث مكذوب

أقول: أمّا الوجه الأوّل فما ذكره فيه مجرّد دعوىٰ فارغة، ولو كان قول القائل «هذا حديث مكذوب» كافياً في ردّ شيء من الأحاديث، فمن الممكن أن تردّ جميع الأحاديث والآثار بهذه الكلمة لكلّ أحد.

---

(١) رسالة الأعور في الردّ علىٰ الإماميّة ـ مخطوط.

ردّ القدح فيه من جهة كذب راويه

وأمّا الوجه الثاني، فقد عرفت الجواب عنه سابقاً... ولعلّ بطلان هذا الكلام لدىٰ الخاص والعام، هو الذي منع (الدهلوي) وسلفه (الكابلي) وغيرهما من متكلّمي القوم من الاستدلال به في كتبهم الكلاميّة التي وضعوها للردّ علىٰ الإماميّة... نعم ذكره (الدهلوي) في حاشية كتابه ناسباً إيّاه إلىٰ النّواصب... مذعناً بناصبيّة الأعور...

الجواب عن المناقشة في الدلالة

وأمّا الوجه الثالث... فسيأتي الجواب عنه عندما نتكلّم بالتفصيل في مفاد حديث الطّير ودلالته، فانتظر.

وقال في (التوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور):

«وأمّا الثالث فلأنّا لا نسلّم لزوم ما توهمّه ممّا أرادوه، فإن المعني به كما سبق أحبّ من يأتي النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، والنبي ممّن يؤتىٰ، فكيف يلزم أن يكون أحبّ منه علىٰ ذلك التقدير؟ بل إنّما يلزم ذلك علىٰ تأويله الفاسد وقوله الوهمي الفاسد من أنّ معنىٰ أحبّ خلقك يأكل معي :الذي أحببت أن يأكل منه حيث كتبته رزقاً له، لأنّه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أكل منه وكتب رزقاً له. ما أعمىٰ قلب الخارجي الخارج عن طريق الصواب، والأبتر الناصبي الهارب عن المطر الجالس تحت الميزاب».

مع محسن الكشميري

وعلىٰ هذه الوتيرة كلمات محمّد محسن الكشميري في هذا الباب، فإنّه قال:

«السابع ـ خبر الطائر، وهو: أنّه أُهدي إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم طائر مشوي. فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي. فجاء علي وأكل.

والجواب من وجوه:

الأوّل: إنّه ذكر مهرة فن الحديث أنّه موضوع، كما صرّح به محمّد بن طاهر الفتني في الرسالة له في بيان الصحيح والضعيف والوضّاعين والضعفاء المجهولين.

الثاني: إنّه لا يدلّ علىٰ الإمامة بالمعنىٰ المراد عند الخصم، كما مرّ غير مرة.

الثالث: إن مثله وارد في حقّ أُسامة بن زيد، حين سأل النبيّ عليه السلام رجل عن أحبّ الناس إليه. فقال عليه الصلاة والسلام: أُسامة بن زيد. فلو كان علي أحب إلىٰ الحق من بين الصحابة كان أحب إلىٰ النبيّ أيضاً، إذ لا يحبّ النبيّ إلّا لما يحبّ الله. فلو كان أحبّ إليه عليه السّلام مطلقاً كان حديث أُسامة معارضاً له، فلابدّ من تخصيص، فلم يبق حجة.

الرابع: إنّه مضمحل بتقديم النبيّ أبا بكر في الصلاة»[1].

---

(١) نجاة المؤمنين ـ مخطوط.

دعوىٰ وضع الحديث كاذبة

أقول: أمّا الوجه الأوّل فما ذكره فيه من «أنّه ذكر مهرة فنّ الحديث أنّه موضوع» فنسبة كاذبة ودعوىٰ فارغة، إذ قد عرفت سابقاً وآنفاً أنْ مهرة فن الحديث لا يقولون بأنّه موضوع، ومن ادّعىٰ ذلك كابن تيميّة فليس من مهرة فنّ الحديث، وليس لدعوىٰ ذلك وجه يصلح للإصغاء.

فرية علىٰ الفتني

وقوله: «كما صرّح به محمّد بن طاهر الفتني...» فرية واضحة، فقد ذكرنا سابقاً عبارة الفتني في (تذكرة الموضوعات) وليس فيها نسبة القول بوضع هذا الحديث إلىٰ مهرة فنّ الحديث، وإنّما ذكر عن المختصر أن طرقه ضعيفة وأنّ ابن الجوزي ذكره في الموضوعات... وأين هذا من ذاك؟ وقد عرفت أنّ دعوىٰ من يدّعي ضعف جميع طرق حديث الطير كاذبة، ونسبة إيراد ابن الجوزي إيّاه في الموضوعات افتراء عليه...

المناقشة في دلالته مردودة

وأمّا الوجه الثاني ـ وهو المناقشة في دلالة حديث الطير علىٰ مراد الإمامية ـ فسيظهر اندفاعه من الوجوه التي سنذكرها في بيان دلالة هذا الحديث علىٰ ما يذهب إليه الإماميّة، إذْ حاصل ذلك أنّه يدلّ علىٰ أفضلّية أمير المؤمنين عليه السلام، والأفضلية مستلزمة للإمامة بلا كلام.

دحض المعارضة بما رووه في حق أُسامة

وأمّا الوجه الثالث فواضح البطلان. أمّا أولاً: فلأن الحديث الذي ذكره الكشميري غير وارد بهذا اللّفظ في شيء من روايات أهل السنّة.

وأمّا ثانياً: فلأنّ هذا الحديث بأيّ لفظ كان ـ من متفردّات أهل السنّة وما كان كذلك فهو غير صالحٍ لإلزام الإماميّة به، ولا اقتضاء له لحملهم علىٰ رفع اليد عن عموم حديث الطّير به. وأمّا ثالثاً: فلأنّ ما رووه في أحبيّة أُسامة ليس عندهم في مرتبة حديث الطّير، فإنّ حديث الطّير ـ كما فصّل سابقاً ـ متواتر مقطوع بصدوره عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، وقد بلغت طرقه حدّاً في الكثرة حمل بعض أعلام حفّاظهم علىٰ جمعها في أجزاء مفردة. أما حديث أحبيّة أُسامة فلم تتعدّد طرقه فضلاً عن التواتر والثبوت.

ردّ الاستدلال بما ادّعاه من تقديم النبيّ أبا بكر في الصلاة

وأمّا الوجه الرابع ـ وهو دعوىٰ اضمحلال حديث الطير ومفاده بتقديم النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أبا بكر في الصّلاة ـ فأوهن وأسخف ممّا تقدمه، وهو يدلّ علىٰ بُعد الكشميري عن أدب المناظرة والإحتجاج... وذلك لأنّ تقديم النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أبا بكر في الصلاة من الموضوعات، وفيهم من اعترف بوقوع الاختلاف والإضطراب الفاحش في روايات القصّة كابن حجر العسقلاني في شرح البخاري، وهذا الإضطراب والإختلاف دليل الوضع والإفتعال لدىٰ جماعة من الأكابر منهم: كابن عبد البرّ، والأعور، والكابلي، و(الدهلوي) كما تبين في (تشييد المطاعن).

علىٰ أنّ الإستخلاف في الصّلاة لا دلالة فيه علىٰ الإمامة، وبهذا صرّح ابن تيميّة حيث قال: «الإستخلاف في الحياة نوع نيابة لابدّ لكلّ ولي أمر، وليس كلّ من يصلح للاستخلاف في الحياة علىٰ بعض الأُمة يصلح أنْ يستخلف بعد الموت، فإنّ النبيّ استخلف غير واحد، ومنهم من لايصلح للخلافة بعد موته...»[1].

---

(١) منهاج السنّة ٤/ ٩١.

موجز الكلام في تحقيق خبر صلاة أبي بكر

وحديث صلاة أبي بكر ـ وإنْ رووه في صحاحهم بطرقٍ عديدة، واعتنوا به كثيراً، واستندوا إليه في بحوثهم في الأُصول والفروع ـ لم يسلم سندٌ من أسانيده من قدحٍ في الرواة، علىٰ أنّ هناك أدلة وشواهد من خارج الخبر وداخله علىٰ أنّ هذه الصلاة لم تكن بأمرٍ من النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

والعمدة في هذا الخبر ما أخرجوه عن عائشة، وسيأتي بعض الكلام عليه، وأمّا عن غيرها، فقد جاء عن أبي موسىٰ الأشعري ـ أخرجه البخاري ومسلم[1] ـ وقد قال الحافظ ابن حجر بأنّه مرسل، ، ويحتمل أن يكون تلقّاه عن عائشة[2].

وجاء عن عبدالله بن عمر[3]، ومداره علىٰ «الزّهري» وهو من أشهر المنحرفين عن علي عليه الصّلاة والسلام[4].

وجاء عن ابن عباس، وهو: «عن أبي إسحاق عن الأرقم بن شرحبيل عن ابن عباس» وقد قال البخاري: «لا نذكر لأبي إسحاق سماعاً من الأرقم بن شرحبيل»[5].

وجاء عن عبدالله بن مسعود، وفيه «عاصم بن أبي النجود» قال الهيثمي: «فيه ضعف»[6] وعن بعضهم «كان عثمانياً»[7].

---

(١) صحيح البخاري ٢/ ١٣٠ بشرح ابن حجر، صحيح مسلم بشرح النووي ـ هامش القسطلاني ٣/ ٦٣.

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٢/ ١٣٠.

(٣) صحيح البخاري ٢/ ٣٠٢ بشرح ابن حجر، صحيح مسلم بشرح النووي ٣/ ٥٩ هامش القسطلاني.

(٤) شرح نهج البلاغة ٤/ ١٠٢.

(٥) هامش سنن ابن ماجة ١/ ٣٩١.

(٦) مجمع الزوائد ٥/ ١٨٣.

(٧) تهذيب التهذيب ٥/ ٣٥.

وجاء عن سالم بن عبيد وفيه «نعيم بن أبي هند» قالوا: «كان يتناول علياً»[١].

وجاء عن أنس، وفيه: «أبو اليمان عن شعيب عن الزهري» فأمّا «الزهري» فقد تقدم. وأمّا الآخران فقد قالوا: إن «أبا اليمان» لم يسمع من «شعيب» ولا كلمة[٢].

ثمّ إنّ الحديث عن عائشة ينتهي بجميع أسانيده إلىٰ:

١ ـ الأسود بن يزيد النخعي، وهذا الرجل من المنحرفين عن علي عليه السلام[٣] والراوي عنه هو: إبراهيم بن يزيد النخعي، وهو من أعلام المدلّسين[٤].

٢ ـ عروة بن الزبير، وهو من المشتهرين ببغض علي[٥] والراوي عنه ابنه «هشام» وهو من كبار المدلّسين[٦].

٣ ـ عبيدالله بن عبدالله، والراوي عنه عند الشيخين هو «موسىٰ بن أبي عائشة» وقد قال ابن أبي حاتم عن أبيه «تريبني رواية موسىٰ بن أبي عائشة حديث عبيدالله بن عبدالله في مرض النبيّ»[٧].

٤ ـ مسروق بن الأجدع، والراوي عنه: شقيق بن سلمة، وكان عثمانياً[٨].

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/ ٤١٨.
(٢) تهذيب التهذيب ٢/ ٣٨٠.
(٣) شرح نهج البلاغة ٤/ ٩٧.
(٤) معرفة علوم الحديث: ١٠٨.
(٥) شرح نهج البلاغة ٤/ ١٠٢.
(٦) تهذيب التهذيب ١١/ ٤٤.
(٧) تهذيب التهذيب ١٠/ ٣١٤.
(٨) تهذيب التهذيب ٤/ ٣١٧.

ثمّ نقول:

أوّلاً: لقد أمر رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أبا بكر بالخروج مع أُسامة، إذْ لاريب لأحدٍ في كونه هو وعمر وغيرهما من كبار المهاجرين والأنصار في بعث أُسامة[1].

وثانياً: إنّه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ بعد أن علم بخروج أبي بكر إلىٰ الصلاة ـ خرج بنفسه، وهو معتمد علىٰ رجلين، فنحّاه عن المحراب، وصلّىٰ بالناس بنفسه الكريمة[2].

وثالثاً: إن من الأُمور المسلّمة عدم جواز تقدّم أحدٍ علىٰ النبيّ[3].

ورابعاً: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يرىٰ أن صلاة أبي بكر كانت بأمرٍ من عائشة[4] و«علي مع الحقّ والحقّ مع علي»[5]، وهو ما يدلّ عليه سقوط الأسانيد وقرائن الأحوال والشواهد.

وإنْ شئت التفصيل فراجع رسالتنا في الموضوع[6].

---

(١) فتح الباري ٨/ ١٢٤.

(٢) تجده في جميع الروايات في الصحاح وغيرها.

(٣) فتح الباري ٣/ ١٣٩، نيل الأوطار ٣/ ١٩٥، السيرة الحلبية ٣/ ٣٦٥.

(٤) شرح نهج البلاغة ٩/ ١٩٦ ـ ١٩٨.

(٥) صحيح الترمذي ٣/ ١٦٦، المستدرك ٣/ ١٢٤، جامع الأُصول ٩/ ٤٢٠.

(٦) الإمامة في أهم الكتب الكلامية وعقيدة الشيعة الإمامية

مع القاضي پاني پتي

ومن الطرائف ردّ القاضي پاني پتي ـ وهو من مشاهير متأخري علماء أهل السنّة، بل بيهقي عصره كما في (إتحاف النبلاء) عن (الدهلوي) ـ حديث الطير بقوله تبعاً للكابلي:

«الرابع ـ حديث أنس بن مالك: إنّه كان عند النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم طائر قد طبخ له فقال: اللّهم ائتني بأحبّ الناس إليك يأكل معي، فجاء علي فأكله. رواه الترمذي.

قال شمس الدين أبو عبدالله محمّد بن أحمد الذهبي في (التلخيص): لقد كنت زمناً طويلاً أظنّ أن هذا الحديث لم يحسن الحاكم أنْ يودعه في مستدركه، فلمّا علقت هذا الكتاب رأيت القول من الموضوعات التي فيه.

وقد صرّح شمس الدين الجزري بوضع هذا الحديث.

وأيضاً: هذا الحديث لا دلالة فيه علىٰ الإمامة كما لا يخفىٰ. والمراد من «أحب الناس»: «من أحبّ الناس إليك» كما في قولهم: فلان أعقل الناس.

ومن المحتمل عدم حضور الخلفاء الآخرين في ذلك الوقت.

وقد ورد مثل هذا الحديث في حقّ العباس رضي الله عنه: روىٰ ابن عساكر من طريق السبكي عن دحية قال: قدمت من الشام وأهديت إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم فاكهة يابسة من فستق ولوز وكعك. فقال: اللّهم ائتني بأحبّ أهلي إليك يأكل معي. فطلع العبّاس، فقال: يا عم اُجلس. فجلس وأكل.

لكن سنده واهٍ»[1]

---

(١) السيف المسلول ـ مخطوط.

تصرّفه في لفظ الحديث

أقـول: أوّل ما في هذا الكـلام تحريفه لفظ الحديث، فقد بدّل لفظ «أحبّ الخلق» إلىٰ «أحبّ الناس».

تصحيفه عبارة الذهبي

ثمّ إنّه ذكر كلمة الذهبي «لم يجسر الحاكم» بلفظ «لم يحسن» وهكذا ترجمها إلىٰ الفارسيّة.

دعواه أنه موضوع مع اعترافه بإخراج الترمذي إيّاه

وهو يدّعي أنّ الحديث موضوع مع اعترافه بإخراج الترمذي إيّاه حيث قال: «رواه الترمذي»... وهل في «الترمذي» حديث «موضوع»؟

لكنّ الحديث عند الترمذي بلفظ «أحبّ الخلق» لا «أحبّ الناس» وكلمة الذهبي «لم يجسر» لا «لم يحسن».

ومن هذا كلّه يظهر أنّ الرّجل بصدّد أنْ يكتب شيئاً ليكون بزعمه ردّاً علىٰ استدلال الإماميّة بهذا الحديث، فجاء بعبارات الكابلي ولم يكلّف نفسه مشقة مراجعة (الترمذي) و(تلخيص المستدرك).

نسبة القول بوضعه إلىٰ ابن الجزري

كما أنّه تبع الكابلي في نسْبة القول بأنّه حديث موضوع إلىٰ ابن الجزري، هذه النسبة التي لا شاهد علىٰ ثبوتها، بل تدل القرائن علىٰ كذبها.

مناقشة في دلالته وتأويله للفظه

وفي الدلالة تبع الكابلي في دعوىٰ أنّ هذا الحديث لا يدلّ علىٰ الإمامة

لكنها دعوىٰ فارغة عاطلة . . . ثمّ ادّعىٰ كون المراد من «أحب الناس» هو «من أحبّ الناس» . . . إدعىٰ هذا جازماً به، والحال أنّه لو كان هذا الحديث موضوعاً كما يزعم فمن أين يثبت أنّ هذا الذي ذكره هو المراد حتماً؟

إحتماله عدم حضور الخلفاء وقت القصّة

ومع ذلك، إحتمل ـ تبعاً للكابلي ـ أنْ لا يكون الخلفاء حاضرين في المدينة وقت قصّة الطير ودعوة النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بحضور «أحبّ الخلق» إلىٰ الله وإليه، إلّا أنّه ليس إلّا محاولةً أُخرىٰ لإسقاط دلالة الحديث الشريف علىٰ أفضلية الإمام أمير المؤمنين عليه السلام . . .

ومن أدلّة بطلان هذا الإحتمال وسقوطه: خبر الطير برواية النسائي.

معارضته الحديث بحديثٍ اعترف بوهنه

ولقد زاد القاضي في الطنّبور نغمةً أُخرىٰ، فجاء بما لم يذكره أسلافه . . . فزعم معارضة حديث الطير بما وضعه بعض الكذّابين منهم في مقابلته . . . لكنْ الذي يهوّن الأمر قوله بالتالي: «لكنَّ سنده واهٍ».

* * *

مع حيدر علي الفيض آبادي

ولقد اغترَّ المولوي حيدر علي الفيض آبادي بكلمات الكابلي و(الدهلوي) في هذا الباب وحسبها كلمات حقٍّ فقال علىٰ ضوئها:

«كيف لا تكون أحاديث تقديم أبي بكر في الصلاة ـ هذه الأحاديث التي رواها أكثر فقهاء الصحابة بل الخلفاء الرّاشدون الملازمون لصحبة خاتم النبيّين، وكذا أهل البيت الطّاهرون، وبلغت حدّ التواتر والاستفاضة، بحيث انقطع بها نزاع المنازعين في مَجمع المهاجرين والأنصار، واستدلّ بها المرتضىٰ والزبير ـ دليلاً لاستحقاق الصدّيق للخلافة، ثمّ يُستدلّ بخبر الطير غير الثابت صحتّه، وحديث أنا مدينة العلم وعلي بابها، لإثبات مقصود الشيعة؟

وكيف تفيد مثل هذه الأحاديث ما يدّعيه المخالفون؟ والحال أنّ الإمامة عندهم ـ في الحقيقة ـ أصل الأُصول، وقد صرّحوا آلاف المرّات بأنّه لا يفيد في هذا الباب إلاّ الروايات المتواترات خلافاً لجمهور أهل السنّة القائلين بأنّ الإمامة من الفروع؟»[1].

كيف تكون الأكاذيب أدلّة علىٰ خلافة الثلاثة؟

أقول: إنّ هذا الكلام الذي تفوّه به الفيض آبادي كلام لا يفضح إلاّ نفسه، ولا يثبت إلاّ جهله أو تعصبّه... كيف يجعل الأحاديث الّتي وضعها الموالون لأبي بكر ثابتةً فضلاً عن استفاضتها وتواترها؟ إنّه لا طريق إلىٰ ذلك إلاّ أنْ يسمّىٰ «الموضوع» بـ«الصحيح» و«الخامل» بـ«المشهور» و«المنكر»

---

(١) القول المستحسن في فخر الحسن ـ فضائل أبي بكر، مبحث صلاته.

بـ«المستفيض» و«الباطل» بـ«المتواتر» فإنّه عندئذٍ يكون لما ذكره وجه!!

إنّ هذه الأحاديث التي يدّعيها الرجل وأمثالها إذا وضعت في ميزان النقد ليست إلّا هباءً منثوراً، وكانت كأنْ لم يكن شيئاً مذكوراً؟!

ولا تكون الصحاح والمتواترات أدلّة علىٰ خلافة الأمير؟

وأمّا أدلّة إمّامة أمير المؤمنين عليه السلام وأفضليته: . . فمن تتّبع أسفار القوم وروايات أئمتهم الأساطين، ونظر فيها بعين الإنصاف، يرىٰ أنّها أدلّة محكمة رزينة وبراهين متقنة متينة، بحيث لا يؤثر فيها قدح قادح أو طعن طاعن. . .

ومن ذلك حديث الطّير. . . فإنّ من نظر في رواته وأسانيده في كتب القوم يذعن بصحّة إحتجاج الإماميّة به علىٰ خلافة أمير المؤمنين عليه السلام. وكيف لا يكون كذلك؟ وهو حديث رواه أركان مذاهب أهل السنّة وأساطين علمائهم وأعاظم فقهائهم في القرون المختلفة عن التابعين ومعاريف الصحابة الملازمين لخاتم النبيّين، بل عن رئيس أهل البيت وسيد العترة أمير المؤمنين عليه السلام. . . !!

لقد بلغ حديث الطير في الصحة والثبوت حدّاً حمل جمعاً من أكابر أعلامهم المحققين علىٰ الإذعان بذلك.

بل كان ثبوته وصحّته في زمن المأمون العباسي قاطعاً لنزاع المتنازعين في مجمعٍ من الفقهاء.

بل لقد استدل واحتّج به سيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام يوم الشورىٰ وسلّم به وأذعن بثبوته الزبير وطلحة وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص.

بل لقد احتّج به عمرو بن العاص علىٰ معاوية؟

وكيف لا يجوز الإحتجاج والاستدلال بهذا الحديث علىٰ أهل السنّة وهم

يرون الإمامة فرعاً من فروع الدين لا أصلاً من أُصوله حتى لو لم يكن متواتراً؟ فكيف وتواتره ثابت بالقطع واليقين؟

* * *

دلالـة
حديث الطَّيـر



قوله:

«ومع هذافإنّه لا يفيد المدّعىٰ».

حاصل مفاد حديث الطّير خلافة علي

أقول:

إن منع دلالة حديث الطّير علىٰ ما يقوله الإمامية واضح البطلان، فإنّ استدلال الإمامية بهذا الحديث علىٰ ما يذهبون إليه في تمام المتانة وكمال الرزانة. وبيانه:

إنّ عليّاً عليه السلام ـ حسب دلالة هذا الحديث الشريف ـ أحبّ جميع الخلق إلىٰ الله تعالىٰ وإلىٰ رسوله، وكلّ من كان أحبّ الخلق إلىٰ الله تعالىٰ ورسوله فهو أفضل من جميع الخلائق عند الله ورسوله، وكل من كان أفضل من جميع الخلائق عند الله ورسوله فهو متعيّن للخلافة عند الله ورسوله، فينتج أنّ علياً عليه السلام متعيّن للخلافة عند الله ورسوله.

الأحبيّة تستلزم الأفضلية

أمّا أن كلّ من كان أحبّ الخلق إلىٰ الله ورسوله فهو أفضل من جميع الخلائق عند الله ورسوله... ففي غاية الوضوح، لكنّا نستشهد هنا بكلماتٍ لبعض الأساطين حذراً من مكابرة الجاحدين:

شواهد من كلمات العلماء

قال القسطلاني:

«فإنْ قلت: من اعتقد في الخلفاء الأربعة الأفضليّة علىٰ الترتيب المعلوم، ولكن محبّته لبعضهم تكون أكثر هل يكون آثماً أم لا؟

أجاب شيخ الإسلام الولي العراقي: إنّ المحبة قد تكون لأمرٍ دينيّ، وقد تكون لأمرٍ دنيوي. فالمحبّة الدينية لازمة للأفضلية، فمن كان أفضل كانت محبته الدينيّة له أكثر، فمتىٰ اعتقدنا في واحدٍ منهم أنّه أفضل ثمّ أحببنا غيره من جهة الدين أكثر كان تناقضاً، نعم إنْ أحببنا غير الأفضل أكثر من محبّة الأفضل لأمرٍ دنيوي كقرابة أو إحسان ونحوه فلا تناقض في ذلك ولا امتناع.

فمن اعترف بأن أفضل هذه الأُمة بعد نبيّها أبو بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ علي، لكنّه أحبّ علياً أكثر من أبي بكر مثلاً، فإنْ كانت المحبّة المذكورة محبةً دينية فلا معنىٰ لذلك، إذ المحبّة الدينية لازمة للأفضليّة كما قرّرناه، وهذا لم يعترف بأفضليّة أبي بكر إلّا بلسانه، وأما بقلبه فهو مفضّل لعلي، لكونه يحبّه محبّةً دينية زائدةً علىٰ محبّة أبي بكر، وهذا لا يجوز. وإنْ كانت المحبة المذكورة دنيويةً لكونه من ذرية علي أو لغير ذلك من المعاني فلا امتناع فيه. والله أعلم»[1].

إذن، المحبّة الدينيّة لازمة للأفضليّة، وهذا أمر مقرّر.

وقال السبكي:

«محمّد بن أحمد بن نصر الشيخ الإمام أبو جعفر الترمذي شيخ الشافعية بالعراق قبل ابن شريح . . . وكان إماماً زاهداً ورعاً قانعاً باليسير. . . قال أحمد ابن كامل: لم يكن للشافعية بالعراق أرأس منه ولا أورع ولا أكثر تقلّلاً. وقال

---

(١) المواهب اللدنية بالمنح المحمّدية ـ بشرح الزرقاني ٧/ ٤٢.

الدارقطني : ثقة مأمون ناسك . توفي أبو جعفر في المحرم سنة **٢٩٥** . وقد كمل أربعاً وتسعين سنة . ونقل أنّه اختلط في آخر عمره .

وله كتاب في المقالات سمّاه كتاب اختلاف أهل الصلاة في الأُصول، وقف عليه ابن الصّلاح وانتقىٰ منه فقال ـ ومن خطّه نقلت ـ إنّ أبا جعفر قلّ ما تعرض في هذا الكتاب لما يختار هو، وأنّه روىٰ في أوّله حديث : «تفترق أُمتي علىٰ ثلاث وسبعين فرقة» عن أبي بكر ابن أبي شيبة . وأنّه بالغ في الردّ علىٰ من فضّل الغني علىٰ الفقير، وأنّه نقل : إن فرقة من الشيعة قالوا : أبو بكر وعمر أفضل الناس بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، غير أنّ علياً أحبّ إلينا . قال أبو جعفر : فلحقوا بأهل البدع حيث ابتدعوا خلاف من مضىٰ»[1] .

وهذا صريح في أنّ أحبيّة غير الأفضل لا وجه لها أبداً .

وقال شاه ولي الله في بيان أفضلية الشّيخين :

«وأمّا أفضليّتهم المطلقة من جهة وجود الخصائل الأربع فيهم فثابتة بالأحاديث الكثيرة، منها : حديث عمرو بن العاص ـ وهو الحديث الثاني والأربعون من أحاديث هذا المسلك ـ فعَن عمرو بن العاص : إنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم بعثه علىٰ جيش ذات السلاسل فأتيته . فقلت : أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال : عائشة فقلت : من الرجال؟! فقال : أبوها . قلت : ثمّ من؟ قال : عمر بن الخطاب .

وذلك كناية عن الأفضلية المطلقة»[2] .

وقال أيضاً : «إنّ من ضروريات الدين أن الغرض من العبادات والطاعات وأشغال الصّوفية وغيرهم ليس إلاّ حصول القُرب من الله تعالىٰ، وأن الأنبياء لم يفضلوا علىٰ غيرهم، والأولياء لم يتقدموا علىٰ غيرهم، إلاّ من جهة قربهم عند

---

(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ ٢/ ١٨٧ .

(٢) إزالة الخفا عن سيرة الخلفا ـ مبحث أفضلّية الشيخين .

الله. ولمّا كان الشيخان أحبّ إلىٰ رسول الله من سائر الصّحابة كانا أحقّ بالخلافة من غيرهما.

أمّا المقدّمة الأُولىٰ: فللحديث المستفيض عن عائشة: قيل لها: أيّ أصحاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم كان أحبّ إليه؟ قال: أبو بكر ثمّ عثمان. وعن عمرو بن العاص قال: عائشة. ومن الرجال أبوها ثمّ عمر. وعن أنس مثله.

والمراد من «الأحب» هنا هو «الأقرب منزلة» بدليل قول عائشة: لو كان مستخلفاً لاستخلف أبا بكر ثمّ عمر.

وأمّا المقدّمة الثانية: فلأنّه صلّىٰ الله عليه وسلّم ما ينطق عن الهوىٰ، وأنّ حبّه بالخصوص لم يكن عن هوىٰ. فالأحبيّة تدل علىٰ أفضلية الشيخين»[1].

وقال أيضاً في الوجوه الدالّة علىٰ أفضلية الشيخين: «النوع الخامس عشر: كون الصدّيق أحبّ من سائر الصّحابة، فعن عائشة عن عمر بن الخطاب قال: أبو بكر سيّدنا وخيرنا وأحبّنا إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم. أخرجه الترمذي. ومن حديث ابن عباس[2]، عن عمر في قصّة البيعة نحوه. رواه الترمذي»[3].

فهل يبقىٰ ريب لمنصف أو مجال لتعنّت متعصّب في أنّ الأحبيّة تستلزم الأفضليّة؟

وقال (الدهلوي) كما في (مجموعة فتاواه):

«فائدة ـ كثرة المحبّة الدينيّة لها معنيان، الأوّل: أنْ يعتقد المحبّ في محبوبه زيادةً في الأُمور الدينية. وهذا المعنىٰ يستلزم ألبتّة اعتقاده

---

(١) إزالة الخفا عن سيرة الخلفا ـ مبحث أفضلّية الشيخين.

(٢) هنا وهم بيّن فإنّ البخاري إنّما روىٰ نحو تلك الألفاظ في مناقب أبي بكر في ضمن قصة البيعة المرويّة عن عروة، عن ابن عباس، عن عمر من هذه الألفاظ شيء إلّا قول عمر: إنّه كان من خيرنا حين توفىٰ الله نبيّه صلّىٰ الله عليه وسلّم.

(٣) قرة العينين في تفضيل الشيخين ـ النوع الخامس عشر من فضائل أبي بكر.

بأفضليّته. والثاني: أن يكون حصل المحبّ من محبوبه نفع ديني عظيم لم يصل إليه من غيره. وهذا المعنىٰ لا يستلزم اعتقاده الأفضلية، لأنّ هذه المحبّة موجودة بين كلّ شيخٍ ومريده، وكلّ تلميذ وأستاذه، مع أنّه لا يعتقد تفضيله».

ومن الواضح أنّ محبة الله ورسوله ليست إلّا من القسم الأول حيث الأحبّية تستلزم الأفضلية كما اعترف (الدهلوي). فالحمد لله الذي أجرىٰ الحقّ علىٰ لسانه، وأظهر صحّة استدلال الإماميّة بحديث الطّير من قبله.

وتفيد كلمات بعض الأساطين المحقّقين دلالة الأحبية علىٰ الأفضليّة:

قال أبو حامد الغزالي:

«بيان محبّة الله للعبد ومعناها: إعلم أنّ شواهد القرآن متظاهرة علىٰ أنّ الله تعالىٰ يحب عبده، فلابدّ من معرفة معنىٰ ذلك. ولنقدّم الشواهد علىٰ محبّته، فقد قال الله تعالىٰ: **﴿يحبّهم ويحبّونه﴾**. وقال تعالىٰ: **﴿إن الله يحبّ الذين يقاتلون في سبيله صفّاً﴾**. وقال تعالىٰ: **﴿إنّ الله يحبّ التوّابين ويحبّ المتطّهرين﴾**. ولذلك ردَّ سبحانه علىٰ من ادّعىٰ أنّه حبيب الله فقال: **﴿قل فلم يعذّبكم بذنوبكم﴾**.

وقد روىٰ أنس عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم أنّه قال: إذا أحب الله تعالىٰ عبداً لم يضره ذنب، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له. ثمّ تلىٰ: **﴿إنّ الله يحبّ التوابين﴾**. ومعناه: إنّه إذا أحبّه تاب عليه قبل الموت فلم تضره الذنوب الماضية وإنْ كثرت، كما لا يضر الكفر الماضي بعد الإسلام، وقد اشترط الله تعالىٰ للمحبّة غفران الذنب فقال: **﴿قل إنْ كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم﴾**.

وقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: إن الله تعالىٰ يعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، ولا يعطي الإيمان إلّا من يحب.

وقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: من تواضع لله رفعه الله، ومن تكبّر وضعه الله، ومن أكثر ذكر الله أحبّه الله.

وقال عليه السلام: قال الله تعالىٰ: لا يزال العبد يتقرب إليَّ بالنوافل حتّىٰ أُحبّه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به. الحديث.

وقال زيد بن أسلم: إنّ الله ليحبّ العبد حتىٰ يبلغ من حبّه له أن يقول: إعمل ما شئت فقد غفرت لك.

وما ورد من ألفاظ المحبّة خارج عن الحصر.

وقد ذكرنا أنّ محبة العبد لله تعالىٰ حقيقة وليست بمجاز، إذ المحبة في وضع اللّسان عبارة عن ميل النفس إلىٰ الشيء الموافق، والعشق عبارة عن الميل الغالب المفرط...

فأمّا حبّ الله للعبد فلا يمكن أن يكون بهذا المعنىٰ أصلاً، بل الأسامي كلّها إذا أُطلقت علىٰ الله تعالىٰ وعلىٰ غير الله لم تطلق عليهما بمعنىٰ واحد أصلاً... فكلّ ذلك لا يشبه فيه الخالق الخلق، وواضع اللغة إنّما وضع هذه الأسامي أوّلاً للخلق، فإنّ الخلق أسبق إلىٰ العقول والأفهام من الخالق، فكان استعمالها في حقّ الخالق بطريق الاستعارة والتّجوز والنقل...

ولذلك قال الشيخ أبو سعيد الميهني رحمه الله تعالىٰ لمّا قرئ عليه قوله تعالىٰ ﴿يحبّهم ويحبّونه﴾ فقال: بحق يحبّهم، فإنه ليس يحبّ إلّا نفسه علىٰ معنىٰ أنّه الكلّ، وأن ليس في الوجود غيره، فمن لا يحبّ إلّا نفسه وأفعال نفسه وتصانيف نفسه فلا يجاوز حبّه وتوابع ذاته من حيث هي متعلقة بذاته، فهو إذاً لا يحبّ إلّا نفسه.

وما ورد من الألفاظ في حبّه لعباده فهو مأوّل، ويرجع معناه إلىٰ كشف الحجاب عن قلب عبده، فهو حادث يحدث بحدوث السبب المقتضي له، كما قال تعالىٰ: لا يزال عبدي [العبد] يتقرّب إليَّ بالنوافل حتىٰ أحبّه. فيكون تقرّبه بالنوافل سبباً لصفاء باطنه وارتفاع الحجاب عن قلبه وحصوله في درجة القرب من ربّه. فكلّ ذلك فعل الله تعالىٰ ولطفه به، فهو معنىٰ حبّه...

والقرب من الله في البُعد من صفات البهائم والسباع والشياطين،

والتخلّق بمكارم الأخلاق التي هي الأخلاق الإلٰهية، فهو قرب بالصّفة لا بالمكان. . .

فإذاً، محبّة الله للعبد تقريبه من نفسه بدفع الشواغل والمعاصي عنه وتطهير باطنه عن كدورات الدنيا، ورفع الحجاب عن قلبه حتىٰ يشاهده كأنّه يراه. . .»[1].

أقول: إذاكان هذا حال من أحبّه الله فيكف يكون حال أحبّ الخلق إلىٰ الله؟ وهل تحصل المراتب الحاصلة لأحبّ الخلق إلىٰ الله لغيره؟ وهل يكون أحد في الفضيلة في مرتبة أحبّ الخلق إلىٰ الله؟ أفلا تدلّ الأحبية إليه علىٰ الأفضلية عنده؟

وقال القاضي عياض:

«وأصل المحبّة الميل إلىٰ ما يوافق المحبّ، ولكن هذا في حقّ من يصحّ الميل منه والانتفاع بالوفق، وهي درجة المخلوق. فأمّا الخالق ـ جلّ جلاله ـ فمنزّه عن الأعراض، فمحبّته لعبده تمكينه من سعادته وعصمته وتوفيقه وتهيئة أسباب القرب وإفاضة رحمته عليه، وقصواها كشف الحجب عن قلبه حتىٰ يراه بقلبه وينظر إليه ببصيرته، فيكون كما قال في الحديث: فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ولسانه الذي ينطق به. ولا ينبغي أنْ يفهم من هذا سوىٰ التجرّد لله والانقطاع إلىٰ الله والإعراض عن غير الله وصفاء القلب لله وإخلاص الحركات لله»[2].

إذاً، الأحبّية سبب الأفضليّة. . .

---

(١) إحياء علوم الدين ٤/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٢) الشفاء بتعريف حقوق المصطفىٰ ٣/ ٣٧٢.

وقال النووي:

«ومحبّة الله تعالىٰ لعبده تمكينه من طاعته وعصمته وتوفيقه، وتيسير ألطافه وهدايته، وإفاضة رحمته عليه. هذه مباديها. وأمّا غايتها فكشف الحجب عن قلبه حتىٰ يراه ببصيرته، فيكون كما قال في الحديث الصحيح: فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره...»[١].

وقال الاسكندري:

«قال الشيخ أبو الحسن: المحبّة أخذة من الله لقلب عبده عن كلّ شيء سواه، فترىٰ النفس مائلةً لطاعته والعقل متحصّناً بمعرفته، والروح مأخوذةً في حضرته، والسرّ مغموراً في مشاهدته، والعبد يستزيد فيزاد ويفاتح بما هو أعذب من لذيذ مناجاته، فيكسىٰ حلل التقريب علىٰ بساط القربة، ويمسّ أبكار الحقائق وثيّبات العلوم، فمن أجل ذلك قالوا: أولياء الله عرائس الله ولا يرىٰ عرائس الله المجرمون»[٢].

فهذه مراتب من أحبّه الله، فكيف إذا بلغت هذه المراتب أقصاها وأعلاها بسبب كون العبد أحبَّ الخلائق بأجمعها عند الله عزّ وجلّ؟! إنّ هذا يدلّ علىٰ الأفضليّة والأكرميّة بلا ريب ولا شبهة.

وقال الفخر الرازي:

بتفسير قوله تعالىٰ: ﴿قل إنْ كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يحببكم الله﴾[٣]:

---

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٥/ ١٥١.

(٢) لطائف المنن: ٣٨.

(٣) سورة آل عمران: ٣١.

«والمراد من محبّة الله تعالىٰ له إعطاؤه الثواب»[1].

وعليه، فالأحبيّة إلىٰ الله عزّ وجلّ تستلزم الأكثرية في الثواب، وهذه هي الأفضلية بلا شبهة وارتياب...

في حديثٍ نبوي

ولو أنّ المتعصّبين والمتعنتين لم يقنعوا بما ذكرنا عن أكابر علمائهم... فإنّا نستشهد بحديثٍ يروونه في كتبهم المعتبرة عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم...

«عن أُسامة قال: كنت جالساً إذ جاء علي والعباس يستأذنان، فقالا لأُسامة: إستأذن لنا علىٰ رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ فقلت: يا رسول الله، علي والعباس يستأذنان. فقال: أتدري ما جاء بهما؟ قلت: لا، فقال: لكني أدري. إئذن لهما. فدخلا. فقالا: يا رسول الله جئناك نسألك أيّ أهلك أحبّ إليك؟ قال: فاطمة بنت محمّد. قالا: ما جئناك نسألك عن أهلك قال: أحبّ أهلي إليّ من قد أنعم الله عليه وأنعمت عليه: أُسامة بن زيد. قالا: ثمّ من؟ قال: ثمّ علي بن أبي طالب. فقال العباس: يا رسول الله جُعلت فداك عمّك آخرهم؟ قال: إنّ علياً سبقك بالهجرة. رواه الترمذي»[2].

فظهر أنّ الأحبيّة عنده صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ليس لميلٍ شخصي وهوىً نفسي منه، بل إنّ ملاكها الفضائل والجهات الدينيّة، ولمّا كان علي عليه السلام الأحبّ إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بمقتضىٰ حديث الطير، فهو متقدم علىٰ جميع الخلائق في الكمالات الدينية والفضائل المعنويّة، فيكون الأفضل من الجميع. وأمّا تقديم أُسامة عليه في هذا الحديث فلا يضرّ بالإستدلال، لأنّ هذا من متفردّات أهل السنّة، فلا يكون حجةً علىٰ الإماميّة.

---

(١) التفسير الكبير ٨/ ١٨.

(٢) مشكاة المصابيح ٣/ ١٧٤٠.

الأحبيّة دليل الأحقيّة بالخلافة في رأي عمر

وبعـد، فمن الضروري أن ننقل هنا ما يروونه عن عمر بن الخطاب، الصريح في دلالة الأحبيّة عند النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم علىٰ الأحقيّة بالخلافة عنه... فقد روىٰ البخاري قائلاً:

«حدّثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدّثني سليمان بن بلال، عن هشام ابن عروة، أخبرني عروة بن الزبير، عن عائشة زوج النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم: إنّ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم مات وأبو بكر بالسنح ـ قال إسماعيل يعني بالعالية ـ واجتمعت الأنصار إلىٰ سعد بن عبادة في سقيفة بني ساعدة، فقال أبو بكر: نحن الأُمراء وأنتم الوزراء. فقال عمر: نبايعك أنت، فأنت سيّدنا وخيرنا وأحبّنا إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم. فبايعه. فبايعه الناس»[1].

فالأحبيّة المزعومة عند عمر تدل علىٰ الأحقيّة بالخلافة، فلم لا تكون الأحبيّة الثابتة باعتراف الخصوم ـ بمقتضىٰ حديث الطّير ـ دالةً علىٰ ذلك؟!

حبّ الله حقاً دليل الأحقيّة بالخلافة عند عمر

بل إنّ «حبّ الله حقاً» دليل الأحقيّة بالخلافة عنده... أنظر إلىٰ ما يرويه أبو نعيم: «حدّثنا أبو حامد بن جبلة، نا محمّد بن إسحاق الثقفي السرّاج، نا محمود بن خداش، نا مروان بن معاوية، نا سعيد قال: سمعت شهر بن حوشب يقول: قال عمر بن الخطاب: لو استخلفت سالماً مولىٰ أبي حذيفة، فسألني عنه ربّي ما حملك علىٰ ذلك لقلت: ربّي سمعت نبيّك صلّىٰ الله عليـه وسلّم وهو يقول: إنّه يحبّ الله حقاً من قلبه»[2].

---

(١) صحيح البخاري ٥ / ٧ـ ٨.

(٢) حلية الأولياء ١ / ١٧٧.

ورواه الطبري وابن الأثير باللفظ الآتي:

«لمّا طُعِنَ عمر قيل له: لو استخلفت! فقال: لو كان أبو عبيدة حيّاً لاستخلفته وقلت لربّي إنْ سألني: سمعت نبيّك يقول: أبو عبيدة أمين هذه الأُمة. ولو كان سالم مولىٰ أبي حذيفة حيّاً استخلفته وقلت لربّي إنْ سألني: سمعت نبيّك إنّ سالماً شديد الحبّ لله»[1].

---

(١) تاريخ الطبري ٤/ ٢٢٧، الكامل ٣/ ٦٥



إبطال حُملِ الأحبّية من الخلق
علىٰ خصوص الأَحبّية في الأكل مع النبيّ

قوله:

«إذ القرينة تدلّ علىٰ أنّ المراد هو أحبّ الناس في الأكل مع النبيّ».

أقول:

١ ـ إنّه خلاف الظّاهر

إنّ هذا الحمل خلاف الظّاهر فإنّ كلام النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ظاهر في أنّ عليّاً عليه السلام أحبّ الخلق إليه مطلقاً، والحمل المذكور تأويل لا وجه له، وهو غير جائز.

وقد نصّ (الدهلوي) في أوّل كتاب (التحفة) علىٰ أنّ مذهب أهل السنّة هو الأخذ بظواهر كلمات المرتضىٰ ـ لا حملها علىٰ التقيّة وغيرها ـ كما هو الحال بالنسبة إلىٰ كلام الله عزّ وجلّ وكلام الرسول، وعليه، فيجب الأخذ بما ورد عن المرتضىٰ في تفضيل بعض الأصحاب علىٰ نفسه.

هذا كلامه، وهو كاف لإبطال جميع ما ورد عنه وعن غيره من أسلافه وأتباعه من التأويل لهذا الحديث الشريف وغيره من الأحاديث الواردة في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام... ولله الحمد علىٰ ذلك.

٢ ـ لو كان المراد ذلك لم يجز إطلاق أفعل التفضيل

فهذا الكلام الصادر عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم مطلق، ولو كان المراد الأحب في خصوص الأكل ـ لا مطلقاً ـ كان الكلام غلطاً مستبشعاً، لأنّ إطلاق أفعل التفضيل بلحاظ بعض الحيثيّات غير المعتد بها غير جائز، إذْ لو جاز ذلك لزم أنْ يكون العالِم بمسألةٍ جزئيّةٍ واحدةٍ من مسائل الوضوء «أعلم» أو «أفقه» ممّن اتفّق جهله بها، وهو عالم بما سواها من مسائل الوضوء بل الطّهارات كلها بل سائر الأبواب الفقهية. . . وهذا بديهيّ البطلان. . .

وأيضاً: لو كان معظم أعضاء بدن زيد أجمل من عمر إلّا عضواً واحداً من عمرو كإصبعه مثلاً فكان أجمل. . . فإنّه لا يستريبُ عاقل في بطلان قول القائل: عمرو أجمل من زيد.

إذن، لا يجوز رفع اليد عن الإطلاقات بلحاظ هكذا حيثيّات في شيء من الكلمات، فكيف بكلمات الشارع المقدّس، فإنّ إرادة مثل هذه الحيثيّات من الإطلاقات أشبه بالألغاز. . .

٣ ـ لو جاز لزم تفضيل غير الأنبياء علىٰ الأنبياء

ولو جاز إطلاق أفعل التفضيل بلحاظ بعض الأُمور غير المعتبرة في التفضيل لزم جواز تفضيل من اخترع صناعةً أو اكتشف علماً. . . مثلاً. . . علىٰ الأوصياء والأنبياء المرسلين. . . وأنْ لا يكون مثل هذا من التعريض وسوء الأدب. . . لكنّ شناعة هذا واضح لدىٰ المميّزين من الأطفال فضلاً عن أرباب الأدب والكمال. . . ولا نظنّ بأحدٍ من أهل السنّة الإلتزام بجوازه، وكيف يظنّ بهم ذلك وهم يوجبون الضرب الشديد والحبس الطويل علىٰ من أقرّ علىٰ قول من عرّض بابنة أبي بكر؟ قال السّيوطي:

«أفتىٰ أبو المطرف الشعبي في رجلٍ أنكر تحليف امرأة باللّيل قال: ولو

كانت بنت أبي بكر الصدّيق ما حلفت إلّا بالنهار. وصوّب قوله بعض المتسمّين بالفقه. فقال أبو المطرف: ذكر هذا لابنة أبي بكر رضي الله عنها يوجب عليه الضّرب الشديد والحبس الطويل، والفقيه الذي صوّب قوله هو أحقّ باسم الفسق من اسم الفقه، فيتقدم إليه في ذلك ويؤخر ولا يقبل فتواه ولا شهادته، وهي جرحة تامة، ويبغض في الله»[1].

فإذا كان هذا فيمن لم يسب ولم يعرض بل أقرّ علىٰ قول من عرّض، فما ظنّك بمن عرّض أو صرّح بالسب، والغرض من هذا كلّه تقرير أنّه فاسق مرتكب لعظيم من الكبائر، لا مخلص له إلىٰ العدالة بسبيل.

٤ ـ إذا جاز رفع اليد عن الإطلاق لجاز فيما رووه عن ابن العاص

وإذا جاز حمل «الأحبّ المطلق» علىٰ «الأحب بالمعنىٰ الخاص» مثل «الأحبّ في الأكل» ونحو ذلك جاز للإماميّة أنْ تقول بأنّ المراد من أحبيّة أبي بكر وعمر ـ فيما رواه أهل السنّة عنْ عمرو بن العاص، وبالنظر إليه حمل ابن حجر والمحبّ الطبري الأحبيّة في حديث الطّير علىٰ المحمل المذكور وسيأتي الكلام علىٰ ذلك ـ هو «الأحبيّة في اللّعن» بقرينة ما أخرجه البخاري: «اللّهم العن فلاناً وفلاناً وفلاناً».

أو «الأحبيّة في ترك الإستخـلاف» بقـرينـة ما رواه الشبلي في (آكـام المرجان) عن ابن مسعود، الظّاهر في إعراض النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم عن إستخلاف الشيخين.

أو «الأحبيّة في ترك النفاق والرجوع إلىٰ الإيمان الخالص وتطهير قلوبهم من البغض والحسـد لأهل البيت» هذا الحسد الذي ظهر من الشيخين فيما تكلّما به في قضية النجوىٰ، وغير ذلك.

---

(١) إلقام الحجر ـ مخطوط.

أو «الأحبيّة في الهلاك حتىٰ لا تنعقد سقيفة بني ساعدة بعد وفاة النبيّ».

وأمثال ذلك من وجوه الحمل والتأويل...

إذن... خلق هذا الإحتمال في حديث الطّير يفتح الباب لتوجّه ما ذكرناه إلىٰ الحديث الذي اختلقوه في أحبيّة الشيخين، فيكون مصداقاً لقوله تعالىٰ: ﴿يخربون بيوتهم بأيديهم﴾.

٥ ـ أفعل التفضيل بمعنىٰ الزيادة في الجملة غير وارد قط

هذا، وقد نصّ علىٰ عدم جواز إطلاق «أفعل التفضيل» وإرادة معنىٰ «الزيادة في الجملة» المحقّقون من أهل السنّة، بل نصّ بعضهم علىٰ أنّ هذا غير وارد في اللّغة والعرف قطّ... فقد قال القوشجي في شرح قول المحقق الطّوسي: «وعلىٰ أكرم أحبّائه» قال:

«أي: آله وأصحابه الذين هم موصوفون بزيادة الكرم علىٰ من عداهم».

ثمّ قال القوشجي:

«قيل: لم يرد به معيّناً بل ما يتناول متعدداً، أعني من اتصّف من محبوبيّة بزيادة الكرم في الجملة.

وفيه نظر، لأنّ أفعل التفضيل إذا أُضيف فله معنيان، الأوّل ـ وهو الشائع الكثير ـ أنْ يقصد به الزيادة علىٰ جميع ما عداه ممّا أُضيف إليه. والثاني: أن يقصد به الزيادة مطلقاً لا علىٰ جميع ما عداه ممّا أُضيف إليه. وهو بالمعنىٰ الأوّل يجوز أن يقصد بالمفرد منه المتعدد، دون المعنىٰ الثاني. وأمّا أفعل التفضيل بمعنىٰ الزيادة في الجملة فلم يردّ قط»[1].

إذن، ليس «الأحبّ» في حديث الطّير بمعنىٰ «الأحبّ في الجملة» بل هو الأحبّ علىٰ طريقة العموم والإستغراق، فبطل التأويلات السّخيفة التي

---

(١) القوشجي علىٰ التجريد: ٣٧٩.

اخترعها أرباب الشّقاق.

وقال صدر الدين الشيرازي في الردّ علىٰ التوّهم المذكور:

«وأيضاً: لو كان معناها ـ أي معنىٰ صيغة التفضيل ـ ذلك ـ أي الزيادة في الجملة ـ فإذا قال سائل: أيّ ابنيك أعلم؟ يصحّ أن يجاب بكليهما. والعارف باللّسان لا يشك في عدم جواز هذا الجواب.

فتبيَّن أن معناها ليس علىٰ ما ظنّه، وإصراره علىٰ ذلك أدلّ دليل»[1].

٦ ـ إختلاف المسلمين في الأفضليّة دليل علىٰ عدم الجواز

ثمّ إنّ المسلمين مختلفون في أفضليّة بعض الصّحابة من بعض وهذا واضح . . . ولو كانت الأفضليّة في الجملة جائزة وصحّ إطلاق «الأفضل» وإرادة الأفضليّة من بعض الجهات والوجوه، لانتفىٰ الخلاف. . . وهذا ممّا استدل به صدر الّدين الشيرازي علىٰ عدم الجواز حيث قال:

«ثمّ اختلف المسلمون في أفضليّة بعض الصّحابة علىٰ بعض، فذهب أهل السنّة إلىٰ أنّ أبا بكر أفضلهم، وأثبتوا ذلك بوجوه مذكورة في موضعها، وبنوا علىٰ إثبات ذلك أنّ غيره من الصّحابة ليس أفضل منه، ومنعوا إطلاق الأفضل علىٰ غيره منهم.

وذهب الشيّعة إلىٰ أنّ عليّاً أفضلهم، وأثبتوا ذلك بما لهم من الدلائل، وبنوا علىٰ إثبات ذلك أنّ غيره من الصّحابة ليس أفضل منه، ومنعوا أنْ يطلق الأفضل علىٰ آخر من الصحابة.

واستمرّ الخلاف بينهما، وفي كلٍ من الطائفتين علماء كبار عارفون باللغة حقّ المعرفة، فلو كان معنىٰ الصيغة ما ظنّه هذا القائل لصحّ أنْ يكون كل واحد منهما أفضل من الآخر، ولم يتمشّ هذا الخلاف والبناء والمنع.

---

(١) الحاشية علىٰ القوشجي علىٰ التجريد ـ مبحث الامامة.

وكيف يجوز أنْ يكون معناها ذلك ولم يتنبّه به أحد من هذه الجماعات الكثيرة، ونفي الخلاف والبناء والمنع المذكورة بين الطائفتين من قريب ثمانمائة سنة»[1].

وعليه، فإنّه لمّا ثبت «أحبيّة» أمير المؤمنين عليه السلام من حديث الطّير والأحاديث الكثيرة غيره، كان إطلاق «الأحبّ» علىٰ غيره غير جائز، وبذلك أيضاً يسقط التأويل المذكور، كما يسقط ما وضعوه في «أحبيّة» غيره عليه الصلاة والسلام.

٧ ـ شواهد عدم الجواز في أخبار الصّحابة وأقوالهم

ولِما ذكرنا من عدم جواز إطلاق «أفعل التفضيل» علىٰ « المفضول»، وبطلان حمل «أفعل التفضيل» علىٰ «الأفضلية الجزئيّة غير المعتنىٰ بها» شواهد في أقوال الصّحابة والآثار المنقولة عنهم... وإليك بعض ذلك:

* قال الغزّالي: «وروي عن ضبّة بن محصن العنزي قال: كان علينا أبو موسىٰ الأشعري أميراً بالبصرة، فكان إذا خطبنا حمد الله وأثنىٰ عليه وصلّىٰ علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وأنشأ يدعو لعمر رضي الله عنه. قال: فغاظني ذلك منه، فقمت إليه فقلت له: أين أنت من صاحبه تفضّله عليه؟ فصنع ذلك جمعاً.

ثمّ كتب إلىٰ عمر يشكوني يقول: إنّ ضبّة بن محصن العنزي يتعرّض لي في خطبتي.

فكتب إليه عمر أنْ اشخصه إليّ.

قال: فاشخصني إليه، فقدمت فضربت عليه الباب، فخرج إليّ فقال: من أنت؟ فقلت: أنا ضبّة بن محصن العنزي. قال فقال لي: فلا مرحباً ولا

(١) الحاشية علىٰ شرح القوشجي علىٰ التجريد ـ مبحث الامامة.

أهـلاً. قلت: أما المرحب فمن الله. وأما الأهل فلا أهل لي ولا مال، فبماذا استحللت ـ يا عمر ـ إشخاصي من مصري بلا ذنب أذنبته ولا شيء أتيته؟

فقال: ما الذي شجر بينك وبين عاملي؟ قال قلت: الآن أُخبرك به، إنّه كان إذا خطبنا...

قال: فاندفع عمر ـ رضي الله عنه ـ باكياً وهو يقول: أنت ـ والله ـ أوفق منه وأرشد، فهل أنت غافر لي ذنبي، يغفر الله لك؟

قال: قلت: غفر الله لك يا أمير المؤمنين.

قال: ثمّ اندفع باكياً وهو يقول: والله للَيلة أبي بكر ويوم خير من عمر وآل عمر، فهل لك أنْ أُحدّثك بليلته ويومه؟

قلت: نعم.

قال: أمّا اللّيلة، فإنّ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم لمّا أراد الخروج من مكّة هارباً من المشركين، خرج ليلاً، فتبعه أبو بكر... فهذه ليلته. وأمّا يومه، فلمّا توفي رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم ارتدّت العرب...

ثمّ كتب إلىٰ أبي موسىٰ يلومه»[1].

فإنّ هذا الخبـر يفيد أنّه ـ بالإضافة إلىٰ عدم جواز إطلاق صيغة أفعل التفضيل علىٰ المفضول، وإلىٰ بطلان حمل أفعل التفضيل علىٰ الأفضليّة غير المعتنىٰ بها ـ لا يجوز الفعل أو الترك المشعر بتفضيل المفضول علىٰ الفاضل، وأنّه لا يجوز تأويل ذلك بإرادة التفضيل من بعض الوجوه، وإلاّ لَما توجّه غيظُ ضبّة ولا لوم عمر علىٰ أبي موسىٰ الأشعري، بل كان علىٰ عمر أنْ يذكر الوجوه الجزئيّة التي يكون بها أفضل من أبي بكر، فيحمل ما كان يصنعه أبو موسىٰ علىٰ ذلك.

* وروىٰ المتقي: «عن ضبّـة بن محصن العنـزي قال قلت لعمر بن

---

(١) إحياء العلوم ٢ / ٢٤٤.

الخطّاب: أنت خير من أبي بكر؟

فبكىٰ وقال: والله للَيلة من أبي بكر ويوم خير من عمر عمر. هل لك أنْ أحدّثك بليلته ويومه؟

قلت: نعم يا أمير المؤمنين.

قال: أمّا ليلته، فلمّا خرج رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم هارباً...

وأمّا يومه، فلمّا توفي رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم وارتدّ العرب...

الدينوري في المجالسة، وأبو الحسن ابن بشران في فوائده، وق في الدلائل، واللّالكائي في السنّة»[1].

ولو كان يجوز أن يقال «عمر خير من أبي بكر» ويراد «أنّه خير منه من بعض الوجوه» لمّا «بكىٰ عمر» فقدّم وفضّل ليلة أبي بكر ويومه علىٰ «عمر عمر»!! بل كان له إثبات أفضليته من أبي بكر... من بعض الوجوه أمثال «الشدّة» و«الغلظة» و«الفظاظة»!!

* وروىٰ المتّقي قال: «جبير بن نفير ـ إن نفراً قالوا لعمر بن الخطاب: والله ما رأينا رجلاً أقضىٰ بالقسط، ولا أقول بالحقّ، ولا أشدّ علىٰ المنافقين، منك يا أمير المؤمنين، فأنت خير الناس بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم.

فقال عوف بن مالك: كذبتم، والله لقد رأينا خيراً منه بعد النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

فقال: من هو يا عوف؟

فقال: أبو بكر.

فقال عمر: صدق عوف وكذبتم والله، لقد كان أبو بكر أطيب من ريح المسك، وأنا أضلّ من بعير أهلي.

---

(١) كنز العمال ١٢ / ٤٩٣ رقم: ٣٥٦١٥.

أبو نعيم في فضائل الصحابة. قال ابن كثير: إسناده صحيح»[١].

ومن الواضح أنه لو جاز إطلاق أفعل التفضيل ببعض الوجوه غير المعتبرة، كان الواجب حمل قول القائلين لعمر: «أنت خير الناس بعد رسول الله» علىٰ تلك الوجوه، فلا يقول عوف وعمر لهم: «كذبتم والله . . . ».

* وروىٰ المتقي: «عن عمر قال: خير هذه الأُمة بعد نبيّها: أبو بكر، فمن قال غير هذا بعد مقامي هذا فهو مفتر، وعليه ما علىٰ المفتري. اللالكائي»[٢].

ولو جاز التفضيل بلحاظ وجهٍ غير معتبر لَما حكم عمر علىٰ من فضّله علىٰ أبي بكر بما حكم. . .

* وروىٰ المتقي: «عن زياد بن علاقة قال: رأىٰ عمر رجلاً يقول: إنّ هذا لخير الأُمّة بعد نبيّها. فجعل عمر يضرب الرّجل بالدّرة ويقول: كذب الآخر، لأبو بكر خير منّي ومن أبي ومنك ومن أبيك. خيثمة في فضائل الصّحابة»[٣].

فلو جاز إطلاق ألفاظ التفضيل ـ ولو بلحاظ بعض الوجوه ـ لَما فعل عمر ذلك قطعاً.

* وقال أبو إسماعيل محمّد بن عبدالله الأزدي في أخبار وقعة فحل «فأرسلوا إلىٰ أبي عبيدة أنْ أرسل إلينا رجلاً من صلحائكم نسأله عمّا تريدون وما تسألون وما تدعون إليه، نخبره بذات أنفسنا وندعوكم إلىٰ حظّكم إنْ قبلتم. فأرسل إليهم أبو عبيدة معاذ بن جبل، فأتاهم علىٰ فرسٍ له، فلمّا دنا منهم نزل عن فرسه وأخذ بلجامه، ثمّ أقبل إليهم يقود فرسه فقالوا لبعض غلمانهم: إنطلق إليه فأمسك فرسه، فجاء الغلام ليمسك له دابّته، فقال معاذ: أنا أمسك فرسي،

---

(١) كنز العمال ١٢/ ٤٩٧.

(٢) كنز العمال ١٢/ ٤٩٦.

(٣) كنز العمال ١٢/ ٤٩٥.

لا أُريد أنّ يمسكه أحد غيري، فأقبل يمشي إليهم، فإذا هم علىٰ فرش وبسط ونمارق... ثمّ أمسك برأس فرسه وجلس علىٰ الأرض عند طرف البساط.

فقالوا له: لو دنوت فجلست معنا كان أكرم لك، إنّ جلوسك مع هذه الملوك علىٰ هذه المجالس مكرمة لك، وإنّ جلوسك علىٰ الأرض متنحياً صنيع العبد بنفسه، فلا نراك إلّا قد أزريت بنفسك.

فأخبره الترجمان بمقالتهم، فجثا معاذ علىٰ ركبيته واستقبل القوم بوجهه وقال للترجمان: قل لهم...

فلمّا فسّر هذا الترجمان لهم نظر بعضهم إلىٰ بعض وتعجّبوا ممّا سمعوا منه وقالوا لترجمانهم: قل له أنت أفضل أصحابك.

فقال معاذ عند ذلك: معاذ الله أنْ أقول ذلك، وليتني لا أكون شرّهم»[1].

ولو كان إطلاق صيغة التفضيل علىٰ المفضول بلحاظ بعض الحيثيّات جائزاً، لما استنكر معاذ قولهم: «أنت أفضل أصحابك» قطعاً.

٨ ـ لو كان مراد النبيّ «الأحب في الأكل» لصرّح به

وبعد، فإنّه لو كان مراد النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في قصّة الطير طلب أحب الخلق إليه في الأكل لصرّح به، إذ كان يمكنه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أنْ يقول: اللّهم ائتني بالأحبّ في الأكل. لكنّه لم يقل هكذا بل قال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك وإلىٰ رسولك يأكل معي من هذا الطائر.

إن تركه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم تلك العبارة المختصرة، وقوله هكذا، يدلّ بكلّ وضوح وصراحةٍ علىٰ معنىً فوق الأحبيّة في الأكل، وليس ذلك إلّا أنّه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم يريد إثبات أنّ الرجل الذي يطلبه أحبّ الخلق إلىٰ الله وإلىٰ رسوله علىٰ الإطلاق والعموم... وإلّا فما وجه العدول عن

---

(١) فتوح الشام ـ ذكر وقعة فحل.

الجملة المختصرة الدالّة علىٰ المقصود إلىٰ جملةٍ طويلة غير واضحة الدلالة عليه؟!

النكات واللّطائف فيما قاله النبيّ ودعا به

لكنّ دعائه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بقوله: «اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك»... من جوامع كلمه وسواطع حكمه، فيه لطائف ونكت رفيعة، وهي بمجموعها تدلّ علىٰ اهتمامٍ منه بليغ بإظهار علوّ مقام أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك المقام:

١ ـ خطابه الباري عزّ وجلّ ونداؤه إيّاه باسم ذاته «الله» الذي هو أحبّ الأسماء إليه.

٢ ـ قوله: «اللّهم» دون «يا الله» إذْ في الأول دلالة علىٰ التفخيم والتعظيم ليست هي في الثاني، لاشتماله علىٰ شدّتين ليستا في «يا الله». وهذه النكتة نظير النكتة في اختيار ضم الضميرْ المجرور في قوله تعالىٰ: ﴿عليهُ اللهَ﴾.

٣ ـ في «اللّهم» نكتة أُخرىٰ ليست في «يا الله»، هي أنّ الميم عوض حرف النداء، فدلّت الكلمة علىٰ النداء لله سبحانه مع الابتداء باسمه العظيم، بخلاف «يا الله». ومن الواضح أنّ الابتداء باسمه أدخل في التعظيم والتبرّك.

٤ ـ في أكثر طرق الحديث لفظ «ائتني». وإنّما اختار صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم هذا اللّفظ علىٰ «أرسل إليّ» و«أبعث إليّ» ونحوهما لما في «الإتيان» ـ مع تعديته بالباء ـ من الدّلالة علىٰ مزيد العناية والاحتفال بشأن المأتيّ به، فكأن المرسِل مصاحب للمأتيّ به، كما عن المبرّد في معنىٰ: «ذهب فلان بزيد» أنّه يدّل علىٰ مصاحبة الفاعل للمفعول به، لأنّ الباء المعدّية عنده بمعنىٰ مع.

٥ ـ قوله: «إئتني» دون «إئت» ليدلّ علىٰ أنّ مطلوبه حضور أحبّ الخلق عنده، لا مطلق إتيان أحبّ الخلق.

٦ ـ إختياره لفظ «الأحب» علىٰ غيره من الألفاظ الدالّة علىٰ التفضيل والترّجيح . . . لأنّ كثرة محبّة الله تعالىٰ لشخصٍ تدلّ علىٰ جمعه لجميع صفات الكمال والمجد والعظمة، لأنّ مقام المحبّة أعلىٰ المقامات وأسنىٰ الدرجات.

٧ ـ «الأحب» هو «الأكثر محبوبيةً» فأمير المؤمنين عليه السلام أشدّ الخلق حباً لله، لأنّ «المحبوبية» فرع «المحبيّة» قال الله تعالىٰ: ﴿إنْ كنتم تحبوّن الله فاتّبعوني يحببكم الله﴾.

٨ ـ أضاف لفظة «أحب» إلىٰ «الخلق» ليدلّ بصراحة علىٰ أنّ علياً أحبّ خلق الله، ولولا إرادة الدّلالة الصرّيحة لاكتفىٰ بأنْ يقول «الأحب» معرفاً باللاّم.

٩ ـ أضاف كلمة «خلق» إلىٰ ضمير الخطاب حيث قال: «خلقك» ليظهر أنّه عليه السلام أحبّ جميع الخلق بحيث كان أهلاً لأن يضاف إلىٰ الحقّ جلّ جلالـه . . . والمـراد من «الخلق» هو «المخلصـون» فهو الأحبّ من غير المخلصين بالأولويّة.

١٠ ـ لفظة «الخلق» اسم جنس. واسم الجنس المضاف يفيد العموم، كما نصّ عليه أكابر العلماء، فالمراد: جميع الخلق المخلصين.

١١ ـ إتيانه بكلمة «إليك» هو لغرض إفادة الدّلالة الصريحة، وإلاّ لكانت مقدرّة أو كانت الدّلالة علىٰ أحبيّته إلىٰ الله بالالتزام، لأنّه مع وجود «إليَّ» يكون الأحب إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآلـه وسلّم، ومن كان أحبّ إلبه صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم فهو أحبّ إلىٰ الله تعالىٰ بالالتزام.

١٢ ـ أضاف صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم لفظ «وإلىٰ رسولك» أو «وإليَّ» ليصرّح وينصّ علىٰ أن عليّاً أحبّ الخلق إليه، وإنْ كان في قوله «إليك» كفاية، لأنّ «الأحبّ إلىٰ الله» هو «الأحبّ إلىٰ الرسول» قطعاً . . . فهو إذن، «الأحبّ إلىٰ النبيّ» بالدّلالتين.

١٣ ـ إنّـه لم يذكـر لـ«أحبّ» متعلّقـاً خاصّاً، ليدل علىٰ عموم أحبيّته

وشمولها لجميع الأنواع والأقسام والأصناف، لأنّ حذف المتعلَّق في مقام البيان دليل العموم. .

١٤ ـ قوله «يأكل معي من هذا الطائر» لإثبات أنّ سبب طلبه للأكل معه هو أحبيّته إلىٰ الله ورسوله، وليس أمراً نفسانياً.

١٥ ـ كلمة «معي» في قوله: يأكل معي من هذا الطائر، لإفادة أنّ علياً عليه السلام لا يأكل الطائر بانفراد، بل إنّه لمّا كان الغرض من الطّلب للأكل إظهار شأن علي ومنزلته عند الله ورسوله فإنّه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم سوف يشاركه في الأكل من الطير، ليكشف عن سببيّة مقاماته المعنوية ومراتبه الدينيّة وقربه من الله ورسوله لطلب حضوره والمؤاكلة معه.

٩ ـ قوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: «أحبّ الخلق إليك» يكذّب الحمل المذكور

وأيضاً: لو كان المراد هو «الأحبّ في الأكل» لم يكن لقوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم «أحبّ الخلق إليك» معنىً، لأنّ «الأحبيّة في الأكل» ميل طبعي، وذلك محال في صفة الله تعالىٰ، كما سبق في كلام الغزالي. . . بل هذه الأحبيّة هي الثواب ورفعة المقام والمرتبة. وقال السيّد المرتضىٰ:

«قد قال السائل: هب أنا سلّمنا صحة الخبر، ما أنكرت أنْ لا يفيد ما ادّعيت من فضل أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ المجاعة، وذلك أن معنىٰ فيه: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي. يريد: أحبّ الخلق إلىٰ الله تعالىٰ في الأكل معه، دون أن يكون أراد أحبّ الخلق إليه في نفسه لكثرة أعماله، إذ قد يجوز أن يكون الله تعالىٰ يحبّ أنْ يأكل مع نبيّه من هو غير أفضل، ويكون ذلك أحبّ إليه للمصلحة.

فقال الشيخ أيّده الله[1]: هذا الذي اعترضت به ساقط، وذلك أن محبّة الله تعالىٰ ليست ميل الطباع وإنّما هي الثواب، كما أنّ بغضه وغضبه ليستا باهتياج الطباع وإنّما هما العقاب. ولفظ أفعل في أحبّ وأبغض لا يتوجه إلاّ ومعناهما من الثواب والعقاب، ولا معنىٰ علىٰ هذا الأصل لقول من زعم أنّ أحبّ الخلق إلىٰ الله يأكل مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم توجه إلىٰ محبّة الأكل والمبالغة في ذلك بلفظ أفعل، لأنّه يخرج اللفظ ممّا ذكرناه من الثّواب إلىٰ ميل الطباع، وذلك محال في صفة الله تعالىٰ»[2]

١٠ ـ قوله: «. . . بأحبّ خلقك إليك وأوجههم عندك. . .»

عن (كتاب الطير) قال الحافظ أبو بكر ابن مردويه: «نا فهد بن إبراهيم البصري قال: نا محمّد بن زكريا قال: نا العبّاس بن بكّار الضّبي قال: نا عبدالله ابن المثنىٰ الأنصاري، عن عمّه ثمامة بن عبدالله، عن أنس بن مالك:

إن أُمّ سلمة صنعت لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم طيراً أو أضباعاً فبعثت به إليه، فلمّا وُضِعَ بين يديه قال: اللّهم جئني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر، فجاء علي بن أبي طالب فقال له أنس: إنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم علىٰ حاجة، واجتهد النبيّ في الدعاء وقال: اللّهم جئني بأحبّ خلقك إليك وأوجههم عندك. فجاء علي، فقال له أنس: إنّ رسول الله علىٰ حاجة. قال أنس: فرفع علي يده فوكز علىٰ صدري ثمّ دخل. فلمّا نظر إليه رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم قام قائماً فضمّه إليه وقال: يا ربّ وإليَّ، يا ربّ وإليّ. ما أبطأ بك يا علي؟ قال: يا رسول الله، قد جئت ثلاثاً كلّ ذلك يردّني أنس، فرأيت الغضب في وجه رسول الله وقال: يا أنس ما حملك علىٰ

---

(١) يعني: الشيخ محمّد بن النعمان المفيد البغدادي

(٢) الفصول المختارة: ٦٥.

ردّه؟ قلت: يا رسول الله، سمعتك تدعو فأحببت أنْ تكون الدّعوة في الأنصار. قال: لست بأوّل رجلٍ أحبَّ قومه، أبىٰ الله ـ يا أنس ـ إلاّ أن يكون ابن أبي طالب».

وقوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: «اللّهم جئني بأحبّ خلقك إليك وأوجههم عندك» يكذّب الحمل والتأويل المذكور، إذ «الأوجه» في هذا المقام بمعنىٰ «الأفضل علىٰ الإطلاق»... ومنه يُعلم أنّ «الأحبّ» كذلك... فقد دلّ الحديث علىٰ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام «أحبّ» و«أوجه» و«أشرف» و«أفضل» جميع «الخلق» عند الله سبحانه ـ عدا النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ من الأنبياء والملائكة والناس أجمعين...

١١ ـ قوله: «... بخير خلقك...»

وعن (كتاب الطير) للحافظ أبي نعيم الأصفهاني: «نا علي بن حميد الواسطي، نا أسلم بن سهل، نا محمّد بن صالح بن مهران قال: نا عبدالله بن محمّد بن عمارة قال: سمعت من مالك بن أنس، عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس قال بعثتني أُم سليم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بطير مشوي ومعه أرغفة من شعير، فأتيته به فوضعته بين يديه فقال: يا أنس أُدع لنا من يأكل معنا هذا الطير، اللّهم ائتنا بخير خلقك، فخرجت فلم يكن همّي إلاّ رجلاً من أهلي آتيه فأدعوه، فإذا أنا بعلي بن أبي طالب، فدخلت، فقال: أما وجدت أحداً؟ قلت: لا. قال: أُنظر. فنظرت فلم أجد أحداً إلاّ عليّاً. ففعل ذلك ثلاث مرّات. فرجعت فقلت: هذاعلي بن أبي طالب. فقال: أئذن له، اللّهم وإليّ، اللّهم وإليّ».

١٢ ـ قوله: «... أدخل عليَّ أحبّ خلقك إليَّ من الأوّلين والآخرين...»

وروىٰ ابن المغازلي حديث الطير بإسناده عن أنس بن مالك وفيه: «اللّهم أدخل عليّ أحبّ خلقك إليَّ من الأوّلين والآخرين يأكل معي من هذا الطائر... فجاء علي...» وقد تقدّم الحديث بتمامه في موضعه من قسم السّند، لكنّنا نذكر هنا متنه مرةً أُخرىٰ:

«... عن أنس بن مالك قال: أُهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم طائر مشوي ـ أهدته له امرأة من الأنصار ـ فدخل رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فوضعت ذلك بين يديه. فقال: اللّهم أدخل عليَّ أحبّ خلقك إليَّ من الأوّلين والآخرين يأكل معي من هذا الطائر. قال أنس: فقلت في نفسي: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار من قومي. فجاء علي، فطرق الباب فرددته وقلت: رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم متشاغل ـ ولم يعلم رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بذلك ـ فقال: اللّهم أدخل عليَّ أحبّ الخلق من الأوّلين والآخرين يأكل معي من هذا الطائر. قلت: اللّهم رجلاً من قومي الأنصار. فجاء علي فرددته. فلمّا جاء الثّالثة قال لي رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: قم يا أنس فافتح الباب لعلي. فقمت ففتحت الباب فأكل معه، فكانت الدعوة له»[1].

وهل بعد هذه الجملة من مجالٍ لتأويل لفظ «الأحبّ» وتقييده؟ لقد ثبت من هذا الحديث ـ أيضاً ـ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ الخلق إلىٰ النبيّ ـ وإلىٰ الله بالملازمة ـ من جميع الخلق من الأوّلين والآخرين... أي حتىٰ الأنبياء والمرسلين والملائكة المقرّبين.

---

(١) مناقب علي بن أبي طالب: ١٦٨.

١٣ ـ لو كان الغرض تضاعف لذّة الطعام لحاءت إحدىٰ نسائه

إنّه لو كان المقصود حضور أحبّ الخلق في الأكل مع النبيّ حتىٰ يتضاعف لذّة الطعام، لكان مقتضىٰ استجابة هذا الدعاء حضور إحدىٰ زوجات النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، لوضوح حصول الغرض من الدعاء ـ وهو الالتذاذ المتضاعف من الطعام ـ بمؤاكلة الزوجة المحبوبة، وأنّه لايسدّ مسدّها في هذه الناحية أحد من الأولاد فضلاً عن غيرهم.

لكنّ عدم حضور أحدٍ من نسائه ـ لاسيّما تلك التي يزعمون أنّها أحبّ نسائه بل النساء علمّةً إليه ـ وكذا عدم حضور فاطمة عليها السلام وهي ابنته لو كان الغرض يحصل بمؤاكلة الأولاد، دليل علىٰ أنّ غرضه من الدّعاء شيء آخر، وأنّ المقصود من «الأحبّ» ليس «الأحبّ في الأكل»...

لقد استجاب الله عزّ وجلّ دعاء نبيّه وحبيبه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم فأحضر عنده أحبّ الخلق إليه وأفضل الناس عنده.

١٤ ـ صنائع أنس دليل بطلان التأويل

ولو كان المراد مجرّد الأحبيّة في الأكل فلماذا كلّ هذا الإهتمام من أنس ابن مالك لأنّ يختص بذلك قومه من الأنصار؟ ولماذا منع علياً عليه السلام مرة بعد أُخرىٰ من الدخول علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم؟

إنّ كلّ عاقل يلحظ أخبار قصّة الطير وما كان فيها من أنس من كذبٍ واحتيال وتعلّل، يحصل له اليقين الثابت بأنّ الدخول علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في تلك الساعة والأكل معه من ذاك الطائر، مرتبة عظيمة ومنزلة رفيعة.

وأيضاً: من الظّاهر جدّاً ـ بناءً علىٰ حمل الأحبيّة علىٰ الأحبيّة في خصوص الأكل ـ أنّ الشخص الأحبّ إليه في الأكل ليس إلّا من كان أكثر

معاشرةً أو أقرب نسباً أو أشدّ أُلفةً من النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم. . . ومن المعلوم أن الأنصار لم يكونوا حائزين لهذا الشّرف وتلك المرتبة، فكيف يرجو أنس أن يكونوا مصداق دعاء الرسول؟

١٥ ـ قول أنس: «اللّهم اجعله رجلاً منّا حتىٰ نشرّف به»

وعن (كتاب الطير) للحافظ ابن مردويه: «نا محمّد بن الحسين قال: حدّثنا أحمد بن محمّد بن عبد الرحمن قال: نا علي بن الحسن السمالي قال: حدّثني محمّد بن الحسن بن الجهم، عن عبدالله بن ميمون، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن أنس قال: أُهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم طائر فأعجبه، فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك وإليّ يأكل معي من هذا الطير. قال أنس قلت: اللّهم اجعله رجلاً منّا حتّىٰ نشرّف به. قال: فإذا علي. فلمّا أنْ رأيته حسدته فقلت: النبيّ مشغول، فرجع، قال: فدعا النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم الثانية، فأقبل علي كأنّما يضرب بالسيّاط، فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: إفتح إفتح، فدخل، فسمعته يقول: اللّهم وإليّ، حتىٰ أكل معه من ذلك الطير».

فإذن. . . كانت القضيّة ممّا يتشرف ويعتّز به. . . ولم تكن الأحبيّة في الأكل العارية من كلّ فضيلة والخالية من كلّ شرف. . . كما يزعم النّواصب. . .

ونعم ما أفاد الشيخ المفيد البغدادي ـ طاب ثراه ـ حيث قال:

«إنّ الذي يسقط ما اعترض به السائل في تأويل قول النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: «اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك» علىٰ المحبّة في الأكل معه، دون محبّته في نفسه بإعظام ثوابه بعد الذي ذكرناه في إسقاطه: أن الرواية جاءت عن أنس بن مالك أنّه قال: لمّا دعا رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أن يأتيه تعالىٰ بأحبّ الخلق إليه: قلت: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار لتكون

لي الفضيلة بذلك. فجاء علي فرددته وقلت له إنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم علىٰ شغل، فمضىٰ، ثمّ دعا ثانيةً فقال لي: استأذن لي علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم. فقلت له: إنّه علىٰ شغل. ثمّ عاد ثالثةً فاستأذنت له، ودخل، فقال له النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: قد كنت سألت الله تعالىٰ أن يأتيني بك دفعتين، ولو أبطأت عليَّ الثالثة لأقسمت علىٰ الله أنْ يأتيني بك.

ولو أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم سأل الله تعالىٰ أن يأتيه بأحبّ خلقه إليه في نفسه، وأعظمهم ثواباً عنده، وكانت هذه من أجلّ الفضائل، لَما آثر أنس أن يختص بها قومه، ولولا أنّ أنساً فهم ذلك من معنىٰ كلام النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ما دافع أمير المؤمنين عليه السلام عن الدخول، ليكون ذلك الفضل لرجلٍ من الأنصار، فيحصل له جزء منه»[1].

١٦ ـ قول أنس: «فإذا علي فلمّا أن رأيته حسدته»

وجاء في الحديث ـ فيما رواه ابن مردويه ـ: «قلت اللّهم اجعله رجلاً منّا حتىٰ نشترّف به. قال: فإذا علي، فلمّا أن رأيته حسدته، فقلت: النبيّ مشغول، فرجع». وفي لفظ خبر ابن المغازلي عنه: «بينا أنا كذلك إذْ دخل علي فقال: هل من إذن؟ فقلت: لا، ولم يحملني علىٰ ذلك إلّا الحسد».

وهذا دليل آخر علىٰ أنّ الأحبيّة لم تكن في الأكل فقط... بل إنّها كانت أحبيّةً جليلة القدر وعظيمة الفخر.. توجب الأفضليّة التامّة والأكرمية الكاملة...

---

(١) الفصول المختارة من العيون والمحاسن: ٦٨.

١٧ ، ١٨ ـ قول عائشة وحفصة : «اللّهم اجعله أبي»

وأخرج أبو يعلىٰ حديث الطير بسنده باللفظ التالي :

«ثنا قطن بن نسير، ثنا جعفر بن سليمان الضبّعي ، ثنا عبدالله بن مثنّىٰ ، نبأ عبدالله بن أنس ، عن أنس بن مالك قال : أُهدي لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم حجل مشوي ، فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام . فقالت عائشة : اللّهم اجعله أبي . وقالت حفصة : اللّهم اجعله أبي . قال أنس : فقلت اللّهم اجعله سعد بن عبادة .

قال أنس : سمعت حركة الباب فسلّم فإذا علي . فقلت : إن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم علىٰ حاجة ، فانصرف ثَمّ . ثمّ سمعت حركة الباب فسلَّم عليٌّ فسمع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم صوته فقال : أُنظر من هذا! فخرجت فإذا علي . فجئت إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فأخبرته . فقال : إئذن له ، فأذنت له فدخل . فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم : وإليَّ وإليَّ»[1] .

فلو كان معنىٰ الحديث «الأحبّ في الأكل» فما هذا الولوع والشغف من عائشة وحفصة؟! وهلّا فهمتا هذا المعنىٰ من الحديث ، لاسيّما عائشة التي يزعم المتعصّبون من القوم إرجاع النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم الأُمة إليها ، لأخذ الدين والأحكام الفقهية منها!! فلا تدعوان لوالديهما اللذَين هما ـ بزعمهما ـ أعلىٰ مرتبةً وأجلّ شأناً ، لحضور أمرٍ جزئيّ تافهٍ لا أثر له!!

لكنّ هذه الأحبيّة هي الأحبيّة التامّة العامّة المطلقة ، المقتضية للأفضلية التامة المطلقة . . . وهي التي تمنّتها عائشة لأبيها!! وحفصة لأبيها!! وأنس

(١) تاريخ دمشق ٢ / ١١١ رقم : ٦١٤ .

لسعد أو غيره من الأنصار!!

١٩ ـ تكرار النبيّ الدعاء واجتهاده فيه

وقد اتّفقت الأخبار علىٰ أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم كرّر دعائه وطلبه من الله تعالىٰ أنْ يأتيه بأحبّ الخلق إليه... بل في بعضها: «واجتهد النبيّ في الدعاء»...

وهكذا يكشف عن أن لمطلوبه شأناً عظيماً ومرتبةً عاليةً... فاللازم بحكم العقل أن تكون صفة «الأحبيّة» المذكورة في دعائه المتكرّر صفةً جليلةً تكشف عن مقام صاحبها...

٢٠ ـ قيام النبيّ لدىٰ دخول علي وضمّه إليه

وفيما رواه الحافظ ابن مردويه عن أنس: «قال أنس: فرفع علي يده، فوكز على صدري ثمّ دخل، فلمّا نظر إليه رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم قام قائماً فضمّه إليه وقال: ياربّ وإليّ، ياربّ وإليّ، ما أبطأ بك يا علي!».

وهذه قرائن أُخرىٰ علىٰ أنّ هذه «الأحبيّة» شرف عظيم شاء النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم إظهاره وإثباته لأمير المؤمنين عليه السلام باهتمام بالغ...

٢١ ـ فلمّا رآه تبسّم وقال: الحمد لله...

وهكذا في رواية النجار وبعض العلماء الكبار... عن أنس: «قال: فدخل، فلمّا رآه رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم تبسّم ثمّ قال: الحمد لله الذي جعلك. فإنّي أدعو في كلّ لقمةٍ أن يأتيني أحبّ الخلق إليه وإليّ، فكنت أنت».

فما كلّ هذا لو كانت «الأحبيّة» في الأكل فقط!!

٢٢ ـ غضبه علىٰ أنس لردّه عليّاً

وفي رواية ابن مردويه عنه أنّه قال صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: «ما أبطأ بك يا علي؟. قال: يا رسول الله قد جئت ثلاثاً، كلّ ذلك يردّني أنس. قال أنس: فرأيت الغضب في وجه رسول الله وقال: يا أنس ما حملك علىٰ ردّه؟ قلت: يا رسول الله، سمعتك تدعو، فأحببت أنْ تكون الدعوة في الأنصار. قال: لست بأوّل رجلٍ أحبّ قومه. أبىٰ الله يا أنس إلّا أنْ يكون ابن أبي طالب».

فلماذا الغضب من النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم وهو علىٰ خُلقٍ عظيم؟! ألأمرٍ جزئي لا يعبؤ به؟! ولماذا ذاك السّرور والاستبشار من حضور أحبّ الخلق إلىٰ الله وإليه؟! ألأمرٍ جزئي لا يعبؤ به؟!

٢٣ ـ قوله: أبىٰ الله يا أنس إلّا أنْ يكون ابن أبي طالب

من الأدّلة الواضحة والبراهين الساطعة علىٰ أنّ هذه الأحبية تشريف خاص من الله لعلي بواسطته صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، ومن دون أن يكون لميله النفساني دخل في ذلك... وإلّا لقال: يا أنس أما علمت أنّ علياً أحبُّ الخلق إليَّ في الأكل، لكونه مني بمنزلة ولدي، فلا يكون الدعاء إلّا فيه.

نعم... يدل هذا الكلام من النبيّ عليه السّلام أن ذاك المقام كان من الله سبحانه، وأنّه لا ينال إلّا علياً عليه السلام... فظهر بطلان ما سنذكره من تأويلي (الدهلوي)...

٢٤ ـ قوله له: علي أحبّ الخلق إلىٰ الله

وفي رواية فخر الدين الهانسوي: «فآذنه النبيّ بالدخول وقال: ما أبطأ بك عنّي؟ قال: جئت فردّني أنس، ثمّ جئت الثانية والثالثة فردّني. فقال صلّىٰ الله عليه وسلّم: يا أنس ما حملك علىٰ هذا؟ قال: رجوت أن يكون

الدعاء لأحدٍ من الأنصار. فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: عليّ أحبّ الخلق إلىٰ الله. فأكل معه»[١].

أي: كيف ترجو أن يكون الدعاء لأحدٍ من الأنصار، وعليّ أحبّ الخلق إلىٰ الله؟! وقد دعوت أن يأتيني بأحبّ خلقه إليه... فبطل تأويل «الأحبيّة» إلىٰ الأحبيّة في الأكل لأجل تضاعف لذّة الطّعام... بل هي الأحبيّة التامة العامّة... وبذلك تبطل التأويلات الأُخرىٰ كذلك...

٢٥ ـ قوله في جوابه: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء...

وقال محمّد مبين اللكهنوي: «عن أنس بن مالك قال: كنت أخدم رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فقدّم لرسول الله فرخ مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير. قال فقلت: اللّهم اجعله رجلاً من الأنصار. فجاء علي، فقلت: إن رسول الله علىٰ حاجة، ثمّ جاء فقال رسول الله: إفتح، فدخل. فقال رسول الله: ما حملك علىٰ ما صنعت؟ فقلت: يا رسول الله، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومي. فقال رسول الله: الرجل قد يحب قومه. وفي بعض الروايات: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم. وهذا الحديث في المشكاة أيضاً برواية الترمذي»[٢]

أي: ليس لك أنْ ترجو أن يكون الذي دعوت الله أن يأتيني به رجلاً من قومك... ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم... إنّه لا يكون برجاء هذا وذاك... بل ليس للنبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أيضاً دخل فيه... إنّه بيد الله وفضلٌ منه...

---

(١) دستور الحقائق ـ مخطوط.

(٢) وسيلة النجاة: ٢٨.

٢٦ ـ قوله في جوابه: أَوَ في الأنصار خير من علي؟!

قال وليّ الله الكهنوي: «ووقع في روايةِ الطبراني، وأبي يعلىٰ، والبزار بعد قوله فجاء علي رضي الله عنه فرددته، ثمّ جاء فرددته، فدخل في الثّالثة أو في الرابعة. فقال له النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: ما حبسك عنّي ـ أو ما أبطأ بك عنّي ـ يا علي؟ قال: جئت فردّني أنس، ثمّ جئت فردّني أنس. فقال صلّىٰ الله عليه وسلّم: يا أنس، ما حملك علىٰ ما صنعت؟ قال: رجوت أن يكون رجلاً من الأنصار. فقال صلّىٰ الله عليه وسلّم: أَوَفي الأنصار خير من عليّ، أو أفضل من علي؟»[1].

فإذن، ملاك «الأحبيّة» في حديث الطير هو «الأفضلية» وأمير المؤمنين عليه السلام هو الأفضل من جميع المهاجرين والأنصار... فهل تأويلها إلىٰ ما ذكره (الدهلوي) إلّا مكابرة ولجاج؟ وهل يجنح إليه ويقبله إلّا من أعمته العصبيّة العمياء، وغلبت علىٰ قلبه البغضاء؟

٢٧ ـ قول أنس لعلي: إن عندي بشارة...

وعن كتاب (المعرفة) لعبّاد بن يعقوب الرواجني وفي غير واحدٍ من الكتب: «قال أنس: قلت: يا أبا الحسن استغفر لي فإنّ لي إليك ذنباً، وإنّ عندي بشارة. فأخبرته بما كان من دعاء النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم. فحمد الله واستغفر لي ورضي عنّي وأذهب ذنبي عنده بشارتي إيّاه».

ففي هذا الحديث: إنّ أنساً طلب من أمير المؤمنين عليه السلام أن يستغفر له ذنبه وهو ردّه إيّاه مرةً بعد مرةٍ، للحيلولة دون دخوله عليه السلام علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، ووعده ـ في مقابل الإستغفار له ـ أنْ يبشّره

(١) مرآة المؤمنين ـ مخطوط.

ببشارةٍ، وهي إخباره بما كان من دعاء النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم في تلك الواقعة.

فلو كانت «الأحبيّة» خاصّةً بالأكل معه لم يجعلها بشارة، لأنّ الأحبيّة علىٰ تقـدير تقييدهـا بمحض الأكـل الذي هو أمر حقير يسير، ممّا لا يصلح للإعتناء حتّىٰ يهنّأ به وصيّ البشير النذير. . .

٢٨ ـ حديث الطير من خصائص علي عند سعد بن أبي وقاص

ورویٰ الحافظ أبو نعيم عن سعد بن أبي وقاص قوله: «قال رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم في علي بن أبي طالب ثلاث خِصَالٍ: لأعطينّ الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله. وحديث الطير. وحديث غدير خم»[1].

إنّ (حديث الغدير) و(حديث الرّاية) من أقوىٰ الأدلّة الصريحة في خلافة الأمير عليه السلام، فمقتضىٰ السّياق ـ بغض النظر عن الوجوه الأُخرىٰ ـ أنْ يكون حديث الطير كذلك. . . وكيف يرضىٰ العاقل البصير أن يكون مدلول حديث الطير الواقع في هذا السياق مجرّد الأحبيّة في الأكل لتضاعف لذّة الطعام؟

٢٩ ـ احتجاج الأمير بحديث الطير في الشورىٰ

وفي حديث الشورىٰ ـ الذي رواه: ابن عقدة، والحاكم، وابن مردويه، وابن المغازلي، والخطيب الخوارزمي، والكنجي ـ إنّ الإمام عليه السلام احتجّ علىٰ القوم ـ فيما احتجّ به علىٰ أفضليته منهم وأحقيّته بالإمامة ـ بحديث الطير ـ.

فحـديث الطير كسائر أحاديث فضائله عليه السلام ممّا يحتجّ به علىٰ

---

(١) حلية الأولياء ـ ترجمة ابن أبي ليلىٰ ٤/ ٣٥٦.

الإمامة والخلافة عن رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم، لوضوح دلالته علىٰ أفضليّته كالأحاديث الأُخرىٰ.

ونقـول ـ بقطع النظر عن أدلّة عصمة الأمير عليه السلام ـ إنّه لا يجوّز مسلم تطرّق الغلط في استـدلاله، فإن تجويز ذلك في الشناعة بحيث جعله (الدهلوي) ووالده شاهداً علىٰ حمق قائله وجهله.

وأيضاً: فليس في حديث الشورىٰ مطلقاً ما يدلّ علىٰ عدم تسليم القوم ما قاله... بل إنّه ظاهر في قبولهم وإنْ أعرضوا عن ترتيب الأثر عليه ظلماً وعدواناً!!

وحينئذٍ، فإنّ جميع التأويلات التي ذكرها المكابرون ساقطة، وهلّا تبعوا أئمتهم في التسليم والقبول!! ولنعم ما قال الشيخ المفيد طاب ثراه:

«وشيء آخـر وهـو: أنّـه لو احتمل معنىً آخر لا يقتضي الفضيلة لأمير المؤمنين عليه السـلام لَمـا احتـجّ به أمير المؤمنين عليه السـلام يوم الدار، ولا جعله شاهده علىٰ أنّه أفضل من الجماعة، وذلك أنّه لو لم يكن الأمر علىٰ ما وصفناه، وكان محتملاً لما ظنّه المخالفون من أنّه سأل ربّه تعالىٰ أن يأتيه بأحبّ الخلق إليه في الأكل معه، لما أمن أمير المؤمنين عليه السلام من أن يتعلّق بذلك بعض خصومه في الحال، أو يشتبه ذلك علىٰ إنسان، فلمّا احتجّ به أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ القوم، واعتمده في البرهان، دلَّ علىٰ أنّه لم يكن مفهوماً منه إلّا فضله عليه السلام.

وكان إعراض الجماعة أيضاً بتسليم إدّعائه دليلاً علىٰ صحة ما ذكرناه، وهذا بعينه يسقط قول من زعم أنّه يجوز مع إطلاق النبيّ عليه السلام ما يقتضي فضله عند الله تعالىٰ علىٰ الكافّة وجود من هو أفضل منه في المستقبل، لأنّه لو جاز ذلك لما عدل القوم عن الإعتماد عليه، ولجعلوه شبهةً في منعه ممّا ادّعاه من القطع علىٰ نقصانهم عنه في الفضل.

وفي عدول القـوم عن ذلك دليل علىٰ أنّ القول مفيد بإطلاقه فضله،

ومؤمن بلوغ أحد منزلته في الثواب بشيء من الأعمال. وهذا بيّن لمن تدبّره»[1].

٣٠ ـ حديث الطير من فضائل علي وخصائصه عند عمرو بن العاص

وفي كتاب (مناقب علي بن أبي طالب) لموفّق بن أحمد المكّي الخوارزمي: أنّ عمرو بن العاص كتب إلىٰ معاوية كتاباً ذكر فيه مناقب لأمير المؤمنين عليه السلام... وقد جاء حديث الطير ضمن تلك الفضائل والمناقب التي احتّج بها ابن العاص، لعلّو مقام الإمام وسمّو مرتبة...

وهل من المعقول أن يحتّج به ابن العاص لو كان معناه الأحبّ في الأكل فقط؟

إنّه لولا دلالته التامّة علىٰ فضل الإمام عليه السلام لما شهد به ابن العاص ـ المعاند له ـ في مقابل رئيس الفرقة الباغية... وهذا أمر يعترف به من كان له أقل بصيرةٍ وإنصاف...

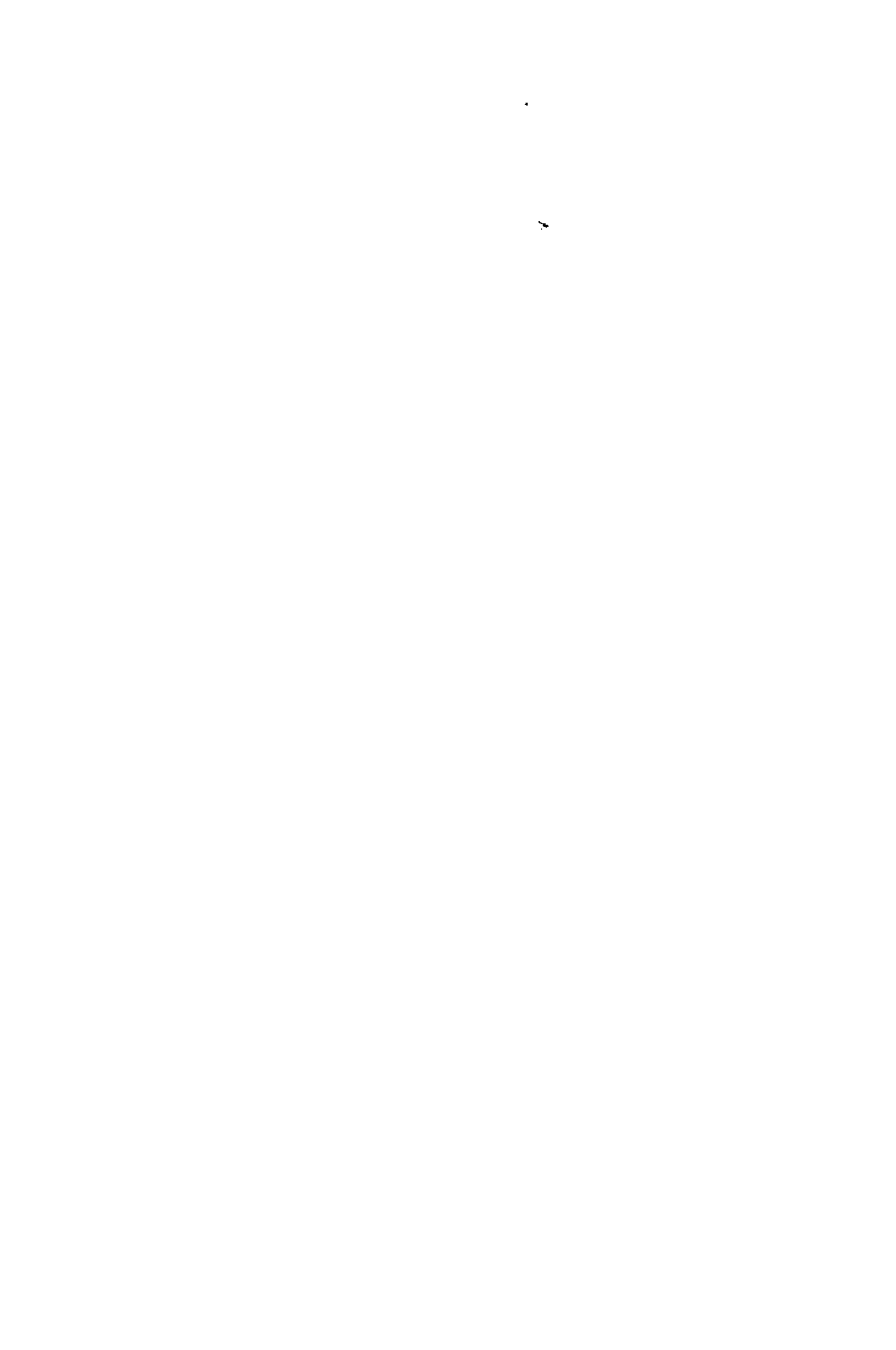
أقول:

فمن هذه الوجوه ـ ووجوه أُخرىٰ لم نذكرها اختصاراً ـ لايبقىٰ أيّ ريب في عموم «الأحبيّة» الواردة في حديث الطير... وبطلان تأويلات (الدّهلوي) ومن تقدّمة لهذا الحديث الشريف، لأجل صرفه عن الدلالة علىٰ أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام فخلافته بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

وبالرغم من كفاية تلك الوجوه المتينة في الدلالة علىٰ ما ذكرنا، فإنّا نورد فيما يلي نبذةً من الأحاديث الدالّة بوضوح علىٰ عموم أحبيّة سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام، تأكيداً لفساد تخيّلات (الدهلوي) وغيره من المسوّلين...

---

(١) الفصول المختارة من العيون والمحاسن: ٦٩.



الأخبار والآثار
في أنّ عليّاً أحبُّ الخلق مطلقاً

من الأحاديث الصَّريحة في:

أنّ عليّاً أحبُّ الخلق إلىٰ الله والرّسول مطلقاً

١ ـ روىٰ الكنجي والبدخشاني عن الحافظ أبي نعيم في أربعينه والطبراني في الكبير، ومحبّ الدين الطبري عن الحافظ أبي العلاء الهمداني في أربعينه في المهدي. . . كلّهم عن علي بن الهلال، عن أبيه، عن علي ـ واللّفظ للطبري ـ قال:

«دخلت علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم في الحالة التي قبض فيها، فإذا فاطمة ـ رضي الله عنها ـ عند رأسه، فبكت حتىٰ ارتفع صوتها، فرفع صلّىٰ الله عليه وسلّم طرفه إليها وقال: حبيبتي فاطمة، ما الذي يبكيك؟ فقالت: أخشىٰ الضّيعة من بعدك. فقال: يا حبيبتي، أما علمت أنّ الله تعالىٰ اطّلع علىٰ أهل الأرض اطّلاعةً فاختار منها أباكِ فبعثه برسالته، ثمّ اطّلع اطّلاعةً علىٰ أهل الأرض فاختار منها بعلكِ، وأوحىٰ إليَّ أنْ أنكحكِ إيّاه!

يا فاطمة: ونحن أهل بيتٍ قد أعطانا الله سبع خصالٍ لم يعطِ أحداً قبلنا، ولا يعطي أحداً بعدنا:

أنا خاتم النبيين وأكرمهم علىٰ الله عزّ وجلّ، وأحبّ المخلوقين إلىٰ الله تعالىٰ، وأنا أبوك، ووصيي خير الأوصياء وأحبّهم إلىٰ الله عزّ وجلّ وهو بعلكِ،

وشهيدنا خير الشّهداء وأحبّهم إلىٰ الله عزّ وجلّ وهو حمزة بن عبد المطلب عمّ أبيكِ وعمّ بعلكِ. ومنّا من له جناحان أخضران يطير بهما في الجنّة حيث يشاء مع الملائكة وهو ابن عمّ أبيكِ وأخو بعلكِ. ومنّا سبطا هذه الأُمّة وهما ابناكِ الحسن والحسين وهما سيّدا شباب أهل الجنّة وأبوهما ـ والذي بعثني بالحق ـ خير منهما.

يا فاطمة، والذي بعثني بالحق، إنّ منهما مهدي هذه الأُمة إذا صارت الدنيا هرجاًومرجاً، وتظاهرت الفتن، وتقطّعت السّبل، وأغار بعضهم علىٰ بعض، فلا كبير يرحم صغيراً ولا صغير يوقّر كبيراً، يبعث الله عزّ وجلّ عند ذلك منها من يفتح حصون الضّلالة، وقلوباً غلفاً، يقوم بالدّين في آخر الزّمان كما قمت به في أوّل الزمان، ويملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً»[1].

فالنبيّ يصف عليّاً ـ عليه السلام ـ بقوله: «ووصيي خير الأوصياء وأحبّهم إلىٰ الله عزّ وجلّ» ومن المعلوم أنّ الأوصياء السّابقين كانوا أنبياء... فعلي عليه السلام أحبّ إلىٰ الله من أُولئك الأنبياء... فمَن زيدٌ هناك ومن عمرو؟!

فالحديث يدلّ علىٰ أحبيّة علي من الأنبياء بالدلالة المطابقية، وعلىٰ أحبيّة من غيرهم بالأولويّة القطعيّة... وهذا أيضاً مفاد حديث الطير، لأنّ الحديث يفسّر بعضاً.

٢ ـ روىٰ السيد علي الهمداني: «عن أنس قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: حدّثني جبرئيل عن الله عزّ وجلّ: إنّ الله يحب عليّاً ما لا يحبّ الملائكة ولا النبيّين ولا المرسلين، وما منْ تسبيح يسبّحه لله إلاّ ويخلق الله ملكاً يستغفر لمحبيّه وشيعته إلىٰ يوم القيامة»[2].

---

(١) البيان في أخبار صاحب الزمان: ٧. ذخائر العقبىٰ في مناقب ذوي القربىٰ: ١٣٥. مفتاح النجا في مناقب آل العبا ـ مخطوط.

(٢) مودة القربىٰ ـ ينابيع المودة: ٢٥٦.

فهل من تأمّلٍ في أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام من الثلاثة؟!

٣ ـ روىٰ الخطيب الخوارزمي بسنده من طريق محمّد بن جرير الطبري، عن عبدالله بن عمر قال: «سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ وسئل بأيّ لغةٍ خاطبك ربّك ليلة المعراج فقال ـ خاطبني بلغة علي بن أبي طالب، فألهمني أنْ قلت: ياربّ خاطبتني أم علي؟ فقال: يا أحمد، أنا شيء ليس كالأشياء، لا أُقاس بالناس، ولا أُوصف بالشبهات، خلقتك من نوري وخلقت علياً من نورك، فاطّلعت علىٰ سرائر قلبك فلم أجد أحداً في قلبك أحبّ إليك من علي بن أبي طالب، فخاطبتك بلسانه كيما يطمئنُّ قلبك»[1].

ورواه نور الدين جعفر البدخشي في (خلاصة المناقب) مرسلاً.

وعلىٰ ضوء هذا الحديث يتضّح فساد تأويلات (الدهلوي)... وأنّ حديث الطّير من البراهين السّاطعة علىٰ أفضليّة مولانا أمير المؤمنين عليه الصّلاة والسّلام.

ومن لطائف هذا المقام: أنّ السيد علي بن أحمد بن معصوم المدني طاب ثراه يروي هذا الحديث الشريف بسند أكثره من رواية الأبناء عن الآباء حيث يقول:

«حدّثنا والدي الأجل أحمد نظام الدين، عن والده السيد الجليل محمّد معصوم، عن شيخه المحقق المولىٰ محمّد أمين الأسترآبادي، عن شيخه طراز المحدّثين الميرزا محمّد الأسترآبادي، عن السيّد أبي محمّد محسن قال: حدّثني أبي علي شرف الآباء، عن أبيه منصُور غياث الدّين أُستاذ البشر، عن أبيه محمّد صدر الحقيقة، عن أبيه منصور غياث الدين، عن أبيه محمّد صدر الدين، عن أبيه إبراهيم شرف الملّة، عن أبيه محمد صدر الدين، عن أبيه إسحاق عزّ الدين، عن أبيه علي ضياء الدين، عن أبيه عربشاه

(١) مناقب علي بن أبي طالب: ٣٧.

زين الدين، عن أبيه أبي الحسن الأمير نجيب الدين، عن أبيه الأمير خطير الدين، عن أبيه أبي علي الحسن جمال الدين، عن أبيه أبي جعفر الحسين العزيزي، عن أبيه أبي سعيد علي، عن أبيه أبي إبراهيم زيد الأعثم، عن أبيه أبي شجاع علي، عن أبيه أبي عبدالله محمّد، عن أبيه علي، عن أبيه أبي عبدالله جعفر، عن أبيه أحمد السكّين، عن أبيه جعفر، عن أبيه أبي جعفر محمّد، عن أبيه زيد الشهيد، عن أبيه علي زين العابدين، عن أبيه الحسين سيّد الشهداء، عن أبيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قال:

سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم يقول ـ وقد سئل بأيّ لغةٍ خاطبك ربّك ليلة المعراج قال ـ: خاطبني بلسان علي، فألهمني أنْ قلت. . .

توضيح: أقول: هذا الحديث الشريف رواه أيضاً أبو المؤيد الموفق بن أحمد الخوارزمي المعروف بأخطب خوارزم. . .

واللّغة كاللسان كما تطلق علىٰ ما يعبّر به كلّ قوم عن أغراضهم، كلغة العرب ولغة العجم، تطلق علىٰ ما يعبّر به الإنسان الواحد عن غرضه، من النطق وتقطيع الصّوت، الذين يمتاز بهما الأشخاص بعضهاعن بعض، ويعبّر عنها باللهجة، فقول السائل في الحديث: بأيّ لغةٍ خاطبك ربّك؟ يحتمل المعنيين. وقوله: خاطبني بلسان علي ـ أو بلغة علي كما في رواية الخوارزمي ـ مراد به المعنىٰ الثاني، وهو يتضمن الجواب عن المعنىٰ الأول أيضاً إن كان مراداً، لأنّ لغة علي عليه السلام كانت عربيّة. وقاس الشيء بالشيء قدّره به، أي جعله علىٰ مقداره. والشبهات جمع شبهة كغرفة وغرفات قال في القاموس: الشبهة بالضم الالتباس والمثل انتهىٰ. وإرادة المعنىٰ الثاني هنا أظهر. أي لا أوصف بالأمثال، وإنْ كان المعنىٰ الأول أيضاً ظاهراً»[1].

٤ ـ أخرج الترمذي: «حدّثنا محمّد بن بشّار ويعقوب بن إبراهيم وغير

---

(١) التذكرة ـ مخطوط.

واحـد قالوا: نا أبو عاصم، عن أبي الجراح قال: ثني جابر بن صبيح قال: حدّثتني أُم شراحيل قالت: حدّثتني أُم عطيّة قالت: بعث النبي صلّىٰ الله عليـه وسلّم جيشاً فيهم علي. قالت: فسمعت رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم وهو رافع يديه يقول: اللّهم لا تمتني حتىٰ تريني علياً. هذا حديث غريب حسن، إنّما نعرفه من هذا الوجه»[1].

ورواه الفقيه ابن المغازلي حيث قال: «قوله عليه السلام: لا تمتني حتىٰ تريني وجه علي. أخبرنا أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن العباس البزاز قال: أخبرنا أبو القاسم عبيدالله بن الحسين بن محمّد المحاملي، نا علي بن مسلم، نا أبو عاصم قال: حدّثني أبو الجراح...»[2].

ورواه الخطيب الخوارزمي بسنده عن الحافظ البيهقي قال: «أخبرنا أبو عبدالله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمر قالا: حدّثنا أبو العباس محمّد بن يعقوب قال: حدّثنا أبو أُميّة محمّد بن إبراهيم الطرسوسي، قال: حدّثنا أبو عاصم النبيل...»[3].

ورواه الكنجي الشّافعي بسنـده عن الترمذي... قال: «هذا حديث عال، أخرجه أبو عيسىٰ محمّد بن عيسىٰ الترمذي في صحيحه، ووقع إلينا عالياً من غير هذا الطريق، لكن اقتصرنا علىٰ هذا لشهرته عند أهل النقل»[4].

ورواه الزرندي عن أُم عطيّة[5].

وكذا حسام الدين[6] والبدخشاني[7] عن الترمذي.

---

(١) صحيح الترمذي ٥/ ٦٠١.

(٢) مناقب أمير المؤمنين عليه السلام: ١٢٢.

(٣) مناقب أمير المؤمنين عليه السلام: ٣٠.

(٤) كفاية الطالب: ١٣٣.

(٥) نظم درر السمطين: ١٠٠.

(٦) مرافض الروافض ـ مخطوط.

(٧) مفتاح النجا ـ مخطوط.

وهل في دلالته علىٰ الأحبيّة المطلقة العامّة ريب؟!

٥ ـ قال الحافظ محبّ الدين الطبري تحت عنوان «ذكر أنّه أحبّ الخلق إلىٰ الله تعالىٰ بعد رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم» بعد أن روىٰ حديث الطير:

«وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: إنّ علياً دخل علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم فقـام إليه وعانقه وقبّل ما بين عينيه، فقال له العباس: أتحبّ هذا يا رسول الله؟ فقال: يا عم، والله لله أشدّ حبّاً له منّي. أخرجه أبو الخير القزويني(*)»[1].

وكرّر روايته في «ذكر أن الله تعالىٰ جعل ذريّته في صلب علي»[2].

وقد بلغت دلالة هذا الحديث في الوضوح حدّاًحتىٰ ذكره الطبري تحت عنوان «ذكر أنّه أحبّ الخلق إلىٰ الله» كما نصَّ محمّد بن إسماعيل وغيره علىٰ دلالته علىٰ ذلك.

فهـذا هو الحـديث، وهـذه تصريحات المحققّين من أهل السنّة... فقل ما يقتضيه الإنصاف في تأويلات المنحرفين؟!

٦ ـ روىٰ الخـطيب الخـوارزمي قائـلاً: «أنبـأني أبو العلاء الحافظ الحسن ابن أحمـد العـطار الهمـداني قال: أخبـرنـا الحسن بن أحمـد المقـري قال: أخبـرنـا أحمد بن عبدالله الحافظ قال: حدّثنا حبيب بن الحسن قال: حدّثنا عبدالله بن أيوب القربي قال: حدّثنا زكريا بن يحيىٰ المنقري قال: حدّثنا إسماعيل بن عبّاد المدني، عن شريك عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله قال:

خرج النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم من عند زينب بنت جحش فأتىٰ بيت أُم سلمة ـ وكان يومها من رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم ـ فلم يلبث أنْ جاء علي فدقَّ الباب دقّاً خفيفاً، فاستثبت رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم الدقّ

---

(١) ذخائر العقبىٰ: ٦٢.

(٢) ذخائر العقبىٰ: ٦٧.

(*) هو: أحمد بن إسماعيل المتوفى سنة: ٥٨٩ أو ٥٩٠. ترجم له في سير أعلام النبلاء ٢١/١٩٠.

فأنكرته أُمّ سلمة. قال لها رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: قومي فافتحي له الباب. فقالت: يا رسول الله من هذا الذي بلغ من خطره ما أفتح له الباب فأتلقاه بمعاصمي، وقد نزلت فيَّ آية من كتاب الله بالأمس!! فقال ـ كالمغضب ـ إن طاعة الرَّسول طاعة الله، ومن عصىٰ الرسول فقد عصىٰ الله!

إنّ بالباب رجلاً ليس بالنزق ولا الخرق، يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله. ففتحت له الباب، فأخذ بعضادتي الباب حتىٰ إذا لم يسمع حسّاً ولا حركة، وصرت إلىٰ خدري استأذن فدخل.

فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: أتعرفينه؟ قلت: نعم، هذا علي بن أبي طالب. قال: صدقت. سجيّته من سجيّتي، ولحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو عيبة علمي.

إسمعي واشهدي: هو قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين من بعدي.

إسمعي واشهدي: لو أنَّ عبداً عبدالله ألف عام من بعد ألف عام بين الركن والمقام، ثمّ لقىٰ الله مبغضاً لعلي لأكبّه الله يوم القيامة علىٰ منخريه في نار جهنم»[1].

ولا يخفىٰ: أن هذه الصّفات التي ذكرها النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم إنّما ذكرها جواباً لسؤال أُمّ سلمة «من هذا الذي بلغ من خَطَره...»؟ فلا يعقل أنْ يكون قوله «يحبّه الله ورسوله» إلّا بمعنىٰ «الأحبيّة»، لأنَّ كلّ مؤمن يحبّه الله ورسوله، فلا بدَّ أنْ يكون قوله في حق علي لإفادة معنىٰ الأحبيّة العامة المطلقة... وهذا هو المطلوب.

٧ ـ روىٰ الخطيب الخوارزمي قائلاً: «وأنبأني مهذّب الأئمة هذا قال أخبرنا أبو عبدالله أحمد بن محمّد بن علي بن أبي عثمان الدّقاق قال: أخبرنا أبو المظفر هنّاد بن إبراهيم النسفي قال: حدّثنا أبو الحسن علي بن يوسف بن

(١) مناقب أمير المؤمنين عليه السلام: ٤٣.

محمّد بن الحجاج الطبري ـ بسارية طبرستان ـ قال: حدّثنا أبو عبدالله الحسين ابن جعفر بن محمّد الجرجاني قال: حدّثنا أبو عيسىٰ إسماعيل بن إسحاق بن سليمان النّصيبي قال: حدّثنا محمّد بن علي الكفرثوثي قال: حدّثني حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال:

صلّىٰ بنا رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم صلاة العصر وأبطأ في ركوعه في الركعة الأُولىٰ، حتىٰ ظنّ أنّه قد سهىٰ وغفل، ثمّ رفع رأسه وقال: سمع الله لمن حمده، ثمّ أوجز في صلاته، ثمّ أقبل علينا بوجهه كأنّه القمر ليلة البدر في وسط النجوم، ثمّ جثىٰ علىٰ ركبتيه وبسط قائمه حتىٰ تلألأ المسجد بنور وجهه، ثمّ رمىٰ بطرفه إلىٰ الصفّ الأوّل يتفقّد أصحابه رجلاً رجلاً، ثمّ رمىٰ بطرفه إلىٰ الصفّ الثّاني، ثمّ رمىٰ بطرفه إلىٰ الصف الثّالث، يتفقّدهم رجلاً رجلاً، ثمّ كثرت الصّفوف علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ثمّ قال:

ما لي لا أرىٰ ابن عمّي علي بن أبي طالب، يا ابن عمّي، فأجابه علي من آخر الصفوف وهو يقول: لبيّك لبيّك يا رسول الله. فنادىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم بأعلىٰ صوته: اُدنُ منّي يا علي. فما زال علي يتخطّىٰ أعناق المهاجرين والأنصار حتىٰ دنا المرتضىٰ إلىٰ المصطفىٰ، فقال له النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: ما الذي خلّفك عن الصفّ الأوّل؟ قال: شككت أنّي علىٰ غير طهر، فأتيت منزل فاطمة فناديت يا حسن يا حسين يا فضّة، فلم يجبني أحد، فإذا بهاتف يهتف بي من ورائي وهو ينادي: يا أبا الحسن يا ابن عمّ النبيّ، إلتفتْ، فالتفتُّ، فإذا بسطلٍ من ذهب وفيه ماء وعليه منديل، فأخذت المنديل ووضعته علىٰ منكبي الأيمن وأومأت إلىٰ الماء، فإذا الماء يفيض علىٰ منكبي، فتطّهرت وأسبغت الطهر، ولقد وجدته في لين الزبد وطعم الشهد ورائحة المسك، ثمّ التفتُّ ولا أدري من وضع السّطل والمنديل، ولا أدري من أخذه.

فتبسّم رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم في وجهه وضمّه إلىٰ صدره،

فقبّل ما بين عينيه ثمّ قال: يا أبا الحسن ألا أُبشّرك، إنّ السّطل من الجنّة والماء والمنديل من الفردوس الأعلىٰ، والذي هيّأك للصّلاة جبرئيل، والذي مندلك ميكائيل. والذي نفس محمّد بيده ما زال إسرافيل قابضاً بيده علىٰ ركبتي حتىٰ لحقتَ معي الصّلاة.

أفيلومني الناس علىٰ حبّك، والله تعالىٰ وملائكته يحبّونك فوق السماء؟!»[1].

٨ ـ روىٰ الحافظ الدارقطني: «ثنا أبو القاسم الحسن بن محمّد بن بشر البجلي الكوفي، ثنا علي بن الحسين بن عتبة، ثنا إسماعيل بن أبان، ثنا عبدالله بن مسلم الملائي، عن أبيه، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عائشة قالت:

لمّا حضر رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم الموت قال: اُدعوا لي حبيبي، فدعوت له أبا بكر فنظر إليه ثمّ وضع رأسه، فقال: اُدعوا لي حبيبي، فدعوت له عمر فنظر إليه ثمّ وضع إليّ رأسه، فقال: اُدعوا لي حبيبي فقلت: ويلكم اُدعوا لي علي بن أبي طالب، فوالله ما يريد غيره. فلمّا رآه أخرج الثوب الذي كان عليه ثمّ أدخله فيه، فلم يزل يحتضنه حتىٰ قبض ويده عليه»[2].

ورواه الخوارزمي: «أخبرني الشّيخ الإمام شهاب الدين أبو النجيب سعد ابن عبدالله بن الحسن الهمداني ـ فيما كتب إليّ من همدان ـ أخبرنا الحافظ أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحدّاد باصبهان ـ فيما أذن لي في الرواية عنه ـ قال: أخبرنا الشيخ الأديب أبو يعلىٰ عبد الرزاق بن عمر بن إبراهيم الطبراني ـ سنة ٤٧٣ ـ قال: أخبرنا الإمام الحافظ طراز المحدّثين أبو بكر أحمد ابن موسىٰ بن مردويه الأصبهاني.

---

(١) مناقب علي بن أبي طالب: ٢١٥.
(٢) الأفراد للدار قطني.

وبهذا الإسناد قال أبو النجيب سعد بن عبدالله الهمداني المعروف بالمروزي قال: وأخبرنا بهذا الحديث الإمام الحافظ سليمان بن إبراهيم الأصبهاني - في كتابه إليَّ من إصبهان سنة ٤٨٨ - عن أبي بكر أحمد بن موسىٰ ابن مردويه. قال:

حدّثنا عبد الرحمن بن محمّد بن حمّاد قال: حدّثنا القاسم بن علي بن منصور الطائي قال: حدّثنا إسماعيل بن أبان...»[١].

والكنجي: «أخبرنا أبو محمّد عبد العزيز بن محمّد بن الحسن الصالحي، أخبرنا الحافظ أبو القاسم الدمشقي، أخبرنا أبو غالب ابن البنّاء، أخبرنا أبو الغنائم ابن المأمون، أخبرنا إمام أهل الحديث أبو الحسن الدارقطني...

قلت: رواه محدّث الشام في كتابه كما أخرجناه قال قال الدارقطني: تفرَّد به مسلم الملاّئي، وهو قريب في مثل هذا»[٢].

ورواه محمّد باكثير المكّي عن الدارقطني عن عائشة[٣].

ومحبّ الدين الطبري[٤] وإبراهيم الوصّابي[٥]: عن التّمام الرازي في فوائده، عن عائشة.

وشهاب الدين أحمد، عن المحبّ الطبري، عن الرازي. وعن الصالحاني، عن سليمان الحافظ الإصبهاني، عن ابن مردويه... عن عائشة[٦].

---

(١) مناقب علي بن أبي طالب: ٢٨.
(٢) كفاية الطالب: ٢٦٢.
(٣) وسيلة المآل - مخطوط.
(٤) ذخائر العقبىٰ: ٧٢.
(٥) الاكتفاء - مخطوط.
(٦) توضيح الدلائل - مخطوط.

وأخرجه الحافظ أبو يعلىٰ من حديث عبدالله بن عمرو باللفظ التالي:

«ثنا كامل بن طلحة، ثنا ابن لهيعة، حدّثني حي بن عبدالله المغازي، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبدالله بن عمرو: إنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم قال في مرضه: أُدعوا لي أخي، فدعوا له أبا بكر فأعرض عنه، ثمّ قال: أُدعوا لي أخي فدعوا له عمر فأعرض عنه، ثمّ قال: أُدعوا لي أخي فدعي له عثمان فأعرض عنه، ثمّ قال: أُدعوا لي أخي، فدعي له علي بن أبي طالب، فستره بثوبٍ وأكبَّ عليه، فلمّا خرج من عنده قيل له: ما قال؟ قال: علّمني ألف باب كلّ باب يفتح ألف باب»[1].

ويفيد هذا الحديث بطرقه ـ فيما بعد ـ أنّ الثلاثة ما كانوا في نظر النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم مصداقاً لقوله «حبيبي» أو «أخي»... حتىٰ قامت عائشة لأئمةّ الحاضرين: «ويلكم أُدعوا له علي بن أبي طالب»... إنّ «حبيبه» و«أخاه» ليس إلّا أمير المؤمنين عليه الصّلاة والسّلام... فهو الأحبّ إليه والأقرب عنده من جميع الخلائق، فهو الأفضل...

فهل في سقوط تأويلات (الدهلوي) شكّ وريب!!

---

(١) العلل المتناهية ١ / ٢٢١، رقم: ٣٤٧.

من أقوال الصحابة الصَّريحة في:
أنّ عليّاً أحبُّ النّاس إلىٰ النبيّ

وكمـا كانت الأحـاديث الـواردة عن النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآلـه وسلّم صريحةً في الدلالة علىٰ أنّ علياً عليه السّلام كان أحبّ الخلق عنده صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم. . . كذلك الآثار التي يروونها عن الصّحابة. . . فإنّها صريحة في أن هذا الأمر كان مفروغاً عنه ومتسالماً عليه بينهم. . . سمعوه من النّبيّ. . . وفهموه من أحواله وسيرته. . .

قول أبي ذر الغفاري

عن معاوية بن ثعلبة قال: «جاء رجل إلىٰ أبي ذر ـ وهو في مسجد رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآلـه وسلّم ـ فقـال: يا أبا ذر، ألا تحدّثني بأحبّ الناس إليك! فوالله لقد علمت أنّ أحبّهم إليك أحبّهم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم. قال: أجل والذي نفسي بيده: إنّ أحبّهم إليّ أحبّهم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم، وهو ذلك الشيخ. وأشار إلىٰ علي».

رواه الخوارزمي بسنده عن البيهقي عن معاوية بن ثعلبة. . .[1].

والمحبّ الطبري[2] وإبراهيم الوصابي[3] عن الملاّ في سيرته عنه. . .

وشهاب الدين أحمد، عن الطبري، عن الملاّ. . .[4].

---

(١) مناقب علي بن أبي طالب: ٢٩.

(٢) الرياض النضرة ٣/١١٦، ذخائر العقبىٰ: ٦٢.

(٣) الاكتفاء ـ مخطوط.

(٤) توضيح الدلائل ـ مخطوط.

وهل يجوّز عاقل تخصيص هذه «الأحبيّة» بالأحبيّة في الأكل وما شابه؟ وما الدليل علىٰ ذلك؟

قول بريدة

أخرج الحاكم قائلاً: «حدّثنا أبو العبّاس محمّد بن يعقوب، حدّثنا العباس بن محمّد الدوري، حدّثنا شاذان الأسود بن عامر، حدّثنا جعفر بن زياد الأحمر، عن عبدالله بن عطا، عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال:

كان أحبّ النساء إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم فاطمة ومن الرجال علي.

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

ورواه المولوي مبين عن الحاكم[2].

وروىٰ البدخشاني، عن الترمذي، عن بريدة قال: «كان أحبّ الناس إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فاطمة ومن الرّجال علي»[3].

قول عائشة

١ ـ روىٰ الكنجي: «أخبرنا الحافظ محمّد بن محمود ـ ببغداد ـ ويوسف ابن خليل ـ بحلب ـ وخالد بن يوسف ـ بدمشق ـ وغيرهم، قالوا جميعاً: أخبرنا حجّة العرب زيد بن الحسن الكندي، أخبرنا القزاز، أخبرنا إمام أهل الحديث أحمد بن علي بن ثابت الخطيب الحافظ، أخبرنا أبو منصور محمّد بن محمّد ابن عثمان السوّاق، أخبرنا أبو جعفر أحمد بن أبي طالب الكاتب، حدّثنا محمّد بن جرير الطبري، حدّثنا محمّد بن عيسىٰ الدّامغاني، حدّثني يسع بن

(١) المستدرك علىٰ الصحيحين ٣/ ١٥٥. ووافقه الذهبي.
(٢) وسيلة النجاة: ٢٧.
(٣) مفتاح النجا ـ مخطوط.

عدي، حدّثنا شاه بن الفضل، عن أبي المبارك، عن حيوة بن شريح بن هاني، عن أبيه، عن عائشة قالت:

ما خلق الله خلقاً أحب إلىٰ رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ من علي ابن أبي طالب»[١].

فهذا الحديث الذي رواه الحفّاظ عن الحافظ الطبري، بسنده عن عائشة، نصّ صريح فيما يدلّ عليه حديث الطير من «الأحبيّة» العامّة المطلقة، فلامجال لشيء من التأويلات الفاسدة.

٢ ـ أخرج التّرمذي: «حدّثنا حسين بن يزيد الكوفي، نا عبد السلام بن حرب، عن أبي الجحاف، عن جميع بن عمير التيمي قال: دخلت مع عمتي علىٰ عائشة فسئلت: أيّ الناس كان أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم؟ قالت: فاطمة. فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها، أن كان ـ ما علمت ـ صوّاماً قوّاماً. هذا حديث حسن غريب»[٢].

وأخرجه الحاكم بسنده عن عبد السلام بن حرب...[٣].

وعن الترمذي: ابن الأثير[٤] ومحبّ الدين الطّبري[٥] وشهاب الدين أحمد[٦] والعيدروس[٧] والوصّابي[٨] والبدخشاني[٩].

إنّ هذه «الأحبيّة» عامّة قطعاً... ولو كان هناك غير فاطمة وعلي لذكرته

(١) كفاية الطالب: ٣٢٤.
(٢) صحيح الترمذي ٥ / ٦٥٨.
(٣) المستدرك ٣/ ١٥٧.
(٤) أُسد الغابة ٥/ ١٥٧.
(٥) الرياض النضرة ٣ : ١١٥، ذخائر العقبىٰ.
(٦) توضيح الدلائل ـ مخطوط.
(٧) العقد النبوي ـ مخطوط.
(٨) الاكتفاء ـ مخطوط.
(٩) مفتاح النجا ـ مخطوط.

عائشة قطعاً. . .

٣ ـ أخرج الحاكم: «حدّثنا أبو بكر محمّد بن علي الفقيه الشاشي، حدّثنا أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ، حدّثنا علي بن سعيد بن بشير، عن عبّاد بن يعقوب، حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن رجاء الزبيدي، عن أبي إسحاق الشيباني، عن جميع بن عمير قال:

دخلت مع أُمي علىٰ عائشة فسمعتها من وراء الحجاب وهي تسألها عن علي فقالت: تسأليني عن رجلٍ ـ والله ـ ما أعلم رجلاً كان أحبّ إلىٰ رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ منه ولا امرأة من الأرض كانت أحبّ إلىٰ رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ من امرأته. هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

ورواه المولوي مبين عن الحاكم كذلك[2].

وأخرجه النّسائي بسنده عن أبي إسحاق الشيباني . . .[3] وكذا أبو يعلىٰ الموصلي[4] وكذا الخطيب الخوارزمي[5].

ورواه الحافظ المحبّ الطبري عن الحافظين المخلّص الذهبي وأبي القاسم الدمشقي، عن عائشة[6].

وشهاب الدين أحمد، عن المحبّ عنهما، عن عائشة[7].

والمولوي ولي الله عن النسائي[8].

---

(١) المستدرك ٣/ ١٥٤.

(٢) وسيلة النجاة: ٢٨.

(٣) الخصائص: ٢٩.

(٤) المسند

(٥) مناقب أمير المؤمنين: ٣٧.

(٦) ذخائر العقبىٰ: ٦٢، الرياض النضرة ٣/١١٦.

(٧) توضيح الدلائل ـ مخطوط.

(٨) مرآة المؤمنين ـ مخطوط.

إذن. . . لا أحبَّ إلىٰ الله والرسول من أمير المؤمنين عليه السّلام. . . وباعترافٍ من عائشة. . . و«الأحبيّة» أحبيّة مطلقة. . .

٤ ـ روىٰ الحافظ الزرندي بقوله: «ويروىٰ أنّ امرأة من الأنصار قالت لعائشة رضي الله عنها: أيّ أصحاب رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم؟ قالت: علي بن أبي طالب»[1].

ورواه شهاب الدين أحمد عن الزرندي[2].

٥ ـ روىٰ الزرندي: «عن جميع بن عمير قال: دخلت علىٰ عائشة فسألتها: من كان أحبّ الناس إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم؟ قالت: فاطمة. قلت: لست أسألكِ عن النساء، إنّما أسألكِ عن الرجال! فقالت: زوجها»[3].

وكذا رواه الأُبشيهي [4].

٦ ـ روىٰ المتّقي: «عن عروة قال: قلت لعائشة: من كان أحبّ الناس إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم؟ قالت: علي بن أبي طالب. قلت: أيّ شيء كان سبب خروجك عليه؟ قالت: لِمَ تزوّج أبوك أمك؟ قلت: ذلك من قدر الله. قالت: وكان ذلك من قدر الله. ن»[5].

٧ ـ روىٰ المحبّ الطبري، وإبراهيم بن عبدالله الوصّابي: «عن معاذة الغفارية قالت: كان لي أُنس بالنبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، أخرج معه في الأسفار وأقوم علىٰ المرضىٰ وأُداوي الجرحىٰ، فدخلت إلىٰ رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ في بيت عائشة وعلي خارج من عنده وسمعته يقول:

---

(١) نظم درر السمطين: ١٠٢.

(٢) توضيح الدلائل ـ مخطوط.

(٣) نظم درر السمطين: ١٠٢.

(٤) المستطرف من كل فن مستظرف ١ / ١٣٧.

(٥) كنز العمال ١١ / ٣٣٤، رقم ٣١٦٧٠ وفيه: (ن).

يا عائشـة، إنّ هذا أحبّ الرجال إليّ وأكرمهم عليَّ، فاعرفي له حقّه وأكرمي مثـواه»[فلمّا أن جرىٰ بينهـا وبين علي بالبصـرة ما جرىٰ رجعت عائشة إلىٰ المـدينـة، فدخلت عليهـا فقلت لها: يا أُم المؤمنين كيف قلبك اليوم بعدما سمعت رسـول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم يقـول لكِ فيه ما قال؟ قالت معاذة قالت: كيف يكون قلبي لرجلٍ كان إذا دخل عليٌّ وأبي عندنا لا يملّ من النظر إليه، فقلت: يا أبة إنّك لتديم النظر إلىٰ عليّ! فقال: يا بنيّة، سمعت رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم يقول: النظر إلىٰ وجه علي عبادة]. أخرجه الخجندي(*)»[1].

وإنّ هذهِ الأحـاديث لتقلع أسـاس جميع التـأويلات والتسويلات. . . لاسيّما وأنّها عن عائشة التي جرىٰ منها علىٰ أميرالمؤمنين عليه السلام ما جرىٰ وكان منها ما كان!! ولكن مع ذلك كلّه وبالإضافة إليه. . . نورد عنها الحديث التّالي:

٨ ـ أخرج أحمد: «ثنا أبو نعيم، حدّثنا يونس، ثنا عمرو بن حريث قال: قال النّعمان بن بشير: إستأذن أبو بكر علىٰ رسول الله ـ صلّىٰ الله عليـه وسلّم ـ فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد عرفت أنّ علّياً أحبّ إليك من أبي ـ ثلاثاً ـ. فاستأذن أبو بكر فدخل فأهوىٰ إليها وقال لها: يا بنت أُم رومان لا أسمعك ترفعين صوتك علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه!»[2].

وأخرجه النسائي: «أخبرني عبدة بن عبد الرحيم المروزي قال: أنبأنا عمرو بن محمّد قال: أنبأنا يونس بن أبي إسحاق، عن عمرو بن حريث، عن النعمان بن بشير قال: إستأذن أبو بكر علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم، فسمع

(١) الرياض النضرة ٣/١١٦، الاكتفاء ـ مخطوط.

(*) وهـو: ابـو بكر محمد بن عبد اللطيف الاصفهاني الشافعي المتوفىٰ سنة: ٥٥٢. سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣٨٦.

(٢) مسند أحمد ٤/ ٢٥٧.

صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد علمت أنّ علّياً أحبّ إليك من أبي. فأهوىٰ أبو بكر ليلطمها وقال: يا بنت فلانة، أراكِ ترفعين صوتكِ علىٰ رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ فأمسكه رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وخرج أبو بكر مغضباً، فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: يا عائشة كيف رأيتني أنقذتك من الرجل! ثمّ استأذن أبو بكر بعد ذلك، وقد اصطلح رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم وعائشة فقال: أدخلاني في السّلم كما أدخلتماني في الحرب. فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: قد فعلنا»[1].

وقال الحافظ ابن حجر: «أخرج أحمد، وأبو داود، والنسائي، بسندٍ صحيح، عن النعمان بن بشير قال: إستأذن أبو بكر علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد علمت أنّ علّياً أحبّ إليك من أبي»[2].

تنبيهات علىٰ بطلان دعاوىٰ وتأويلات

لقد كانت تلك ثلّة من الأحاديث والآثار الواضحة الدلالة علىٰ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ الخلق لدىٰ الله ورسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم مطلقاً... لاسيّما ما كان منها عن عائشة.. مع انحرافها عن الإمام عليه السلام... ومن هنا صرّح العلّامة جلال الدين الخجندي ـ بالنسبة إلىٰ أحاديث عائشة ومعاذة الغفارية وأبي ذر الغفاري ـ بأنّ هذه الأحاديث لدلالتها علىٰ أحبيّة علي عليه السّلام تعاضد حديث الطير وتؤيّده، ونصّ العلّامة محمّد ابن إسماعيل الأمير علىٰ أنّ الأخبار المذكورة دليل علىٰ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ الخلق إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم... كما سنقف

---

(١) الخصائص: ٢٨.

(٢) فتح الباري ٧/ ١٨.

عليه فيما بعد إنْ شاء الله تعالىٰ.

ولكنَّ من القوم من سوّلت له نفسه لأنْ يدّعي المعارضة بين ذلك، وبين ما رووه من أحبيّة عائشة وأبيها... فيجمع بينهما بحمل ما ورد في علي والزهراء عليهما السلام علىٰ الأحبيّة النسبيّة... فلننقل كلامه ونبيّن ما فيه:

كلام المحبّ الطبري وبطلانه

لقد جاء في (الرّياض النضرة): «ذكر اختصاصه بأحبيّة النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

عن عائشة: سُئلت: أيّ الناس أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم؟ قالت: فاطمة. فقيل: من الرّجال؟ قالت: زوجها، أنْ كان ـ ما علمت ـ صوّاماً قوّاماً. أخرجه الترمذي. وقال: حسن غريب.

وعنها ـ وقد ذكر عندها علي فقالت: ما رأيت رجلاً كان أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ولا امرأة أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم من امرأته. خرّجه المخلّص والحافظ الدمشقي.

وعن معاذة الغفارية قالت: كانت لي أُنس بالنبيّ ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ أخرج معه في الأسفار وأقوم علىٰ المرضىٰ وأُداوي الجرحىٰ، فدخلت إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم في بيت عائشة ـ وعلي رضي الله عنه خارج من عنده ـ فسمعته يقول: يا عائشة، إنّ هذا أحبّ الرجال وأكرمهم عليَّ، فاعرفي له حقّه وأكرمي مثواه. خرّجه الخجندي.

وعن مجمع قال: دخلت مع أُمي علىٰ عائشة فسألتها عن أمرها يوم الجمل فقال: كان قدراً من قدر الله. وسألتها عن علي فقالت: سألت عن أحبّ الناس إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وزوجه أحبّ الناس كانت إليه.

وعن معاوية بن ثعلبة قال: جاء رجل إلىٰ أبي ذر ـ وهو في مسجد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ فقال: يا أبا ذر، ألا تخبرني بأحبّ الناس إليك، فإني

أعلم أنّ أحبّ الناس إليك أحبّهم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم؟ قال: إي وربّ الكعبة، أحبّهم إليَّ أحبّهم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم، هو ذاك الشيخ. وأشار إلىٰ علي. خرّجه الملاّ في سيرته.

وقد تقدَّم لأبي بكر مثل هذه في المتّفق عليه.

فيحمل هذا علىٰ أنّ علياً أحبّ الناس إليه من أهل بيته، وعائشة أحبّ إليه مطلقاً، جمعاً بين الحديثين. ويؤيّده ما رواه الدولابي في الذريّة الطاهرة: أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم قال لفاطمة: أنكحتك أحبّ أهل بيتي إليَّ. خرّجه عبد الرزاق، ولفظه: أنكحتك أحبّ أهلي إليَّ»[1].

وقلّده الوصّابي صاحب (الاكتفاء) فيما قال.

أقول:

إنّ حمـل أحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ الأحبيّة النّسبية ـ بأيّ معنىً كانت ـ حمل باطل، تدفعه الأحاديث التي ذكرناها والآثار التي أوردناها، خصوصاً ما كان منها عن عائشة... فإنّ هذه الأحاديث والآثار لا تقبل التأويل بشكلٍ من الأشكال...

علىٰ أنّ تخصيص أحبيّة الإمام عليه السلام بأنّها بالنسبة إلىٰ أهل البيت عليهم السلام ـ علىٰ تقدير تسليمه ـ لا يضرّ بما نقوله، لأنّ مقتضىٰ الأحاديث المعتبرة الكثيرة ـ كحديث الثقلين، وحديث السّفينة، وأمثالهما... ممّا رواه القـوم ومنهم المحبّ الطبـري نفسه ـ وكـذا الأحـاديث الـواردة في أفضليّة بني هاشم من سائـر قريش، وهي أيضـاً أحـاديث كثيرة معتبـرة جداً[2]... هو أفضليّة أهـل البيت عليهم السلام من جميع الناس علىٰ العموم. فمن كان الأفضل في أهل البيت ـ الذين هم أفضل الناس ـ كان أفضل الناس، بالأولوية القطعيّة

---

(١) الرياض النضرة في مناقب العشرة ٣/ ١١٥ ـ ١١٦.

(٢) أنظر: الجزء ٥ ص ٣١٦ ـ ٣٢١ من كتابنا.

الواضحة.

والشواهد علىٰ هذا المعنىٰ من كلام أكابر القوم كثيرة أيضاً، من ذلك ما رواه ملك العلماء الهندي عن الحافظ الزرندي: أنّه نقل عن إمام أهل السنّة أبي حنيفة:

«إنّه مرَّ يوماً في سكك بغداد، فرأىٰ بعض أولاد السّادات يلعب بالجوز، فنزل من بغلته وأمر أصحابه بالنزول ومشىٰ أربعين خطوة ثم ركب، وتوجّه إلىٰ أصحابه فقال: من جال في قلبه أو ظهر علىٰ لسانه أنّه خير من صبي أو غلامٍ من أهل بيت رسول الله فهو عندي زنديق»[1].

فانظر إلىٰ حكم هذا الإمام ... واحكم علىٰ طبقته بما شئت علىٰ من شئت.

وجوه ردّ حديث عمرو بن العاص

لكنا ـ مع كلّ هذا ـ نبرهن علىٰ أنّ الحديث الذي عارض به المحبّ الطبري تلك الأحاديث، ـ وهو حديث ابن العاص ـ باطل سنداً ودلالةً فلا معارضة، ولا موجب للحمل الذي زعمه وبطلانه من وجوه:

الوجه الأول:

إنّ حديث عمرو بن العاص خبر واحد تفرّد بنقله أهل السنّة، وما كان كذلك فليس بحجةٍ علىٰ الإماميّة، إذ لو كانت أخبارهم حجة علىٰ الإمامية فلِمَ لا تكون أخبار الإماميّة حجةً عليهم كذلك... ولقد أنصف ولي الله الدهلوي في كتابه (قرّة العينين في تفضيل الشيخين) حيث نصَّ علىٰ أنّه لا يجوز الإحتجاج علىٰ الإماميّة والزيديّة بأحاديث الصحيحين، فضلاً عن غيرها. وكذا

---

(١) هداية السعداء ـ مخطوط.

قال ولده (الدهلوي) في غير موضع من كتابه (التحفة).

فهذا الحديث ـ وإنْ كان في الصحيحين ـ ممّا لا يصلح الإحتجاج به أمام الإماميّة.

الوجه الثاني:

إنَّ مدار هذا الحديث المزعوم المتفق عليه!! في الصحيحين علىٰ «خالد بن مهران الحذّاء» ففي البخاري:

«حدّثنا معلّىٰ بن أسد، ثنا عبد العزيز بن مختار، ثنا خالد الحذّاء، عن أبي عثمان، ثني عمرو بن العاص: أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم بعثه علىٰ جيش ذات السلاسل، فأتيته فقلت: أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال: عائشة. فقلت: من الرجال؟ قال: أبوها. قال فقلت: ثمّ من؟ قال: عمر بن الخطاب، فعدَّ رجالاً»[1].

وفيه: «حدّثنا إسحاق قال: حدّثنا خالد بن عبدالله، عن خالد الحذّاء، عن أبي عثمان: إن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بعث عمرو بن العاص علىٰ جيش ذات السلاسل، قال: فأتيته فقلت: أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال: عائشة. قلت: من الرجال؟ قال: أبوها. قلت: ثمّ من؟ قال: عمر. فعدَّ رجالاً، فسكتُّ مخافة أن يجعلني في آخرهم»[2].

وفي مسلم: «حدّثنا يحيىٰ بن يحيى قال: أنا خالد بن عبدالله، عن خالد الحذّاء، عن أبي عثمان قال: أخبرني عمرو بن العاص...»[3].

فمدار الحديث علىٰ «خالد الحذّاء»، وهو مقدوح مطعون فيه: قال

---

(١) صحيح البخاري ـ باب مناقب أبي بكر ٣/ ٦٤.

(٢) صحيح البخاري ـ خبر غزوة ذات السلاسل ٣/ ٢٨٦.

(٣) صحيح مسلم ـ باب مناقب أبي بكر ٧/ ١٠٩.

الحافظ ابن حجر: «قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتجُّ به»[1]. وقال أيضاً: «قد أشار حمّاد بن زيد إلىٰ أن حفظه تغيّر لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السّلطان»[2].

الوجه الثالث:

إنّه حديث منقطع، لأنَّ خالداً لم يسمع عن أبي عثمان ـ وهو النهدي ـ شيئاً، قال ابن حجر: «قال عبدالله بن أحمد بن حنبل ـ في كتاب العلل ـ عن أبيه: لم يسمع خالد الحذّاء عن أبي عثمان النهدي شيئاً»[3].

الوجه الرّابع:

إنّ هذا الحديث يدل علىٰ أحبيّة عائشة من فاطمة عليها السلام، فيبطله الأحاديث الكثيرة الصحيحة الواردة من طرقهم في شأن فاطمة عليها السلام، الدالّة علىٰ أحبيّتها وأفضليّتها من عائشة وغيرها مثل: حديث: «فاطمة سيّدة نساء أهل الجنّة». وحديث: «فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها فقد أغضبني» وحديث: «إنّما هي بضعة منّي يريبني ما رابها ويؤذيني ما آذاها» إلىٰ غير ذلك من الأحاديث التي لا تحصىٰ كثرةً[4].

فمن العجيب جدّاً دعوىٰ المحبّ كون «عائشة أحبّ إليه مطلقاً» فإنّه قلّة حياء... علىٰ أنّه لا يستقيم علىٰ أُصول السنّة أيضاً، لأنّ «الأحبيّة» دليل «الأفضلية»[5]. فيلزم أن تكون أفضل من أبيها أبي بكر أيضاً. وهو كما ترىٰ!!

---

(١) تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٤.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٢١٩.

(٣) تهذيب التهذيب ٣/ ١٠٥.

(٤) راجع أبواب فضائلها في الصحاح وغيرها.

(٥) هذا واضح جدّاً، وقد نصّ عليه العلماء، كالحافظ النووي بشرح حديث عمرو بن العاص من

الوجه الخامس:

عن أسلم بإسناد صحيح علىٰ شرط الشيخين: «إنّه حين بويع لأبي بكر بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ وكان علي والزبير يدخلان علىٰ فاطمة بنت رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم ـ فلمّا بلغ ذلك عمر بن الخطّاب خرج، حتىٰ دخل علىٰ فاطمة فقال: يا بنت رسول الله، والله ما من الخلق أحد أحبّ إلينا من أبيكِ، وما من أحدٍ أحبّ إلينا بعد أبيك منكِ، وأيم الله ما ذاك بمانعي إنْ اجتمع هؤلاء النفر عندكِ أنْ آمر بهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلمّا خرج عمر جاءوها فقالت: أتعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقنّ عليكم البيت، وأيم الله ليمضينّ لِما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فرأوا رأيكم ولا ترجعوا إليّ، فانصرفوا عنها فلم يرجعوا إليها، حتىٰ بايعوا لأبي بكر»(1).

ولو كان لحديث عمرو بن العاص أصل لم يكن وجه لما قاله عمر مع الحلف عليه.

الوجه السادس:

إنّه لو كان لهذا الحديث المفترىٰ أصل، فلماذا اعترفت عائشة بأحبيّة علي والزهراء عليهما السلام؟ ولماذا لم تجب «جميع بن عمير» و«عروة بن الزبير» و«معاذة الغفاريّة» الذين عيّروها بخروجها علىٰ أمير المؤمنين عليه السّلام بكونها هي وأبوها أحبّ النّاس إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، بل قالت: إنّه كان قضاءً وقدراً من الله؟

(المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج) فراجعه.

(1) إزالة الخفا عن سيرة الخلفا. والحديث في كنز العمال ٥ / ٦٥١ رقم: ١٤١٣٨ عن ابن أبي شيبة.

من هنا يظهر أنْ حديث عمرو بن العاص ممّا اختلقته يداه، أو بعض الأيدي الحاقدة علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام من العثمانية أو المروانيّة. . . وإلّا لاحتجت به عائشة في هذه المواضع ونحوها لتبرير مواقفها وأقوالها. . .

الوجه السابع:

لقد عرفت من الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي ـ بسندٍ صحيح كما اعترف ابن حجر ـ أن عائشة خاطبت النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بقولها: «والله لقد علمت أنَّ علياً أحبّ إليك من أبي» وأنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أقرّها علىٰ هذا ولم يجبها بشيء. . . فما نسبه عمرو بن العاص في هذا الحديث إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم كذب.

كلام ابن حجر وإبطاله

نعم هو افتراء وكذب، وإنْ حاول الحافظ ابن حجر ترجيح حديث عمرو، أو الجمع بينهما ـ لأنّ حديث عمرو بن العاص صحيح في زعمه، لأنّه مخرج في الصحيحين ـ فقال ما نصه:

«أخرج أحمد وأبو داود والنّسائي ـ بسندٍ صحيح ـ عن النعمان بن بشير قال: إستأذن أبو بكر علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد علمت أنَّ علياً أحبّ إليك من أبي. الحديث.

فيكون علي ممّن أبهمه عمرو بن العاص أيضاً.

وهو وإنْ كان في الظاهر يعارض حديث عمرو، لكن يرجّح عمرو أنّه من قول النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وهذا من تقريره.

ويمكن الجمع باختلاف جهة المحبّة، فيكون في حق أبي بكر علىٰ عمومه بخلاف علي، ويصح حينئذٍ دخوله فيمن أبهمه عمرو.

ومعاذ الله أن نقول ـ كما يقول الرافضة ـ من إبهام عمرو فيما روىٰ، لِما

كان بينه وبين علي رضي الله عنهما، فقد كان النعمان مع معاوية علىٰ علي وَلم يمنعه ذلك من الحديث بمنقب علي، ولا ارتياب في أنَّ عمراً أفضل من النعمان، والله أعلم»[1].

أقول: لكنّها محاولة يائسة...

أمّا ترجيح حديث عمرو لكونه من قول النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم علىٰ حديث النعمان، لكونه من تقريره، فصدور مثله من شيخ الإسلام عند القوم غريب.

أمّا أوّلاً: فلأنَّ تقدم أحد المتعارضين لكونه قولاً ممنوع في أمثال المقام.

وأمّا ثانياً: فلأنَّ في حديث النعمان مرجّحات عديدة علىٰ أُصول أهل السنّة، توجب تقدّمه علىٰ حديث عمرو بن العاص. منها: جلالة شأن عائشة صاحبة القضيّة، وأنّها أكثر وقوفاً علىٰ حالات النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، وأنّها أعرف الناس بحال أبيها من حيث الفضيلة... إلىٰ غير ذلك ممّا لا يخفىٰ عند الإمعان.

ومن أكبر المرجّحات في حديث النّعمان: أنّ هذا الرجل يروي هذا الحديث مع كونه مع معاوية علىٰ علي عليه السلام، والفضل ما شهدت به الأعداء، وأيضاً: فإنّه من حديث عائشة، وهي من أشدّ الناس عداوةً لأمير المؤمنين عليه السلام. بخلاف حديث عمرو بن العاص، فإن عمراً لم يكن له عداوة مع عائشة وأبي بكر وعمر، بل كانوا جميعاً ملةً واحدة، وقد كان وزير معاوية بن أبي سفيان الذي وضعت في سلطته الأحاديث الكثيرة في فضل المخالفين لأهل البيت عليهم السلام، ومن الواضح جدّاً تقدّم الخبر الذي ينقله مثل النعمان في فضل أمير المؤمنين عليه السلام، علىٰ الخبر الذي ينقله مثل ابن العاص في فضل

---

(١) فتح الباري ٧/ ١٨.

أبي بكر وعمر. . .

وأمّا دعوىٰ الجمع بين الحديثين بما ذكر فبطلانها واضح ممّا سبق بالتفصيل، حيث علمت أنّ إطلاق أفعل التفضيل علىٰ المفضول بلحاظ وجهٍ حقيرٍ، غير جائز. . .

الوجه الثامن:

أخرج الترمذي: «حدّثنا سفيان بن وكيع، نا محمّد بن بكر، عن ابن جريج، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر: أنّه فرض لأُسامة في ثلاثة آلاف وخمسمائة، وفرض لعبد الله بن عمر في ثلاثة آلاف. فقال عبدالله بن عمر لأبيه: لم فضّلت أُسامة عليَّ، فوالله ما سبقني إلىٰ مشهد؟ قال: لأنَّ زيداً كان أحبَّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم من أبيك، وكان أُسامة أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم منك، فآثرت حبّ رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ علىٰ حبّي. هذا حديث حسن غريب»[1].

فهذا الحديث صريح في أنّ «زيد بن حارثة» كان أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم من «عمر بن الخطاب» بإقرارٍ منه، فما جاء في ذيل حديث عمرو بن العاص كذب، ولو كان لِما ذكره عمرو أصل لعلمه عمر بن الخطاب، وحمل هذا الإقرار من عمر علىٰ التواضع غير جائز، لأنّه جاء في جواب اعتراضٍ من ولده علىٰ ما فعله فلابدَّ من أن يحمل علىٰ الحقيقة والإطلاق. . .

وبالجملة، فلا مناص للقوم من الإلتزام بأحد الأمرين، إمّا تكذيب عمر ابن الخطاب في أحبيّة زيد منه، وإمّا تكذيب عمرو بن العاص في حديثه! لكنّ الإنسان إذا ابتلي ببليّتين إختار أهونهما. . . والأهون عندهم تكذيب عمرو. . .

---

(١) صحيح الترمذي ٥/ ٦٣٤.

الوجه التّاسع :

روىٰ المتقي : «عن عمرو بن العاص قال قيل : يا رسول الله ، أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال : عائشة . فقال : من الرجال؟ قال : أبو بكر، قال : ثمّ من؟ قال : ثم أبو عبيدة . كر»[1] .

وهذا الحديث الذي رواه المتقي ، عن ابن عساكر، عن عمرو بن العاص يعارض حديثه المذكور. . .

فأيّ النّاس أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بعد أبي بكر: عمر أو أبو عبيدة؟

لقد وقع الرّجل في تهافت واضح ، وواقع الأمر أنّه عندما جعل أحد الرجلين أحبّ الناس بعد أبي بكر نسي جعله الآخر من قبل . . . فكذب مرّتين . . .

الوجه العاشر:

وروىٰ المتقي أيضاً: «عن عمرو بن العاص قال: لمّا قدمت من غزوة السلاسل ـ وكنت أظن أنْ ليس أحد أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم منّي ـ فقلت: يا رسول الله ، أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال: عائشة . قال: إني لست أسألك عن النساء. قال: أبوها إذن . قلت: فأيّ الناس أحبّ إليك بعد أبي بكر؟ قال: حفصة . قلت: لست أسألك عن النساء، قال: فأبوها إذن . قلت: يا رسول الله فأين علي؟ فالتفت إلىٰ أصحابه فقال: إنَّ هذا يسألني عن النفس . ابن النجار»[2] .

---

(١) كنز العمال ١٢ / ٥٠٠ ، رقم : ٣٥٦٣٩ .

(٢) كنز العمال ١٣ / ١٤٢ ، رقم : ٣٦٤٤٦ .

وهذا حديث آخر يرويه المتقي، عن الحافظ ابن النجار، عن عمرو بن العاص... وفي رجوعه من غزوة ذات السلاسل بالذّات، فنقول: إنّه وإنْ افترىٰ علىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في صدر الحديث أحبيّة فلان وفلان إليه، إلاّ أنّه صرّح في ذيله ـ بإلجاء من الله سبحانه ـ بما هو الحق... وبالرغم من أن للإماميّة الأخذ بالذيل وتكذيب الصدر أخذاً بقاعدة إقرار العقلاء علىٰ أنفسهم مقبول وعلىٰ غيرهم مردود، وعملاً بما قيل: خذ ما صفىٰ ودع ما كدر... فلهم الإحتجاج بذيله علىٰ الأحبيّة المطلقة لعلي عليه السلام، لكن لو سلّم صدور الحديث بكامله... فإنَّ دلالته علىٰ كونه عليه السّلام أحبّ الخلق إلىٰ الرسول صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أحبيةً مطلقةً عامة صحيحة وتامّة... وهذا هو المطلوب... والحمد لله الذي أجرىٰ الحق علىٰ لسانهم وخرّب بأيديهم بنيانهم.

هذا تمام الكلام علىٰ ما ادّعاه المحبّ الطبري في هذا المقام.

كلامٌ آخر للمحبّ الطبري وإبطاله

وكذا ادّعىٰ المحبّ الطبري في حديث أحبيّة الصدّيقة الزهراء عليها السلام، حيث قال في كتابه (ذخائر العقبىٰ):

«وذكر أنّها رضي الله عنها كانت أحبّ الناس إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم:

عن أُسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ قالوا: يا رسول اللهٰ من أحبّ إليك؟ قال: فاطمة. قالوا: نسألك عن الرجال؟ قال: أماأنت يا جعفر، وذكر حديثاً سيأتي إن شاء الله تعالىٰ في مناقب جعفر رضي الله عنه وفيه: إنَّ أحبّهم إليه زيد بن حارثة رضي الله عنه. أخرجه أحمد.

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: إنّها سُئلت: أيّ الناس كان أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم؟ فقالت: فاطمة. فقيل: من الرجال؟ قالت:

زوجها، أن كان ـ ما علمت ـ صوّاماً قوّاماً. أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن غريب. وأخرجه أبو عمر بن عبيد، وزاد بعد قوله قوّامـاً، جديراً بقول الحق.

وعن بريدة ـ رضي الله عنه ـ قال: أحبّ النساء إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم فاطمة رضي الله عنها، ومن الرجال علي رضي الله عنه. أخرجه أبو عمر. قال إبراهيم: يعني من أهل بيته.

ويؤيّد تأويل إبراهيم: الحديث المتقدّم: أنّه صلّىٰ الله عليـه وسلّم قال لفاطمة رضي الله عنها: أنكحتك أحبَّ أهل بيتي إليَّ.

وفي المصير إليه جمع بينه وبين ما روي في الصحيح عن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنّه سئل عن أحبّهم إليه قال: عائشة. قالوا: من الرجال؟ قال: أبوها ـ وقد ذكرنا ذلك في مناقب أبي بكر رضي الله عنه في كتاب الرياض النضرة في فضائل العشرة المبشرة، وذكرناه في مناقب عائشة رضي الله عنها في كتاب السمط الثمين في مناقب أُمهات المؤمنين ـ.

وما أخرجه الحافظ أبو القاسم الدمشقي عن أُسامة: إنَّ علياً رضي الله عنه قال: يا رسول الله، أي أهل بيتك أحبّ إليك؟ قال: فاطمة. قال علي رضي الله عنه: والله لا نسألك عن أهلك، قال: فأحبّ أهلي إليَّ من أنعم الله عليه وأنعمت عليه: أُسامة بن زيد. قال: فقال العباس: ومَنْ يا رسول الله؟ قال: علي. ثمّ أنت. قال فقال العباس: يا رسول الله، جعلت عمّك آخرهم؟! قال قال: إنّ علياً سبقك بالهجرة»[1].

أقول:

فالعجب من المحبّ الطبري لقد جهل أو تجاهل دلالة الأحاديث الكثيرة الشائعة ـ والتي روىٰ هو كثيراً منها في نفس كتابه هذا ـ علىٰ أنّ أهل البيت

(١) ذخائر العقبىٰ: ٣٥ ـ ٣٦.

عليهم السلام أفضل الناس وأحبّهم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم مطلقاً، وإلاّ لَما ارتضىٰ هذا التأويل؟

والأعجب جعله هذا التأويل طريق الجمع!! وكأنّه ما درىٰ ـ بغض النظر عن الأُمور والجهات الأُخرىٰ ـ أنّ ذكر حديث عمرو بن العاص مع تلك المثالب والقبائح التي يتّصف بها في مقابلة أحاديث سيدّنا أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ وغيره من الصحابة ممّا لا يرتضيه إنسان عاقل فضلاً عن المؤمن!!

وأمّا ما رواه في أنّ أحبّهم إليه زيد بن حارثة، فممّا تفرّد به أهل السنّة، علىٰ أنّه غير صحيح علىٰ أُصولهم أيضاً، فهو ينافي ما أجمع عليه الشيعة والسنّة.

كلام الشيخ عبد الحق الدهلوي وبطلانه

وممّا يضحك الثكلىٰ قول الشيخ عبد الحق الدهلوي في (شرح المشكاة) بشرح حديث جميع بن عمير:

«قوله: قالت: زوجها.

اُنظر إلىٰ إنصاف الصدّيقة وصدقها علىٰ رغم من يزعم من الزائغين خلاف ذلك. ولقد استحيت أن تذكر نفسها وأباها. ولا يبعد أنْ لو سئلت فاطمة عن ذلك لقالت: عائشة وأبوها. وقد ورد كذلك في رواية عن غير فاطمة رضي الله عنها. ومن هٰهنا يعلم أنّ الوجوه مختلفة والحيثيّات متعددة، وبهذا ينحلّ الشبهات ويتخلّص عن الورطات».

أقول:

إنّه لم يتعرَّض شرّاح (المصابيح) و(المشكاة) لهذه الورطة في شرحهم لهذا الحديث، وكأنّه يعلمون بأنْ لا مخلَص لهم منها، فرأوا المصلحة في السّكوت... وليت الشيخ عبد الحق سار علىٰ نهجهم، لكنْ منعه من ذلك

شدّة تعصّبه، فأتىٰ بما يزيد الشّبهة قوةً، وأوقع نفسه في ورطة...

إنّ من الواضح جدّاً: أنّ مثل هذا الحديث لا ينفي إتّصاف عائشة بالعداء لأمير المؤمنين عليه السلام وبغضها له... لكنَّ الفضل ما شهدت به الأعداء... وهل ينكر الشيخ عدائها للإمام عليه السلام حتىٰ آخر لحظةٍ من حياته، حيث أنشدت ـ لمّا بلغها نبأ استشهاده ـ:

فألقت عصاها واستقر بها النوىٰ   كما قرَّ عيناً بالإياب المسافر؟!

وأمّا قوله: «ولقد أستحيت أن تذكر نفسها وأباها»

فنقول في جوابه: أي نسبةٍ بين تلك المتبرّجة المتّجملة الخارجة علىٰ إمام زمانها... وبين الحياء...!!

ثمّ ما يقول الشيخ بالنسبة إلىٰ اعترافها بأحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام مطلقاً من غير سؤال منها عن ذلك... كقولها: «ما خلق الله خلقاً أحبَّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم من علي بن أبي طالب»؟... ففي هذا الحديث الذي رواه الحافظ الكنجي بسنده عنها لم يكن أحد سألها عن أحبّ الناس إليه، وقد جاءت فيه بعبارةٍ واضحة الدّلالة علىٰ العموم، تشمل نفسها وأباها وسائر الناس أجمعين...

وأيضاً: ففي الأحاديث المتقدّمة أنّ «جميعاً» و«عروةً» و«معاذةً» لمّا عيّروها بالخروج إلىٰ البصرة لم تسكت، بل اعتذرت بأنّه كان قضاءً وقدراً من الله، وأنّها استشهدت في جواب معاذة بحديثٍ عن أبيها أبي بكرٍ في فضل أمير المؤمنين عليه السلام... ومن الواضح جدّاً أنّه متىٰ آل الأمر إلىٰ التعنيف والتعيير ـ لامرةً بل مرّات ـ تحتّم الجواب بما يقطع اللّوم والعتاب... فلو كان لحديث أحبيّتها وأحبيّة والدها أصل، فأيّ موضعٍ يكون أُولىٰ من هذا الموقع للإعتذار به... **ياأُولوا الألباب!!**

وأيضاً: لو كان لها نصيب من الحياء لَما قالت لعروة: «لِمَ تزوَّج أبوك أمّكِ»؟ ألم يكن بإمكانها التمثيل بشيء آخر للقضاء والقدر في جواب ذاك

التابعي الجليل عند القوم؟

وأيضاً: لو كان الحياء هو المانع لها من ذكر نفسها وأبيها فما الذي حملها علىٰ ذكر أحبيّة علي والزهراء عليها السلام؟ هلّا سكتت ولم تجب بشيء أصلاً؟!

وأيضاً: فقد أخرج الحاكم أنّها قالت في جواب أُمّ جميع بن عمير: «والله ما أعلم رجلاً كان أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم منه، ولا امرأة من الأرض كانت أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم من امرأته»[1] وليس من شأن أحدٍ من أهل الإيمان أن يذكر ـ استحياءً ـ أمراً غير واقعٍ ويؤكّده بالحلف الشرعي بلفظ الجلالة غير متأثّم من قوله تعالىٰ: **﴿ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم﴾**!!

وأيضاً: لقد جاء في حديث النعمان بن بشير ـ الذي رووه بسندٍ صحيح ـ «... فسمع صوتها عالياً وهي تقول: والله لقد علمت أنّ علياً أحبّ إليك من أبي...» فلماذا كلّ ذلك؟ وأين كان حياؤها؟

وأمّا قوله: «ولا يبعد أنْ لو سئلت فاطمة...».

فكلام من عنده قاله تسكيناً لقلبه... وفاطمة عليها السلام لا تتفوّه بما لا أصل له وما تعتقد هي خلافه مطلقاً...

وأمّا قوله: «وقد ورد كذلك في رواية عن غير فاطمة...».

فإنْ أراد حديث عمرو بن العاص، فقد عرفت حاله.

وإنْ أراد غيره... فحديث يتفرّدون به... والأدلّة السابقة واللاحقة تبطله...

وأمّا قوله: «ومن هنا يعلم...».

فجوابه: أنّ ممّا ذكرنا ـ ونذكر ـ يعلم أنْ ليس لهم لزيغهم خلاص عن الشبهات، ولا مناص عن الورطات، فهم فيها تائهون حائرون جاهلون مفتونون **﴿ومأواهم النار كلّما أرادوا أنْ يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب**

النار الذي كنتم به تكذّبون﴾.

من أقوال التّابعين والخلفاء الصريحة
في أنّ عليّاً أحبّ الناس إلىٰ النبيّ

وكـذلـك رأي التّـابعين. . . وأُولئك الذين يقول أهل السنّة فيهم بإمرة المؤمنين. . . فإنّهم كانوا يرون أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ الخلق إلىٰ رسول ربّ العالمين:

قول الحسن البصري:

قال الغـزالي: «ويروىٰ عن إبن عائشة: أنّ الحجاج دعا بفقهاء البصرة وفقهاء الكوفة. قال: فدخلنا عليه ودَخَل الحسن البصري رحمه الله آخر من دخل. فقال الحجاج: مرحباً بأبي سعيد مرحباً بأبي سعيد، إليّ إليّ، ثمّ دعا بكرسي ووضع إلىٰ جنب سريره، فقعد عليه، فجعل الحجاج يذاكرنا ويسألنا، إذا ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه فنال منه ونلنا منه مقاربةً له وفرقاً من شره، والحسن ساكت عاض علىٰ إبهامه.

فقال: يا أبا سعيد، مالي أراك ساكتاً؟

قال: ما عسيت أن أقول؟

قال: أخبرني برأيك في أبي تراب.

قال: سمعت الله جلّ ذكره يقول: **﴿وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلاّ لنعلم من يتّبع الرسول ممّن ينقلب علىٰ عقبيه وإنْ كانت لكبيرةً إلاّ علىٰ الذين هدىٰ الله وما كان الله ليضيع إيمانكم إنّ الله بالناس لرؤف رحيم﴾** فعلي ممّن هدىٰ الله من أهل الإيمان، فأقول:

ابن عمّ النبيّ عليه السلام، وختنه علىٰ ابنته، وأحبّ الناس إليه، وصاحب سوابق مباركات سبقت له من الله، لن تستطيع أنت ولا أحد من الناس أن يحظرها عليه، ولا يحول بينه وبينها. وأقول: إنّه إنْ كانت لعلي هنات فالله حسيبه، والله ما أجد فيه قولاً أعدل من هذا.

فبسر وجه الحجاج وتغيّر، وقام عن السرير مغضباً، فدخل بيتاً خلفه وخرجنا.

قال عامر الشعبي: فأخذت بيد الحسن فقلت له: يا أبا سعيد، أغضبت الأمير وأوغرت صدره. فقال: إليك عنّي يا عامر. يقول الناس: عامر الشعبي عالم أهل الكوفة، أتيت شيطاناً من شياطين الإنس تكلّمه بهواه وتقاربه في رأيه! ويحك يا عامر، هلّا اتقيت إنْ سُئلت فصدقت أو سكتَّ فسلمت. قال عامر: يا أبا سعيد قلتها وأنا أعلم ما فيها. قال الحسن: فذاك أعظم في الحجة عليك وأشدّ في التّبعة»[1].

قول المأمون العبّاسي:

وروىٰ أبو علي مسكويه: إنّ المأمون كتب إلىٰ الناس كتاباً يجيب فيه علىٰ اعتراضهم في كتاب لهم إليه علىٰ أخذه البيعة منهم لسيّدنا الإمام الرضا عليه السلام، فذكر نصّ الكتاب بطوله، نورد منه قدر الحاجة، وهذا هو:

«بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربّ العالمين، وصلّىٰ الله علىٰ محمّد وآل محمّد رغم أنف الراغمين. أما بعد فقد عرف أمير المؤمنين كتابكم وتدبّر أمركم ومخض زبدتكم، وأشرف علىٰ قلوب صغيركم وكبيركم، وعرفكم مقبلين ومدبرين، وما آل إليه كتابكم قبل كتابكم، في مراوضة الباطل وصرف وجوه الحق عن مواضعها، ونبذكم كتابَ الله تعالىٰ والآثار، وكلّ ما جاءكم به

(١) إحياء علوم الدين ٢ / ٣٤٦.

الصادق محمّد صلّىٰ الله عليـه وآله، حتىٰ كأنكم من الأُمم السالفة التي هلكت بالخسف والقذف والريح والصيحة والصواعق والرجم **﴿أفلا يتدبّرون القرآن أم علىٰ قلوبٍ أقفالها﴾**.

والذي هو أقرب إلىٰ أمير المؤمنين من حبل الوريد، لولا أنْ يقول قائل: إنّ أمير المؤمنين ترك الجواب من سوء أحلامكم وقلة أخطاركم وركاكة عقولكم ومن سخافة ما تأوون من آرائكم. فليستمع مستمع وليبلّغ الشاهد غائباً. أما بعد:

فإنّ الله تعالىٰ بعث محمّداً صلّىٰ الله عليـه وآله علىٰ فترةٍ من الرسل، وقـريش في أنفسهـا وأموالها لا يرون أحداً يساويهم ولا يناويهم، فكان نبيّنا محمّد صلّىٰ الله عليـه وآله أميناً من أوسطهم بيتاً وأقلّهم مالاً.

وكان أول من آمن به خديجة بنت خويلد، فواسته بمالها. ثمّ آمن به علي ابن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وله سبع سنين، لم يشرك بالله شيئاً، ولم يعبد وثناً، ولم يأكل رباً، ولم يشاكل أهل الجاهلية في جهالاتهم. وكانت عمومة رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله إما مسلم مهين أو كافر معاند، إلاّ حمزة، فإنّه لم يمتنع من الإسلام ولا امتنع الإسلام منه. فمضىٰ لسبيله علىٰ بيّنةٍ من ربّه.

أمّا أبو طالب فإنّه كفلَه وربّاه مدافعاً عنه ومانعاً منه، فلمّا قبض الله أبا طالب همّ به القوم وأجمعوا عليه ليقتلوه، فهاجر إلىٰ القوم الذين تبوؤا الدار والإيمان من قبلهم، يحبّون من هاجر إليهم، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أُوتوا ويؤثرون علىٰ أنفسهم ولو كان بهم خصاصة.

فلم يقم مع رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله أحد من المهاجرين كقيام علي بن أبي طالب، فإنّه آزره ووقاه بنفسه ونام في مضجعه. ثمّ لم يزل بعد ذلك مستمسكاً بأطراف الثغور وينازل الأبطال، ولا ينكل عن قرن، ولا يولي عن جيش. منيع القلب، يأمرّ علىٰ جميع ولا يأمّر عليه أحد.

أشدّ الناس وطأةً علىٰ المشركين، وأعظمهم جهاداً في الله، وأفقههم في

دين الله، وأقرأهم لكتاب الله، وأعرفهم بالحلال والحرام.

وهو صاحب الولاية في حديث غدير خم، وصاحب قوله صلّىٰ الله عليه وآله: أنت مني بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنّه لا نبيّ بعدي، وصاحب يوم الطائف.

وكان أحب الخلق إلىٰ الله وإلىٰ رسوله...»[1].

---

(١) الطرائف: ١٢٢ عن نديم الفريد.

من تصريحات الأعلام
بدلالة حديث الطّير علىٰ أفضليّة الإمام عليه السلام



لقــد أثبتنـا ـ والحمـد لله ـ أنّ الأحبيّة في حديث الـطير هي الأحبيّة المطلقة. . . وأنّ جميع تأويلات (الدّهلوي) وغيره باطلة في الغاية وساقطة إلىٰ النهاية. . . إلاّ أنا نذكر فيما يلي تصريحاتٍ ونصوصاً من عدة من أكابر علماء القوم، في أنّ حديث الطير دليل علىٰ أفضلية سيدنا أمير المؤمنين عليه السّلام وأحبيّته المطلقة عند الله والنبيّ الكريم صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم. . . إتماماً للحجّة وتنويراً للمحجّة. . .

علماء عصر المأمون

قد تقدّم سابقاً عن ابن عبد ربّه فيما رواه تحت عنوان «إحتجاج المأمون علىٰ الفقهاء في فضل علي» عن إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل بن حمّاد بن زيد قال: «بعث إليَّ يحيىٰ بن أكثم وإلىٰ عدّةٍ من أصحابي ـ وهو يومئذٍ قاضي القضاة ـ فقال: إنّ أمير المؤمنين أمرني أنْ أُحضر معي غداً مع الفجر أربعين رجـلاً، كلّهم فقيه يفقه ما يقال له ويحسن الجواب» أنّ المأمون احتّج علىٰ الفقهـاء الحاضرين ـ وفيهم إسحاق وابن أكثم ـ بفضائل لأمير المؤمنين عليه السلام في إثبات أفضليّته من غيره من الأصحاب، وكان منها حديث الطَّير، حيث قال لإسحاق بن إبراهيم الذي كان المخاطَب فيهم:

«يا إسحاق: أتروي الحديث؟ قلت: نعم. قال: فهل تعرف حديث

الـطّير؟ قلت: نعم. قال: فحـدّثني به. قال: فحـدّثته الحـديث فقـال: يا إسحاق، إني كنت أُكلّمك وأنا أظنّك غير معاندٍ للحق، فأما الآن فقد بان لي عنادك، إنّك توقنُ أنَّ هذا الحديث صحيح؟ قلت: نعم، رواه من لا يمكنني ردّه. قال:

أفرأيت أنَّ من أيقن أنّ هذا الحديث صحيح ثمّ زعم أن أحداً أفضل من علي لا يخلو من إحدىٰ ثلاثة: من أن يكون دعوة رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم عنده مردودة عليه، أو أنْ يقول: عرف الفاضل من خلقه وكان المفضول أحبّ إليه، أو أن يقول: إنّ الله عزّ وجلّ لم يعرف الفاضل من المفضول. فأيّ الثلاثة أحبّ إليك أن تقل؟

فأطرقت.

ثمّ قال: يا إسحاق: لا تقل منها شيئاً، فإنّك إنْ قلت منها شيئاً استتبتك، وإن كان للحديث عندك تأويل غير هذه الثلاثة الأوجه فقله.

قلت: لا أعلم...».

ثمّ إنّ يحيىٰ بن أكثم أعرب عن قبوله لما قال المأمون وعجزه عن الجواب بقوله: «يا أمير المؤمنين، قد أوضحت الحق لمن أراد الله به الخير، وأثبتَّ ما لا يقدر أحد أنْ يدفعه».

قال إسحاق: «فأقبل علينا وقال: ما تقولون؟ فقلنا: كلّنا نقول بقول أمير المؤمنين...»[1].

الحاكم النيسابوري

وقـال الذهبي بترجمة الحاكم: «وسُئل الحاكم أبو عبدالله عن حديث الـطير فقـال: لا يصحّ، ولو صحَّ لَما كان أحد أفضل من علي بعد رسول الله

(١) العقد الفريد ٥ / ٣٥٤ ـ ٣٥٨.

صلّىٰ الله عليـه وسلّم»[1].

فهذا الكلام الذي نسبه الذهبي إلىٰ الحاكم وأقرّه عليه صريح في دلالة حديث الطَّير علىٰ الأفضليّة. . . ولنعم ما أفاد محمّد بن إسماعيل الأمير في توضيح هذا الكلام المعزىٰ إلىٰ الحاكم:

«وإذا ثبت أنّه أحبّ الخلق إلىٰ الله من أدلة غير حديث الطير، فماذا ينكر من دلالة حديث الطير علىٰ الأحبيّة الدالة علىٰ الأفضلية؟ وكيف تجعل هذه الدلالة قادحةً في صحة الحديث كما نقل عن الحاكم؟ ويقرب أن الحافظ أبا عبـدالله الحاكم ما أراد إلّا الاستدلال علىٰ ما يذهب إليه من أفضليّة علي، بتعليق الأفضلية علىٰ صحة حديث الطير، وقد عرف أنّه صحيح، فأراد استنزال الخصم إلىٰ الإقرار بما يذهب إليه الحاكم فقال: لا يصح ولو صحَّ لما كان أحد أفضل من علي بعده. وقد تبيّن صحّته عنده وعند خصمه، فيلزم تمام ما أراده من الدليل علىٰ مذهبه»[2].

الفخر الرّازي

قال إمام الإشاعرة الفخر الرازي ما نصّه:

«فأما خبر الطّير فلا شك أنّه لو صحَّ لدلَّ علىٰ كونه أفضل من غيره، لكنه من أخبار الآحاد. . .».

فهـذا كلامه وهو ـ كما ترىٰ ـ إقرار بالدّلالة بلا تشكيك، وأما ما ذكره بالنسبة إلىٰ سنده فبطلانه ظاهر ممّا تقدّم وسبق في بحث السند، لاسيّما من الحاكم النيسابوري الممدوح لدىٰ الفخر والمعتمد.

وأيضاً:

قال الفخر بعد عبارته المذكورة في جواب حديث الطير: «وهو معارض

---

(١) تذكرة الحفّاظ ٢ / ١٠٣٩.

(٢) الروضة الندية ـ شرح التحفة العلويّة.

بأخبار كثيرة وردت في حق الشيخين. . .

لا يقال: الأحاديث المرويّة في حق علي ـ رضي الله عنه ـ أقوىٰ، لبقائها مع الخوف الشديد علىٰ روايتها في زمان بني أُميّة، فلولا قوّتها في ابتداء أمرها لما بقيت.

لأنّا نقول: هذا معارض بما أنَّ الروافض كانوا أبداً قادحين في فضائل الصّحابة ـ رضي الله عنهم ـ فلولا قوتها في ابتدائها وإلّا لما بقي الآن شيء منها»[1].

هذا كلام الفخر. . . ولو كان هناك مساغ لشيء من التأويلات التي ذكرها (الدهلوي) أو غيره، أو كان عند الفخر نفسه تأويل غيرها. . . لذكره. . . فيظهر أنْ لا طريق عندهم للجواب إلّا الطعن في السند، وقد عرفت فساده، والمعارضة بما رووه في فضائل الشيخين، وهي معارضة باطلة، لكون ما يروونه فيهما ليس بحجة، واللاحجة لا يعارض الحجة. وأمّا ما ذكره في جواب الاعتراض فواضح الاندفاع، لأنّه قياس مع الفارق. . .

وبالجملة، فهذا الكلام أيضاً دال علىٰ المفروغية عن دلالة حديث الطّير علىٰ الأفضليّة. . . وهذا هو المطلوب في المقام.

محمّد بن طلحة

وقال محمّد بن طلحة الشافعي في (مطالب السؤول) في الباب الأول: «الفصل الخامس: في محبة الله تعالىٰ ورسوله صلّىٰ الله عليه وآله، ومؤاخاة الرسول إياه، وامتزاجه به، وتنزيله إياه منزلة نفسه، وميله إليه، وإيثاره إيّاه.

وقبل الشروع في المعاقد المقصودة والمقاصد المعقودة في هذا الفصل، لابدّ من شرح حقيقة المحبّة وكيفية إضافتها إلىٰ الله تعالىٰ وإلىٰ

---

(١) نهاية العقول ـ مخطوط.

العبـد، فإن العقـل إذا لم يحط بتصوّر ذاتها لم ينتظم قضاؤه عليها لا بنفيها ولا إثباتها، ولم يستقم حكمه لها بشيء من نعوتها وصفاتها فأقول:

المحبّة حالة شريفة أخبر الله عزّ وجلّ بوجودها منه لعبده ومن عبده له، فقال جلّ وعلا: ﴿**فسوف يأتي الله بقومٍ يحبّهم ويحبّونه**﴾ وقالك ﴿**إنّ الله يحبُّ التوابين ويحبُّ المتطهّرين**﴾ وقال: ﴿**إنّ الله يحبُّ الذين يقاتلون في سبيله صفّاً كأنّهم بنيان مرصوص**﴾...

إنّ حقيقة محبّة الله تعالىٰ لعبده: إرادته سبحانه لإنعامٍ مخصوص يفيضه علىٰ ذلك العبد من تقريبه، وإزلافه من محال الطهارة والقدس، وقطع شواغله وتطهير باطنه عن كدورات الدنيا، ورفع الحجاب عن قلبه حتىٰ يشاهده كأنّه يراه، فإرادته بأنْ يخصَّ عبده بهذه الأحوال الشريفة هي محبّته له...

وأمّا محبّة الله تعالىٰ فهي ميله إلىٰ نيل هذا الكمال، وإرادته درك هذه الفضائل.

فيكون إضافة المحبة إلىٰ الله ـ تعالىٰ جلّ وعلا ـ وإضافتها إلىٰ العبد مختلفين، نظراً إلىٰ الإعتبارين المذكورين.

فإذا وضح معناهما فمَن خصّه الله ـ عزّ وعلا ـ بمحبّته علىٰ ما تقدم من إرادته بقربه وإزلافه من مقرّ التقديس والتطهير، وقطع شواغله عنه، وتطهير قلبه من كدورات الـدنيا ورفـع الحجـاب، فقـد أحرز قصاب السّابقين، وارتدىٰ بجلباب الفائزين المقربين.

وهـذه المحبّة ثابتة لأمير المؤمنين علي، بتصريح رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم، فإنّـه صحَّ النقـل في المسـانيد الصحيحة والأخبار الصريحة، كمسندي البخاري ومسلم وغيرهما: أنّه صلّىٰ الله عليـه وسلّم قال يوم خيبر: لأعطينَّ الراية...

وقال صلّىٰ الله عليـه وسلّم يوماً ـ وقد أُحضر إليه طير ليأكله ـ اللّهم ائتني بأحبِّ الخلق إليك يأكـل معي هذا الـطير، فجاء علي فأكل معه. وكان أنس

حاضراً يسمع قول النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم قبل مجئ علي. فبعد ذلك جاء أنس إلىٰ علي فقال: استغفر لي ولك عندي بشارة، ففعل، فأخبره بقول النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم.

إيقاظ وتنبيه: إعلم ـ أيدك الله بروحٍ منه ـ أن أخبار النبي صلّىٰ الله عليه وسلّم صدق وأقواله حق، فإذا أخبر عن شيء فهو محقَّق لا يرتاب في صحته ذوو الإيمان ولا أحد من المهتدين، فكان صلوات الله عليه قد اطّلع بنور النبوّة علىٰ أنَّ علياً ممّن يحبّه الله تعالىٰ، وأراد أنْ يتحقق الناس ثبوت هذه المنقبة السنيّة والصّفة العليّة التي هي أعلىٰ درجات المتّقين لعلي، وكان بين الصحابة يومئذٍ منهم حديثو عهد بالإسلام، ومنهم سمّاعون لأهل الكتاب، ومن فيهم شيء من نفاق، فأحبَّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم أن يثبت ذلك لعلي في نفوس الجميع فلا يتوقف فيه أحد. فقرن صلّىٰ الله عليه وسلّم في خبره بثبوت هذه الصفة ـ وهي المحبة الموصوفة من الجانبين لعلي، التي هي صفة معينة معنوية لا تدرك بالعيان ـ بصفةٍ محسوسةٍ تدرك بالأبصار أثبتها له وهي فتح خيبر علىٰ يديه، فجمع قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم في وصف علي بين المحبة والفتح، بحيث يظهر لكلّ ناظر صورة الفتح ويدركه بحاسّته، فلا يبقىٰ عنده توقف في ثبوت الصفة الأُخرىٰ المقترنة بهذه الصفة المحسوسة، فيترسّخ في نفوس الجميع ثبوت هذه الصفة الشريفة العظيمة لعلي.

وهكذا في حديث الطير، جعل إتيانه وأكله معه ـ وهو أمر محسوس مرئي ـ مثبتاً عند كلّ أحدٍ من علمه أنّ علياً متصف بهذه الصفة العظيمة، وزيادة الأحبيّة علىٰ أصل المحبة. وفي ذلك دلالة واضحة علىٰ علّو مكانة علي وارتفاع درجته وسمّو منزلته، واتّصافه بكون الله تعالىٰ يحبّه وأنّه أحبّ خلقه إليه.

وكانت حقيقة هذه المحبة قد ظهرت عليه آثارها وانتشرت لديه أنوارها، فإنّه كان قد أزلفه الله تعالىٰ في مقرّ التقديس، فإنّه نقل الترمذي في صحيحه: أنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم دعا علياً يوم الطائف فانتجاه فقال الناس:

لقد أطال نجواه مع ابن عمه! فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: ما انتجيته ولكنَّ الله انتجاه...»[١].

الحافظ الكنجي

وقال الحافظ محمد بن يوسف الكنجي ـ بعد رواية حديث الطير ـ: «وفيه دلالة واضحة علىٰ أنَّ عليّاً أحبّ الخلق إلىٰ الله، وأدّل الدلالة علىٰ ذلك إجابة دعاء النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم فما دعا به. وقد وعد الله تعالىٰ من دعاه بالإجابة حيث قال: ﴿أُدعوني أستجب لكم﴾ فأمر بالدعاء ووعد بالإجابة، وهو عزّ وجلّ لا يخلف الميعاد، وما كان الله ليخلف وعده رسله. ولا يردّ دعاء رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم لأحبّ الخلق إليه. ومن أقرب الوسائل إلىٰ الله محبّته ومحبّة من يحبّه لحبّه. كما أنشدني بعض أهل العلم في معناه:

بالخمسة الغرّ من قريش وسادس القوم جبرئيل
بحبّهم ربّ فاعف عنّي بحسن ظنّي بك الجميل

العدد الموسوم بالستّة في هذا البيت أصحاب العباء الذين قال الله تعالىٰ في حقهم: ﴿ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً﴾ وهم: محمّد رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وسادس القوم جبرئيل»[٢].

المحبُّ الطَّبري

وقال محبّ الدين الطبري في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام:

«ذكر أنّه أحبّ الخلق إلىٰ الله تعالىٰ بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه

---

(١) مطالب السؤول ١ / ٤٢ ـ ٤٣.

(٢) كفاية الطالب: ١٥١.

وسلّم:

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان عند رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير. فجاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأكل معه. أخرجه الترمذي، والبغوي في المصابيح في الحسان...»[1].

وأيضاً:

قال الطبري في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام:

«ذكر اختصاصه بأحبيّة الله تعالىٰ له:

عن أنس بن مالك قال: كان عند النبيّ...»[2].

وأيضاً:

قال: «ذكر محبة الله عزّ وجل ورسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم له:

تقدّم في الخصائص ذكر أحبيّته إلىٰ الله ورسوله، وهي متضمنّة للمحبّة مع الترجيح فيها علىٰ الغير»[3].

فليمت المنكرون والجاحدون حنقاً وغيظاً...

شهابُ الدّين أحمد

وقال السيد شهاب الدين أحمد ـ بعد حديث أبي ذر في أحبّ الخلق إلىٰ الرسول صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم:

«قال الشيخ العارف أُسوة ذوي المعارف جلال الدين أحمد الخجندي قدّس سرّه ـ بعد رواية حديث عائشة ومعاذة وأبي ذر رضي الله عنهم كما سبق ـ: وهذه الآثار عاضدة حديث الطير، إذ لا يكون أحد أحبّ إلىٰ رسول الله

(١) ذخائر العقبىٰ: ٦١.

(٢) الرياض النضرة ٣ / ١١٤.

(٣) الرياض النضرة ٣ / ١٨٨.

صلّىٰ الله عليـه وسلّم إلاّ أن يكون ذلك أحبّ إلىٰ الله عزّ وجل»[١].

وأيضاً:

قال السيد شهـاب الـدين: «الباب السابع، في ترنّم أغاني النبوّة في مغـاني الفتوة، بأحبّيته إلىٰ الله تعالىٰ ورسوله، وتنسّمه شقائق شواهق معالي العناية بما ظهر أنّه أشدّ حبّاً لله ورسوله:

عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: كان عند النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآلـه وبـارك وسلّم طير فقـال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقـك إليك يأكـل معي هذاالطير. فجاء علي بن أبي طالب فأكل معه. وراه الطبري وقال: خرّجه الترمذي...»[٢].

فحديث الطير عنده دليل الأحبيّة...

ابن تيميّة

وقال ابن تيمية في الجواب عن حديث الطير ما نصّه:

«السادس ـ إنّ الأحاديث الثّابتة في الصّحاح التي أجمع أهل الحديث علىٰ صحّتها وتلقّيها بالقبول تناقض هذا، فكيف يعارض تلك بهذا الحديث المكذوب الموضوع الذي لم يصحّحوه؟ يتبيّن هذا لكلّ متأمّل ما في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من فضائل القوم...

وأيضاً: فإنّ الصّحابة أجمعوا علىٰ تقديم عثمان، الذي عمر أفضل منه، وأبو بكر أفضل منهما. وهذه المسألة مبسوطة في غير هذا الموضع، وقد تقدّم بعض ذلك، لكن ذكر هذا ليتبيّن أن حديث الطير من الموضوعات»[٣].

---

(١) توضيح الدلائل ـ مخطوط.

(٢) توضيح الدلائل ـ مخطوط.

(٣) منهاج السنّة ٤ / ٩٩.

فلولا دلالة هذا الحديث علىٰ الأفضلية عند ابن تيمية لما كان بحاجةٍ إلىٰ المعارضة والإستدلال بما ذكر. . . ولو كانت الأحبيّة فيه نسبية ـ كما ذكر (الدهلوي) أو يمكن تأويلها بوجهٍ من الوجوه ـ لم يكن تناقض بين حديث الطير وما ذكر من أحاديث القوم!!

ومن هنا يظهر اضطراب القوم في مقام الجواب عن هذا الحديث الشريف، فالمتقدّمون كالرّازي وابن تيميّة لم يذكروا شيئاً من التأويلات إمّا عن عجزٍ وقصور، وإمّا للإلتفات إلىٰ ركاكتها وسخافتها، فعمدوا إلىٰ خرافات شيوخهم في باب فضائل الشيخين، فزعموا مناقضتها لحديث الطّير، أو ادّعوا وضع هذا الحديث الشّريف، مكذّبين كبار أساطين طائفتهم الذين رووه، وأثبتوه في كتبهم في جملة فضائل مولانا أمير المؤمنين عليه السلام. والمتأخّرون سلكوا سبيل التأويل وإنكار دلالة الحديث علىٰ الأحبيّة والأفضليّة المطلقة، مخطّئين أُولئك الذين أذعنوا بالدلالة وادّعوا المعارضة أو الوضع . . . بل لقد وقع الواحد منهم في التهافت والتناقض . . . فالرازي يعترف في (نهاية العقول) بدلالة حديث الطير علىٰ الأفضلية بصراحة ثمّ يدّعي المعارضة، ويناقض نفسه في (الأربعين) ـ كما ستسمع فيما بعد ـ ويمنع الدّلالة . . .

لكن الجمع بين المتناقضات ممتنع، وهم بين أمرين، إمّا رفع اليد عن الحكم بالوضع بدعوىٰ معارضته لما وضعوه في حق الشيخين، وإمّا الإعتقاد والإقرار بدلالة الحديث علىٰ الأحبيّة ونبذ التأويلات الموهونة . . . وأمّا لا هذا ولا ذاك فهذا من وساوس الخناس الأفّاك، والله ولّي التفضّل بالفهم والإدراك.

محمّد الأمير الصّنعاني

وقال العلاّمة محمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني في دلالة حديث الطّير علىٰ أحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام بعد إيراد طرقه:

«قلت: هذا الخبر رواه جماعة عن أنس، منهم: سعيد بن المسيب،

وعبد الملك بن عمير، وسليمان بن الحجاج الطّائفي، وأبو الرجال الكوفي، وأبو الهندي، وإسماعيل بن عبدالله بن جعفر، ويغنم بن سالم بن قنبر، وغيرهم.

وأمّا ما قال الحافظ الذهبي في التذكرة في ترجمة الحاكم أبي عبدالله المعروف بابن البيّع الحافظ المشهور، مؤلّف المستدرك وغيره، بعد أن ساق حكاية: وسئل الحاكم أبو عبدالله عن حديث الطير فقال: لا يصح، ولو صحّ لما كان أحد أفضل من علي بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم. قال الذهبي: قلت: ثمّ تغيّر رأي الحاكم، فأخرج حديث الطير في مستدركه. قال الذهبي: وأمّا حديث الطير فله طرق كثيرة قد أفردتها بمصنّف، ومجموعها يوجب أن الحديث له أصل. إنتهىٰ كلام الذهبي. فأقول:

كلام الحاكم هذا لا يصح عنه، أو أنّه قاله ثمّ رجع عنه كما قال الذهبي ثمّ تغيّر رأيه. وإنّما قلنا ذلك لأمرين:

أحدهما ـ وهو أقواهما ـ إنّ القول بأفضليّة علي رضي الله عنه بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم هو مذهب الحاكم، كما نقله الذهبي أيضاً في ترجمته عن ابن طاهر، قال الذهبي قال ابن طاهر: كان ـ يعني الحاكم ـ شديد التعصّب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنّن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً عن معاوية وإنّه يتظاهر بذلك ولا يعتذر منه. انتهىٰ كلام ابن طاهر، وقرّره الذهبي بقوله: أمّا إنحرافه عن خصوم علي فظاهر، وأمّا الشيخان فمعظّم لهما بكلّ حال، فهو شيعي لا رافضي. إنتهىٰ.

قلت: إذا عرفت هذا: فكيف يطعن الحاكم في شيء هو رأيه ومذهبه ومن أدلة ما يجنح إليه؟ فإنْ صحّ عنه نفي صحة حديث الطائر فلابدّ من تأويله بأنّه أراد نفي أعلىٰ درجات الصحّة، إذ الصحة عند أئمة الحديث درجات سبع، أو أن ذلك وقع منه قبل الإحاطة بطرق الحديث، ثمّ عرفها بعد ذلك فأخرجه فيما جعله مستدركاً علىٰ الصحيحين.

والثـاني: إنّ إخراجه في المستدرك دليل صحته عنده، فلا يصح نفي الصحة عنه إلاّ بالتأويل المذكور.

فعلىٰ كلّ حالٍ فقدح الحاكم في الحديث لا يتم.

ثمّ هذا الذهبي ـ مع تعاديه وما يعزىٰ إليه من النصب ـ ألّف في طرقه جزءً. فعلىٰ كلّ تقدير قول الحاكم لا يصح. لابدَّ من تأويله.

ولأنّه علّل عدم صحته بأمرٍ قد ثبت من غير حديث الطير، وهو أنّه: إذا كان أحبّ الخلق إلىٰ الله سبحانه كان أفضل الناس بعد رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم، فقد ثبت أنّه أحبّ الخلق إلىٰ الله من غير حديث الطائر، كما أخرجه أبو الخير القزويني من حديث ابن عباس: إنّ عليّاً ـ رضي الله عنه ـ دخل علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم فقالم إليه وعانقه وقبّل بين عينيه، قال له العباس: أتحب هذا يا رسول الله؟ فقال: والله لله أشدّ حبّاً له منّي. **ذكره المحبّ** الطبري رحمه الله.

قلت: وفي حديث خيبر الماضي ـ وقوله صلّىٰ الله عليـه وسلّم: سأُعطي الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله ـ ما يدلّ لذلك. فإنّه ليس المراد من وصفه بحبّ الله إيّاه أدنىٰ مراتبها ولا أوسطها بل أعلاها، لما علم ضرورةً من أنّ الله يحبّ جماعةً من الصحابة غير علي رضي الله عنه، قد ثبت ذلك بالنص علىٰ أفرادٍ منهم، وثبت أنّ الله يحبّهم جملةً، لقوله تعالىٰ: **﴿إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يحببكم الله﴾** وقد أخبر الله عنهم في عدّة آيات أنّهم اتّبعـوا رسـوله كقوله تعالىٰ: **﴿لقد تاب الله علىٰ النبيّ والمهاجرين والأنصار الذين اتّبعوه في ساعة العسرة﴾** وغيرها من الآيات المثنية عليهم، الدالة علىٰ اتّباعهم لرسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم، وقد علّق محبّته تعالىٰ باتّباع رسوله، فدلَّ أنّهم محبوبون لله تعالىٰ، وأنّ رتبتهم في المحبّة متفاوتة.

فلمّا خصَّ علياً يوم خيبر بتلك الصّفة من بينهم، وقد علم أنّه قد شاركهم في محبّة الله لهم، لأنه رأس المتّبعين لرسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم، علم

أنّـه أعلاهـم محبةً لله، كأنّه صلّىٰ الله عليـه وسلّم قال: لأُعطينَّ الرّاية أحبَّ الناس إلىٰ الله، ولهذا تطاول لها الصحابة، وامتدّت إليها الأعناق، وأحبَّ كلٌّ وترجّىٰ أن يخصَّ بها.

وقد ثبت أنّ علياً أحبّ الخلق إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم كما أخرجه الترمذي ـ وقال حسن غريب ـ من حديث عائشة أنّها سئلت: أيّ الناس أحب إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم؟ قالت: فاطمة. قيل فمن الرجال؟ قالت: زوجها، إنّه كان ـ ما علمت ـ صوّاماً قوّاماً.

وأخـرج المخلّص الـذهبي والحـافظ أبو القاسم الدمشقي من حديث عائشـة ـ وقد ذكر عنها علي رضي الله عنه ـ قالت: ما رأيت رجلًا أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم منه، ولا امرأة أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم من امرأته.

وأخرج الخجندي عن معاذة الغفارية قالت: دخلت علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم في بيت عائشة وعلي خارج من عنده، فسمعته يقول: يا عائشة إنّ هذا أحبّ الرجال إليَّ وأكرمهم عليّ، فاعرفي له حقّه وأكرمي مثواه.

وأخرج الملاّ في سيرته عن معاوية بن ثعلبة قال: جاء رجل إلىٰ أبي ذر ـ وهو في مسجد رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم ـ قال: يا أبا ذر، ألا تخبرني بأحبّ الناس إليك، فإني أعرف أنَّ أحبّ الناس إليك أحبّهم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم. قال: أي وربّ الكعبة، أحبّهم إليَّ أحبّهم إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم هو ذاك الشيخ ـ وأشار إلىٰ علي رضي الله عنه ـ.

ذكر هذه الأحاديث المحبّ الطبري رحمه الله.

وإذا ثبت أنّه أحبّ الخلق إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم، فإنّه أحبّ الخلق إلىٰ الله سبحانه. فإن رسول الله لا يكون الأحب إليه إلّا الأحبّ إلىٰ الله سبحانه. وإنّه قد ثبت أنّه أحبّ الخلق إلىٰ الله من أدلّة غير حديث الطائر هذا.

فماذا ينكر من دلالة حديث الطّير علىٰ الأحبيّة الدالّة علىٰ الأفضليّة؟ وانّها تجعل هذه الدلالة قادحة في صحة الحديث! كما نقل عن الحاكم.

ويقرب أنّ الحافظ أبا عبدالله الحاكم ما أراد إلّا الإستدلال علىٰ ما يذهب إليه من أفضليّة علي رضي الله عنه، بتعليق الأفضليّة علىٰ صحة حديث الطير، وقد عرف أنّه صحيح، فأراد استنزال الخصم إلىٰ الإقرار بما يذهب إليه الحاكم فقال: لا يصح، ولو صحَّ لما كان أحد أفضل من علي رضي الله عنه بعده صلّىٰ الله عليه وسلّم، وقد تبيَّن صحته عنده وعند خصمه، فيلزم تمام ما أراده من الدليل علىٰ مذهبه هذا.

وفي حديث الطير معجزة لرسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم باستجابة دعائه في إتيانه صلّىٰ الله عليه وسلّم بأحبّ الخلق.

وفيه دلالة علىٰ أن أحبّ الخلق إلىٰ الله علي، فإنّه مقتضىٰ استجابة الدعوة، وأنّه لا أرفع منه درجةً في الأحبيّة عنده تعالىٰ بعد رسوله صلّىٰ الله عليه وسلّم، لأنّه صلّىٰ الله عليه وسلّم دعا ثلاث مرّات، وكلّها يأتي فيها علي رضي الله عنه لا غيره، ويرجع من طريقه مرةً بعد مرة، يردّه أمر الله والدعوة النبويّة، وألقىٰ في قلب أنس ردّه له رضي الله عنه مرةً بعد مرة، ليظهر الأمر الإلٰهي والدعوة النبويّة، إذ لو فتح له عند أوّل مرة لربمّا قيل اتّفق أنّه وصل إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم اتّفاقاً، فما وقع الترديد من أنس والتردّد منه رضي الله عنه إلّا ليعلم اختصاصه، وأنّه لو كان غيره في رتبته رضي الله عنه لجاء به له أو معه، إذ ليست الدعوة مقصورةً علىٰ أحد.

وقد قدّمنا في حديث المحبّة بحثاً نفيساً في حديث خيبر فلا نكرّره، وأشار الإمام المنصور بالله إلىٰ حديث الطير بقوله:

ومــن غداة الــطير كان الــذي   خصّ بأكــل الطّائــر المشتوي»[1]

(١) الروضة الندية ـ شرح التحفة العلوية.

الملاّ يعقوب اللاّهوري

وقال الملاّ يعقوب اللاهوري في (شرح تهذيب الكلام) في البحث عن أدلّة أفضليّة أمير المؤمنين عليه السّلام: «ولحديث الطير وهو قوله عليه السلام: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير فجاء علي فأكل معه. رواه الترمذي.

ولا شكّ أنّ الأحبّ إلىٰ الله تعالىٰ من كان أكثر ثواباً عنده.

أقول: وهذا الحديث يدلّ علىٰ أفضليّة علي علىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وهو خلاف الإجماع، والعام المخصوص لا يكون حجة».

ودلالة هذا الكلام علىٰ مطلوب الإمامية واضحة جدّاً، فقد نصّ اللاّهوري علىٰ دلالة حديث الطير علىٰ أفضليّة أمير المؤمنين مطلقاً حتىٰ من النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ والعياذ بالله ـ. لكن زعم شمول هذا الإطلاق للنبيّ عليه وآله السلام صريح البطلان، لِما نصّ عليه أكابر العلماء المحققين من عدم دخول المتكلّم في إطلاق كلامه... وسيجئ ما يدل علىٰ ذلك... وعليه، فهذا العام ليس مخصّصاً حتىٰ يقال: العام المخصوص لا يكون حجة.

ولو سلّمنا كونه عاماً مخصوصاً فهو ـ علىٰ ما نصّ عليه أجلّة المحققين في علم الأُصول ـ حجة أيضاً... بل حجيّته مورد اجماعٍ مستند إلىٰ الصّحابة، وإليك كلام القاضي عضد الدين الإيجي الصريح في ذلك، فإنّه قال في مبحث العام المخصَّص من (شرح المختصر):

«لنا ما سبق من استدلال الصّحابة مع التخصيص، وتكرر وشاع ولم ينكر، فكان إجماعاً. ولنا أيضاً: إنا نقطع بأنّه إذا قال: أكرم بني تميم وأمّا فلاناً منهم فلا تكرمه، فترك إكرام سائر بني تميم عُدّ عاصياً، فدلّ علىٰ ظهوره فيه وهو المطلوب. ولنا أيضاً: إنّه كان متناولاً للباقي، والأصل بقاؤه علىٰ ما كان

عليه»[١].

المولوي حسن زمان

وقال المولوي حسن زمان الهندي في معنىٰ حديث الطير: «وكان إتيان الشيخين إتّفاقاً، فلذا صرفهما رضي الله عنهما، ثمّ إتيان المرتضىٰ إجابةً من الله عزّ وجلّ لدعائه، ولذا قبله، حيث علم ذلك صلّىٰ الله عليه وسلّم، وإلّا فكيف يسوغ ردّ من أتىٰ الله به!

ولذا خرّجه النسائي في ذكر منزلة علي من الله عزّ وجلّ.

وبه تبطل إرادة «من أحبّ الخلق» فإنّ الصدّيق والفاروق كذلك قطعاً، فما وجه تخصيصه بالأحبيّة بالإتيان به دونهما!

ويبطل احتمال أنّهما لم يكونا حينئذٍ بالمدينة الطيّبة.

وقيل من قال: إنَّ المراد: أحبّ الناس إلىٰ الله في الأكل مع النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وأنّ المرتضىٰ هو كذا، إذ الأكل مع من هو في حكم الولد يوجب تضاعف لذّة الطعام. مردود بأنّ أحبّ الناس كذلك شرعاً وعرفاً وعقلاً إنّما هو فاطمة أو أُختها إنْ كانت، أو الحسن والحسين إن كانا، أو الأزواج المكرّمات.

واحتمال الأحبيّة للمجموع إحتمال ناشٍ من غير دليل، فلا اختلال به بالاستدلال»[٢].

* * *

---

(١) شرح المختصر في علم الأُصول: ٢٢٤.

(٢) القول المستحسن في فخر الحسن ـ فضائل علي.

قـولـه:

ولا ريب في كون حضرة الأمير أحبّ الناس إلىٰ الله في الوصف المذكور.

أقـول:

لا ريب في كون سيّدنا أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ الخلق إلىٰ الله تعالىٰ في ذاك الوصف، بل جميع الأوصاف الفاضلة والمحامد الكاملة. ولو فرضنا قصر دلالة هذا الحديث علىٰ الأحبيّة في الأكل مع النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم لدلّ ذلك علىٰ أفضليّته من غيره مطلقاً، لأنّ محبّة الله ليست منبعثةً عن الطبائع النفسانيّة، وإنّما هي دائرة مدار الأفضليّة الدينيّة، فمن كان الأفضل من حيث الفضـائل الدينية كان الأكثر محبوبيةً، لامتناع أحبيّة المفضول من الفاضل عنده سبحانه، ولوضوح أنّه الحكيم علىٰ الإطلاق، وأفعاله وأحكامه مبنيّة علىٰ الحكم والمصالح، فهي منزّهة عن اللغو والعبث، ولا مساغ للترجيح أو الترجّح بلا مرجّح في أقواله وأفعاله.

وعلىٰ هذا، فكون المفضول أحبّ عند الله في الأكل مع رسوله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم عبث صريح بل ظلم قبيح وترجيح للمرجوح، وكلّ ذلك ممتنع في حقه، وتعالىٰ شأنه عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً.

فأحبيّة مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في الأكل مثبتة لأفضليته في الدين وتقدّمه علىٰ غيره من المقرّبين فكيف بالمردودين! فاستبصر ولا تكن من الغافلين.

فهذا التأويل لا ينفع السّاعين وراء إنكار فضائل الوصّي، ودلائل إمامته بعد النبيّ صلوات الله عليهما.

قـولـه:

لأنَّ الأكل مع الولد أو من هو في حكم الولد يوجب تضاعف لذّة الطعام.

أقـول:

لا يخفىٰ أنّ هذه الجملة غير واردة في كلام الكـابلي الـذي انتحـل (الدهلوي) كلماته، وإنّما هي زيادة منه أتىٰ بها تمادياً في الباطل وسعياً وراء إطفاء نور الله... ولكنّه جهل ما يستلزمه ذلك، وأنّ ذلك سيعرّضه إلىٰ مزيدٍ من النقد، لأنّ أكل الولد أو من في حكمه مع النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم إنّما يوجب تضاعف لذّه الطّعام فيما إذا كان ذاك الولد أو من بحكمه أفضل من غيره لدىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم، وإلاّ فمن الواضح جدّاً أنّه لو كان هناك أفضل من هذا الآكل معه لم يكن أكل هذا المفضول أحبَّ إليه من أكل الأفضل معه، وقد أشرنا سابقـاً إلىٰ أنّ ملاك الأحبيّة والأقربيّة إلىٰ الله والرّسول هو الأفضليّة في الـدين، والنبيّ صلّىٰ الله عليـه وآلـه وسلّم كان يراعي هذا الملاك في جميع جهات معاشرته مع أصحابه، ولم تكن أفعاله وأقواله منبعثةً عن الميول النفسانيّة.

ومن هنا كان ما رواه الحافظ ابن مردويه بسنده: «عن رافع مولىٰ عائشة قال: كنت غلاماً أخدمها، فكنـت إذ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم عندها ذات يوم، إذ جاء جاءٍ فدقّ الباب، فخرجت إليه، فإذا جارية مع إناءٍ مغطّىٰ،

فرجعت إلىٰ عائشة فأخبرتها فقالت: أدخلها، فدخلت فوضعته بين يدي عائشة، فوضعته عائشة بين يدي رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فجعل يأكل وخرجت الجارية، فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: ليت أمير المؤمنين وسيّد المسلمين وإمام المتّقين يأكل معي. فجاء جاءٍ فدقّ الباب، فخرجت إليه، فإذا هو علي بن أبي طالب. قال: فرجعت فقلت: هذا علي. فقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: مرحباً وأهلاً فقد عنيتك مرّتين حتىٰ أبطأت عليَّ، فسألت الله عزّ وجلّ أن يأتي بك، إجلس فكل معي»[1].

فهذا الحديث صريح في أنّ دعاء النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لم يكن ناشئاً عن الميل النفساني، بل إنّ دعائه بحضور أمير المؤمنين عليه السلام عنده وأكله معه كان لأجل كونه عليه السلام «أمير المؤمنين وسيّد المسلمين وإمام المتقين» هذه الأوصاف التي يكفي الواحد منها للإمامة والخلافة من بعد النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بلا فصل.

فلو سلّم كون الأحبيّة في حديث الطير مقيّدةً بالأكل مع النبيّ، فلا ريب في أنّ السبّب في هذه الأحبيّة هي الأحبيّة الحقيقيّة العامّة والأفضليّة المطلقة التامّة الثابتة لأمير المؤمنين عليه السلام.

فإنكار دلالة حديث الطير، ودعوىٰ دلالته علىٰ مجرّد الأحبيّة في الأكل ـ أو تأويله بغير هذا التأويل ممّا ذكره (الدّهلوي) ـ لا يسقط الحديث عن الصّلاحية للاستدلال به للامامة والخلافة بلا فصل لأمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

---

(١) مناقب أمير المؤمنين عليه السلام لابن مردويه ـ مخطوط.

قــولــه:

ولو كان المراد الأحبيّة مطلقاً فلا دلالة للحديث على المدّعىٰ.

أقــول:

أمّا أنّ المراد هو الأحبيّة المطلقة فقد بيّنا ثبوته بما لا مزيد عليه.

وأمّا أنّ هذه الأحبيّة لا تفيد المدّعىٰ فتفوّه (الدهلوي) به بعيد، لما أثبتنا بما لا مزيد عليه كذلك من دلالة الأحبيّة علىٰ الأفضلية، وأن الأفضليّة توجب الإمـامـة والـرئاسة والخلافة... وقد كان عمر بن الخطّاب نفسه يرىٰ ذلك، فإنكار استلزام الأحبيّة للأفضلية الدالّة علىٰ الإمامة تكذيب لخليفتهم أيضاً.

قــولــه:

وأيّ دليلٍ علىٰ أنْ يكون أحبّ الخلق إلىٰ الله صاحب الرئاسة العامّة؟

أقــول:

هلاّ ألقىٰ (الدهلوي) نظرةً في إفادات والده التي نصَّ فيها علىٰ الملازمة بين الأحبيّة والإمامة؟

لكنْ لا عجب... لأنّ الإنهماك في الباطل والسّعي في إبطال الحق قد يؤدّي إلىٰ ذلك... وإلاّ فإنّ (الدهلوي) متّبع لوالده في عقائده وأفكاره، وسائر علىٰ نهجه في أخذه وردّه...

بل، إنّ هذا الـذي قاله تكذيب لجدّه الأعلىٰ، وإبطالٌ لاستدلاله يوم السقيفة علىٰ أولويّة أبي بكر بالخلافة...

وعلىٰ كلّ حالٍ، فقد ثبت ـ والحمد لله ـ وجوب الرئاسة العامة والإمامة الكبـرىٰ لأحبّ الخلق إلىٰ الله، وأنّ العاقل المنصف لا يجوّز أنْ يتقدم غير

الأحبّ إلىٰ الله ورسوله علىٰ الأحبّ إليهما في شأنٍ من الشؤون فضلاً عن الإمامة والرئاسة العامة، لاسيّما إذا كان ذلك الغير غير محبوبٍ عند الله والرّسول أصلاً!!

قـولـه:

فما أكثر الأولياء الكبار والأنبياء العظام الذين كانوا أحبّ الخلق إلىٰ الله ولم يكونوا أصحاب الرئاسة العامّة.

أقـول:

علىٰ (الدهلوي) إثبات الأمرين المذكورين. وهما: أولاً: إنّ كثيراً من الأولياء الكبار كانوا أحبّ الخلق إلىٰ الله. وثانياً: إنّ هؤلاء لم يكونوا أصحاب الرئاسة العامة. لكنّه لم يذكر شاهداً واحداً لما ادّعاه فضلاً عن جمعٍ منهم، فضلاً عن كثير منهم، فضلاً عن إثبات الأحبيّة لهم ونفي الرئاسة عنهم، بدليلٍ قابل للإصغاء وبرهان صالح للاعتناء...

إنّ مرادهم ـ غالباً ـ من «الأولياء» هم «الصوفية» الذين يدّعون لهم المقامات المعنوية العالية، وبطلان دعوىٰ أحبيّة هؤلاء من البديهيات الأوّلية... إذ ليس مع وجود الأئمة المعصومين ـ عليهم السلام ـ أحبّ الخلق إلىٰ الله ورسوله كائناً من كان... وأهل السنّة لا يقدّمون أحداً ـ غير الثلاثة ـ علىٰ الأئمّة المعصومين، فالقول بوجود أولياء غير الأئمة المعصومين هم أحبّ الخلق إلىٰ الله ولا يكونون أصحاب الرئاسة العامة من أفحش الأقاويل الباطلة، وأوحش الأكاذيب الفاضحة.

قـولـه:

مثل سيّدنا زكريا وسيّدنا يحيىٰ.

أقـول:

إنّ (الدهلوي) بعد أن نفىٰ الرئاسة العامة عن كثير من الأنبياء العظام ذكر زكريا ويحيىٰ، وغرضه من ذلك أنّهما مع كونهما أحبّ الخلق إلىٰ الله لم تكن لهمـا الـرئـاسة العامّة. لكن نفي الرئاسة العامة عن هذين النبيّين العظيمين كذب، لأنّه مع ثبوت النبوّة لا ريبَ في ثبوت الرئاسة العامّة، بل نفي الرئاسة نفي للنبوّة، لأنّ معنىٰ النبوّة أنْ يختار الله رجلاً معصوماً وينصبه لهداية الخلق ويفـرض عليهم طاعتـه في جميع أُمـور الـدين والـدنيا، وهـذه هي الرئاسة العامّة... وهذا ما نصَّ عليه ولي الله والد (الدهلوي) أيضاً في غير موضعٍ من كتابه (إزالة الخفا عن سيرة الخلفا).

والحاصل: إنّه بعد ثبوت النبوّة لزكريّا ويحيىٰ والرئاسة العامة ثابتة لهما، وإنكارها إنكار للنبوة، وهو كفر.

قـولـه:

بل شموئيل الذي كانت الرئاسة العامّة في زمانه بالنصّ الإلٰهي لطالوت.

أقـول:

هذا تخـديع وتضليل، أمّا أوّلاً: فإنّ ثبوت الرئاسة العامة لطالوت غير متفّق عليه بين أهل السنّة. وأمّا ثانياً: فإنّه ـ علىٰ تقدير عموم الرئاسة ـ لم يكن باستقلاله كذلك، بل صريح المحقّقين منهم أنّ طالوت كان حاكماً في بني

إسرائيل نيابةً عن شموئيل. . . وممّن نصّ عليه والد (الدهلوي) في (إزالة الخفاء).

إذن، لم يثبت إنفكاك الرئاسة عن النبوة.

والحمد لله ربّ العالمين.

بقيّة كلام الدّهلوي

إحتمـالان مـردودان



«١»

إبطال إحتمال

عدم حضور أبي بكر في المدينة

قـولـه:

وأيضاً: يحتمل عدم حضور أبي بكر في المدينة المنوّرة.

أقـول:

هذا مردود بوجوه:

١ ـ لا أثر لحضوره وعدم حضوره في المدينة

إنّه لا يخفىٰ علىٰ الممعن المنصف أنْ لا أثر لحضور أبي بكر وعدم حضوره في المدينة المنوّرة يوم قصة الطير... في استدلال الإماميّة بالحديث، ولا علاقة لذلك بوجهٍ من الوجوه في الإحتجاج به... لأنّ محطّ الإستدلال قوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: «أحبّ الخلق إليك وإليّ»، وهذه الجملة صريحة الدّلالة علىٰ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ إلىٰ الله والرسول من جميع الحاضرين والغائبين والسّابقين واللاحقين، ومن كلّ من يدخل تحت عنوان

«الخلق» ويشمله هذا اللفظ. وغياب أبي بكر لا يستلزم خروجه عن «الخلق» وولوجه في غير المخلوقات.

نعم لو كان أبو بكر غائباً وكذا عمر وعثمان وقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: «اللّهم ائتني بأحبّ من حضر الآن وفي المدينة إليك وإليَّ» أو نحوه... لكان لما احتمله (الدهلوي) وجه.

وعلىٰ الجملة، إنّه لا يكفي إخراج أبي بكر عن المدينة، بل لابدَّ من إخراجه ـ بل الثاني والثالث أيضاً ـ عن «الخلق» ثمّ التعرّض للاستدلال بالقدح والإشكال...

٢ ـ قول عائشة: أللّهم اجعله أبي. وكذا حفصة.

إنّ ما أخرجه أبو يعلىٰ في (المسند) دليل قاطع علىٰ سقوط هذا الإحتمال الذي أبداه (الدهلوي) تبعاً للكابلي... وذلك لأنّ في الحديث المذكور: «فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: أللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام.

فقالت عائشة: اللّهم اجعله أبي. وقالت حفصة: اللّهم اجعله أبي...

قال أنس: فقلت أنا: اللّهم اجعله سعد بن عبادة...».

فلو كان الأول والثّاني في خارج المدينة المنوّرة ساعة دعوة النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، وأنّ دعائه كان مختصّاً بالحاضرين في المدينة، فما معنىٰ قول عائشة وحفصة: اللّهم اجعله أبي؟ وهلّا يكون دعاءً بلا طائل وكلاماً بدون حاصل؟

لقد حاول الكابلي و(الدهلوي) بابداع هذا الإحتمال حفظ شأن الشيخين، ولكنّ لازمه الإزراء والتهجين لأُمّهما المكرّمتين!!

٣ ـ كان الشيخان حاضرين للحديث الصحيح

وكأنّ (الدهلوي) قد أقسم على تقليد الكابلي وإنْ خالف ما قالته الأحاديث الصحيحة الواردة في كتب قومه. . . لقد احتمل في هذا المقام رجماً بالغيب غياب أبي بكر عن المدينة المنوّرة من دون أنْ ينظر في أحاديث وأخبار القصّة. . . لقد سمعت ـ فيما تقدم ـ رواية أبي يعلىٰ المشتملة علىٰ مجئ الشيخين، وهذا نصّها مرةً أُخرىٰ:

«حدّثنا الحسن بن حماد الوراق، ثنا مسهر بن عبد الملك بن سلع ـ ثقة ـ، ثنا عيسىٰ بن عمر، عن إسماعيل السدّي، عن أنس بن مالك: إنّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم كان عنده طائر فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك يأكل معي من هذا الطير. فجاء أبو بكر فردّه، ثمّ جاء عمر فردّه، ثمّ جاء عثمان فردّه، ثمّ جاء علي فأذن له»[١].

ورواه النّسائي بقوله: «أخبرني زكريا بن يحيىٰ قال: ثنا الحسن بن حماد قال: ثنا مسهر بن عبد الملك، ثنا عيسىٰ بن عمر، عن السدّي، عن أنس بن مالك: إنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم كان عنده طائر فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطّائر. فجاء أبو بكر فردّه ثمّ جاء عمر فردّه ثمّ جاء علي فأذن له»[٢].

فإذا لم يكن هذا الحديث ـ وبهذا اللفظ ـ دليلاً علىٰ أفضليّة أمير المؤمنين عليه السّلام، فما هو مدلوله يا منصفون؟ فلقد كان أمير المؤمنين عليه السلام هو المصداق الوحيد لـ«أحبّ الخلق» وأنّه الذي أذن له النبيّ بالدخول والأكل معه، وأمّا غيره فقد رُدّ. . . فأيّ قصورٍ في دلالة هذا الحديث

---

(١) مسند أبي يعلىٰ ٧/ ١٠٥ رقم: ١٢٩٧ باختلاف يسير.

(٢) خصائص علي ٢٩/ ١٠.

الصحيح علىٰ مطلوب الإماميّة، يا منصفون؟! . . .

وعلىٰ كلّ حالٍ، فقد سقط هذا الإحتمال الذي أبداه (الدهلوي) للقدح في الإستدلال بحديث الطّير. . . من حديثٍ صحيحٍ أخرجه الحافظ أبو يعلىٰ في (مسنده) والحافظ النسائي في (الخصائص) الذي ذكره له (الدهلوي) في (أُصول الحديث) وفي (التحفة) في الكتب المصنّفة من قبل علماء أهل السنّة في مناقب أهل البيت عليهم السلام. . . لكنْ لا ندري هل كان حين إبداع هذا الإحتمال علىٰ علمٍ بوجود الحديث المذكور في (الخصائص) أو لا؟ إنّه ـ وإنْ كان الإحتمال الثاني هو الأقوىٰ بالنظر إلىٰ القرائن العديدة ـ فللأوّل أيضاً مجال، لأنّه ـ مضافاً إلىٰ وجود النظائر العديدة للمقام حيث وجدناه ينكر شيئاً عن علمٍ وعمدٍ ـ أجاب عن سؤالٍ وُجّه إليه حول حديث الطّير في (الخصائص) بالطعن في راويه ـ وهوالسدّي ـ لا بإنكار وجوده في الكتاب المذكور.

٤ ـ هل كانوا خارجين في جميع وقائع قضية الطير؟

لو سلّمنا ترتّب أثر علىٰ هذا التأويل، فإنّما يترتّب في حال احتمال خروج أبي بكر وعمر وعثمان كلّهم لا الأوّل وحده من المدينة المنوّرة، في جميع وقائع حديث الطير، لثبوت تعدّد القضية وتكرّرها، ومن العجيب جدّاً خروجهم كذلك ولم يذكره أحد من أصحاب السّير، مع شدّة اعتنائهم بضبط الأحوال خاصةً أحوال الثلاثة، وعدم نقلهم هكذا خبرٍ دليلٌ علىٰ عدم وقوعه. كما قال ابن تيميّة في (منهاجه) في نظائر المقام.

لقد ادّعىٰ الكابلي خروج الثلاثة جميعاً حيث قال: «ويحتمل أنْ يكون الخلفاء غير حاضرين في المدينة، والكلام يشمل الحاضرين فيها دون غيرهم، ودون إثبات حضورهم خرط القتاد»، لكن (الدهلوي) استبعد هذا الاحتمال فاستحيىٰ من ذكره واكتفىٰ باحتمال خروج أبي بكر فقط.

وبما أنّ الكابلي يعترف بأنّ الكلام يشمل الحاضرين في المدينة، وقد عرفت حضور الشيخين بل الثلاثة كلّهم بالدلائل القاطعة، فالكلام شامل لهم، فأمير المؤمنين عليه السلام أحبّ الخلق إلىٰ الله والرسول منهم. والحمد لله علىٰ ذلك حمداً كثيراً.

ولا يخفىٰ اضطراب القوم وتناقضهم في مسألة خروج الشيخين من المدينة المنوّرة، فإذا اعترض علىٰ الشيخين وطعن فيهما بعدم تأمير النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم إياهما في بعثةٍ أو سريّة وعدم إرساله إيّاهما في أمرٍ من الأمور ـ كما كان يفعل مع غيرهما من صحابته ـ قالوا بضرورة وجودهما عند النبيّ في المدينة، لكونهما وزيرين له، يشاورهما في أموره وجميع شؤونه، فلم يكن له غنىً عنهما حتىٰ يرسلهما في عملٍ، ومن هنا وضعوا علىٰ لسانه صلّىٰ الله عليه وسلّم أحاديث في هذا المعنىٰ. أمّا إذا قيل لهم: إنّ حديث الطير وقوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: «اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك» يدلّ علىٰ أفضليّة علي عليه السلام منهما، قالوا: لعلّهما لم يكونا حاضرين في المدينة حينذاك!!

قوله:

وكان الدعاء خاصّاً بالحاضرين لا الغائبين.

أقول:

إنّ (الدهلوي) بعد أنْ ذكر احتمال عدم حضور أبي بكر في المدينة المنوّرة لدىٰ دعاء النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم. ادعىٰ اختصاص هذا الدعاء بالحاضرين، ولكنّ الدليل الذي أقامه علىٰ هذه الدعوىٰ ـ وهو: عدم جواز خرق العادة علىٰ الأنبياء إلّا في حال التحدّي مع الكفّار ـ باطل جدّاً ومعارَض بما ستعلم.

وأيضاً، فإنّ أحداً لم يدّع اختصاص دعاء النبيّ في قصة الطير بالغائبين، بل ليس هذا الإحتمال ممّا يلتفت إليه أحد من العقلاء، سواء من الشّيعة أو غيرهم... فنفي (الدهلوي) احتمال اختصاصه بالغائبين لم يكن مناسباً لشأنه المزعوم في البلاغة والرصانة في البيان، فاستبصر ولا تكن من الغافلين.

نعم لو كانت عبارته: وكان الدعاء خاصّاً بالحاضرين ولا يعمّ الغائبين، لم يرد عليه هذا الإعتراض.

قوله:

بدليل أنّه قال: اللّهم ائتني...

أقول:

لو قال بدليل «ائتني» لكانت عبارته أخصر وأمتن كما لايخفىٰ علىٰ من له ذوق سليم، وهذا التطويل غريب ممّن يدّعي التميز والفهم المستقيم، ويرمي كلمات علي عليه السلام بما ينبو عنه الأسماع لوهمه السقيم.

قوله:

لأنّ إحضار الغائب من المسافة البعيدة عن طريق خرق العادة في تلك اللّمحة الواحدة التي كانت مجلس الأكل والشرب أمر متصوّر.

أقول:

كون مطلوبه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم حضور من طلب إتيانه «في لمحةٍ واحدة» لا دليل عليه في شيء من ألفاظ حديث قضيّة الطير، فمن أين جاء (الدهلوي) بهذا؟

وأيضاً: إذا كان التخصيص باللّمحة الواحدة مستفاداً من الحديث عنده

فلماذا تجشّم مؤنة إيجاد احتمال غيبة أبي بكر عن المدينة المنوّرة؟ هلّا اكتفىٰ باحتمال بُعد أبي بكر عن مجلس الأكل بمسافةٍ لا يكون حضوره متصوّراً في لمحةٍ واحدة من دون خرق العادة؟

قـولـه:

والأنبياء لا يطلبون خرق العادة من الله تعالىٰ إلّا عند التحدّي مع الكفّار.

أقـول:

إنّ (الدّهلوي) يدّعي هذا المطلب لكونه في مقام التحدّي مع الإماميّة، وإلّا فكيف ينسىٰ الكرامات العجيبة الغريبة التي يدّعونها لأئمتهم في التصوّف ولا شيء منها في مقام التحدّي مطلقاً؟ فإذا جاز هذا لمشائخ الصّوفيّة فما المانع عنه بالنسّبة للأنبياء؟!

بل لقد أجاز ابن تيمية صدور خوارق العادة من آحاد النّاس، في جوابه عن كرامةٍ لأمير المؤمنين عليه السلام أوردها العلّامة الحلّي رحمه الله، قال ابن تيمية:

«روىٰ جماعة أهل السير بأنّ عليّاً كان يخطب علىٰ منبر الكوفة، فظهر ثعبان فرقىٰ المنبر، وخاف الناس وأرادوا قتله فمنعهم، فخاطبه ثمّ نزل، فسأل الناس عنه فقال: إنّه حاكم الجن، التبست عليه قضيّة فأوضحتها له. وكان أهل الكـوفة يسمّون الباب الذي دخل فيه باب الثعبان. فأراد بنو اُمية إطفاء هذه الفضيلة، فنصبوا علىٰ ذلك الباب قتلىٰ مدةً طويلةً حتىٰ سمّي باب القتلىٰ.

والجواب: إنّه لا ريب أنّ مَن دون علي بكثير يحتاج الجن إليه وتستفتيه وتسأله، وهذا معلوم قديماً وحديثاً. فإنْ كان هذا قد وقع فقدره أجلّ من ذلك، وهـذا من أدنىٰ فضائل من هو دون علي. وإن لم يكن وقع لم ينقص فضله بذلك، وإنّما من باشر أهل الخير والذين لهم أعظم من هذه الخوارق، أو رأىٰ

من نفسه ما هو أعظم من هذه الخوارق، لم تكن هذه ممّا توجب أن يفضّل بها عليّاً، ونحن لو ذكرنا ما باشرناه من هذا الجنس ممّا هو أعظم من ذلك لذكرنا شيئاً كثيراً، ونحن نعلم أنّ من هو دون علي بكثير من الصحابة خير منّا بكثير، فكيف يمكن مع هذا أن يجعل مثل هذا حجةً علىٰ فضيلة علي علىٰ الواحد منّا، فضلاً عن أبي بكر وعمر؟

ولكنّ الرافضة لجهلهم وظلمهم وبعدهم عن طريق أولياء الله ليس لهم من كرامات الأولياء المتقين ما يعتدّ به، فهم لإفلاسهم منها إذا سمعوا شيئاً من خوارق العادات عظّموه تعظيم المفلس للقليل من النقد، والجائع للكسرة من الخبز. والرافضة لفرط جهلهم وبُعدهم عن ولاية الله وتقواه ليس لهم نصيب كثير من كرامات الأولياء، فإذا سمعوا مثل هذا علىٰ علي ظنّوا أنّ هذا لا يكون إلّا لأفضل الخلق، وليس الأمر كذلك.

بل هذه الخوارق المذكورة وما هو أعظم منها يكون لخلق كثيرٍ من اُمة محمّد المعترفين بأنّ أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً خير منهم، الذين يتولّون الجميع ويحبّونهم ويقدّمون من قدّم الله ورسوله، لاسيّما الذين يعرفون قدر الصدّيق ويقدّمونه، فإنّه أخصّ هذه الاُمة بولاية الله وتقواه، واللبيب يعرف ذلك بطرقٍ، إمّا أن يطالع الكتب المصنّفة في أخبار الصالحين وكرامات الأولياء، مثل كتاب ابن أبي الدنيا، وكتاب الخلّال، وكتاب اللالكائي، وغيرهم. ومثل ما يوجد من ذلك في أخبار الصالحين مثل: كتاب الحلية لأبي نعيم، وصفوة الصفوة، وغير ذلك. وإمّا أنْ يكون قد باشر من رأىٰ منه ذلك. وإمّا أنْ يخبره بذلك من هو عنده صادق، فما زال الناس في كلّ عصرٍ يقع لهم من ذلك شيء كثير، ويحكي ذلك بعضهم لبعض، وهذا كثيرفي كثير من المسلمين. وإمّا أنْ يكون نفسه وقع له بعض ذلك.

وهذه جيوش أبي بكر وعمر ورعيّتهما، لهم من ذلك ما هو أعظم من ذلك، مثل: العلاء بن الحضرمي وعبوره علىٰ الماء كما تقدّم ذكره، فإنّ هذا

أعـظم من نضـوب الماء، ومثل: استسقائه وتغيّيب قبره، ومثل: النفر الذين كلّمهم البقر وكانوا جيش سعد بن أبي وقاص في وقعة القادسية، ومثل: نداء عمر: يا سارية الجبل ـ وهو بالمدينة وسارية بنهاوند ـ ومثل: شرب خالد بن الـوليد السمّ، ومثـل: إلقـاء أبي مسلم الخولاني في النار فصارت عليه برداً وسلاماً لمّا ألقاه فيها الأسود العنسي المتنبّي الكذّاب، وكان قد استولىٰ علىٰ اليمن، فلمّا امتنع أبو مسلم من الإيمان به ألقاه في النار، فجعلها الله عليه برداً وسلاماً، فخرج منها يمسح جبينه، وغير ذلك ممّا يطول وصفه»[1].

قـولـه:

وإلّا لـم يقوموا بحربٍ وقتالٍ وتجهيز للأسباب الظاهرية، وتوَصلّوا إلىٰ مقاصدهم بخرق العادة.

أقـول:

كأنّ (الدهلوي) لم يفهم أنّ الإيجاب الجزئي لا ينافي السّلب الكلّي، فأخذ الأنبياء عليهم السلام في بعض الأحيان بالأسباب الظاهرية لا يستلزم أن يكـونوا دائماً كذلك، وأنّه إذا لم يطلبوا من الله سبحانه إجراء المعجزة علىٰ أيديهم وخرق العادات، فإنّه لا يستلزم عدم جواز طلبهم ذلك منه بالكليّة...

إنّ الحرب والقتال والتوسّل بالأسباب الظّاهرية، كلّ ذلك لايدلّ بإحدىٰ الدلالات الثلاث علىٰ عدم جواز طلبهم من الله بغير تحدٍّ خرق العادة...

إنّ الأنبياء يتبعون في أفعالهم وتروكهم المصالح التي شائها الله سبحانه لهم، يمتثلون ما يأمرهم به، وبأمره يعملون... وإنْ كانوا لو أرادوا شيئاً من الله

---

(١) منهاج السنة ٤/ ١٩٦.

أعطاهم ولو طلبوا منه إظهار المعجزة علىٰ أيديهم أجابهم، سواء حال تحدّي أهل الكفر والضّلالات وعدمه . . .

* * *

«٢»

إبطال احتمال
كون المراد: بمَن هو مِن أحبّ النّاس

قوله:

ويحتمل أن يكون المراد بمَن هو مِن أحبّ النّاس إليك.

أقـول:

١ ـ هو باطل بالوجوه المبطلة للتأويل الأوّل

إنّ البراهين الدّامغة والحجج السّاطعة التّي أقمناها علىٰ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أحب الخلق إلىٰ الله ورسوله مطلقاً، من الأحاديث النبويّة، ومن تصريحات الصّحابة، ومن إفادات العلماء... لا تدع مجالاً لأيّ تأويلٍ في حديث الطّير، ولا حاجة ـ بالنظر إليها ـ إلىٰ دفع هذا التأويل أو غيره بوجهٍ أو وجوه أُخرىٰ... لاسيّما هذا التأويل الذي يبطله كثير من تلك البراهين... فلاحظ.

٢ ـ هو منقوض باستدلالهم بقوله تعالىٰ: ﴿وسيجنّبها الأتقىٰ﴾.

ومع ذلك ينبغي أنْ نذكر جواباً نقضيّاً واحداً، وآخر حليّاً... عن هذا الاحتمال الواضح الاختلال... أمّا الجواب النقضي فهو:

إنّ علماء أهل السنّة يزعمون نزول الآية: **﴿وسيجنّبها الأتقىٰ الذي يؤتي**

ماله يتزكىٰ﴾[1] في أبي بكر. ويدّعون أنّ وصف أبي بكر فيها بـ«الأتقىٰ» تصريح بأنّه أتقىٰ من سائر الأمة... قال ابن حجر المكّي في الآيات الدالّة بزعمه علىٰ فضل أبي بكر: «أمّا الآيات، فالأولىٰ قوله تعالىٰ: **﴿وسيجنّبها الأتقىٰ الذي يؤتي ماله يتزكّىٰ وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تجزىٰ إلّا ابتغاء وجه ربّه الأعلىٰ ولسوف يرضىٰ﴾** قال ابن الجوزي: أجمعوا علىٰ أنّها نزلت في أبي بكر. ففيها التصريح بأنّه أتقىٰ من سائر الأمة، والأتقىٰ هو الأكرم عند الله لقوله تعالىٰ: **﴿إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾** والأكرم عند الله هو الأفضل، فينتج أنّه أفضل من بقيّة الأمة»[2].

فنقول:

إذا كان لفظ «الأتقىٰ» في هذه الآية تصريحاً بأنّ من نزلت فيه «أتقىٰ من سائر الأمّة» فلا ريب في كون لفظ «أحبّ» في حديث الطير تصريحاً بأنَّ أمير المؤمنين عليه السلام «أحبّ الخلق إلىٰ الله ورسوله من سائر الأمة»...

فتأويل الحديث بتقدير «مِن» فاسد... وكيف يكون لفظ «الأتقىٰ» نصّاً صريحاً في كون أبي بكر «أتقىٰ الأمة» عندهم، ولا يكون لفظ «أحبّ الخلق» نصّاً صريحاً في كون أمير المؤمنين عليه السلام «أحبّ الخلق» من الشيخين وغيرهم إلىٰ الله ورسوله؟! مع أنّ حديث الطّير معتضد بأحاديث أُخرىٰ رووها عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم صريحة الدلالة علىٰ أحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام.

أليس لفظ «الأتقىٰ» ولفظ «الأحبّ» كلاهما من صيغة أفعل التفضيل؟

فهل من فارق إلّا التعصّب والعناد؟!

نعم بينهما فرق من جهة أن لفظ «أحبّ» في الحديث مضاف إلىٰ

---

(١) سورة الليل: ١٧ ـ ١٨.

(٢) الصواعق المحرقة: ٩٨.

«الخلق» فيكون دلالته أصرح من دلالة «الأتقىٰ» فيما يزعمون. . . فهل هذه الزيادة في الصّراحة هي المانعة عن الدلالة علىٰ الأحبيّة من جميع الخلق؟!

٣ ـ هو غير مانع من دلالة الحديث علىٰ أحبية علي من الشيخين

وأمّا الجواب الحلّي فهو: إنّ الغرض من هذا التأويل ليس إلّا منع دلالة حديث الطير علىٰ أحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام من الشيخين، فيكون عليه السلام من أحبّ الخلق إلىٰ الله ورسوله، لا الأحب مطلقاً ليلزم كونه أحبّ منهما، ولكنَّ دلالة الحديث علىٰ أحبيّته عليه السلام منهما ثابتة حتىٰ علىٰ هذا التأويل، وذلك. . . لأنَّ النسائي وأبا يعلىٰ رويا الحديث وفيه: «فجاء أبو بكر فردّه، ثمّ جاء عمر فردّه، ثمّ جاء علي فأذن له».

فظهر أنّ الشيخين لم يكونا أحبّ إلىٰ الله ورسوله حتىٰ «من بعض الخلق». . . فيكون هذا التأويل مستوجباً لمزيد الحطّ من شأنهما وقدرهما، إذن، بناءً علىٰ تقدير «من» أيضاً يكون الحديث دالاً علىٰ أنّه هو الأحبّ إلىٰ الله ورسوله وأنّ الشيخين ليسا الأحبّ إليهما.

لكن (الدهلوي) ومن قبله الكابلي. . . لم يفهما ما يستلزمه كلامهما وما ينتهي إليه مرامهما!!

وعلىٰ كلّ حالٍ، فإنّ هذا التأويل لا يضرّ باستدلال الشيعة بحديث الطير علىٰ كون أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ وأفضل من الشيخين ومن سائر الخلق أجمعين. . . هذه الأحبيّة المطلقة الثابتة له من أحاديث العترة الطاهرة والأحاديث التي رواها أهل السنّة ـ المتقدّم بعضها ـ الآبية عن كلّ تأويلٍ، واللازم هو الأخذ بها ـ وبحديث الطير ـ علىٰ المعنىٰ الذي هي صريحة فيه. . . والحمد لله ربّ العالمين.

وأمّا دعوىٰ نزول قوله تعالىٰ: ﴿**وسيجنّبها الأتقىٰ**. . .﴾ في أبي بكر فقد

أثبت علماء الشّيعة بطلانها بما لا مزيد عليه. فراجع[1].

قـولـه:

وهذا استعمال رائج ومعروف، كما في قولهم: فلان أعقل النّاس وأفضلهم.

أقـول:

نعم... التّسويل في هؤلاء القوم رائج... إنّهم يحاولون صرف أدلّة

---

(١) قد استدلوا بالآية الكريمة علىٰ أفضلية أبي بكر، في أغلب كتبهم في التفسير كتفسير الرازي والكلام كالمواقف وشرحها، وشرح المقاصد، ووجه الاستدلال ما ذكرناه، وقد أبطلناه في كتابنا (الإمامة في أهم الكتب الكلاميّة وعقيدة الشيعة الإماميّة) في (الطرائف علىٰ شرح المواقف) و(المـراصد علىٰ شرح المقاصد) بأنّ الاستدلال موقوفٌ علىٰ نزول الآية في أبي بكر وصحّة الخبر في ذلك، وهذا أوّل الكلام، لأنّ:

١ ـ هذا الخبر ممّا تفردّوا بنقله، فلا يكون حجةً في مقام الاستدلال والإحتجاج.

٢ ـ نزول الآية في حق أبي بكـر غير متّفق عليه بينهم، ولـذا نسب القـول به في (شرح المواقف) إلىٰ أكثر المفسّرين.

٣ ـ من المفسّرين من حمل الآية علىٰ العموم، ومنهم من قال بنزولها في قصّة أبي الدحداح وصاحب النخلة، كما في (الدر المنثور ٦/ ٣٥٨).

٤ ـ خبـر نزولها في أبي بكر إنّما يرويه آل الزبير، وانحراف هؤلاء عن علي عليه السلام مشهور، فلا يكون قولهم حجة.

٥ ـ سند الرواية غير معتبر. قال الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد ٩/ ٥٠): «وعن عبدالله الزبير قال: نزلت في أبي بكر الصدّيق: ﴿وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تجزىٰ إلّا ابتغاء وجه ربّه الأعلىٰ ولسوف يرضىٰ﴾. رواه الطبراني وفيه: مصعب بن ثابت، وفيه ضعف».

قلت: وهـو من آل الـزبير، فهو: «مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير» قال عبدالله بن أحمد، عن أبيه: أراه ضعيف الحديث، لم أر الناس يحمدون حديثه، وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: ضعيف، وقـال النسائي: ليس بالقوي في الحديث، وقال ابن حبان: انفرد بالمناكير عن المشاهير فلما كثر ذلك فيه استحقّ مجانبة حديثه، وقال ابن سعد: يستضعف، وقال الدارقطني: ليس بالقوي: (تهذيب التهذيب ١٠/ ١٤٤).

مناقب أمير المؤمنين عليه السلام عن دلالتها بالتأويلات العليلة، فهم كقول القائل:

وفي تعبٍ من يحسد الشمس نورها ويجهد أنْ يأتي لها بضريب

فهل من متكلّم عربي أديب يقول: «فلان أعقل الناس وأفضلهم» وهو يريد «فلان من أعقل الناس وأفضلهم»؟ سلّمنا فما الدليل علىٰ حجيّة هكذا قول؟ سلّمنا فما الملازمة بين صحّة هكذا كلام وتماميّة التأويل المذكور فيه، وبين مجئ نفس التأويل في حديث الطّير؟

والحمد لله ربّ الذي وفّقنا لبيان ركاكة هذه التأويلات وسخافتها... فلننظر فيما قاله غير (الدهلوي) في هذا الباب...

* * *



دحض تقوّلات
بعض علماء الحديث



التُّوربشتي

قال الشيخ فضل الله التوربشتي ـ شارح مصابيح السنّة ـ بشرح حديث الطير:

«ومنه حديث أنس رضي الله عنه قال: كان عند النبيّ عليه السلام طير. الحديث.

قلت: نحن وإنْ كنا لا نجهل ـ بحمد الله ـ فضل علي رضي الله عنه وقدمه وبلاءه وسوابقه واختصاصه برسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بالقرابة القريبة ومؤاخاته إيّاه في الدين، ونتمسّك من حبّه بأقوىٰ وأولىٰ ممّا يدّعيه الغالون فيه، فلسنا نرىٰ أن نضرب عن تقرير أمثال هذه الأحاديث في نصابها صفحاً، لما نخشىٰ فيها من تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين، وهذا باب أُمرنا بمحافظته وحميّ أُمرنا بالذبّ عنه، فحقيق علينا أنْ ننصر فيه الحق ونقدّم فيه الصدّق.

وهذا حديث يريش به المبتدع سهامه ويوصل به المنتحل جناحه، فيتخّذه ذريعةً إلىٰ الطعن في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، التي هي أوّل حكمٍ أجمع عليه المسلمون في هذه الأُمة، وأقوم عمادٍ أُقيم به الدين بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فأقول ـ وبالله التوفيق ـ:

هذا الحديث لا يقاوم ما أوجب تقديم أبي بكر والقول بخيريّته، من

الأخبار الصّحاح منضمّاً إليها إجماع الصحابة، لمكان سنده، فإن فيه لأهل النقل مقالاً، ولا يجوز حمل أمثاله علىٰ ما يخالف الإجماع، لاسيّما والصحابي الذي يرويه ممّن دخل في هذا الإجماع، واستقام عليه مدّة عمره، ولم ينقل عنه خلافه، فلو ثبت عنه هذا الحديث فالسّبيل أنْ يأوّل علىٰ وجهٍ لا ينقض عليه ما اعتقدّه ولا يخالف ما هو أصحّ منه متناً وإسناداً، وهو أنْ يقال:

يحمل قوله «بأحبّ خلقك» علىٰ أنّ المراد منه: ائتني بمن هو من أحبّ خلقك إليك، فيشاركه فيه غيره، وهم المفضلّون بإجماع الاُمّة، وهذا مثل قولهم: فلانٌ أعقل الناس وأفضلهم. أي: من أعقلهم وأفضلهم. وممّا يبيّن لك أن حمله علىٰ العموم غير جائز هو أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم من جملة خلق الله، ولا جائز أن يكون علي أحبّ إلىٰ الله منه. فإنْ قيل: ذاك شيء عرف بأصل الشرع. قلت: والذي نحن فيه عرف أيضاً بالنصوص الصحيحة وإجماع الاُمة. فيأوّل هذا الحديث علىٰ الوجه الذي ذكرناه.

أو علىٰ أنّه أراد به: أحبّ خلقه إليه من بني عمّه وذويه، وقد كان النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم يطلق القول وهو يريد تقييده، ويعمّ به وهو يريد تخصيصه، فيعرفه ذو الفهم بالنظر إلىٰ الحال أو الوقت أو الأمر الذي هو فيه»[1].

أقول:

١ ـ في كلامه اعتراف بدلالة حديث الطير

تفيد عبارة التوربشتي بوضوحٍ دلالة حديث الطير علىٰ أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام وبطلان تقدّم المتغلّبين عليه، إنّه يصرّح بصلاحيّة هذا الحديث لأنْ يتخذ ذريعةً إلىٰ الطعن في خلافة أبي بكر.. لكنْ لمّا كانت

---

(١) شرح المصابيح ـ مخطوط.

خلافته إجماعيةً ـ بزعمه ـ فلا مناص من الطّعن في سند حديث الطّير أو تأويله. . .

٢ ـ بطلان دعوىٰ أنّ في سنده مقالاً

لكنّ دعوىٰ «إنّ في سنده مقالاً لأهل النقل فلا يقاوم ما أوجب تقديم أبي بكر. . .» باطلة. . . فقد أثبتنا ـ بحمد الله ـ تواتر حديث الطير وقطعيّة صدوره عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، ورأيت طرقه العديدة الصحيحة، وتصريحات أكابر أعلام القوم بصحته. . . بقطع النظر عن تواتره. . . فلو كان بعد ذلك لأحدٍ مقال في سنده فهو مردود عليه.

٣ ـ بطلان دعوى المعارضة

ومن العجيب: أنّ هذا المحدِّث المتبّحر لم يفهم أن أخبار أهل السنّة ـ وإنْ بلغت عندهم في الصّحة أعلىٰ درجاتها ـ لا تكون حجةً علىٰ الآخرين، فقوله: «هذا الحديث لا يقاوم ما أوجب تقديم أبي بكر والقول بخيريّته من الأخبار الصحاح» ساقط في الغاية.

٤ ـ بطلان دعوىٰ الإجماع علىٰ خلافة أبي بكر

وأيضاً يريد هذا المحدّث ردّ حديث الطير لمخالفته للاجماع المزعوم علىٰ خلافة أبي بكر. . . لكن أين الإجماع علىٰ ذلك؟ لقد ثبت وهن التمسّك بهذا الإجماع في كتب الإمامية من المتقدمين والمتأخرين مثل (تشييد المطاعن) وغيره، بما لا مزيد عليه. . . والمؤمن لا يجوّز رفع اليد عن حديث صادر عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بالقطع واليقين بهكذا دعوىٰ لا أساس لها من الصحة أصلاً. . .

٥ ـ بطلان قوله: إن الصّحابي الذي يرويه ممّن دخل في الإجماع

وأمّا دعوىٰ أن «الصّحابي الذي يرويه ممّن دخل في هذا الإجماع واستقام علبه مدّة عمره ولم ينقل عنه خلافه» **فمردودة**، لأنّ رواية هذا الحديث غير منحصرة في أنس بن مالك كي يكون لهذه الدعوىٰ حظٌّ من الواقعية، بل لقد ثبت أن غير أنسٍ من الصّحابة كسيدّنا أمير المؤمنين عليه السّلام، وابن عباس، وأبي الطّفيل، وغيرهم، يروون حديث الطّير. ومن المعلوم أنّ دخول أمير المؤمنين عليه السلام وابن عبّاس في الإجماع المزعوم في حيّز المنع والإمتناع، وعدم نقل الخلاف عنهما باطل محض، بل الدلائل علىٰ إبطال أمير المؤمنين عليه السّلام ـ وكذا ابن عبّاس وسائر بني هاشم بل غيرهم ـ خلافة أبي بكر لا تحصىٰ... وفي كتاب (المعارف) إن أبا الطفيل كان من غلاة الرّوافض[1] فكيف يقال بأنه ممّن دخل في الإجماع المدّعىٰ واستقام عليه مدّة عمره ولم ينقل عنه خلافه؟

علىٰ أنّ سيدّنا أمير المؤمنين عليه السلام استدلّ ـ فيما استدل في الشورىٰ ـ بحديث الطّير علىٰ أحقيّته بالخلافة، وقد سلّم القوم جميعاً كلامه... وقد جاء في حديث احتجاجه علىٰ القوم بفضائله قوله لهم:

«بايع الناس أبا بكر وأنا والله أولىٰ بالأمر منه وأحق، فسمعت وأطعت مخافة أنْ يرجع الناس كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعضٍ بالسيف، ثمّ بايع أبو بكر لعمر وأنا والله أولىٰ منه بالأمر منه، فسمعت وأطعت مخافة أنْ يرجع الناس كفّاراً، ثمّ أنتم تريدون أنْ تبايعوا عثمان! إذاً لا أسمع ولا أُطيع، إنّ عمر جعلني في خمسةِ نفرٍ أنا سادسهم، لا يعرف لي فضل في الصلاح ولا يعرفونه لي كما نحن فيه شرع سواء، وأيم الله لو أشاء أنْ أتكلّم ثم لا يستطيع عربيّهم

(١) كتاب المعارف: ٦٢٤.

ولا عجميّهم ولا المعاهد منهم ولا المشرك ردّ خصلةٍ منها».

ولو سلّمنا ما ذكره من دخول رواة حديث الطّير من الصّحابة في الإجماع وعدم نقل خلافٍ عنهم... فأيّ ضرورةٍ لتوجيه هذا الحديث علىٰ وجهٍ لا ينافي اعتقادهم بخلافة أبي بكر؟ إنّه كثيراً ما يتّفق اعتراف الشخص بالحق وهو لا يعتقده، وذاك مصداق قوله عليه السلام: «الحق يعلو ولا يعلىٰ عليه».

٦ ـ صرف ألفاظ الشّارع عن ظاهرها حرام

ثمّ إنّ التأويل كيفما كان، ومن أيّ أحدٍ كان، بلا مجوّز، غير جائز... وهذا شيء نصّ عليه كبار العلماء وأرسلوه إرسال المسلّمات... قال المنّاوي بشرح حديث: «إتّقوا الحديث عنّي إلّا بما علمتم»: «قال الغزالي: ومن الطامات: صرف ألفاظ الشارع عن ظاهرها إلىٰ أُمورٍ لم تسبق منها إلىٰ الإفهام كدأب الباطنية، فإن الصَّرف عن مقتضىٰ ظواهرها من غير اعتصامٍ فيه بالنقل عن الشارع، وبغير ضرورة تدعو إليه من دليلٍ عقلي، حرام»[1].

ولا ريب في أنّ ما فعله التوربشتي في حديث الطير من أظهر مصاديق هذا الموضوع المتوجّه إليه هذا الحكم.

٧ ـ دعوىٰ أن ما دلّ علىٰ تقديم أبي بكر أصحّ متناً وإسناداً باطلة

وأمّا دعوىٰ أنّ حديث الطير يخالف ما هو أصحّ متناً وإسناداً فباطلة:

أمّا أوّلاً: فلأنّ الفضائل الموضوعة والمناقب المصنوعة موهونة علىٰ أُصولهم، كما فصّل في كتاب (شوارق النّصوص). وأمّا ثانياً: فلأنّ تلك الأحاديث حتّىٰ لو صحّت عند أهل السنّة فليست بحجةٍ علىٰ خصومهم.

---

(١) فيض القدير في شرح الجامع الصغير ١ / ١٣٢.

٨ ـ سخافة التأويل بتقدير «مِن»

وأمّا ما ذكره من تقدير «من» وحمل «أحبّ الخلق» علىٰ «من أحبّ الخلق» فسخيف في الغاية، وقد عرفت ذلك في جواب كلام (الدهلوي).

مضافاً إلىٰ أنه ـ بناءً علىٰ هذا التأويل ـ يكون كلٌّ من المشايخ الثلاثة المفضَّلين علىٰ غيرهم بإجماع الأُمة ـ كما زعم ـ داخلاً في دعاء النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، و«من أحبّ الخلق إلىٰ الله»، فلماذا جعل الله سبحانه علياً عليه السلام مصداق الدعاء ومَن طلب النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم مجيئه إليه، ولم يجعله أحد الثلاثة المفضَّل كلٌّ منهم عليه عليه السّلام كما زعم؟!

وأيضاً، لو كان كذلك لم يكن من المناسب أنْ يردَّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم المشايخ الثلاثة بعد مجئ الواحد منهم تلو الآخر كما ثبت من رواية أبي يعلىٰ، إلاّ أنْ يقال بأنْ الله تعالىٰ أجاب دعوة النبيّ وأتاه بأحبّ الخلق إليه لكنّه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ردّهم خلافاً لمرضاة ربّه!! ولكنّ هذا ممّا يهدم أركان الإيمان، وإنْ لا يبعد إلتزامهم به! ألا ترىٰ (الدهلوي) ـ في مقام الجواب عن مطعن حديث القرطاس ـ ينكر أنْ تكون جميع أقوال النبيّ وأفعاله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم مطابقةً للوحي الإلٰهي؟!!

لكنّ الإصرار علىٰ هذا التأويل العليل ـ والالتزام بهذا اللاّزم الفاسد الشنيع ـ ينجرّ إلىٰ سقوط عمدة أدلّتهم عن الإستدلال، وهو تمسكّهم بقوله تعالىٰ: ﴿وسيجنّبها الأتقىٰ﴾ علىٰ أفضلية أبي بكر. وقد بيّنا وجه ذلك... فهل يبقون علىٰ إصرارهم؟!

٩ ـ وجوه الردّ علىٰ طعنه في العموم باستلزامه دخول النبي

وأمّا قوله: «وممّا يبيّن لك أنّ حمله علىٰ العموم غير جائز هو: أنّ

النبيّ. . . » فمن أعاجيب الهفوات. . . وقد كنّا نظنّ أنّ صدور هذا وأمثاله من المتسنّنين المتأخّرين من قلة ممارستهم لكلام العرب وقصر باعهم في فنون الأدب، لكن صدوره من مثل التوربشتي يبيّن لك أنّ الباعث علىٰ هذا ونحوه هو التعصب الأعمىٰ للباطل والسقوط في دركات الهوىٰ. . . وكيف كان، فإنّ الجواب عمّا ذكره من وجوه:

الوجـه الأوّل:

إنّ أحبيّة رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم إلىٰ الله من أمير المؤمنين عليه السـلام أمر ثابت في أصل الشرع بالأدلّة القطعيّة، وعليه الإجماع من الشيعـة الإمامية والمخالفين لهم قاطبة، فمن الضروري رفع اليد عن عموم حديث الـطّير كيلا يشمـل نفس النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم، وإذ ليس لتخصيص غيره صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم دليل فالحديث بالنسبة إلىٰ من عدا النبيّ باق علىٰ عمـومـه. وتمسّـك التوربشتي للتخصيص الزائد «بالنّصُوص الصحيحة وإجماع الأُمة» فباطل. أمّا بالنظر إلىٰ النصوص الصّحيحة فلا نصّ صحيح علىٰ أحبيّة أبي بكر وعمر وعثمان ـ الذين زعم أفضليتهم بإجماع الأُمة ـ إلىٰ الله وما يرويه أرباب الكذب والإفتراء في باب أحبيّة الشيخين إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم فإنّما هو كذب مفتعل، مضافاً إلىٰ أنَّ أحداً من أرباب الكذب لم يرو في باب أحبيّة عثمان إليه حديثاً ولو مفترىً عليه. وأمّا بالنّظر إلىٰ إجماع الأُمّة فدعوىٰ قيامها علىٰ أحبيّة أولئك فمن أعاجيب الأكاذيب، لوضوح أنّ الإمامية الأثني عشرية بل جمهور الشيعة ينفون أصل المحبوبيّة عنهم فضلاً عن الأحبيّة، فأين إجماع الأُمّة؟ وهل يرىٰ التوربشتي أو غيره خروج فرق الشيعة عن الأُمّة؟

لكنّ دعـوىٰ خروج فرق الشيعـة عن الأُمّة وانحصارها في أهل نحلته لا تخلّصه من الورطة وذلك:

أوّلاً: ما الدليل على قيام إجماع أهل السنّة على أحبيّة القوم؟ ولو كان يكفي مجرد دعوى الإجماع لجاز لكلّ أحدٍ دعواه على مدّعاه.

وثانياً: سلّمنا، فما الدّليل على حجية إجماعهم على غيرهم؟

وثالثاً: إنّك قد عرفت أن أبا ذر وبريدة كانا يقولان بأحبيّة أميرالمؤمنين عليه السلام، وأنّ عائشة قد اعترفت بذلك غير مرّة حتى أنّها قالت للنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم: «والله لقد علمت أنّ علياً أحبّ إليك من أبي» كما ورد عنها ما يدلّ بصراحة على أحبيّة فاطمة الزهراء عليها السلام وأُسامة بن زيد إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم... فيكون هؤلاء خارجين عن الإجماع على أحبيّة المشايخ، وإذا خرج أبو ذرّ وبريدة وعائشة ورسول الله نفسه عن هذا الإجماع فإنّ وصفه بإجماع الأُمة عجيب!!

وكما ظهر بطلان دعوى إجماع الأُمّة على ما نحن فيه لخروج جملةٍ من الأصحاب عنه... يظهر بطلانه أيضاً من خروج: الحسن البصري ـ من التابعين ـ والمأمون العباسي ـ من حكّام أهل السنّة ـ ويحيى بن أكثم وغيره ـ من كبار قضاتهم ـ والشيخ أبي عبدالله البصري، والحاكم النيسابوري، وقاضي القضاة عبد الجبار، ومحمّد بن طلحة الشافعي، ومحمّد بن يوسف الكنجي، وجلال الدين الخجندي، وشهاب الدين أحمد، ومحمّد بن إسماعيل الأمير... وغيرهم... من كبار علمائهم... المعترفين بالأحبيّة المطلقة لأمير المؤمنين عليه السلام...

وأيضاً، فإنَّ كثيراً من الأصحاب والتابعين وعلماء الإسلام يقولون بأفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام مطلقاً، وبين الأفضلية والأحبيّة تلازم كما هو واضح.

وأيضاً، فإنَّ كثيرين منهم فضّلوه على عثمان، فيلزم خروجهم عن الإجماع المدّعى، للتلازم بين الأفضليّة والأحبيّة...

وأيضاً، فإنَّ كثيرين منهم في مسألة الأفضلية متوقّفون... فدخولهم في

الإجماع المزعوم غير معلوم.

الـوجه الثاني:

لقد نصَّ أكابر المحققين علىٰ أنَّ المتكلِّم خارج عن عموم كلامه، وبناءً علىٰ هذه القاعدة فإنّ النبيّ ـ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ غير داخل من أوّل الأمر في عموم «أحبّ الخلق» في حديث الطير، وعلىٰ هذا أيضاً تبطل دعوىٰ عدم عمومه، ولنذكر عبارةً واحدةً فيها التصريح بالقاعدة المذكورة:

قال شيخ الإسلام عبدالله بن حسن الدين ابن جمال الدين الأنصاري المعروف بمخدوم الملك في كتاب (عصمة الأنبياء): «إتفق المليّون واجتمعت علىٰ أنّهم معصومون قبل البعثة وبعدها من الكفر الحقيقي الإختياري، غير أنّ الأزارقة والفضليّة من الخوارج يجوّزون صدور ذلك منهم، لا بمعنىٰ فساد العقيدة في التوحيد والجهل في معرفة الذات والصّفات، بل باعتبار أنَّ كل ذنبٍ كفر عندهم، وصدور الذنب عنهم جائز، فوقوع الكفر عنهم يكون كذلك. وعن الإضطراري ـ أيْ إظهاره تقيةً ـ خلافاً للشيعة، فإنّهم يجوّزون إظهار الكفر تقيةً، بل أوجبه بعضهم. ومعصومون عن الكفر الحكمي أيضاً، بمعنىٰ أنّه لا يحكم عليهم في صباهم بالكفر تبعاً للأبوين ولا تبعاً للدار، فإنّهم مولودون علىٰ الفطرة والمعرفة بالله وصفاته وتوحيده، وهم نشأوا علىٰ المعرفة من بدو خلقتهم وأوّل فطرتهم، ومن طالع سيرتهم مذ صباهم إلىٰ مبعثهم يعلم ذلك يقيناً، ثم لم يقدر آباؤهم أن يغووهم عن الفطرة، لكونهم عرفاء بالله تعالىٰ، عقلاء لدينه، مختارين لتوحيده بتأييده. وإسلام الصبي الذي يعقل ديناً صحيح، وعقلهم في هذه الحالة من فضله ورحمته عليهم، والله يختصُّ برحمته من يشاء، فلا يكونون أتباعاً للآباء.

وقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: «ما من مولود إلّا يولد علىٰ فطرة الإسلام وأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه» فليس علىٰ عمومه علىٰ ما لايخفىٰ، مع

أنَّ المتكلّم لا يدخل تحت الحكم، صرّح به أئمّة الحديث».

الوجه الثالث:

إنّه لو تأمّل التوربشتي في لفظ الحديث لَما تفوّه بهذا الذي تفوّه به... إنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم قال: «اللّهم ائتني...» فطلب من الله إتيان «أحبّ الخلق» إليه وحضوره عنده صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لا عند غيره... فلم يكن داخلاً في عموم كلامه من أوّل الأمر... وهذا ظاهر كلّ الظّهور، ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له نور.

الوجه الرابع:

وقال صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في حديث الطّير: «يأكل معي هذا الطّير» وهل يعقل أن يكون هو نفسه مصداقاً لقوله هذا فيكون المؤاكل نفسه؟

الوجه الخامس:

إنّ في كثيرٍ من طرق الحديث بعد لفظ «أحبّ خلقك إليك» أو نحوه لفظ «وإلىٰ رسولك» أو نحوه... وهذا صريح في أنَّ السؤال لغيره، وأن الدعاء لا يشمل نفسه، ولنعم ما أفاد العلاّمة ابن بطريق:

«قد سأل الله تعالىٰ أن يأتيه بأحبّ خلقه إليه وإلىٰ رسوله، وتردّد السؤال من النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في ذلك، وفي الجميع لم يأت إلاّ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. فثبت أنّه دعوة الرسول. وإذا كانت المحبّة من الله تعالىٰ له هي إرادة تعظيمه ورفعته ودنوّه منه وقربه من طاعته وقد سألها النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بلفظة «أفعل» وهي مما يبالغ به في المدح، لأنّه قال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك، و«الأحبّ» علىٰ وزن «أفعل» فصارت هذه غاية المدحة له، وإذا كان الله تعالىٰ يريد قربه ورفعته

وتعظيمه زيادةً علىٰ كافة خلقه، فقد ثبت مزيّته علىٰ سائر الخلق، بدليلٍ ثابت وهو سؤال النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم كذلك. وإذا كان أحبّ خلق الله تعالىٰ إليه وجب الإقتداء به دون غيره، وهذا غاية التنويه بذكره ودعاء الخلق إلىٰ اتّباعه.

وفي هذه المدحة أيضاً قطع النظارة له، لأنّه إذا كان أحبّ خلق الله تعالىٰ ولا مماثل له في ذلك أحد، والنبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم خارج من هذه الدعوة، يدلّ علىٰ ذلك قوله حين رآه: اللّهم وإليَّ، وفي الخبر الآخر يقول: إليك وإلىٰ رسولك. ثبت أنّ السؤال لمن عداه، لئلّا يعترض معترض علىٰ هذا الكلام. ومن كان أحبّ خلق الله تعالىٰ إليه وأحبّ خلق الله إلىٰ رسوله فقد عدم نظيره ووجب تفردّه بعلوّ المنزلة عند الله تعالىٰ وعند رسوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

إنْ عدّ أهل التُّقىٰ كانوا أئمّتهم   أو قيل من خير أهل الأرض قيل هم
لا يستطيع جواد بعد غايتهم   ولا يدانيهم خلق وإنْ كرموا»[1]

ولا يخفىٰ أنّه لما لم يكن دخول النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في عموم «أحبّ خلقك إليك» متبادراً إلىٰ الأفهام ولا وجه لصّحة دعواه من أحدٍ، فقد ذكر المحبّ الطّبري حديث الطير تحت عنوان «ذكر أنّه أحبّ الخلق إلىٰ الله تعالىٰ بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم».

١٠ ـ وجوه الردّ علىٰ التأويل بإرادة الأحبّ من بني عمّه

وقول التوربشتي: «فيأوّل هذا الحديث. . . علىٰ أنّه أراد به أحبّ خلقه إليه من بني عمّه وذويه» فتعصّب بحت، وإلّا فإنّه غير نافع له أبداً لوجوه:

---

(١) العمدة: ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

الـوجـه الأوّل:

إنّه لا يقتضي وجه من الوجوه ـ ولو كان سخيفاً ـ هذا التأويل، ودعوىٰ أنّه مقتضىٰ أفضليّة الشيخين مصادرة علىٰ المطلوب.

الـوجـه الثانـي:

إنّه تأويل من غير دليل شرعي أو ضرورة عقليّة، وقد تقدّم أنّ صرف كلام الشارع عن مقتضىٰ ظاهره من غير اعتصام فيه بالنقل عنه وبغير ضرورة حرام.

الـوجـه الثالـث:

إنّه تخصيص بلا مخصّص، فهو غير صحيح وغير مسموع... وهذه قاعدة مسلّمة، قال المناّوي بشرح: «إتّقوا الحديث عنّي إلاّ بما علمتم فمن يكذب عليَّ متعمّداً فليتبوّء مقعده من النار» قال: «قال الطيّبي: الأمر بالتبوّء تهكّم وتغليظ، إذ لو قيل: كان مقعده في النار لم يكن كذلك، والكذب عليه صلّىٰ الله عليـه وسلّم من الكبائر الموبقة والعظام المهلكة، لإضراره بالدين وإفساده أصل الإيمان، والكاذبون عليه كثيرون، وقد اختلفت طرق كذبهم كما هو مبين في مبسوطات أُصول كتب الحديث. قال بعضهم: وعموم الخبر يشمل الكذب في غير الدين، ومن خصَّ به فعليه الدليل»[1].

الـوجـه الـرابـع:

لقد جاء في صريح الأحاديث المعتبرة الكثيرة عن النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم تفضيل قريش علىٰ غيرها، ثمّ تفضيل بني هاشم من قريش علىٰ

---

(١) فيض القدير ١ / ١٣٢.

غيرهم . . . وأنّه صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم لم يزل من خيارٍ في خيار. . . فلو سلّمنا كون المراد أنّ علياً عليه السلام أحبّ الخلق من بني عمّ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم وذويه لم ينافِ مدلول الحديث مطلوب أهل الحق. . . لأنّ المفروض كون بني عمّه صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم خير الخلق مطلقاً، فيكـون علي عليه السلام أحبّ خير الخلق وهو المطلوب.

وقال محبّ الدين الطبري: «ذكر ما جاء في أنّه أفضل من ركب الكور بعد رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم: عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: ما احتـذىٰ النعـال ولا انتعـل، ولا ركب المطايا ولا ركب الكور بعد رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم أفضل من جعفر. خرّجه الترمذي وقال: حسن صحيح»[1].

فإذا كان جعفر أفضل الناس بعد رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم ـ بحسب هذا الحديث ـ فهو أحبّ الناس إليه، لأنّ الأحبيّة تابعة للأفضليّه. . . ومقتضىٰ التأويل المذكور أن يكون أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ إلىٰ رسول الله من جعفر، فهو أحب الخلق إليه مطلقاً. وهو المطلوب.

الـوجـه الخامـس:

لقـد دلّت الأحاديث الكثيرة الصحيحة علىٰ أفضلية أهل البيت عليهم السلام من جميع الخلق، فهم أحبّ الخلق إلىٰ الله والرسول. . . فيكون أمير المؤمنين عليه السلام ـ الذي هو أحبّ أهل البيت ـ أحبّ الخلق مطلقاً.

الطِّيِّـبي

وقال الحسين بن عبدالله الطّيّبي ـ شارح مشكاة المصابيح ـ بشرح حديث

---

(١) ذخائر العقبىٰ: ٢١٧.

الطير:

«قوله: بأحبّ خلقك إليك.

التوربشتي: نحن وإنْ كنّا لا نجهل ـ بحمد الله ـ فضل علي رضي الله عنه وقدمه وسوابقه في الإسلام واختصاصه برسول الله...

أقول: والوجه الذي يقتضيه المقام هو الوجه الثّاني، لأنّه صلّىٰ الله عليه وسلّم كان يكره أن يأكل وحده، لأنّه ليس من شيمة أهل المروّة، فطلب من الله أنْ يتيح له من يؤاكله، وكان ذلك براً وإحساناً منه إليه، وأبرّ المبرّات برّ ذي الرحم وصلته، كأنّه قال: بأحبّ خلقك إليك من ذوي القرابة ومن هو أولىٰ بإحساني وبرّي إليه»[1].

أقول:

لقد أورد الطّيبي كلام التوربشتي في تأويل هذا الحديث بنصّه ثمّ أعرض عن الوجه الأوّل لسخافته وأيدّ الوجه الثاني من وجهي التأويل بما ذكر، لكنَّ ما جاء به تأييداً لما تقوّله التوربشتي باطل من وجوه:

١ ـ لو كان الدعاء لكراهة الأكل وحده فقد كان أنس وغيره عنده

إنّه لا ريب في حضور أنس بن مالك وسفينة عند النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في قضيّة الطائر وساعة سؤاله من الله سبحانه أن يأتيه بأحبّ الخلق إليه، فلو كان السبّب في دعائه هو «أنّه كان يكره أن يأكل وحده لأنّه ليس من شيمة أهل المروّة» لكان يكفي أكل أحد الحاضرين معه، ولم يكن حاجة لطلب غيره لا مرةً بل مرّات.

---

(١) الكاشف ـ شرح المشكاة ـ مخطوط.

٢ ـ لو كان الغرض المؤاكلة فلماذا ردّ المشايخ؟

ولو كان الغرض أنْ لا يأكل وحده «فطلب من الله أن يتيح له من يؤاكله» كما يقول الطيّبي، فلماذا ردّ المشايخ الثّلاثة الواحد بعد الآخر، كما في حديثي أبي يعلىٰ والنسائي؟ اللّهم إلّا أنْ يضطّر الطيبي لأنْ يعترف بعدم أهليّتهم للمؤاكلة معه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم!!

٣ ـ لو كان المطلوب المؤاكلة والبرّ لكان أهل الحاجات أولىٰ

ولو كان المطلوب هو إتاحة من يؤاكله، وليكون منه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم «براً وإحساناً منه إليه» فقد كان المناسب أن يأتيه الله تعالىٰ ببعض الجائعين وأهل الحاجات والمساكين، لا أنْ يكون أمير المؤمنين عليه السلام المصداق الوحيد لدعائه، لأنّ أولئك ـ وإنْ كان علي عليه السلام ذا رحم، وأبرّ المبرّات برّ ذي الرحم وصلته ـ هم أولىٰ من جهة إفتقارهم وشدّة فاقتهم . . .

٤ ـ لو سلّمنا أولويّة ذي الرحم ففاطمة أولىٰ من علي

سلّمنا تقدّم ذي الرّحم في البرّ والإحسان والصّلة علىٰ غير ذي الرّحم مع شدّة افتقار الغير، لكنْ ما كان المناسب أن يكون علي عليه السلام مورد انطباق الدعاء واستجابته، لكون فاطمة عليها السلام أولىٰ منه بالبرّ والإحسان في ذوي القرابة القريبة، فكان اللازم أنْ تكون هي المصداق لدعوته صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

٥ ـ رجاء أنس أنْ يكون رجلاً من الأنصار يبطل هذا الإحتمال

ولو كان مراد النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم من «أحبّ خلقك إليك» هو «أحبّ خلقك إليك من ذوي القرابة القريبة ومن هو أولىٰ بإحساني وبرّي

إليه» كما زعم الطيبي، فلماذا رجا أنس بن مالك أن يكون رجلاً من الأنصار؟ ألم يعلم أنس أنْ لا قرابة بينه وبين الأنصار، وأنّهم ليسوا بأولىٰ الناس بإحسانه وبرّه؟

إنّ من الطّريف قول الطيبي نقلاً عن التوربشتي أنّه «قد كان النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم يطلق القول وهو يريد التقييد، ويعمّ به ويريد تخصيصه، فيعرفه ذو الفهم بالنظر إلىٰ الحال والوقت، أو الأمر الذي هو فيه» فإنّه يقول هذا ولا يعبأ بفهم أنس الذي فهم ما يخالف هذا التأويل العليل الذي أورده، مع أنّ أنساً عندهم من ذوي الفهم!!

أضف إلىٰ هذه الوجوه: أنّ كثيراً من ألفاظ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم في هذا الحديث واضحة علىٰ بطلان هذا التأويل، كقوله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم:

«اللّهم جئني بأحبّ خلقك وأوجههم عندك».

و«اللّهم ائتنا بخير خلقك».

و«اللّهم أدخل عليَّ أحبّ خلقك إليَّ من الأوّلين والآخرين».

و«الحمد لله الذي جعلك، فإني أدعو في كلّ لقمة أنْ يأتيني الله أحب الخلق إليه وإليّ فكنت أنت».

و«أبىٰ الله يا أنس إلاّ أنْ يكون علي بن أبي طالب».

و«ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم».

و«أوَفي الأنصار خير من علي؟» أو «أفضل من علي».

وغير ذلك.

الخلخالي

تأويل التوربشتي فقط

وقال شمس الدين محمّد بن مظفر ـ شارح مصابيح السنّة ـ بشرح

الحديث ناقلاً كلا تأويلي التوربشتي : «أوّل بعضهم هذا الحديث علىٰ أنّ المراد: بمن هو من أحبّ خلقك إليك، فيشاركه فيه غيره، وهم المفضلّون بإجماع الأُمة، وهو كقولهم: فلان أعقل الناس وأفضلهم. أي: من أعقلهم وأفضلهم. وممّا يدلّ علىٰ أنّ حمله علىٰ العموم غير جائز: أنّه عليه السلام من جملة «خلقك» ولا جائز أن يكون علي أحبّ إلىٰ الله منه. فإنْ قيل: ذلك شيء عرف بأصل الشرع. أُجيب: بأن ما نحن فيه أيضاً عرف بالنصوص الصحيحة.

أو يقال: أراد أحبّ خلقه من بني عمّه، وقد كان عليه السلام يطلق ويريد به التقييد، فيعرفه ذو الفهم بالنظر إلىٰ الحال أو الوقت أو الأمر الذي هو فيه»[1].

السّيوطي

تأويل التوربشتي فقط

وقال جلال الدين السيوطي ـ شارح الترمذي ـ بشرحه: «قال التوربشتي: قوله: بأحبّ خلقك إليك. أي: من هو من أحب خلقك. فيشارك غيره وهم المفضلّون بإجماع الأُمة، وهذا مثل قولهم: فلان أفضل الناس وأعقلهم. أي: من أفضلهم وأعقلهم. ومما يتبيّن لك. أنّ حمله علىٰ العموم غير جائز: أنّه صلّىٰ الله عليه وسلّم من جملة خلق الله، ولا جائز أن يكون علي أحبّ إلىٰ الله منه.

أو يأوّل علىٰ أنّه أراد به: أحبّ خلقه إليه من بني عمّه وذويه، وقد كان صلّىٰ الله عليه وسلّم يطلق القول وهو يريد تقييده، ويعم به ويريد تخصيصه، فيعرفه ذو الفهم بالنظر إلىٰ الحال أو الوقت أو الأمر الذي هو فيه»[2].

---

(١) المفاتيح ـ شرح المصابيح ـ مخطوط.

(٢) قوت المغتذي علىٰ شرح الترمذي ـ باب مناقب علي.

القـاري

١ ـ نقله كلامَيْ التوربشتي والطيّبي

وقال علي بن سلطان القاري ـ شارح مشكاة المصابيح ـ بشرحه:

«قال الإمام التوربشتي: نحن وإنْ كنّا لا نجهل بحمد الله فضل علي . . .

قال الطيبي: والوجه الذي يقتضيه المقام هو الوجه الثاني . . .

وفيه: إنّه لا شك أنّ العم أولىٰ من ابنه، وكذا البنت وأولادها في أمر البرّ والإحسان. علىٰ أنّ قول الطيبي هذا إنّما يتم إذا لم يكن أحد هناك ممّن يؤاكله، ولا شك في وجوده لاسيّما وأنس حاضر وهو خادمه، ولم يكن من عادته أنْ لا يأكل معه. فالوجه الأول هو المعوَّل، ونظيره ما ورد من الأحاديث بلفظ: «أفضل الأعمال» في أُمورٍ لا يمكن جمعها، إلّا أنْ يقال في بعضها: إن التقدير من أفضلها»[1].

٢ ـ ردّه كلام الطيبي

أقول: لقد أورد القاري نصّ عبارة التوربشتي، ثمّ نصّ عبارة الطيبي في توجيه الوجه الثاني من تأويلي التوربشتي، ثمّ ردَّ ما ذكره الطيبي بما رأيت.

فظهر من مجموع ذلك: سقوط الوجه الأوّل عند الطيبي، وسقوط الوجه الثاني عند القاري، مضافاً إلىٰ ما ذكرناه بالتفصيل في ردّ الوجهين والكلامين.

---

(١) مرقاة المفاتيح في شرح مشكاة المصابيح ٥ / ٥٦٩ .

٣ ـ نقد تأييد القاري للوجه الأوّل

وأمّا تأييد القاري الوجه الأوّل بقوله: «فالوجه الأول هو المعوّل، ونظيره ما ورد من الأحاديث بلفظ...» ففيه: أنّه إذا كان أهل السنّة مضطرّين إلىٰ التأويل لرفع التهافت في أحاديثهم تلك، فما الملزم للشيعة الإمامية لأنْ يلتزموا بالتأويل في حديث الطير؟!

عبد الحقّ الدّهلَوي

١ ـ نقل كلامي التوربشتي والطيّبي

وقـال الشيخ عبد الحق الدهلوي ـ شارح مشكاة المصابيح ـ: «قوله: بأحبّ خلقك. أوّله الشّارحون بأنّ المراد من أحبّ خلقك ـ أو أحبّ خلق الله ـ من بني عمّه، أو بأحبّ خلقك إليك من ذوي القرابة القريبة، أو من هو أولىٰ وأقرب وأحق بإحساني إليه. وهذا الوجه الأخير أقرب وأوفق بالمقام. هكذا قالوا.»[1].

٢ ـ خطأ فضيع من الدهلوي

وهذه هي تأويلات التوربشتي والطيّبي، وقد عرفت سخافتها وركاكتها بالتفصيل... فلا حاجة إلىٰ الإعادة والتكرار... لكنْ من العجيب جدّاً أنّ هذا الشّيخ ينقل ـ بعد عبارته المذكورة ـ كلام التوربشتي ـ الذي أوردنا نصّه بكـامله وأبـطلناه بما لا مزيد عليه ـ عن (الصواعق) ناسباً إيّاه إلىٰ ابن حجر المكّي... إستمع إليه يقول:

«ولقد أتىٰ الشيخ ابن حجر في كتاب الصواعق في الإعتذار عن التأويل

---

(١) اللمعات في شرح المشكاة ـ باب مناقب علي.

لهذا الحديث بكلامٍ مليح فصيح طويل، قال: نحن وإنْ كنّا لا نجهل ـ بحمد الله ـ فضل علي رضي الله عنه وقدمه وسوابقه في الإسلام واختصاصه برسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم بالقرابة القريبة، ومؤاخاته إيّاه في الدين، ونتمسّك من حبّه بأقوىٰ وأولىٰ ممّا يدّعيه الغالون فيه، فلسنا نرىٰ أن نضرب عن تقرير أمثال هذه الأحاديث في نصابها صفحاً، لما نخشىٰ فيها من تحريف الغالين وتأويل الجاهلين وانتحال المبطلين. وهذا باب أُمرنا بمحافظته، وحمىً أُمرنا بالذبّ عنه، فحقيق علينَا أنْ ننصر فيه الحق ونقدّم فيه الصّدق. وهذا حديث يريش به المبتدع سهامه ويوصل به المنتحل جناحه فيتخذّه ذريعةً إلىٰ الطّعن في خلافة أبي بكر، التي هي أوّل حكمٍ أجمع عليه المسلمون في هذه الأُمة، وأقوم عمادٍ أُقيم به الدين بعد رسول الله فنقول ـ وبالله التوفيق:

هذا الحديث لا يقاوم ما أوجب تقديم أبي بكر والقول بخيريّته، من الأخبار الصّحاح. منضّماً إليه إجماع الصحابة، لمكان سنده، فإنّ فيه لأهل النقل مقالاً، ولا يجوز حمل أمثاله علىٰ ما يخالف الإجماع، لاسيّما والصحّابي الذي يرويه ممّن دخل في هذا الإجماع واستقام عليه مدّة عمره ولم ينقل عنه خلافه، فلو ثبت عنه هذا الحديث فالسّبيل أن يأوّل علىٰ وجهٍ لا ينتقض عليه ما اعتقده ولا يخالف ما هو أصحّ متناً وإسناداً، وهو أنْ يحمل علىٰ أحد الوجوه المذكورة».

وهذا كلام التوربشتي الذي أتينا عليه آنفاً، غير أنّ للدهلوي فيه تصرّفاً مّا في آخره، وليس لهذا الكلام في (الصواعق) عين ولا أثر أبداً، وليته نسبه إلىٰ ابن حجر ولم ينص علىٰ أنّه في (كتاب الصّواعق)!!

ثمّ إنّ الدهلوي تصدّى لتأويل الحديث الشّريف حسبما يروق له ويسوقه إليه تعصبّه فقال:

«قال العبد الضعيف ـ عصمه الله عمّا يصمّه وصانه عمّا شانه ـ: إنّ من الظاهر أنّ الحديث غير محمول علىٰ الظاهر، لأنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم

من جملة خلق الله، وهو أحبّ الخلق إلىٰ الله من جميع الوجوه والحيثيّات، فالمراد أهل زمان رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم من الصحابة، وغيره إنّما يكون من وجهٍ واحد خاص أو وجوه متعدّدة مخصوصة، فلا حاجة إلىٰ تخصيص الخلق، بل إلىٰ تخصيص الوجه أو الوجوه، لأنّه ليس أحبّ وأفضل من جميع الوجوه سوىٰ سيّد المحبوبين وأفضل المخلوقين صلّىٰ الله عليه وسلّم. ثمّ الكلام في الصحابة إنّما هو في الأفضليّة من كثرة الثواب والأحبيّة، كما في القول المشهور من بعض العلماء في الفرق بين الأفضليّة والأحبيّة. والمَخلَص في هذه المسألة: إعتبار الوجوه والحيثيّات. والله أعلم».

٣ ـ تكراره استلزام دخول النبيّ في العموم

لقد حكم الدهلوي بعدم جواز بقاء هذا الحديث علىٰ ظاهره في العموم «لأنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم من جملة خلق الله وهو أحبّ الخلق إلىٰ الله من جميع الوجوه والحيثيّات» وهذا تكرار لما سبق عن التوربشتي، وقد عرفت سقوطه بوجوه...

٤ ـ حمله الحديث علىٰ أنّه أحبّ أهل زمان الرسول إليه باطل

وأمّا حمله الحديث ـ بعد عدم جواز إبقائه علىٰ ظاهره، لأنّ النبيّ من جملة خلق الله، وهو أحبّ الخلق إليه ـ علىٰ أنّ «المراد أهل زمان رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم من الصحابة» فواضح البطلان، لأنّا لو سلّمنا رفع اليد عن ظاهر الحديث بسبب استلزام كون أمير المؤمنين عليه السلام أحبّ إلىٰ الله تعالىٰ من رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، فإنّ مقتضىٰ القاعدة رفع اليد عن ظاهر الحديث بقدر الضرورة، بأن يكون عمومه غير شاملٍ للنبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم فقط، وأمّا غيره من الأنبياء والأوصياء والملائكة وسائر الخلق فباق تحت العموم.

إن وجوه بطلان هذا الحمل كثيرة، وهو واضحٌ جدّاً، فلا نطيل المقام ببيان تلك الوجوه، ونكتفي بأنّ في بعض ألفاظ الحديث: «اللّهم أدخل عليَّ أحبَّ الخلق من الأوّلين والآخرين».

٥ ـ دعوىٰ اختصاص النبيّ بالأحبيّة من جميع الوجوه مردودة

وأمّا قوله: «وغيره إنّما يكون من وجهٍ واحدٍ خاص أو وجوه متعدّدة مخصوصة فلا حاجة إلىٰ تخصيص الخلق بل إلىٰ تخصيص الوجه أو الوجوه، فإنّه ليس أحبّ وأفضل من جميع الوجوه سوىٰ سيّد المحبوبين وأفضل المخلوقين صلّىٰ الله عليه وسلّم» فدعوىٰ بلا دليل، لأنَّ اجتماع جميع وجوه الأحبيّة المعتبرة في الأفضليّة في غير النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم غير ممنوع أبداً، إنّما الممنوع أنْ يكون كمال جميع الوجوه الموجودة في غيره صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم أزيد من كمالها في شخصه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

إذن، لا مانع من اجتماع جميع وجوه الأحبيّة في أمير المؤمنين عليه السّلام، وحينئذٍ فما الملزم لتخصيص أحبيّته بجهةٍ أو جهات دون غيرها وصرف الكلام النبوي عن ظاهره؟ ولو لم يكن لبطلان هذا التخصيص وجه إلّا صرف الحديث عن ظاهره بلا دليل لكفىٰ، فكيف والوجوه علىٰ بطلانه كثيرة! تقدّمت طائفة منها في ردّ التأويل الأوّل الذي زعمه (الدّهلوي)، فلا تغفل.

ثمّ العجب من هذا الشيخ يدّعي التّخصيص في الخلق ويقول «فالمراد أهل زمان رسول الله من الصحابة» ثمّ يعود بفاصلٍ قليل ليقول: «... فلا حاجة إلىٰ تخصيص الخلق بل إلىٰ تخصيص الوجه أو الوجوه...» وهل هذا إلّا تهافت؟!

٦ ـ مغايرة الأحبيّة للأفضليّة مردودة عند علمائهم

وأمّا قوله: «ثمّ الكلام في الصّحابة إنّما هو في الأفضلية من جهة كثرة الثواب، والأحبيّة غيرها، كما في القول المشهور من بعض العلماء في الفرق بين الأفضليّة والأحبيّة» فعجيبٌ أيضاً، فقد صرّح الرازي في (تفسيره) بأنّ المحبّة من الله إعطاء الثواب، فالأحبيّة إليه توجب أكثريّة الثواب بلا ارتياب، وقد تقدّمت عبارته سابقاً، كما ستعلم أن أكابر المتكلّمين من أهل السنّة: كالرازي، والأصفهاني، والعضد، والشّريف الجرجاني، والدولت آبادي، وافقوا علىٰ كون الأحبيّة بمعنىٰ أكثريّة الثّواب.

* * *



دحضُ تقوّلات
بعض عُلماء الكلام



القاضي عبد الجبّار

قال قاضي القضاة عبد الجبّار بن أحمد الأسترآبادي ما نصّه:

«دليل لهم آخر: وقد تعلّقوا بقوله عليه السّلام: لأُعطينَّ الرّاية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله ويحبّه الله ورسوله. وبما روي من قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطّائر.

قالوا: إذا دلَّ علىٰ أنّه أفضل خلق الله تعالىٰ بعده وأحبّهم إلىٰ الله تعالىٰ فيجب أنْ يكون هو الإمام.

وهذا بعيد، لأنّه إنّما يمكن أنْ يتعلّق به في أنّه أفضل، فأمّا في النصّ علىٰ أنّه إمام فغير جائز التعلّق به، إلّا من حيث أنْ يقال: الإمامة واجبة للأفضل. وقد بينّا أنّها غير مستحقّة بالفضل، فإنّه لا يمتنع في المفضول أنْ يتولّاها أو من يساويه غيره في الفضل»[1].

إقراره بالسنّد والدلالة وإنكاره تعيّن الأفضل للإمامة

أقول: هذا كلام ظاهر في قبول القاضي عبد الجبّار حديث الطّير سنداً ودلالةً، ولو كان عنده تأمّل في جهة سنده أو جهة دلالته علىٰ أفضليّة أمير

(١) المغني في الإمامة ج٢٠ ق ٢ / ١٢٢.

المؤمنين عليه السّلام لَما سكت عن إظهاره، لكنه منع وجوب الإمامة للأفضل وجوّز أنْ يتولاّها المفضول تصحيحاً لخلافة المتغلّبين عليها. . . لكنْ قد أثبتنا في محلّه أن نصب المفضول لها مع وجود الأفضل غير جائز. . . فلا يبقىٰ ريبٌ في دلالة حديث الطّير علىٰ إمامة الإمام وخلافته عن الرّسول بلا فصل.

ولنعم ما أفاد السيّد المرتضىٰ علم الهدىٰ طاب ثراه في نقض كلام القاضي: «هذان الخبران اللذان ذكرتهما إنّما يدلاّن عندنا علىٰ الإمامة، كدلالة المؤاخاة وما جرىٰ مجراها، لأنّا قد بيّنا أنّ كلّ شيء دلَّ علىٰ التفضيل والتعظيم فهو دلالة علىٰ استحقاق أعلىٰ الرتب والمنازل، وإنّ أولىٰ الناس بالإمامة من كان أفضلهم وأحقّهم بأعلىٰ منازل التبجيل والتعظيم، وقد مضىٰ طرف من الكلام في أنَّ المفضول لا يحسن إمامته، وإنْ ورد من كلامه شيء من ذلك في المستقبل أفسدناه بعون الله»[1].

الفخرُ الرّازي

وقال الفخر الرّازي ـ في ذكر أدلّة الإمامية علىٰ أفضليّة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ـ: «الحجّة الثّانية: التمسّك بخبر الطّير، وهو قوله عليه السلام: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل هذا الطير معي. والمحبّة من الله تعالىٰ عبارة عن كثرة الثواب والتعظيم».

فأجاب: «أمّا الثاني ـ وهو التمسّك بخبر الطّير ـ فالإعتراض عليه أنْ نقول: قوله عليه السّلام: بأحبّ خلقك. يحتمل أنْ يكون [المراد منه] أحبّ خلق الله في جميع الأُمور، وأن يكون أحبّ خلق الله في شيءٍ معيّن. والدليل علىٰ كونه محتملاً لهما: أنّه يصح تقسيمه إليهما فيقال: إمّا أنْ يكون أحبّ خلق الله في جميع الأمور أو يكون أحبّ خلق الله في هذا الأمر الواحد، وما به

(١) الشافي في الإمامة ٣/ ٨٦ـ ٨٧.

الإشتراك غير مستلزم بما به الإمتياز، فإذن، هذا اللفظ لا يدلّ علىٰ كونه أحبّ إلىٰ الله تعــالىٰ في جميع الأُمــور ، فإذن، هذا اللفظ لا يفيد إلاّ أنّــه أحبّ إلىٰ الله في بعض الأمور، وهذا يفيد كونه أزيد ثواباً من غيره في بعض الأمور، ولا يمتنع كون غيره أزيد ثواباً منه في أمر آخر، فثبت أنّ هذا لا يوجب التفضيل. وهذا جواب قوي»[1].

وجوب الجواب عن هذا الكلام

وهذا الإعتراض الذي وصفه بالقوة في غاية الضعف والسخافة، لما قدّمنا في جواب التـأويل الأول من تأويلات (الدهلوي)، من الوجوه القويمة الدالّة علىٰ بطلان تأويل حديث الطير وحمل «الأحبية» فيه علىٰ بعض الوجوه دون بعض.

ونقول هنا بالإضافة إلىٰ ذلك:

أولاً: تخصيص «الأحبية» ببعض الأُمور صرف للكلام عن ظهوره وهو حرام بلا ريب، كما سبق وسيأتي فيما بعد أيضاً.

وثـانيـاً: صحّـة الإستثناء دليل العموم، إذ يصحّ أن يقال: اللّهـم ائتني بأحبّ خلقـك إليك إلاّ في كذا، وإذ لـم يستثن فالكـلام عام، وهـذه القاعدة مقررة ومقبولة بلا كلام.

وثالثاً: لو سلّمنا أنّ مدلول حديث الطير كونه «أحبّ إلىٰ الله في بعض الأُمور، وأن هذا يفيد كونه أزيد ثواباً من غيره في بعض الأُمور» فالحديث يدل علىٰ أنّـه عليه السـلام أفضـل من الثـلاثة، إذ لا سبيل لأهل السنّة لأن يثبتوا للإمامية أنّ أحدهم يستحقّ ثواباً في الأمر الفلاني المحبوب لله ورسوله، فضلاً عَن الأحبيّة وأكثـريّة الثواب، فضلاً عن أن يكون أحدهم أحبّ وأكثر ثواباً منه

(١) الأربعين في أصول الدين ـ مبحث أدلّة الامامية علىٰ أفضلية علي.

عليه السّلام.

الشَّمسُ السَّمرقَنْدي

وقال شمس الدين محمّد بن أشرف الحسني السمرقندي:

«الفصل الثالث في أفضل الناس بعد النبي. المراد بالأفضل هٰهنا أن يكون أكثر ثواباً عند الله. واختلفوا فيه فقال أهل السنّة وقدماء المعتزلة: إنّه أبو بكر. وقال الشيعة وأكثر المتأخرين من المعتزلة: هو علي:

إستدلّ أهل السنّة بوجهين: الأول: قوله تعالىٰ: ﴿**وسيجنّبها الأتقىٰ الذي يؤتي ماله**﴾ السورة. والمراد هو أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ عند أكثر المفسّرين، والأتقىٰ أكرم عند الله تعالىٰ، لقوله تعالىٰ: ﴿**إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾ والأكرم عند الله أفضل. الثاني: قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: والله ما طلعت شمس ولا غربت علىٰ أحدٍ بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر.

وأجاب الشيعة: بأنّ هذا لا يدلّ علىٰ أنّه أفضل، بل علىٰ أنَّ غيره ليس أفضل منه.

واحتجّت الشيّعة: بأنَّ الفضيلة إمّا عقليّة أو نقليّة، والعقليّة إمّا بالنسب أو بالحسب، وكان علي أكمل الصّحابة في جميع ذلك، فهو أفضل.

أمّا النسب: فلأنّه أقرب إلىٰ رسول الله، والعباس ـ وإنْ كان عمّ رسول الله لكنه ـ كان أخا عبد الله مـن الأب، وكان أبو طالب أخاً منهما. وكان علي هاشمياً من الأب والأم، لأنّه علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، وعلي بن فاطمة بنت أسد بن هاشم، والهاشمي أفضل لقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: إصطفىٰ من ولد إسماعيل قريشاً واصطفىٰ من قريش هاشماً.

وأمّا الحسب فلأنّ أشرف الصّفات الحميدة: الزّهد والعلم والشجاعة،

وهي فيه أتم وأكمل من الصحابة.

أمّا العلم: فلأنّه ذكر في خطبه من أسرار التوحيد والعدل والنبوّة والقضاء والقدر وأحوال المعاد ما لم يوجد في الكلام لأحدٍ من الصحابة، وجميع الفرق ينتهي نسبتهم في علم الأُصول إليه، فإنّ المعتزلة ينسبون أنفسهم إليه، والأشعري أيضاً منتسب إليه، لأنّه كان تلميذ الجبائي المنتسب إلىٰ علي، وانتساب الشيعة بيّن، الخوارج ـ مع كونهم أبعد الناس عنه ـ أكابرهم تلامذته، وابن عباس رئيس المفسّرين كان تلميذاً له. وعلم منه تفسير كثيرٍ من المواضع التي تتعلّق بعلوم دقيقةٍ مثل: الحكمة والحساب والشعر والنجوم والرمل وأسرار الغيب، وكان في علم الفقه والفصاحة في الدرجة العليا، وعلم النحو منه وأرشد أبا الأسود الدؤلي إليه، وكان عالماً بعلم السّلوك وتصفية الباطن الذي لا يعرفه إلّا الأنبياء والأولياء، حتىٰ أخذه جميع المشايخ منه أو من أولاده أو من تلامذتهم، وروي أنّه قال: لو كسرت الوسادة ثمّ جلست عليها لقضيت بين أهل التوارة بتوراتهم وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم وبين أهل الزبور بزبورهم وبين أهل الفرقان بفرقانهم، والله ما من آيةٍ نزلت في برٍ أو بحرٍ أو سهلٍ أو جبلٍ أو سماء أو أرض أو ليلٍ أو نهار إلّا وأنا أعلم فيمن نزلت وفي أيّ شيء نزلت.

وروي أنّه قال: لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً. وقال صلّىٰ الله عليه وسلّم: أقضاكم علي. والقضاء يحتاج إلىٰ جميع العلوم.

وأمّا الزهد: فلمّا علم منه بالتواتر من ترك اللّذات الدنياوية والاحتراز عن المحظورات من أوّل العمر إلىٰ آخره مع القدرة، وكان زهّاد الصحابة: كأبي ذرّ وسلمان الفارسي وأبي الدرداء تلامذته.

وأمّا الشجاعة: فغنية عن الشرح، حتىٰ قال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: لا فتىٰ إلّا علي لا سيف إلّا ذو الفقار. وقال صلّىٰ الله عليه وسلّم يوم الأحزاب: لضربة علي خير من عباده الثقلين.

وكذا السخاء: فإنّه بلغ فيها الدرجة القصوىٰ، حتىٰ أعطىٰ ثلاثة أقراصٍ

ما كان له ولا لأولاده غيرها عند الإفطار، فأنزل الله تعالىٰ : ﴿**ويطعمون الطعام علىٰ حبّه مسكيناً ويتيماً وأسيراً**﴾ .

وكان أولاده أفضل أولاد الصحابة كالحسن والحسين. وقال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: هما سيّدا شباب أهل الجنّة، ثمّ أولاد الحسن مثل: الحسن المثنىٰ، والحسن المثلث، وعبدالله بن المثنىٰ، والنفس الزكيّة. وأولاد الحسين مثل: الأئمة المشهورة وهم إثنا عشر. وكان أبو حنيفة ومالك ـ رحمهما الله ـ أخذا الفقه من جعفر الصادق والباقون منهما، وكان أبو يزيد البسطامي ـ من مشايخ الإسلام ـ سقّاءً في دار جعفر الصادق، والمعروف الكرخي أسلم علىٰ يد علي الرّضا وكان بوّاب داره.

وأيضاً: اجتماع الأكابر من الأمة وعلمائها علىٰ شيعيّته دالّ علىٰ أنّه أفضل، ولا عبرة بقول العوام.

وأمّا الفضائل النقليّة: فما روي عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم:

الأولىٰ: خبر الطير، وهو قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير فجاء علي وأكل معه.

الثانية: خبر المنزلة، وهو قوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا إنّه لا نبي بعدي. وهذا أقوىٰ من قوله في حق أبي بكر: والله ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيّين علىٰ أفضل من أبي بكر، لأنّه إنّما يدلّ علىٰ أنّ غيره ليس أفضل منه لا علىٰ أنّه أفضل من غيره. وأيضاً: يدلّ علىٰ أنّ الغير ما كان أفضل منه لا علىٰ أنّه ما يكون، فجاز أنْ لا يكون عند ورود هذا الخبر ويكون بعده. وأيضاً: خبر المنزلة يدلُّ علىٰ أنّ له مرتبة الأنبياء لقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: إلّا أنّه لا نبي بعدي، وخبر أبي بكر إنّما يدلّ علىٰ أنّ غيره ممّن هو أولىٰ من مراتب الأنبياء ليس أفضل منه لقوله صلّىٰ الله عليه وسلّم: بعد النبيين والمرسلين، فجاز أن يكون علي أفضل منه.

الثالثة: خبر الراية، روي أنّه صلّىٰ الله عليه وسلّم بعث أبا بكر إلىٰ خيبر فرجع منهزماً، ثمّ بعث عمر فرجع منهزماً، فبات رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم مغتمّاً، فلمّا أصبح خرج إلىٰ الناس ومعه الراية وقال: لأُعطينَّ الرّاية رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، كرّاراً غير فرّار. فتعرّض له المهاجرون والأنصار فقال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: أين علي؟ فقيل: إنّه أرمد العينين، فتفل في عينيه، ثمّ دفع إليه الرّاية.

الرابعة: خبر السّيادة. قالت عائشة: كنتُ جالسةً عند النبيّ ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ إذْ أقبل علي فقال: هذا سيّد العرب. فقلت: بأبي وأُمّي، ألست سيد العرب؟ فقال: أنا سيد العالمين، وهو سيد العرب.

الخامسة: خبر المولىٰ. قال النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم: من كنت مولاه فعلّي مولاه.

ورویٰ أحمد والبيهقي في فضائل الصحابة أنّه قال صلّىٰ الله عليه وسلّم: من أراد أنْ ينظر إلىٰ آدم في علمه، وإلىٰ يوشع في تقواه، وإلىٰ إبراهيم في حلمه، وإلىٰ موسىٰ في هيبته، وإلىٰ عيسىٰ في عبادته، فلينظر إلىٰ وجه علي.

السادسة: روي عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: إنّ أخي ووزيري وخير من أتركه من بعدي يقضي ديني وينجز وعدي: علي بن أبي طالب.

السابعة: روي عن ابن مسعود أنّه قال صلّىٰ الله عليه وسلّم: علي خير البشر من أبىٰ فقد كفر.

الثامنة: روي أنّه قال صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ في ذي الثدية، وكان رجلاً منافقاً ـ يقتله خير الخلق. وفي رواية: خير هذه الأُمة. وكان قاتله علي بن أبي طالب. وقال صلّىٰ الله عليه وسلّم لفاطمة: إنّ الله تعالىٰ اطّلع علىٰ أهل الدنيا واختار منهم أباكِ واتّخذه نبيّاً، ثمّ اطّلع ثانياً فاختار منهم بعلكِ.

هذا ما قالوا.

والحق: إنّ كلّ واحدٍ من الخلفاء الأربعة ـ بل جميع الصحابة ـ مكرّم عند الله، موصوف بالفضائل الحميدة»[1].

إقراره بالدلالة وإعراضه عن التأويل

أقول: لقد أنصف السمرقندي، فنقل استدلالات الشّيعة علىٰ أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام، وإنْ أضاف إليها ـ عن كياسة أو جهل ـ كلماتٍ غير صادرةٍ عنهم، وأذعن بدلالالتها وأقرّ بمتانتها... ومنها حديث الطّير، فإنّه أورده ولم يناقش في سنده، ولم يتّبع الفخر الرازي في تقوّلاته ـ وإنْ قلّده في مواضع كثيرة ونقل أقواله ولو بالتفريق والتوزيع ووافقه عليها ـ لِما رأىٰ فيها من السّخافة والركاكة المانعة من التفوّه بها.

ويؤكّد إقراره بالحق أو عجزه عن الجواب تخلّصه عن استدلال الشيعة بقوله: «والحق: إنّ كلّ واحد...». فإنّه يعلم بأنَّ هذه الجملة لا تفي للجواب عن تلك الإستدلالات المتينة والبراهين الرصينة، التي يكفي كل واحد واحد منها لإثبات مطلوب الشيعة، علىٰ أنّ ما قاله مجرّد دعوىٰ فهو مطالَب بالدليل عليها. ولو فرض أنّ الثّلاثة ـ بل جميع الصحابة «مكرم عند الله موصوف بالفضائل الحميدة» فإنّ هذا لا ينافي أفضَليّة أمير المؤمنين عليه السلام منهم.

---

(١) الصحائف في علم الكلام ـ مخطوط. قال كاشف الظنون ٢/ ١٠٧٥ «أوّله: الحمد لله الذي استحق الوجود والوحدة. الخ. وهو علىٰ مقدمة وست صحائف وخاتمة، ومن شروحه: المعارف في شرح الصحائف، أوله: الحمد لله الذي ليس لوجوده بدايه الخ للسمرقندي شمس الدين محمّد، وشرحه البهشتي أيضاً بشرحين» وأرخ وفاته بسنة ٦٠٠. لكن في هديّة العارفين ٢/ ١٠٦: رأيت شرحه علىٰ المقدمة البرهانيّة للنسفي، فرغ منه سنة ٦٩٠ فليصحح. وذكر له مؤلّفاتٍ أخرىٰ.

القاضي البيضاوي

وقال القاضي ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي ـ في بيان وجوه استدلال الشيعة علىٰ إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ـ:

«السادس ـ إنّ عليّاً كرّم الله وجهه كان أفضل الناس بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، لأنّه ثبت بالأخبار الصحيحة أنّ المراد من قوله تعالىٰ حكايةً ﴿**أنفسنا وأنفسكم**﴾ علي، ولا شكّ أنّه ليس نفس محمّد صلّىٰ الله عليه وسلّم بعينه، بل المراد به أنّه بمنزلته أو هو أقرب الناس إليه، وكلّ من كان كذلك كان أفضل الخلق بعده. ولأنّه أعلم الصحابة، لأنّه كان أشدّهم ذكاءً وفطنةً وأكثرهم تدبيراً وروية، وكان حرصه علىٰ التعلّم أكثر، واهتمام الرسول عليه السلام بإرشاده وتربيته أتّم وأبلغ، وكان مقدّماً في فنون العلوم الدينية أُصولها وفروعها، فإنّ أكثر فرق المتكلّمين ينتسبون إليه ويسندون أُصول قواعدهم إلىٰ قوله، والحكماء يعظّمونه غاية التعظيم، والفقهاء يأخذون برأيه. وقد قال عليه السلام: أقضاكم علي.

وأيضاً: فأحاديث كثيرة، كحديث الطير وحديث خيبر، وردت شاهدةً علىٰ كونه أفضل. والأفضل يجب أن يكون إماماً».

فقال في الجواب: «وعن السادس: إنّه معارض بمثله، والدليل علىٰ أفضلية أبي بكر قوله تعالىٰ: ﴿**وسيجنّبها الأتقىٰ**﴾ فإنّ المراد به إمّا أبو بكر أو علي وفاقاً، والثاني مدفوع لقوله تعالىٰ: ﴿**وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تجزىٰ**﴾ لأنّ علياً نشأ في تربيته وإنفاقه وذلك نعمة تجزىٰ، وكلّ من كان أتقىٰ كان أكرم عند الله وأفضل، لقوله تعالىٰ: ﴿**إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾. وقوله عليه السلام: ما طلعت الشمس ولا غربت علىٰ أحدٍ بعد النبيّين والمرسلين أفضل من أبي بكر. وقوله عليه السلام لأبي بكر وعمر: هما سيّدا كهول أهل الجنّة ما خلا

النبيّين والمرسلين»[1].

إقراره بالدلالة وإعراضه عن التأويل

أقول: لقد ذكر البيضاوي أدلّةً للشيعة علىٰ أفضليّة الإمام عليه السلام، فلم يناقش في شيء منها، لا في السند ولا في الدلالة. وذكر منها حديث الطّير وأقرّ بدلالته، ولم يذكر له أيّ تأويل.

ويؤكّد ما ذكرنا أنّه لم يأت في الجواب إلّا بالمعارضة بأشياء يروونها في فضل خلفائهم، فإنّ المعارضة ـ كما هو معلوم ـ فرع تمامية السنّد والدّلالة... لكنّ ما استند إليه في المعارضة باطل حتىٰ علىٰ أُصولهم[2]، وعلىٰ فرض التسليم فإنّه ليس بحجةٍ علىٰ الشيعة.

الشّمس الأصفهاني

وقال شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني ـ في بيان أدلّة الشيعة علىٰ إمامة سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام: «السادس ـ إنّ عليّاً كان أفضل الناس بعد النبيّ، لأنّه ثبت بالأخبار الصحيحة أنّ المراد من قوله تعالىٰ: **﴿قل تعالوا ندعُ أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم﴾** علي،

---

(١) طوالع الأنوار ـ مخطوط.

(٢) هذا الحديث أخرجه الهيثمي وحكم بسقوطه، وإليك نصّه:

«عن جابر بن عبدالله قال: رأىٰ رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ أبا الدرداء يمشي بين يدي أبي بكر، فقال: يا أبا الدرداء تمشي قدّام رجلٍ لم تطلع الشمس بعد النبيّين علىٰ رجلٍ أفضل منه. فما رؤي أبو الدرداء بعدُ يمشي إلّا خلف أبي بكر. رواه الطبراني في الأوسط، وفيه: إسماعيل بن يحيىٰ التيمي، وهو كذاب.

وعن أبي الدرداء قال: رآني رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وسلّم ـ وأنا أمشي أمام أبي بكر فقال: لا تمشي أمام من هو خير منك، إنّ أبا بكر خير من طلعت عليه الشمس، أو غربت. رواه الطبراني، وفيه: بقيّة، وهو مدلّس» مجمع الزوائد ٩/ ٤٤.

ولا شكّ أنّ عليّاً ليس نفس محمّد صلّىٰ الله عليـه وسلّم بعينه، بل المراد أنَّ عليّاً بمنزلة النبيّ، أو أنّ عليّـاً هو أقرب الناس إلىٰ النبيّ فضلاً، وإذا كان كذلك كان أفضل الخلق بعده.

ولأنّ عليّاً كان أعلم الصحـابـة، لأنّه كان أشدّهم ذكاءً وفطنةً وأكثرهم تدبيراً ورويّةً، وكـان حرصه علىٰ العلم أكثر واهتمام الرسول صلّىٰ الله عليـه وسلّم بإرشـاده وتربيته أتم وأبلغ، وكان مقدّماً في فنون العلوم الدينية أُصولها وفروعها، فإنّ أكثر فرق المتكلّمين ينتسبون إليه ويسندون أُصول قواعدهم إلىٰ قوله، والحكماء يعظّمونه غاية التعظيم، والفقهاء يأخذون برأيه، وقد قال النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم: أقضـاكم علي، والأقضىٰ أعلم لاحتياجه إلىٰ جميع أنواع العلم.

وأيضاً: أحاديث كثيرة وردت شاهدةً علىٰ أنّ علياً أفضل.

منها: حديث الطير، وهو: إنّه عليه السلام أُهدي له طير مشوي، فقال عليه السلام: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي، فجاءه علي وأكل معه، والأحبّ إلىٰ الله تعالىٰ هو من أراد الله تعالىٰ زيادة ثوابه. وليس في ذلك ما يدلّ علىٰ كونـه عليه السـلام أفضل من النبيّ والملائكة، لأنّه قال: ائتني بأحبّ خلقك إليك، والمأتي به إلىٰ النبيّ يجب أن يكون غير النبيّ، فكأنّه قال: أحبّ خلقك إليك غيري ولقوله عليه السلام: يأكل معي، وتقديره: إئتني بأحبّ خلقك إليك ممّن يأكل فيأكل معي، والملائكة لا يأكلون، وبتقدير عموم اللّفظ للكـلّ فلا يلزم من تخصيصه بالنسبة إلىٰ النبيّ عليه السلام والملائكة تخصيصه بالنسبة إلىٰ غيرهما.

ومنهـا: حديث خيبر، فإنّ النبيّ عليه السلام بعث أبا بكر إلىٰ خيبر، فرجع منهزماً ثمّ بعث عمر فرجع منهزماً. فغضب رسول الله صلّىٰ الله عليـه وسلّم لذلك، فلمّا أصبح خرج إلىٰ الناس ومعه راية وقال: لُأعطينَّ الرّاية اليوم رجـلاً يحبّ الله ورسـولـه ويحبّـه الله والـرّسـول، كرّار غير فرّار. فعـرض له

المهاجرون والأنصار قال عليه السلام: أين علي. فقيل له: إنّه أرمد العينين، فتفل في عينيه، ثمّ دفع الرّاية إليه.

وذلك يدلّ علىٰ أنّ ما وصفه به مفقود فيمن تقدم، فيكون أفضل منهما، ويلزم أن يكون أفضل من جميع الصّحابة. والأفضل يجب أن يكون إماماً».

قال الأصفهاني في الجواب عمّا ذكر من الأدلّة:

«وعن السّادس: إنّ ما ذكرنا من الدلائل الدالّة علىٰ أنّ علياً أفضل، معارض بما يدلّ علىٰ أنّ أبا بكر أفضل، والدليل علىٰ أفضليّة أبي بكر قوله تعالىٰ: ﴿**وسيجنّبها الأتقىٰ الذي**...﴾ الآية. فإنّ المراد إمّا أبو بكر أو علي بالإتفاق، والثاني ـ وهو أن يكون المراد به علياً ـ مدفوع، لأنّه تعالىٰ ذكر في وصف الأتقىٰ قوله ﴿**الذي يؤتي ماله يتزكّىٰ وما لأحدٍ عنده من نعمةٍ تجزىٰ**﴾..»[1].

إقراره بالدلالة وإعراضه عن التأويل تبعاً للبيضاوي

وتبع الأصفهاني ماتنه البيضاوي في ذكر طائفةٍ من دلائل الشيعة، والسكوت عنها من حيث السند والدلالة، وهو إقرار منه كذلك بالأمرين. ثمّ أجاب عن تلك الدلائل بالمعارضة. والجواب الجواب.

تأويله الحديث في كتاب آخر تبعاً للرازي

لكنّه في كتابٍ آخر له تبع الفخر الرازي في دعوىٰ التأويل، فإنّه ذكر حديث الطير فيما استدل به الإمامية بقوله:

«ومنها: حديث الطائر. بيان ذلك: أنّه أُهدي له طائر مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي، فجاء علي وأكل معه. والأحبّ إلىٰ

---

(١) مطالع الأنظار شرح طوالع الأنوار ـ مخطوط.

الله تعالىٰ هو من أراد الله تعالىٰ زيادة ثوابه، وليس في ذلك ما يدلّ علىٰ كونه أفضل من النبيّ والملائكة، لأنّه قال: ائتني بأحبّ خلقك إليك، والمأتي به إلىٰ النبيّ يجب أن يكون غير النبيّ، فكأنّه قال: أحبّ خلقك إليك غيري، ولقوله: يأكل معي. وتقديره: ائتني بأحبّ خلقك ممّن يأكل معي، والملائكة لا يأكلون. وبتقدير عموم اللّفظ للكلّ لا يلزم من تخصيصه بالنسبة إلىٰ النبيّ والملائكة تخصيصه بالنسبة إلىٰ غيرهما».

فأجاب: «وحديث الطير لا يدل على أنّه أحبّ الخلق مطلقاً، بل أمكن أن يكون أحب الخلق بالنظر إلىٰ شيء دون شيء، إذ يصحُّ الإستفسار بأنْ يقال: أحبّ خلقك في كلّ شيء أو في بعضه، وعند ذلك لا يلزم من زيادة ثوابه في بعض الأشياء علىٰ غيره الزيادة في كلّ شيء، بل جاز أنْ يكون غيره أزيد ثواباً في شيء آخر.

فإن قيل: فعلىٰ هذا التقدير أيّ فائدةٍ في قوله: ائتني بأحبّ خلقك إليك؟

قلنا: الفائدة فيه تخصيصه عمّن ليس أحبّ عند الله من وجه»[1].

الردّ علىٰ ما ذكره

أقول: أمّا ما ذكره تبعاً للفخر الرازي فقد عرفت اندفاعه فلا نعيد.

وأمّا ما ذكره في جواب الإعتراض الذي أورده: فقد كان الأولىٰ به أنْ لا يتفوّه به، لأنّ الثلاثة وأضرابهم لم يكونوا محبوبين عند الله من وجهٍ من الوجوه فضلاً عن الأحبيّة، فيكون الحديث دليلاً علىٰ أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام منهم.

وبغض النظر عن ذلك، فقد ثبت أنّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ردّ

---

(١) تشييد القواعد شرح تجريد العقائد ـ مخطوط.

الشيخين ـ بل الثلاثة ـ من الدخول عليه في قضية الطير، وبناءً علىٰ ما ذكره الأصفهاني من أنّ فائدة الحديث تخصيص علي عليه السلام عمّن ليس بأحبّ عند الله من وجهٍ، فالثلاثة ليسوا بأحبّ عند الله من وجهٍ، فضلاً عن الأحبيّة المطلقة.

القاضي العضدي والشريف الجرجاني

وقال القاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي في (المواقف) وكذا السيد الشريف علي بن محمّد الجرجاني في (شرحه) بتأويل حديث الطير... فقد جاء في (شرح المواقف) في وجوه أدلّة الشيعة علىٰ أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام:

«الثاني: حديث الطير، وهو قوله عليه السلام ـ حين أُهدي إليه طائر مشوي ـ: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فأتىٰ علي وأكل معه الطير. والمحبّة من الله كثرة الثّواب والتعظيم، فيكون هو أفضل وأكثر ثواباً.

وأُجيب: بأنّه لا يفيد كونه أحب إليه في كلّ شيء، لصحّة التقسيم وإدخال لفظ الكل والبعض، ألا ترىٰ أنّه يصح أن يستفسر ويقال: أحبّ خلقه إليه في كلّ شيء أو في بعض الأشياء؟ وحينئذٍ جاز أنْ يكون أكثر ثواباً في شيء دون آخر، فلا يدلّ علىٰ الأفضلية مطلقاً»[1].

ما ذكراه هو تأويل الرازي والجواب الجواب

أقول: وإنّ ما ذكراه في الجواب عن حديث الطّير، هو التأويل الذّي اعتمده الفخر الرازي، الذي عرفت سقوطه لدىٰ تعرّضنا لكلامه... فالجواب

---

(١) شرح المواقف ٨/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

الجواب، فلا نطيل المقام.

السَّعدُ التّفتازانـي

وقال سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني:

«تمسكّت الشيعة القائلون: بأفضليّة علي رضي الله تعالىٰ عنه بالكتاب والسنّة والمعقول.

أمّـا الكتاب فقوله تعالىٰ: ﴿**قل تعالوا ندع أبناءنا...**﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿**قل لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة في القربىٰ...**﴾ ولا خفاء في أنّ من وجب محبّته بحكم نصّ الكتاب كأن أفضل...

وأمّا السنّة فقوله صلّىٰ الله عليـه وسلّم: من أراد أن ينظر إلىٰ آدم في علمه وإلىٰ نوحٍ في تقواه وإلىٰ إبراهيم في حلمه وإلىٰ موسىٰ في هيبته وإلىٰ عيسىٰ في عبادته فلينظر إلىٰ علي بن أبي طالب. ولا خفاء في أنْ من يساوي هذه الأنبياء في هذه الكمـالات كان أفضـل. وقـولـه عليه الصـلاة والسـلام: أقضـاكم علي. والأقضىٰ أعلم وأكمل. وقوله صلّىٰ الله عليـه وسلّم: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير فجاء علي فأكل معه. والأحب إلىٰ الله أكثر ثواباً، وهو معنىٰ الأفضل. وكقوله صلّىٰ الله عليـه وسلّم: أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ، ولم يكن عند موسىٰ أفضل من هارون. وكقوله عليه الصلاة والسلام: من كنت مولاه فعلي مولاه. الحديث. وقوله عليه الصلاة والسلام يوم خيبر... وقـوله عليه الصلاة والسلام: أنا دار الحكمة وعلي بابها. وقوله عليه الصلاة والسلام لعلي: أنت أخي في الدنيا والآخرة... وقوله صلّىٰ الله عليـه وسلّم: لَمبـارزة علي وعمرو بن عبد ود أفضل من عمل أُمتي إلىٰ يوم القيامة. وقوله صلّىٰ الله عليـه وسلّم لعلي: أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة ومن أحبّك فقد أحبني ومن أحبّني هو حبيب الله، ومن أبغضك فقد أبغضني، وبغيضي بغيض الله، فالويل لمن أبغضك بعدي.

وأمّا المعقول فهو: إنّه أعلم الصحابة... وأيضاً: هو أشجعهم... وأيضاً: هو أزهدهم... وأيضاً: هو أكثرهم عبادةً... وأكثرهم سخاوة... وأحلمهم... وأيضاً: هو أفصحهم لساناً علىٰ ما يشهد به كتاب نهج البلاغة وأسبقهم إسلاماً...

وبالجملة، فمناقبه أظهر من أن تخفىٰ وأكثر من أن تحصىٰ.

فالجواب: إنّه لا كلام في عموم مناقبه ووفور فضائله واتّصافه بالكمالات واختصاصه بالكرامات، إلّا أنّه لا يدلّ علىٰ الأفضليّة، بمعنىٰ زيادة الثواب والكرامة عند الله تعالىٰ، بعد ما ثبت من الإتّفاق الجاري مجرىٰ الإجماع علىٰ أفضلية أبي بكر وعمر، والاعتراف من علي رضي الله عنه بذلك. علىٰ أنّ فيما ذكر مواضع بحث لا تخفىٰ علىٰ المحصّل، مثل: أنّ المراد ﴿بأنفسنا﴾ نفس النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم كما يقال: دعوت نفسي إلىٰ كذا، وأن وجوب المحبة وثبوت النصرة علىٰ تقدير تحققه في حق علي - رضي الله عنه - لا اختصاص به، وكذا الكمالات الثابتة للمذكورين من الأنبياء، وأنّ أحبّ خلقك يحتمل تخصيص أبي بكر وعمر - رضي الله تعالىٰ عنهما - عملاً بأدلّة أفضليّتهما، ويحتمل أن يراد أحبّ الخلق إليك في أن يأكل منه...»[1].

إنكاره دلالة ما ذكره علىٰ الأفضلية بمعنىٰ زيادة الثواب مردود

أقول: لقد ذكر التفتازاني طائفة من الحجج البالغة والدلائل الواضحة علىٰ أفضلية سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام... ثم أنكر أنْ يكون شيء منها دالّاً علىٰ أفضليّته بمعنىٰ زيادة الثواب والكرامة عند الله تعالىٰ... لكن إنكاره ذلك ساقط مردود، فقد أثبت علماء الشيعة دلالة كلّ واحدٍ واحدٍ من تلك الأدلة في محلّه...

---

(١) شرح المقاصد ٥ / ٢٩٥ ـ ٢٩٩.

وفي خصوص حديث الطّير نقول: إن صريح الفخر الرازي في (تفسيره) - في عبارته المتقدّمة سابقاً - أنّ معنىٰ محبّة الله تعالىٰ لعبده إعطاؤه الثواب . . . فلا ريب - إذن - في أنّ معنىٰ أحبيّة العبد لديه أكثريّة الثواب منه إليه، وإذا كانت الأحبية بمعنىٰ الأكثرية ثواباً لم يبق أيّ ترديد في دلالة حديث الطّير علىٰ أفضلية الإمام عليه السلام . . .

ولقد سلّم - والحمد لله - الفخر الرازي في (نهاية العقول) و(الأربعين) وكذا شمس الدين الأصفهاني في (شرح التجريد) والقاضي العضدي في (المواقف) والشريف الجرجاني في (شرح المواقف) والشهاب الدولت آبادي في (هداية السعداء) بأنّ الأحبيّة بمعنىٰ الأكثرية في الثواب.

وإذا رأىٰ المنصف اعتراف هؤلاء الأعاظم - في مقابلة الشيعة، بكون الأحبيّة في حديث الطير بمعنىٰ الأكثرية في الثواب - يفهم جيّداً فظاعة ما تفوّه به التفتازاني في هذا المقام.

ومن العجائب: إستدلال التفتازاني - في نفس هذا الكتاب قبل عبارته هذه بورقةٍ تقريباً - بحديث عمرو بن العاص علىٰ أفضليّة أبي بكر، من جهة أنّ الأحبيّة تدلّ علىٰ الأكثرية ثواباً فالأفضليّة . . . فكيف يقول بدلالة ذاك الحديث علىٰ أفضلية أبي بكر وكونه أكثر ثواباً، ومع ذلك ينفي - في جواب إحتجاج الشيعة بحديث الطير - دلالته علىٰ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أكثر ثواباً؟

وجوه الردّ علىٰ دعوىٰ الاتفاق علىٰ أفضليّة أبي بكر وعمر

وأمّا قوله: «بعد ما ثبت من الإتفاق الجاري مجرىٰ الإجماع علىٰ أفضليّة أبي بكر ثم عمر» فدعوىٰ كاذبة مردودة بوجوه:

الأول: قال الحافظ ابن عبد البر: «من قال بحديث ابن عمر: كنّا نقول علىٰ عهد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم: أبو بكر ثمّ عمر ثمّ عثمان ثمّ نسكت فلا نفاضل. فهو الذي أنكر ابن معين وتكلّم فيه بكلامٍ غليظ، لأنّ

القائل بذلك قد قال خلاف ما اجتمع عليه أهل السنّة من السّلف والخلف من أهل الفقه والآثار: إن علياً كرّم الله وجهه أفضل الناس بعد عثمان. هذا مما لم يختلفوا فيه، وإنّما اختلفوا في تفضيل علي وعثمان. واختلف السّلف أيضاً في تفضيل علي رضي الله عنه وأبي بكر رضي الله عنه. وفي إجماع الجميع الذي وصفناه دليل علىٰ أنّ حديث ابن عمر وهم وغلط، وأنّه لا يصح معناه وإنْ كان إسناده صحيحاً. ويلزم من قال به أنْ يقول بحديث جابر وحديث أبي سعيد: كنّا نبيع أُمّهات الأولاد علىٰ عهد رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وهم لا يقولون بذلك. فناقضوا. وبالله التوفيق»[1].

الثاني: لقد ثبت أنّ جمعاً من أعلام الصحابة قالوا بأفضلية الإمام عليه السلام من أبي بكر. . . قال ابن عبد البر: «روي عن سلمان وأبي ذر والمقداد وحذيفة وحباب وجابر وأبي سعيد الخدري وزيد بن الأرقم: أن علي بن أبي طالب أوّل من أسلم، وفضّله هؤلاء علىٰ غيره»[2].

قلت: ومن الصحابة القائلين بأفضليته: عبدالله بن عمر، فقد روىٰ السيّد علي الهمداني: «عن أبي وائل، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال: كنا إذا عدّدنا أصحاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم قلنا: أبو بكر وعمر وعثمان. فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن فعلي! قال: علي من أهل البيت، لا يقاس به أحد، مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم في درجته، إنّ الله يقول: ﴿الذين آمنوا واتّبعتهم ذريّتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريّتهم﴾ ففاطمة مع رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم في درجته، وعلي معهما»[3].

والعبّاس عمّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم، قال أبو علي يحيىٰ بن عيسىٰ بن جزلة الحكيم البغدادي في (تاريخ بغداد) بترجمة شريك: «دخل

---

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣ / ٥٢ ـ ٥٣ .

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣ / ٢٧

(٣) المودة في القربى . أنظر : ينابيع المودّة ١ / ١٧٤ .

شريك علىٰ المهدي فقال له: ما ينبغي أنْ تقلّد الحكم بين المسلمين. قال: ولم؟ قال: بخلافك علىٰ الجماعة وقولك بالإمامة. قال: أمّا قولك: بخلافك علىٰ الجماعة فمن الجماعة أخذت ديني، فكيف أُخالفهم وهم أصلي في ديني؟ وأمّا قولك: بالإمامة. فما أعرف إلاّ كتاب الله وسنة رسوله. وأمّا قولك: مثلك لا يقلّد الحكم بين المسلمين، فهذا شيء أنتم فعلتموه، فإنْ كان خطأً فاستغفروا الله منه، وإنْ كان صواباً فأمسكوا عنه. قال: ما تقول في علي بن أبي طالب؟ قال: ما قال فيه أبوك العبّاس وعبدالله. قال: وما قالا؟ قال: أمّا العباس فمات وعلي عنده أفضل الصحابة، وقد كان يرىٰ كبراء المهاجرين يسألونه عمّا نزل من النوازل، وما احتاج هو إلىٰ أحد حتىٰ لحق بالله. وأمّا عبدالله فإنّه كان يضرب بين يديه، وكان في حروبه رأساً متّبعاً وقائداً مطاعاً. فلو كانت إمامة علي جوراً كان أولىٰ أن يقعد عنها أبوك، لعلمه بدين الله وفقهه في أحكام الله. فسكت المهدي وأطرق، ولم يمض بعد هذا المجلس إلاّ قليل حتىٰ عزل شريك».

وحسّان بن ثابت. ذكر ذلك (الدهلوي) في جواب السؤال الرابع من (المسائل البخاريّة).

الثالث: ونفىٰ أبو بكر نفسه كونه خير الأُمة، واعترف بأفضلية أمير المؤمنين عليه السلام منه حيث قال علىٰ المنبر مخاطباً المسلمين: «أقيلوني فلست بخيركم وعلي فيكم»[1].

الرابع: وقال جماعة من أعلام العلماء أيضاً بأفضلية سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام من الشيخين. منهم القاضي شريك كما عرفت من (تاريخ بغداد) ومنهم عبد الرزاق الصنعاني، وجماعة الصّوفية كما في (المسائل البخاريّة).

الخامس: لو سلمنا قيام هذاالإجماع، فإنّه إجماع علىٰ خلاف قول الله

---

(١) إبطال الباطل ـ مخطوط

ورسوله، وما كان كذلك فلا يحتج به ولا يعبأ به. سلّمنا عدم مخالفته، لكنّه غير ثابت عند الشّيعة فلا وجه لإلزامهم به.

دعوىٰ اعتراف الإمام بأفضلية أبي بكر مستندة إلىٰ خبر موضوع

وأمّا دعوىٰ التفتازاني «الاعتراف من علي عليه السلام بأفضلية الشيخين منه» فإنّها ﴿كبرت كلمة تخرج من أفواههم إنْ يقولون إلّا كذباً﴾ وذكرها في مقابلة الشيعة مباهتة، ولكن «إذا لم تستح فاصنع ما شئت».

وعلىٰ كل حال، فإنّـه لم يكن إعتراف من الإمام بأفضلية الشيخين أو أحدهما منه أبداً، وما رواه أسلاف القوم في هذا الباب فخبر مكذوب موضوع ﴿قاتلهم الله أنّىٰ يؤفكون﴾ ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلبٍ ينقلبون﴾.

تأويل حديث الطّير باطل

وأمّا مناقشته في دلالة الأدلة التي ذكرها، فمردودة في مواضع الاستدلال والاحتجـاج بها من كتب الإماميّة، كما أنّ تأويل حديث الطير بما ذكره، قد عرفت أنّ جميع التأويلات التي ذكروها لها فاسدة، فلا نعيد.

العـلاء القوشجـي

وقال علاء الدين علي بن محمد القوشجي: «وخبر الطائر: اُهدي إلىٰ النبي صلّىٰ الله عليـه وسلّم طائر مشوي فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك حتىٰ يأكل معي. فجاء علي وأكل. والأحب إلىٰ الله تعالىٰ أفضل» فأجاب: «وأجيب بأنّه: لا كلام في عموم مناقبه...»[1].

---

(١) شرح التجريد: ٣٧٩.

ذكر عبارة التفتازاني والجواب الجواب

أقول: لقد تبع القوشجي التفتازاني في هذا المقام في الجواب عن الاستدلال بحديث الطّير، حيث نقل كلامه بحذافيره، فنكتفي في الجواب: بما ذكرناه في الرد علىٰ التفتازاني ولا نعيد.

الشّهابُ الدّولَت آبادي

وقال شهاب الدين ملك العلماء الدولت آبادي الهندي: «إعلم أنّ أحاديث فضيلة علي ـ كرم الله وجهه ـ من الصحاح، ولكن احتجاجهم علىٰ الخطأ.

إحتجّ الشيعة بخبر الطير. . . قال أهل السنّة: هذا الحديث لا يدل علىٰ أنّه أحب في كلّ شيء من أبي بكر ـ رضي الله تعالىٰ عنه ـ. لعل المراد: خيراً لأكل هذاالطير»[1].

اعتراف بصحته وتأويل عرفت بطلانه

أقول: قد اعترف هذا الرجل بصّحة حديث الطّير، لكنّه أجاب عن الاستدلال به بتأويله عن ظاهره، ناسباً هذا التأويل إلىٰ أهل السنّة، وقد عرفت بطلان هذا التأويل وفساده كغيره ممّا ذكروه، وأنّ كثيراً منهم لم يلجأوا إلىٰ التأويل لوضوح وهنه وسخافته، فزعموا المعارضة بما وضعوه في فضل الشيخين، أو أحدهما.

---

(١) هداية السعداء. الهداية الأُولىٰ من الجلوة السابعة.

إسحاق الهروي

وقال إسحاق الهروي ـ سبط الميرزا مخدوم ـ مقتصراً علىٰ بعض هفوات التفتازاني في جواب حديث الطير: «والجواب: إنّه يحتمل تخصيص أبي بكر وعمر ـ رضي الله تعالىٰ عنهما ـ عملاً بأدلّة أفضليّتهما. وأيضاً: يحتمل أنْ يكون أحب الخلق إليك في أن يأكل، لا مطلق الأحب».

ذكر تأويل التفتازاني وقد عرفت فساده

وما ذكره هذا الرجل ليس إلّا تأويل التفتازاني، وقد عرفت فساده فلا نعيد.

حُسام الدّين السّهارنفوري

تأويل تقدّم فساده

واقتصر حسام الدّين السّهارنفوري في (مرافض الروافض) علىٰ بعض هفوات عبد الحق الدهلوي الذي عرفت فسادها فيما سبق.

محمَّد البَدخشانـي

وأجاب الميرزا محمد بن معتمد خان البدخشاني عن الإستدلال بحديث الطير لا بالقدح في سنده، ولا بالتأويل، بل بالمعارضة بالحديث الموضوع في فضل عمر بن الخطّاب: «ما طلعت الشمس علىٰ رجلٍ خير من عمر»[1].

---

(١) ردّ البدعة ـ مخطوط.

اعتراف بالسنّد والدلالة ودعوىٰ المعارضة

والمهمّ اعترافه الضمني بسند حديث الطّير وتماميّة دلالته علىٰ أفضلية مولانا أمير المؤمنين عليه السّلام، فإن في ذلك تخطئةً لكلّ اولئك الذين حاولوا القدح في سنده أو تأويله عن ظاهره. وأمّا دعوىٰ معارضته بالحديث الموضوع المذكور فهي متابعة لبعض أسلافه، وقد أجبنا عنها فيما تقدّم. وحاصل ذلك: أن هذا الحديث موضوع، وعلىٰ فرض تماميته سنداً فهو معتبر عندهم وليس بحجّة علىٰ الشّيعة، بخلاف حديث الطّير الذي ثبت من طرق أهل السنّة فيكون حجةً عليهم... ومن المعلوم أنّ ما ليس بحجةٍ لا يعارض الحجة.

وليّ الله الدّهلوي

وتشبّث الشيخ ولي الله الدهلوي (والد الدهلوي) في الجواب عن الاستدلال بحديث الطير بأباطيل عديدة... حيث قال بجواب المحقّق الطوسي صاحب التجريد: «قوله: وخبر الطير، عن أنس قال: كان عند النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم طير فقال: اللّهم ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه. أخرجه الترمذي.

لا يخفىٰ ورود مثل هذه الفضائل في حقّ الشّيخين كقوله: «يتجلّىٰ الله تعالىٰ لأبي بكر خاصّة وللنّاس عامّة». و«ما طلعت الشمس علىٰ رجلٍ خيرٍ من عمر».

وأيضاً: لا يخفىٰ أنّ لفظ «الأحب» وارد بحق كثيرٍ من الصّحابة.

وترتفع المعارضة بأحد وجوهٍ ثلاثة:

إمّا أنْ نقول: بأنّ الحب علىٰ أنواع: حبّ الرجل زوجته، وتارةً يطلقون لفظ «الأحب» ويريدون هذا الحب. وحبّ الرجل أولاده وأقربائه، وحبّ الرجل لليتيم، وحبّ الرجل لشيخه، وحبّ الرجل مشاركه في العلم. والحبّ الوارد

في هذه الأخبار يمكن تنزيله بالتأمّل علىٰ أحد هذه المعاني، كما عن عائشة الصديقة أنّها قالت: كان أبو بكر أحبّ الناس إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم ثم عمر. ثم قالت: لو استخلف رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم لاستخلف أبا بكر ثم عمر. وعن جميع بن عمير، قال: دخلت مع عمّتي علىٰ عائشة فسألت: أيّ الناس كان أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم؟ قالت: فاطمة. فقيل: من الرجال؟ قالت: زوجها. أخرجه الترمذي.

فظهر أنّ المراد من الأحبية في الحديث الأول حبّ المشابهة في الفضائل التي هي المناط في الاستخلاف، وفي الحديث الثاني حبّ الأولاد والأقارب.

وأمّا أنْ نقول: بأنّ الحبّ يتعلّق بالصّفات المحمودة التي يحصل بسببها القرب من الله تعالىٰ والرسول ويوجب الرّضا عندهما. ولكلّ صفةٍ من تلك الصفات مقام من الرضا والحبّ، فيجوز أن يكون شخص أحبّ لصفةٍ مثل الشجاعة ومحاربة الأعداء، والآخر أحبّ بصفةٍ أُخرىٰ مثل الحل والعقد في أمر الخلافة.

وإمّا أنْ نقول: إنّ «الأحب» بمعنىٰ «من الأحب» فيكون صنف من المحبوبين أرجح علىٰ سائر المحبوبين، و«الأحب» لفظ يمكن اطلاقه بازاء كلّ فردٍ من هذا الصنف»[1].

دعوىٰ المعارضة بـ«يتجلّىٰ الله لأبي بكر...»

أقول: إنّ هذا الكلام في أقصىٰ درجات الهوان ومراتب الفساد، كما لا يخفىٰ علىٰ من نظر في مباحثنا المتقدمة بإمعان وإنصاف... ولكن من المناسب أن نبيّن حال هذا الكلام بإيجاز فنقول:

---

(١) قرة العينين في تفضيل الشيخين: ٢٨٨.

أمّا دعواه المعارضة بحديث: يتجلّىٰ الله لأبي بكر خاصة وللناس عامّة فباطلة جداً، فمن العجب تمسّك هذا المحدّث الكبير! بمثل هذا الحديث الموضوع عند محقّقي أهل نحلته!!.

ألا يعلم بتنصيص المجد الفيروزآبادي علىٰ أنّه من المفتريات التي يعلم بطلانها ببداهة العقل[1].

وأنّه قد أورده ابن الجوزي في (الموضوعات)[2].

وأخرجه ابن عدي في كتابه (الكامل في الضعفاء) وصرّح ببطلانه[3].

واعترف الذهبي في (ميزان الإعتدال في نقد الرجال) بسقوطه في غير موضع[4]...

وقد فصّل ذلك كلّه في كتاب (شوارق النصوص).

فما يقول أولياء والد (الدهلوي) في مقام الدفاع عنه وتوجيه ما ادّعاه؟!

دعوىٰ المعارضة بـ«ما طلعت الشمس علىٰ رجل خير من عمر»

وأمّا دعواه المعارضة بحديث: «ما طلعت الشمس علىٰ رجلٍ خيرٍ من عمر» فكذلك، لأنّه حديث موضوع مفتعل باطل، كما فصّل في (شوارق النصوص) كذلك، وإليك عبارة المنّاوي المشتملة علىٰ إبطال جماعةٍ إيّاه:

«ما طلعت الشمس علىٰ رجلٍ خيرٍ من عمر. أخرجه الترمذي في المناقب والحاكم في فضائل الصحابة عن أبي بكر. قال الترمذي: غريب وليس إسناده بذاك. إنتهىٰ. وقال الذهبي: فيه عبدالله بن داود الواسطي ضعّفوه، وعبد الرحمن بن أخي محمّد المنكدر لا يكاد يعرف، وفيه كلام.

---

(١) سفر السعادة ـ باب فضائل أبي بكر.

(٢) الموضوعات ١ / ٣٠٤.

(٣) الكامل في الضعفاء ٤/١٥٥٧.

(٤) ميزان الاعتدال ٢ / ٤١٥.

والحديث شبه الموضوع . انتهىٰ . وقال في الميزان ـ في ترجمة عبدالله بن داود الواسطي ـ: في أحاديثه مناكير، وساق هذا منها ثم قال: هذا كذب . وأقرّه في اللسان عليه»[1] .

وبعد، فإنّ تمسّك وليّ الله بهذين الحديثين عجيب من جهةٍ أُخرىٰ وهي: إنّ هذا المحدّث ينصّ في نفس كتابه (قرّة العينين) علىٰ أنّ أحاديث الصحيحين ـ فضلاً عن غيرها ـ غير صالحة للإحتجاج علىٰ الإمامية بل الزيّدية. . . فكيف يحتج في هذا الكتاب بهكذا حديثين والحال هذه؟

دعوىٰ المعارضة بـ«من أحبّ الناس إليك؟ . . . »

وأمّا دعواه ورود لفظ «الأحبّ» المطلق في حقّ كثيرٍ من الصّحابة فممنوعة، وكذا المعارضة بما لا يجوز الاحتجاج به من أخبارهم:

أمّا حديث عمرو بن العاص المشتمل علىٰ مجئ هذا اللفظ بالنّسبة إلىٰ عائشة وأبيها، فحاله في القدح والجرح معلوم .

وأمّا حديث أنس الوارد فيه ذلك أيضاً، فهو من رواية «حميد عن أنس» وقد نصّوا علىٰ عدم جواز الإحتجاج به إلّا إذا قال: «حدّثنا أنس» .

أمّا أنّه من رواية «حميد عن أنس» من غير قول «حدّثنا» فذلك ظاهر من رواية ابن ماجة والترمذي . قال ابن ماجة: «حدّثنا أحمد بن عبدة والحسين بن الحسن المروزي قال: ثنا المعتمر بن سليمان، عن حميد، عن أنس قال: قيل: يا رسول الله أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال: عائشة. قيل: من الرجال؟ قال: أبوها»[1] .

وقال التّرمذي: «حدّثنا أحمد بن عبدة الضبّي، نا المعتمر بن سليمان،

---

(١) فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير: ٥ / ٤٥٤ .

(٢) سنن ابن ماجة ١ / ٣٨ .

عن حميد، عن أنس قال قيل: يا رسول الله، من أحبّ الناس إليك؟ قال: عائشة. قيل: من الرجال؟ قال: أبوها. هذا حديث حسن[صحيح]غريب من هذا الوجه من حديث أنس»[1].

وأمّا أن رواية «حميد عن أنس» لا تقبل إلاّ إذا قال حميد «حدّثنا أنس» فقد نصَّ عليه ابن حجر بترجمته بقوله: «قال أبو بكر البرديجي: وأمّا حديث حميد، فلا نحتجّ منه إلاّ بما قال: حدّثنا أنس»[2].

وبالجملة، فإنّ حديث أنس ـ كحديث عمرو بن العاص ـ لا يجوز الإحتجاج به وإنْ حكم الترمذي بحسنه وصحّته، لكنه مع ذلك حكم بغرابته... علىٰ أنّه حديث اتّفق الشيخان علىٰ الإعراض عنه.

وإذ لا حديث معتبر محتج به مشتمل علىٰ إطلاق «الأحب» مطلقاًعلىٰ غير سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام، كان حديث الطّير بلا معارض، حتّىٰ يحتاج إلىٰ ما ذكره من وجهٍ لرفع المعارضة.

هذا، وعلىٰ فرض وجود لفظ «الأحبّ» علىٰ الإطلاق في حق كثير من الصحابة في الأخبار المتناقضة المتكاذبة عند أهل السنّة، فأيّ ملزم للإماميّة لأنْ يتكلّفوا ويتجشّموا التأويلات المخترعة لأجل رفع التعارض بين تلك الأحاديث وبين حديث الطير، مع أنّ تلك الأحاديث ليست من أحاديثهم؟ إنّه لا عليهم إلاّ التمسّك بالأحاديث الدالّة علىٰ أحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام، وطرح غيرها من الأحاديث حتىٰ ولو كانت في أعلىٰ درجات الصحّة عند أهل السنّة؟!

علىٰ أنّه لو كان علىٰ الشيعة جمع الأخبار المتعارضة الواردة عند أهل السنّة في هذا الباب، فلا موجب لتجشّم الجمع بين ما رووه في حقّ الشيوخ

---

(١) صحيح الترمذي ٥ / ٧٠٧.
(٢) تهذيب التهذيب ٣ / ٣٥.

وأحـزابهم، وبين أحـاديث أحبيّة أمير المؤمنين عليه السـلام، بل مقتضىٰ الإنصاف أنّ أخبارهم في أحبيّة الشيخين وغيرهما معارضة بأخبارٍ أُخرىٰ لهم لا تحصىٰ، في كِفرهم ونفاقهم وفسقهم، فلا تصل النّوبة إلىٰ وقوع المعارضة بين أخبار أحبيّة أولئك، وأخبار أحبيّة الإمام عليه السلام، حتىٰ يحتاج إلىٰ جمع!!

دعوىٰ تنّوع حبّ الله والرّسول

وأمّا قوله: «وترفع المعارضة بأحد وجوهٍ ثلاثة: إمّا أنْ نقول بأنّ الحبّ علىٰ أنواع... والحبّ الوارد في هذه الأخبار يمكن تنزيله بالتأمّل علىٰ أحد هذه المعاني» فمردود بوجوه:

أمّا **أوّلاً**: فلا ريب في بطلان القول بتنّوع حبّ الله تعالىٰ بهذه الأنواع، إذ ليس له تعالىٰ زوجة ولا أولاد ولا شيخ، ومفاد حديث الطّير بصراحةٍ أحبيّة أمير المؤمنين عليه السّلام إلىٰ الله عزّ وجلّ. فلو تأمّل المتأمّلون إلىٰ يوم القيامة لم يمكن تنزيل حديث الطّير علىٰ شيء من هذه المعاني.

وأمّا **ثانياً**: فإنّه إذا اضطّر أولياء وليّ الله إلىٰ القول بأنَّ مراده رفع المعارضة بين الأحاديث الأُخرىٰ غير حديث الطّير، وتلك الأحاديث مفادها الأحبية إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم لا إلىٰ الله تعالىٰ، فذلك باطل كذلك، لمـا نصَّ عليه أكـابر القوم ـ كما مضىٰ سابقاً ـ من كون الأحبّ إلىٰ الرسول صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم هو الأحب إلىٰ الله تعالىٰ، فمن ورد في حقّه في الأخبار أنّه أحب الخلق إلىٰ الرسول فالمراد منه الأحبّ إلىٰ الله تعالىٰ، وقد عرفت أنّ بطلان تنوع حبّ الله إلىٰ تلك الأنواع من القطعيّات. فما ذكره ولي الله لا يرفع المعارضة من بين تلك الأخبار أيضاً.

وأمّا **ثالثاً**: فإنَّ في انقسام حبّ الرسول ـ بقطع النظر عمّا ذكر ـ مناقشات عديدة، بل تجويز بعض أنواع الحبّ بالنسبة إليه واضح الفساد، لعلم الكلّ

ـ حتّىٰ الصبيان ـ بأنّ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لم يكن له شيخ حتىٰ يكون له محبوباً عنده ويطلق عليه «الأحبّ» باعتبار كونه شيخاً له.

وأمّا رابعاً: فلأنَّ كلّ عاقل يعلم ـ بالنظر إلىٰ الأدلّة السّابقة ـ بابتناء حبّ النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم للأشخاص علىٰ أساس سوابقهم الدينيّة، فمن لم يكن ـ سواء من اليتامىٰ أو الأولاد أو الأزواج أو غيرهم ـ أفضل في الدين من غيره لم يجز أن يكون أحبّ الناس إليه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم.

وأمّا خامساً: فلأنّه لو جازت أحبيّة بعض الأزواج أو الأولاد إليه صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم من حيث كونها زوجةً له أو كونه ولداً ـ حتىٰ مع عدم الأفضلية في الدين ـ لم يجز إطلاق لفظ «الأحب» بنحو الإطلاق في ذاك المورد، لما عرفت ـ بحمد الله ـ بالتفصيل من عدم جواز إطلاق صيغة أفعل التفضيل بلحاظ بعض الحيثيّات غير المعتبرة...

فظهر عدم جواز تنزيل «الأحب» في الأخبار المعتبرة علىٰ بعض تلك المعاني التي ذكرها ولي الله الدهلوي.

الاستدلال بقول عائشة: كان أبو بكر أحبّ الناس ثم عمر

وأمّا قوله: «كما عن عائشة الصدّيقة أنها قالت: كان أبو بكر أحب الناس إلىٰ رسول الله ثم عمر. ثم قالت: لو استخلف رسول الله لاستخلف أبا بكر ثم عمر...» فتزوير غريب مطعون فيه بوجوه:

أوّلاً: لو صحّ في أخبارهم صدور هذين القولين من عائشة، فلا ثبوت لهما عند الشيعة، لعدم اعتبارهم بأخبار أهل السنّة هذه.

وثانياً: علىٰ فرض ثبوتهما عنها، فلا اعتبار بها عند الشيعة ليحتجّ بأقوالها عليهم.

وثالثاً: إنّه قد رووا عن عائشة أحبيّة أبي عبيدة بعد الشيخين، وكذا استخلاف النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ لو استخلف!! ـ أبا عبيدة

بعدهما. . . وقد روىٰ وليّ الله الدّهلوي نفسه هذين القولين عنها كذلك في نفس كتاب (قرة العينين) وهذا لفظه: «قيل لها: أيّ أصحاب النبيّ صلّىٰ الله عليـه وسلّم كان أحبّ إليه؟ قالت: أبو بكر. قيل: ثم من؟ قالت: عمر. قيل: ثم من؟ قال: أبو عبيدة. أخرجه الترمذي وابن ماجة».

«سئلت: من كان رسول الله مستخلفاً لو استخلف؟ قالت: أبوبكر. فقيل لها: ثم من بعد أبي بكر؟ قالت: عمر. ثم قيل لها: من بعد عمر؟ قالت: أبو عبيدة ابن الجراح. ثم انتهت إلىٰ هذا. أخرجه البخاري ومسلم».

لكن هذين القـولين باطلان بالضرّورة، لأنّ الذي بعد الشيخين ـ بناءً علىٰ مذهب أهـل السنـة في التفضيل ـ إمّـا عثمـان وإمّا أمير المؤمنين عليه السّلام، فلا مناص من تكذيب أو تخطئة ما رووا عن عائشة في هذا الباب.

ورابعاً: إن إقرار العقلاء علىٰ أنفسهم مقبول وعلىٰ غيرهم مردود. فقول عائشة في حقّ غير علي وفاطمة عليهما السّلام في مقابلة قولها لجميع بن عمير غير مقبول.

وخامساً: إنه بقطع النظر عمّا ذكر، فإنّ ما تقوله عائشة في فضل أبيها غير مقبول لدىٰ العقلاء، لكونها بلا ريب متهمّة في هذا الباب، بخلاف قولها في أحبيّة أمير المؤمنين عليه السّلام، فإنّه لا احتمال لأنْ تكون كاذبةً فيه.

وسادساً: إنه لا ريب في أن عائشة تحبّ أباها أبا بكرٍ بخلاف مولانا أمير المؤمنين عليه السلام الذي بلغت عداوتها له الحدّ الأقصىٰ، فكيف يعبأ عاقل بقولها في حقّ محبوبها في مقابلة قولها في حق المبغوض عندها؟

وسابعاً: إن ما رووه عنها في حق أبيها خبر واحد، وما رووه عنها في باب أمير المؤمنين عليه السّلام مستفيض، والواحد لا يقابل الكثير المستفيض.

وثامناً: إن كلماتها المنقولة عنها في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام أقوىٰ دلالةً ممّا قالته في حق أبي بكر، فمن ذلك قولها: «ما خلق الله خلقاً أحب إلىٰ رسـول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم من علي بن أبي طالب» وقولها: «والله

ما أعلم رجلاً كان أحب إلىٰ رسول الله من علي ولا في الأرض امرأة كانت أحب إلىٰ رسول الله من امرأته».

وتاسعاً: إنّ بعض المنقول عنها في حق أمير المؤمنين عليه السلام مؤيَّد باليمين بخلاف ما رووه عنها في حق أبيها.

وعاشراً: إن أقوالها في حقّه عليه السلام مؤيَّدة ببراهين منها نفسها حيث قالت: «أنْ كان ما علمت صوّاماً قوّاماً» هكذا رواه الترمذي، وإنْ أطرح منه ولي الله الدهلوي هذه الجملة لدىٰ نقله عن الترمذي! وفي لفظٍ آخر: «فوالله لقد كان صوّاماً قوّاماً، ولقد سالت نفس رسول الله في يده فردّها إلىٰ فيه». وليست هذه الأشياء في قولها في حق أبي بكر.

والحادي عشر: لو كان أحبيّة أمير المؤمنين عليه السلام إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم بمعنىٰ مجرّد محبّة الإنسان لأولاده وأقربائه، لما أجابت عائشة سؤال المرأة من الأنصار «أيّ أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أحبّ إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم»؟ فقالت: «علي بن أبي طالب»، لأن الأصحاب لم يكونوا منحصرين في الأولاد والأقارب، فالسؤال والجواب لم يكن في حدود الأولاد والأقرباء فقط، حتىٰ يحمل ما ورد عن عائشة في أحبيّة الإمام إلىٰ النبي علىٰ أنّه كان أحبّ الأولاد والأقرباء.

والثاني عشر: إنّ حمل كلامها علىٰ ذلك يبطله أيضاً قولها للنبيّ: «والله لقد علمت أن علياً أحب إليك من أبي» فما قالته لجميع بن عمير باقٍ علىٰ إطلاقه، وتأويله من قبيل تأويل الكلام بما لا يرضىٰ صاحبه.

والثالث عشر: إنّه لو كان مرادها أحبيّة الإمام إلىٰ النبيّ من بين الأولاد والأقرباء فقط، لكان ذلك خير طريق لها للتخلّص عن تعيير جميع بن عمير وعروة بن الزبير ومعاذة الغفارية، لخروجها علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام.

والرابع عشر: إنه لو سلّمنا ما ادّعاه وليّ الله الدهلوي من أنّ مراد عائشة

ـ فيما روي عنها في أحبيّة الأمير عليه السلام إلىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم ـ أنه أحبّ إليه من بين الأولاد والأقرباء . . . فإنّ ذلك لم يكن إلّا اجتهاداً منها في مقابلة النصّ الوارد عن رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم ، ومن ذلك قوله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم مخاطباً إيّاها : «يا عائشة ، إن هذاأحب الرجال إليّ وأكـرمهم عليّ ، فاعرفي له حقّه وأكرمي مثواه» ومن المعلوم أنْ لا اعتبار باجتهادها في مقابل النص عن رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم ، بل يظهر من ذلك كونها في مقام العناد والمخالفة له صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم ، وكذا حال وليّ الله الـدهلوي الـذي يحـاول تثبيت التـأويل المذكور، وحال غيره أصحاب التأويلات الأُخرىٰ .

تأويل الحديث ببعض الوجوه

وبـالجملة ، فقـد ثبت ـ والحمد لله ـ إطلاق أحبيّة أمير المؤمنين عليه السّلام إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم ، فهو أحبّ الخلق إليه من جميع الجهات ، وإنّ تأويل ذلك بشيء من التأويلات تأباه ألفاظ حديث الطير وغيره من الأخبار والرّوايات ، فيبطل قول ولي الله :

«وإمّا أن نقول بأنّ الحبّ يتعلّق بالصّفات المحمودة . . .» .

مضافاً إلىٰ بطلان ما يومي إليه كلامه من أنَّ أحبيّة الإمام عليه السّلام كانت لمجردّ الشجاعة ومحاربة الأعداء ، فإنّه باطل بالأدلة المتكثرة ومنها أقوال عائشة المشتملة علىٰ التعليل بكونه «صوّاماً قوّاماً» وهو الشيء الذي حذفه ولي الله ! !

ومضافاً إلىٰ بطلان ما يومي إليه كلامه من كون الشيخين أحبّ إليه من حيث صفة الحلّ والعقد ، فإنّه لو كان كذلك فلماذا أعرض رسول الله صلّىٰ الله عليـه وآله وسلّم عمّا قال له ابن مسعود ليلة الجنّ بشأن استخلافهما من بعده كما في (آكام المرجان لبدر الدين محمّد بن عبدالله الشبلي)؟!

ومما ذكرنا ـ من إطلاق أحبيّة الإمام إلىٰ النبيّ وبطلان تقييده بجهةٍ من الجهات ـ يبطل أيضاً قوله:

«وإمّا أن نقول: إن الأحبّ بمعنىٰ من الأحب...».

فإنّ هذا تأويل التوربشتي ومن تبعه... وقد عرفت سقوطه بحمد الله... فلا نعيد.

الخلاصـة:

إنّ كلّ مساعي القوم في ردّ حديث الطّير لا تسمن ولا تغني من جوع، وإنّ كلّ أعمالهم ذاهبة هباءً منثوراً...

لقد سعوا كثيراً وبذلوا جهداً كبيراً... لكن ضلّ سعيهم وماشروا بذلك إلّا جهنّم وسعيراً...

كلماتٌ في ذم التأويل

إنّه ما كان عند القوم أزيد من القدح في السند، والمعارضة في الدلالة، والحمل والتأويل.. وقد عرفت سقوط ذلك كلّه... ولننقل بعض الكلمات في ذم التأويل لآيات الكتاب والأحاديث النبويّة عن بعض أكابرهم:

قال الغزالي: «وأمّا الطامّات فيدخلها ما ذكرناه في الشطح، وأمر آخر يخصّها وهو: صرف ألفاظ الشرع عن ظواهرها المفهومة إلىٰ أُمور باطنة لا يسبق منها إلىٰ الأفهام شيء يوثق به، كدأب الباطنيّة في التأويلات، فهذا أيضاً حرام وضرره عظيم، فإنّ الألفاظ إذا صرفت عن مقتضىٰ ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل، اقتضىٰ ذلك بطلان الثقة بالألفاظ، وسقط به منفعة كلام الله تعالىٰ ورسوله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فإن ما يسبق منه إلىٰ الفهم لا يوثق به والباطن لا ضبط له، بل يتعارض فيه الخواطر ويمكن تنزيلها علىٰ وجوهٍ شتّىٰ. وهذا أيضاً من البدع

الشائعة العظيمة الضرر، وإنّما قصد أصحابها الإغراب، لأنَّ النفوس مائلة إلىٰ الغريب ومستلّذة له، وبهذا الطريق توصّل الباطنية إلىٰ هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها وتنزيلها علىٰ رأيهم . . . »[1].

وقال ابن قيّم الجوزيّة: «إذا سئل عن تفسير آية من كتاب الله وسنةٍ عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وأصحابه وسلّم فليس أن يخرجها عن ظاهرها بوجوه التأويلات الفاسدة الموافقة نحلته وهواه، ومن فعل ذلك استحق المنع من الإفتاء والحجر عليه، وهذا الذي ذكرناه هو الذي صرح به أئمة الكلام قديماً وحديثاً»[2].

قال: «وقال بعض أهل العلم: كيف لا يخشىٰ الكذب علىٰ الله ورسوله من يحمل كلامه علىٰ التأويلات المستنكرة والمجازات المستكرهة التي هي بالألغاز والأحاجي أولىٰ منها بالبيان والهداية؟ وهل يأمن علىٰ نفسه أن يكون ممن قال الله فيهم: ﴿ولكم الويل مما تصفون﴾؟ . . .

ويكفي المتأوّلين كلام الله ورسوله بالتأويلات التي لم يردها ولم يدل عليها كلامه أنهم قالوا برأيهم علىٰ الله، وقدّموا آراءهم علىٰ نصوص الوحي، وجعلوا آراءهم عياراً علىٰ كلام الله ورسوله؟ ولو علموا علموا أيّ باب شرٍّ فتحوا علىٰ الأُمّة بالتأويلات الفاسدة، وأيّ بناء الإسلام هدموا بها، وأيّ معاقل وحصون استباحوها، وكان أحدهم لأنْ يخرّ من السماء إلىٰ الأرض أحبّ إليه من أنْ يتعاطىٰ شيئاً من ذلك . . . »[3].

وقال محمّد معين السندي: «ومن أشنع ما يخرجون كلام الشارع ـ صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم ـ عن الحقيقة والمجاز، ويفتحون فيه باب التأويل، فهو فعلهم ذلك إذا حملهم عليه نصرة إمامهم علىٰ غيره من الأئمة،

(١) إحياء علوم الدين ١ / ٣٧ .
(٢) أعلام الموقعين ٤ / ٢٤٥ .
(٣) أعلام الموقعين ٤ / ٢٤٩ .

فحفظ رأيه أهم عليهم من إخراج كلام نبيّهم صلّىٰ الله تعالىٰ عليه وسلّم عن الحقيقة. . . والإمام ليس بمعصوم حتىٰ نأوّل له كلمات الشريعة ونترك حقيقة الكلام، ولم يأذن الله تعالىٰ ورسوله لأحدٍ بهذه النصرة لأحد. . . »[1].

---

(١) دراسات اللبيب ـ الدراسة الثامنة.

تفنيد المعارضة
بحديث الاقتداء بالشيخين



وبقي شيء... وهو آخر ما تذرّع به (الدّهلوي) في جواب حديث الطّير... دعوىٰ معارضته بحديث الإقتداء الذي يروونه عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم... وهذا:

قوله:

«وأيضاً، فإنّه ـ علىٰ تقدير دلالته علىٰ المدعىٰ ـ لا يقاوم الأخبار الصحاح الدالة علىٰ خلافة أبي بكر وعمر، مثل: إقتدوا باللّذين من بعدي أبي بكر وعمر، وغير ذلك».

أقول:

هذا الكلام المشتمل علىٰ الإحتجاج بحديث الإقتداء في غاية الوهن والهوان، لأنّ الحديث المذكور من الأحاديث الموضوعة، فدعوىٰ صحّته والاحتجاج به باطلة، مضافاً إلىٰ الوجوه الأُخرىٰ لبطلان هذا الكلام... فنقول:

١ ـ المعارضة بما اختصوا بروايته غير مسموعة

إنّ هذا الكلام لا يناسب شأن (الدّهلوي)... لأنّ من القواعد المقرّرة

للبحث والمنـاظرة، المعلومة لأصاغر الطلبة فضلاً عن الأفاضل: عدم جواز الإحتجـاج علىٰ الخصم بمـا لا يرويه ولا يرضـاه، فكيف يحتّج (الدّهلوي) بحديث الإقتداء ونحوه ممّا اختصّ أهل السنّة بروايته ويريد إلزام الشيعة بذلك؟

إنّه لا يجوز الإحتجاج علىٰ الشيعة بما لا ترضاه حتىٰ لو كان في غاية الصحة عند أهل السنّة...

٢ ـ المعارضة به ينافي ما التزم به (الدّهلوي)

بل معـارضة (الدّهلوي) واستدلاله بهذا الحديث ينافي ما التزم به في نفس كتابه (التحفة)... فإنّه قد صرّح في أوّله بأنّه قد التزم فيه بعدم النقل إلاّ عن الكتب المعتبرة للشيعة، وأن يكون إلزامهم بها لا بما يرويه أهل السنّة...

فالعجب منه كيف نسي هذا الأصل في غير موضع من بحوث كتابه!!

والأعجب من ذلك تكراره لهذا الذي التزم به وتأكيده إيّاه، فراجع كلامه في الباب الرابع بعد ذكر حديث الثقلين، وفي الباب السادس بعد ذكر مسألة تفضيل غير الأنبياء، وفي الباب السّابع أيضاً ـ وهو باب الإمامة ـ نصّ علىٰ عدم تمسكّه بغير روايات الشيعة... في مقابلتها!

فقد تعهّد (الدّهلوي) وجدّد عهده وميثاقه غير مرة، ولكنّه نقض العهد وخالف الالتزام غير مرة كذلك!!

٣ ـ المعارضة به ينافي ما نصَّ عليه والده

وينافي أيضاً ما نصَّ عليه والده ولي الله الدهلوي، وهو إمامه وأُستاذه ومقتـداه في كلّ شيء... فقـد نص وليّ الله في آخر كتابه (قرة العينين في تفضيل الشيخين) علىٰ عدم جواز المناظرة مع الإمامية والزيدية حتىٰ بأحاديث الصحيحين وأمثالها، لكونهم لا يرون صحّتها، فكيف يُلزمون بها.

٤ ـ المعارضة به ينافي ما نصَّ عليه تلميذه

وهذا هو الذي نصَّ عليه وقرّره تلميذه رشيد الدين الدهلوي، فقد نصَّ في كتابه (الشوكة العمرية) علىٰ أنّ كلّ فرقة من الشيعة والسنة لا تعتمد علىٰ ما تختص به الأخرىٰ، إذن، لا يجوز الإحتجاج بهكذا روايات من الطّرفين. . .

وتلخص ـ إلىٰ الآن ـ أنّ احتجاج (الدهلوي) بحديث الإقتداء، وكذا احتجاجه بغير هذا الحديث من أخبارهم التي اختصّوا بها، وكذا احتجاج غيره من علماء القوم. . . باطل. . . بمقتضىٰ المناظرة. . . وهو ما نصَّ عليه (الدهلوي) نفسه ووالده وتلميذه. . .

٥ ـ هذا الحديث واهٍ بجميع طرقه حسب تصريحاتهم

وبعد. . . فإنّ ما ذكرناه هو القاعدة العامّة التي يسقط علىٰ أساسها كثير من إحتجاجات القوم وإستدلالاتهم. . . ومنها الإحتجاج والمعارضة بحديث الإقتداء. . .

لكنَّ هذا الحديث مقدوح مطعون فيه بجميع طرقه. . . فوصف (الدهلوي) إياه بالصحّة جهل أو كذب. . . وإليك بيان ذلك في رسالةٍ خاصّةٍ استفيد فيها كثيراً من تحقيقات السيّد في هذا الحديث :



رسالةٌ في
تحقيق حديث الإقتداء بالشّيخين

تأليف

السيّد علي الحسيني الميلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد لله ربّ العـالمـين، والصـلاة والسـلام على محمّـد وآله الطيّبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين، من الأولين والآخرين.

وبعد، فلا يخفى أنّ السُنّة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي عند المسلمين ـ وإن وقع الخلاف بينهم في طريقها ـ فمنها ـ بعد القرآن الكريم ـ تستخرج الأحكام الإلهية، وأصول العقائد الدينية، والمعارف الفذّة، والأخلاق الكريمة، بل فيها بيان ما أجمله الكتاب، وتفسير ما أبهمه، وتقييد ما أطلقه، وإيضاح ما أغلقه . . .

فنحن مأمورون باتّباع السنّة والعمل بها ثبت منها، ومحتاجون إليها في جميع الشؤون ومناحي الحياة، الفردية والاجتماعيّة . . .

إلّا أنّ الأيدي الأثيمة تلاعبت بالسُنّة الشريفة حسب أهوائها وأهدافها . . . وهذا أمر ثابت يعترف به الكلّ . . .

ولهذا وذاك . . . انبرى علماء الحديث لتمييز الصحيح من السقيم، والحقّ من الباطل. . . فكانت كتب (الصحاح) وكتب (الموضوعات) . . .

ولكنّ الحقيقة هي تسرّبُ الأغراض والدوافع الباعثة إلى الاختلاق والتحريف إلى المعايير التي اتّخذوها للتمييز والتمحيص . . . فلم تخل (الصحاح) من الموضوعات والأباطيل، ولم تخل (الموضوعات) من الصحاح والحقائق . . . وهذا ما دعا آخرين إلى وضع كتبٍ تكلّموا فيها على ما أُخرج في الصحاح وأخرى تعقّبوا فيها ما أُدرج في الموضوعات . . . وقد تعرّضنا لهذا في بعض بحوثنا المنشوره . . .

وحديث: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» أخرجه غير واحد من أصحاب الصحاح. . وقال بصحّته غيرهم تبعاً لهم . . . ومن ثمّ استندوا إليه في البحوث العلميّة.

ففي كتب العقائد . . . في مبحث الإمامة . . . جعلوه من أقوى الحجج على إمامة أبي بكر وعمر بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم . . .

وفي الفقه . . . استدلّوا به لترجيح فتوى الشيخين في المسألة إذا خالفهما غيرهما من الأصحاب. . .

وفي الأصول . . . في مبحث الإجماع . . . يحتجّون به لحجّيّة اتّفاقهما وعدم جواز مخالفتهما فيما اتّفقا عليه . . .

فهل هو حديث صحيح حقّاً؟

لقد تناولنا هذا الحديث بالنقد، فتتبّعنا أسانيده في كتب القوم، ودقّقنا النظر فيها على ضوء كلمات أساطينهم، ثم عثرنا على تصريحاتٍ لجماعة من كبار أئمّتهم في شأنه، ثم كانت لنا تأمّلات في معناه ومتنه . . .

فإلى أهل الفضل والتحقيق هذه الصفحات اليسيرة المتضمّنة تحقيق هذا الحديث في ثلاثة فصول . . . والله أسأل أن يهدينا إلى صراطه المستقيم، وأنْ يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم . . . إنّه خير مسؤول.

(١)

نظرات في أسانيد
حديث الاقتداء

إنّ حديث الاقتداء من الأحاديث المشهورة في فضل الشيخين، فقد رووه عن عدّةٍ من الصحابة وبأسانيد كثيرة ... لكن لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما مطلقاً، ولم يخرج في شيء من الصحاح عن غير حذيفة وعبدالله بن مسعود، وقد ذهب غير واحدٍ من أعلام القوم إلى عدم قبول ما لم يخرجه الشيخان من المناقب، وكثيرون منهم إلى عدم صحّة ما أعرض عنه أرباب الصحاح.

وعلى ما ذكر يسقط حديث الاقتداء مطلقاً أو ما كان من حديث غير ابن مسعود وحذيفة.

لكنّا ننظر في أسانيد هذا الحديث عن جميع من روي عنه من الصحابة، إلّا أنّا نهتمّ في الأكثر بما كان من حديث حذيفة وابن مسعود، ونكتفي في البحث عن حديث الآخرين بقدر الضرورة فنقول:

لقد رووا هذا الحديث عن:

١ ـ حذيفة بن اليمان.

٢ ـ عبدالله بن مسعود.

٣ ـ أبي الدرداء.

٤ ـ أنس بن مالك.

٥ ـ عبدالله بن عمر.

٦ ـ جدّة عبدالله بن أبي الهذيل.

ونحن نذكر الإسناد إلى كلّ واحدٍ منهم، وننظر في رجاله:

حديث حذيفة

رواه أحمد بن حنبل قال:

«حدّثنا سفيان بن عيينة، عن زائدة، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي ابن حراش، عن حذيفة: أنّ النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، قال اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»[1]

وقال أيضاً:

«حدثنا وكيع، حدّثنا سفيان. عن عبدالملك بن عمير، عن مولى لربعي ابن حراش، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، كنّا جلوساً عند النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فقال: إنّي لست أدري ما قدر بقائي فيكم، فاقتدوا باللذين من بعدي ـ وأشار إلى أبي بكر وعمر ـ قال: وما حدّثكم ابن مسعود فصدّقوه»[2].

وروه الترمذي حيث قال:

«حدّثنا الحسن بن الصباح البزّار، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن زائدة، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي عن حذيفة، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

قال أبو عيسىٰ: هذا حديث حسن.

وفيه عن ابن مسعود

قال: «روى سفيان الثوري هذا الحديث عن عبدالملك بن عمير، عن مولىً لربعي، عن ربعيّ، عن حذيفة، عن النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم».

قال: «حدّثنا أحمد بن منيع وغير واحد، قالوا: أخبرنا سفيان بن عيينة،

---

(١) مسند أحمد ٥/٣٨٢.

(٢) مسند أحمد ٥/٣٨٥.

عن عبدالملك بن عمير، نحوه».

«وكان سفيان بن عيينة يدلّس في هذا الحديث فربّما ذكره عن زائدة عن عبدالملك بن عمير، وربّما لم يذكر فيه عن زائدة».

«وروى هذا الحديث ابراهيم بن سعد، عن سفيان الثوري، عن عبدالملك بن عمير، عن هلال مولى ربعي، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم»(١).

وقال:

«حدّثنا محمود بن غيلان، أخبرنا وكيع، أخبرنا سفيان، عن عبدالملك بن عمير، عن مولىً لربعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، قال: كنّا جلوساً....»(٢).

ورواه ابن ماجة بسنده

«عن عبدالملك بن عمير، عن مولىً لربعي بن حراش، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: إنّي لا أدري ما قدر بقائي فيكم....»(٣).

ورواه الحاكم بإسناده:

«عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، قال: سمعت رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يقول: إقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن أُمّ عبد»

---

(١) صحيح الترمذي ـ مناقب أبي بكر وعمر ٥ / ٦٠٩.

(٢) صحيح الترمذي ـ مناقب عمّار بن ياسر.

(٣) سنن ابن ماجة ـ مناقب أبي بكر ١ / ٣٧.

وعنه، عن ربعي، عن حذيفة، قال:

«قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وإذا حدّثكم ابن أُمّ عبد فصدّقوه».

وعنه:

« عن هلال مولى ربعي، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، أنّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله وسلّم] قال: إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر».

و بإسناده:

«عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان: أنّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال: إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن أُمّ عبد».

ثمّ قال الحاكم: «هذا حديثٌ من أجلِّ ما روي في فضائل الشيخين، وقد أقام هذا الإسناد عن الثوري ومسعر: يحيى الحمّاني، وأقامه أيضاً عن مسعر: وكيع وحفص بن عمر الإيلي[1] ثم قصر بروايته عن ابن عيينة: الحميدي وغيره، وأقام الإسناد عن ابن عيينة: إسحاق بن عيسى بن الطبّاع.

فثبت بما ذكرنا صحّة هذا الحديث وإنْ لم يخرجاه»[2].

---

(١) لقد اقتصرنا في النقد على الكلام حول «عبدالملك بن عمير» الذي عليه مدار هذا الحديث الذي بذل الحاكم جهداً في تصحيحه فكان أكثر حرصاً من الشيخين على رواية ما وصفه بـ«أجلّ ما روي في فضائل الشيخين» وإلاّ فإنّ «حفص بن عمر الإيلي» هذا مثلاً أدرجه العقيلي في الضعفاء وروى عنه حديث الاقتداء ثم قال: «أحاديثه كلّها إمّا منكر المتن، أو منكر الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب» الضعفاء ٢ / ٧٩٧.

و«يحيى الحمّاني» قال الحافظ الهيثمي بعد أن روى الحديث عن الترمذي والطبراني في الأوسط: «وفيه يحيى بن عبدالحميد الحمّاني وهو ضعيف» مجمع الزوائد ٩ / ٢٩٥.

(٢) المستدرك ٣ / ٧٥.

نقد السند

١ ـ هذه أشهر طرق هذا الحديث عن حذيفة بن اليمان، ويرى القارىء، الكريم أنّها جميعاً تنتهي إلى:

(عبدالملك بن عمير) وهو رجلٌ مدلِّس، ضعيفٌ جدّاً، كثير الغلط، مضطرب الحديث جدّاً:

قال أحمد: «مضطرب الحديث جدّاً مع قلّة روايته، ما أرى له خمسمائة حديث، وقد غلط في كثير منها»[١].

وقال: إسحاق بن منصور: «ضعّفه أحمد جدّاً»[٢].

وقال: أحمد أيضاً: «ضعيف يغلط»[٣].

أقول: فمن العجيب جدّاً رواية أحمد في مسنده حديث الاقتداء وغيره عن هذا الرجل الذي يصفه بالضعف والغلط، وقد جَعَلَ المسند حجّةً بينه وبين الله!!

وقال ابن معين: «مخلط»[٤]

وقال أبو حاتم: «ليس بحافظٍ، تغيّر حفظه»[٥].

وقال ابن خراش: «كان شعبة لا يرضاه»[٧].

وقال الذهبي: «وأمّا ابن الجوزي فذكره فحكى الجرح وما ذكر التوثيق»[٨].

وقال السمعاني: «كان مدلّساً»[٩].

---

(١) تهذيب التهذيب ٦/٤١١ وغيره.

(٢) تهذيب التهذيب ٦/٤١٢، ميزان الاعتدال ٢/٦٦٠.

(٣) ميزان الاعتدال ٦/٦٦٠.

(٤) ميزان الاعتدال ٦/٦٦٠، المغني ٢/٤٠٧، تهذيب التهذيب ٦/٤١٢.

(٥) ميزان الاعتدال ٢/٦٦٠.

(٦) تهذيب التهذيب ٦/٤١٢.

(٧) ميزان الاعتدال ٢/٦٦٠.

(٨) ميزان الاعتدال ٢/٦٦٠.

(٩) الأنساب ١٠/٥٠ في «القبطي».

وكذا قال ابن حجر العسقلاني [١].

وعبدالملك ـ هذا ـ هو الذي ذَبَح عبدالله بن يقطر أو قيس بن مسهر الصيداوي وهو رسول الحسين عليه السلام إلى أهل الكوفة، فإنّه لمّا رمي بأمر ابن زياد من فوق القصر وبقي به رمق أتاه عبدالملك بن عمير فذبحه، فلمّا عيب ذلك عليه قال: إنّما أردت أن أُريحه [٢].

٢ ـ ثمّ إنّ (عبدالملك بن عمير) لم يسمع هذا الحديث من (ربعي بن حراش) و(ربعي) لم يسمع من (حذيفة بن اليمان) . . . ذكر ذلك المناوي حيث قال: «قال ابن حجر: اختلف فيه على عبدالملك، وأعلّه أبو حاتم، وقال البزّار كابن حزم: لا يصحّ لأنّ عبدالملك لم يسمعه من ربعي، وربعي لم يسمع من حذيفة. لكن له شاهد» [٣].

قلت: الشاهد إن كان حديث ابن مسعود كما هو صريح الحاكم والمناوي فستعرف ما فيه..

وإن كان حديث حذيفة بسندٍ آخر عن ربعي فهو ما رواه الترمذي بقوله:

«حدّثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، نا وكيع، عن سالم بن العلاء المرادي، عن عمرو بن هرم، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة، قال: كنّا جلوساً عند النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فقال: إنّي لا أدري ما بقائي فيكم، فاقتدوا باللَّذين من بعدي، وأشار إلى أبي بكر وعمر» [٤].

ورواه ابن حزم بقوله:

«وأخذناه أيضاً عن بعض أصحابنا، عن القاضي أبي الوليد بن الفرضي، عن ابن الدَّخيل، عن العقيلي، ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا محمد بن فضيل، ثنا

---

(١) تقريب التهذيب ١/٥٢١.

(٢) تلخيص الشافي ٣/٣٥، روضة الواعظين: ١٧٧، مقتل الحسين: ١٨٥.

(٣) فيض القدير ٢/٥٦.

(٤) صحيح الترمذي ـ مناقب أبي بكر وعمر ٥/٦١٠.

وكيع، ثنا سالم المرادي، عن عمرو بن هرم، عن ربعي بن حراش وأبي عبدالله ـ رجل من أصحاب حذيفة ـ عن حذيفة»[١].

وفي سند هذا الحديث

١ ـ «سالم بن العلاء المرادي» وعليه مداره.

قال ابن حزم بعد أن روى الحديث كما تقدّم: «سالم ضعيف».

وفي: «ميزان الاعتدال»: «ضعّفه ابن معين والنسائي»[٢].

وفي «الكاشف»: «ضعّف»[٣].

وفي «تهذيب التهذيب»: «قال الدوري عن ابن معين: ضعيف الحديث»[٤].

وفي «لسان الميزان»: «ذكره العقيلي . . . وضعّفه ابن الجارود»[٥].

٢ ـ «عمرو بن هرم» وقد ضعّفه القطّان[٦].

٣ ـ «وكيع بن الجرّاح» وهو مقدوح[٧].

ثم إنّ في سند الحديث عن حذيفة في أكثر طرقه «مولى ربعي بن حراش» وهو مجهول كما نصَّ عليه ابن حزم.

وقد سُمّي هذا المولى في بعض الطرق بـ«هلال» وهو أيضاً مجهول، قال ابن حزم:

---

(١) الإحكام في أُصول الأحكام ٢/٢٤٢.
(٢) ميزان الاعتدال ٢/١١٢.
(٣) الكاشف ١/٣٤٤.
(٤) تهذيب التهذيب ٣/٤٤٠.
(٥) لسان الميزان ٣/٧.
(٦) ميزان الاعتدال ٣/٢٩١.
(٧) ميزان الاعتدال ٤/٣١٢.

«وقد سمّى بعضهم المولى فقال: هلال مولى ربعي، وهو مجهول لا يعرف من هو أصلاً»[١].

حديث ابن مسعود

رواه الترّمذي حيث قال:

«حدّثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدَّثني أبي، عن أبيه، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزّعراء، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي: أبي بكر وعمر. واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود»[٢].

والحاكم حيث قال ـ بعد أن أخرج الحديث عن حذيفة ـ:

«وقد وجدنا له شاهداً بإسنادٍ صحيح عن عبدالله بن مسعود: حدّثنا أبوبكر ابن إسحاق، أنبأ عبدالله بن أحمد بن حنبل، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، حدّثنا أبي، عن أبيه، عن أبي الزعراء، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: إقتدوا باللّذين من بعدي: أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود»[٣].

نقد السند:

١ ـ لقد صرّح الترمذي بغرابته وقال: «لا نعرفه إلّا من حديث يحيى بن

---

(١) الإحكام في أُصول الأحكام ٢/٢٤٣.
(٢) صحيح الترمذي ٥/٦٧٢.
(٣) مستدرك الحاكم ٣/٧٥.

سلمة بن كهيل» ثم ضعَّف الرجل، وهذا نصّ كلامه:

«هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث ابن مسعود، لا نعرفه إلّا من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل، ويحيى بن سلمة يضعَّف في الحديث»[1].

٢ ـ في هذا الإسناد: «يحيى بن سلمة بن كهيل» وهو رجل ضعيف، متروك، منكر الحديث، ليس بشيء:

قال التّرمذي: «يضعَّف في الحديث».

وقال المقدسي: «ضعّفه ابن معين، وقال أبو حاتم: ليس بالقويّ؛ وقال البخاري: في حديثه مناكير؛ وقال النسائي: ليس بثقة؛ وقال الترمذي: ضعيف»[2].

وقال الذهبي: «ضعيف»[3].

وقال ابن حجر: «ذكره ابن حبّان أيضاً في الضعفاء فقال: منكر الحديث جدّاً، لا يحتجّ به، وقال النسائي في الكنى: متروك الحديث؛ وقال ابن نمير: ليس ممّن يكتب حديثه؛ وقال الدارقطني: متروك، وقال مرّةً: ضعيف؛ وقال العجلي: ضعيف . . .»[4].

٣ ـ وفيه: «إسماعيل بن يحيى بن سلمة» وهو رجلٌ ضعيفٌ متروك:

قال الدارقطني والأزدي وغيرهما: «متروك»[5].

٤ ـ وفيه: «إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى» وهو لينّ، متروك، ضعيف، مدلّس:

قال الذهبي: «ليّنه أبو زرعة، وتركه أبو حاتم[6]».

---

(١) صحيح الترمذي ٥/٦٧٢.

(٢) الكمال في أسماء الرجال ـ مخطوط ـ.

(٣) الكاشف ٣/٢٥١.

(٤) تهذيب التهذيب ١١/٢٢٥.

(٥) ميزان الاعتدال ١/٢٥٤، المغني في الضعفاء ١/٨٩، تهذيب التهذيب ١/٣٦٦.

(٦) ميزان الاعتدال ١/٢٠، المغني ١/١٠.

وقال ابن حجر: «قال ابن أبي حاتم: كتب أبي حديثه ولم يأته ولم يذهب بي إليه ولم يسمع منه زهادةً فيه، وسألت أبا زرعة عنه فقال: يذكر عنه أنّه كان يحدّث بأحاديث عن أبيه ثم ترك أباه، فجعلها عن عمّه لأنّ عمّه أجلى عند الناس.

وقال العقيلي: «عن مطيّن: كان ابن نمير لا يرضاه ويضعّفه وقال: روى أحاديث مناكير.

قال العقيلي: ولم يكن إبراهيم هذا بقيّم الحديث...»[1].

ولهذا ذكر الحافظ العقيلي «يحيى بن سلمة بن كهيل» في كتابه «الضعفاء الكبير» وأورد كلمات عدّة من الأعلام في قدحه كالبخاري ويحيى بن معين والنسائي، ثم روى الحديث عنه بنفس السند الذي في «صحيح الترمذي» وهذا نصّ عبارته:

«ثنا علي بن أحمد بن بسطام، ثنا سهل بن عثمان، ثنا يحيى بن زكريّا، ثنا ابن أبي زائدة، ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الزعراء، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا ...»[2].

وقال الحافظ الذهبي مشيراً إلى الحديث الذي حكم الحاكم بصحّته: «قلتُ: سنده واهٍ»[3].

وقال الحافظ السيوطي: «اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود، ت غريب ضعيف. طب. ك وتعقّب. عن ابن مسعود»[4].

فالعجب من تصحيح الحاكم لهذا الحديث واستشهاده به، وكذا

(١) تهذيب التهذيب ١/١٠٦.

(٢) كتاب الضعفاء الكبير ٧/٢٦٥٤.

(٣) تلخيص المستدرك ٣/٧٦.

(٤) الجامع الكبير ١/١٣٣.

المناوي[1]. والأعجب قوله: «الترمذي ـ وحسّنه ـ عن ابن مسعود»[2].

ولقائل أنْ يقول: فما فائدة إخراج الترمذي أيّاه مع التّنصيص على ضعفه في كتابه الموصوف بالصحّة؟!

قلت: لعلّه إنّما أخرجه ونصّ عليه بما ذكر لئلّا يغترّ به أحد ويتوهّم صحّته... بالرّغم من اشتمال كتابه ـ لا سيّما في باب المناقب ـ على موضوعات كما نص عليه الحافظ الذهبي بترجمته من «سير أعلام النبلاء».

حديث أبي الدّرداء

رواه ابن حجر المكّي عن الطبراني حيث قال:

«الحديث الثاني والسّبعون: أخرج الطبراني عن أبي الدرداء: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، فإنّهما حبل الله الممدود، من تمسّك بهما فقد تمسّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها»[3].

نقد السند:

١ ـ لقد روى الحافظ الهيثمي هذا الحديث عن الطبراني وقال: «فيه من لم أعرفهم» وهذا نصّ كلامه:

«وعن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، فإنّهما حبل الله الممدود، ومن تمسّك بهما فقد تمسّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها.

---

(١) فيض القدير ١/٥٦.

(٢) فيض القدير ١/٥٧.

(٣) الصواعق: ٤٦.

رواه الطبراني: وفيه من لم أعرفهم»[1].

٢ - إنّ معاجم الطبراني ليست من الكتب التي وُصفت بالصّحة، ولا من الكتب التي التُزم فيها بالصحّة.

وعلى هذا . . . لا يجوز التمسّك بالحديث بمجرّد كونه في أحد المعاجم الثلاثة للطبراني.

٣ - لقد جاء في الصحيح في مسند أبي الدرداء ما نصّه:

«قالت أُمّ الدرداء: دخل عليَّ أبو الدرداء وهو مغضب: فقلت: ما أغضبك؟ فقال: والله ما أعرف من أمر محمّد صلّى الله عليه [وآله] وسلّم شيئاً إلاّ أنّهم يصلّون جميعاً».

ولو كان أبو الدرداء قد سمع قوله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «اقتدوا . . .» لما قال هذا ألبتّة!!

حديث أنس بن مالك

قال جلال الدين السيوطي:

«اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود.

التّرمذي عن ابن مسعود، الروياني عن حذيفة، ابن عديّ في الكامل عن أنس[2].

نقد السند:

فأمّا حديث ابن مسعود: فإنّ التّرمذي ضعّفه بعد أن رواه كما تقدّم.

---

(١) مجمع الزوائد ٩/٥٣.

(٢) الجامع الصغير بشرح المناوي ١/٥٦.

وأمّا حديث حذيفة فقد ثبت ضعف جميع طرقه . . . كما تقدَّم أيضاً.

وأمّا حديث أنس، فقد جاء في «الكامل» لابن عديّ ما نصّه: «حمّاد بن دليل. قاضي المدائن. يكنّى أبا زيد. حدّثنا علي بن الحسين بن سليمان، ثنا أحمد ابن محمد بن المعلّى الآدمي، ثنا مسلم بن صالح أبو رجاء، ثنا حمّاد بن دليل، عن عمر بن نافع، عن عمرو بن هرم، قال: دَخلت أنا وجابر بن زيد على أنس ابن مالك فقال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبوبكر[1] وعمر، وتمسّكوا بعهد ابن أُمّ عبد، واهتدوا بهدي عمّار.

ثنا محمد بن عبدالحميد الفرغاني، ثنا صالح بن حكيم البصري، ثنا أبو رجاء مسلم بن صالح، ثنا أبو زيد قاضي المدائن حمّاد بن دليل، عن عمر بن نافع. فذكر بإسناده نحوه.

ثنا محمد بن سعيد الحراني، ثنا جعفر بن محمد بن الصباح، ثنا مسلم بن صالح البصري. فذكر بإسناده نحوه.

ثنا علي بن الحسن بن سليمان، ثنا أحمد بن محمد المعلّى الآدمي، ثنا مسلم ابن صالح، ثنا حمّاد بن دليل، عن عمر بن نافع، عن عمرو بن هرم، عن ربعي، عن حذيفة، عن النبي صلّى الله عليه [وآله] نحوه.

قال ابن عديّ: وحمّاد بن دليل هذا قليل الرّواية. وهذا الحديث قد روى له حمّاد بن دليل إسنادين. ولا يروي هذين الإسنادين غير حمّاد بن دليل».

إنتهى بطوله[2].

نقد السند:

في جميع هذه الأسانيد: مسلم بن صالح، عن حمّاد بن دليل، عن عمر

---

(١) كذا.

(٢) الكامل ٢/٦٦٦.

ابن نافع، عن عمرو بن هرم.

أمّا «عمرو بن هرم» فقد عرفت أنّه مقدوح مطعون فيه.

وأمّا «عمر بن نافع» فعن يحيى بن معين: حديثه ليس بشيء[١]، وعن ابن سعد: لا يحتجّ بحديثه[٢].

وأمّا «حمّاد بن دليل» فقد أورده ابن عديّ في (الكامل في الضعفاء) والذهبي في (المغني في الضعفاء)[٣] وفي (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) واضاف: «ضعّفه أبو الفتح الأزدي وغيره»[٤] وابن الجوزي في (الضعفاء)[٥].

وأمّا «مسلم بن صالح» فلم أعرفه حتى الآن.

حديث عبدالله بن عمر

رواه الذهبي حيث قال:

«أحمد بن صليح، عن ذي النّون المصري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر بحديث اقتدوا باللذين من بعدي» ثم قال: «وهذا غلط من أحمد لا يعتمد عليه»[٦].

ورواه مرةً أُخرى، قال:

«محمد بن عبدالله بن عمر بن القاسم بن عبدالله بن عبيدالله بن عاصم

---

(١) الكامل ٥/١٧٠٣.

(٢) تهذيب التهذيب ٧/٤٩٩.

(٣) المغني في الضعفاء ١/١٨٩.

(٤) ميزان الاعتدال ١/٥٩٠.

(٥) أنظر: هامش تهذيب الكمال ٧/٢٣٦.

(٦) ميزان الاعتدال ١/١٠٥.

ابن عمر بن الخطّاب العدوي العمري، ذكره العقيلي وقال: لا يصحّ حديثه ولا يعرف بنقل الحديث:

نبّأه أحمد بن الخليل، حدّثنا إبراهيم بن محمد الحلبي، حدّثني محمد بن عبدالله بن عمر بن القاسم، أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: اقتدوا باللذين من بعدي.

فهذا لا أصل له من رواية مالك . . .

وقال الدارقطني: العمري هذا يحدّث عن مالك بأباطيل، وقال ابن مندة: له مناكير»[1].

ورواه ابن حجر وقال:

« قال العقيلي بعد تخريجه: هذا حديث منكر لا أصل له.

وأخرجه الدار قطني من رواية أحمد بن الخليل البصري بسنده وساق نسبه كذلك ثم قال: لا يثبت، والعمري هذا ضعيف . . .[2].

كما أورد الذهبي وابن حجر هذا الحديث بترجمة «أحمد بن محمد بن غالب الباهلي» فبعد نقل كلماتهم في ذمّه وجرحه، قالا:

«ومن مصائبه: قال: حدّثنا محمّد بن عبدالله العمري، ثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر».

ثم قالا:

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ٦١٠.

(٢) لسان الميزان ٥/ ٢٣٧.

«فهذا ملصق بمالك، وقال أبوبكر النقّاش: وهو واهٍ...[١]».

نقد السند:

لقد علم من كلمات الذّهبي وابن حجر وغيرهما: أنّ حديث عبدالله بن عمر هذا باطل بجميع طرقه... وبذلك نكتفي عن إيراد نصوص كلمات سائر علماء الرجال في رجاله روماً للاختصار.

فالعجب من الحافظ ابن عساكر[٢] وأمثاله الّذين ملأوا كتبهم وسوّدوا صحائفهم بهذه المناكير وأشباهها!!

حديث جدّة عبدالله بن أبي الهذيل

رواه ابن حزم حيث قال:

«... كما حدَّثنا أحمد بن محمد بن الجسور، ثنا أحمد بن الفضل الدينوري، ثنا محمد بن جرير، ثنا عبدالرحمن بن الأسود الطفاوي، ثنا محمد بن كثير الملآئي، ثنا المفضّل الضبيّ، عن ضرار بن مرّة، عن عبدالله بن أبي الهذيل، عن جدّته، عن النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن أُمّ عبد».

نقد السند:

ونقتصر ـ في الكلام على الحديث بهذا السند ـ على ما ذكره الحافظ ابن حزم نفسه قبل ذلك، وهذا نصّه:

---

(١) ميزان الاعتدال ١/١٤٢، لسان الميزان ١/٢٧٣.

(٢) تاريخ دمشق ٩/٦٤٥.

«وأمّا الرّواية: اقتدوا . . . فحديث لا يصحّ ، لأنّه مروي عن مولى لربعي مجهول ، وعن المفضّل الضبيّ وليس بحجّة ، كما حدّثنا أحمد بن محمد بن الجسور . . . ».

(٢)

كلمات الأئمة وكبار العلماء

حول سند حديث الاقتداء

قد عرفت سقوط أسانيد هذا الحديث فيما عرف بالصحيح من الكتب فضلاً عن غيره . . . وفي هذا الفصل نذكر نصوص عبارات أئمّتهم في الطّعن فيه إمّا على الإطلاق بكلمة : «موضوع» و«باطل» و«لم يصحّ» و«منكر» وإمّا على بعض الوجوه التي وقفنا على كلماتهم فيها . . . فنقول :

(١)

أبو حاتم الرّازي

لقد طعن الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي في هذا الحديث . . . فقد ذكر العلاّمه المناوي بشرحه : « . . . وأعلّه أبو حاتم ، وقال البزّار كابن حزم : لا يصحّ ، لأنّ عبدالملك لم يسمعه من ربعي ، وربعي لم يسمعه من حذيفة ، لكن له شاهد . . . »[١] .

ترجمته :

وابـو حاتم الرازي ، المتوفّى سنة ٢٧٧ هـ ، يعدّ من أكابر الأئمّة الحفّاظ المجمع على ثقتهم وجلالتهم ، بل جعلوه من أقران البخاري ومسلم . . .

---

(١) فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير ٢ / ٥٦ .

قال السمعاني: «إمام عصره والمرجوع إليه في مشكلات الحديث . . . كان من مشاهير العلماء المذكورين الموصوفين بالفضل والحفظ والرحلة . . . وكان أوّل من كتب الحديث. . .»[١].

وقال ابن الأثير: «هو من أقران البخاري ومسلم»[٢].

وقال الذّهبي: «أبو حاتم الرازي الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أحد الأعلام . . .»[٣].

وقال أيضاً: «الإمام الحافظ الناقد، شيخ المحدّثين . . . وهو من نظراء البخاري . . .»[٤].

وله ترجمة في:

تاريخ بغداد ٢/٧٣، تهذيب التهذيب ٩/٣١، البداية والنهاية ١١/٥٩، الوافي بالوفيات ٢/١٨٣، طبقات الحفّاظ: ٢٥٥.

(٢)

أبو عيسى الترمذي

وكذا طعن فيه أبو عيسى الترمذي صاحب «الجامع الصحيح» فإنّه قال ما نصّه: «حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، ثني أبي، عن أبيه سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر،

---

(١) الأنساب ـ الحنظلي ٤/٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢) الكامل في التاريخ ٦/٦٧.

(٣) تذكرة الحفّاظ ٢/٥٦٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٤٧.

واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود.

هذا حديث غريب من هذا الوجه من حديث ابن مسعود، لا نعرفه إلّا من حديث يحيى بن سلمة بن كهيل. ويحيى بن سلمة يضعَّف في الحديث. وأبو الزعراء اسمه عبدالله بن هاني، وأبو الزعراء الذي روى عنه شعبة والثوري وابن عيينة اسمه عمرو بن عمرو، وهو ابن أخي أبي الأحوص صاحب ابن مسعود»[1].

ترجمته:

والترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، المتوفّى سنة **٢٧٩** هـ، صاحب أحمد الصحاح الستّة ... غنيّ عن الترجمة والتعريف، إذ لا كلام بينهم في جلالته وعظمته واعتبار كتابه، وهذه أسماء بعض مواضع ترجمته:

وفيات الأعيان ٤/٢٧٨، تذكرة الحفّاظ ٢/٦٣٣، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٠، تهذيب التهذيب ٩/٣٨٧، البداية والنهاية ١١/٦٦، الوافي بالوفيات ٤/٢٩٤، طبقات الحفّاظ: ٢٧٨.

(٣)
أبوبكر البزّار

وأبطله الحافظ الشهير أبوبكر أحمد بن عبدالخالق البزّار صاحب «المسند» المتوفّى سنة **٢٩٢** هـ، كما عرفت من كلام العلّامة المناوي الآنف الذكر.

ترجمته:

قال الذهبي: «الحافظ العلّامة أبوبكر أحمد بن عمرو بن عبدالخالق

(١) صحيح الترمذي ٥/٦٧٢.

البصري، صاحب المسند الكبير والمعلّل...»[1].

ووصفه الذهبي أيضاً بـ«الشيخ الإمام الحافظ الكبير...»[2].

وهكـذا وُصف وأُثني عليه في المصـادر التاريخية والرجاليّة ... فراجع: تاريخ بغداد ٤/٣٣٤، النجوم الزاهرة ٣/١٥٧، المنتظم ٦/٥٠، تذكرة الحفّاظ ٢/٦٥٣، الوافي بالوفيات ٧/٢٦٨، طبقات الحفّاظ: ٢٨٥، تاريخ أصفهان ١/١٠٤، شذرات الذهب ٢/٢٠٩.

(٤)

أبو جعفر العقيلي

وقال الحافظ الكبير أبو جعفر العقيلي، المتوفّى سنة ٣٢٢ هـ، في كتابه في الضعفاء: «محمد بن عبدالله بن عمر بن القاسم العمري عن مالك. ولا يصحّ حديثه ولا يعرف بنقل الحديث حدّثناه أحمد بن الخليل الخريبي، حدثنا إبراهيم ابن محمد بن الحلبي، حدثني محمد بن عبدالله بن عمر بن القاسم بن عبدالله بن عبيدالله بن إبراهيم بن عمر بن الخطّاب، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا بالأميرين من بعدي أبي بكر وعمر.

حديث منكر لا أصل له من حديث مالك»[3].

وقد أورد الحافظان الذهبي وابن حجر طعن العقيلي هذا واعتمدا عليه كما ستعرف.

وأيضـاً: ترجم العقيلي «يحيى بن سلمة بن كهيل» في «الضعفاء» وأورد

---

(١) تذكرة الحفّاظ ٢/٢٢٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/٥٥٤.

(٣) الضعفاء الكبير ٤/٩٥.

الحديث عنه عن ابن مسعود بنفس السند الذي في «صحيح الترمذي» وقد تقدّم نصّ عبارته في الفصل الأول.

ترجمته:

وقد أثنى على العقيلي كلّ من ترجم له . . . قال الذهبي: «الحافظ الإمام أبو جعفر . . . قال مسلمة بن القاسم: كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخطر، ما رأيت مثله . . . وقال الحافظ أبو الحسن ابن سهل القطّان: أبو جعفر ثقة جليل القدر، عالم بالحديث، مقدّم في الحفظ، توفّي سنة ٣٢٢»[١]

وانظر: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٣٦، الوافي بالوفيات ٤/ ٢٩١، طبقات الحفّاظ: ٣٤٦، وغيرها.

(٥)

أبوبكر النقّاش

وطعن فيه الحافظ الكبير أبوبكر النقّاش ـ المتوفّى سنة ٣٥٤ هـ ـ فقد قال الحافظ الذهبي بعد أن رواه بترجمة أحمد بن محمّد بن غالب الباهلي: «وقال أبوبكر النقّاش: وهو واهٍ»[٢].

ترجمته:

ترجم له الحافظ الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ووصفه بـ«العلّامة المفسّر شيخ القـرّاء»[٣]. وهكذا ترجم له ووصفه بجلائل الأوصاف غيره من الأعلام

(١) تذكرة الحفّاظ ٣/ ٨٣٣.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ١٤٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٧٣.

. . . فراجع:

تذكرة الحفّاظ ٣/٩٠٨، تاريخ بغداد ٢/٢٠١، المنتظم ٧/١٤، وفيات الأعيان ٤/٢٩٨، الوافي بالوفيات ٢/٣٤٥، مرآة الجنان ٢/٢٤٧، طبقات الحفّاظ: ٣٧١.

(٦)

ابن عديّ

وأورده الحافظ أبو أحمد ابن عدي، المتوفّى سنة ٣٦٥ هـ، عن أنس بن مالك بترجمة حمّاد بن دليل في «الضعفاء» وعنه السيوطي في الجامع الصغير، ونصّ هناك على أنّ «هذا الحديث قد روى له حمّاد بن دليل إسنادين، ولا يروي هذين الإسنادين غير حمّاد بن دليل».

وقد تقدّم ذكر عبارته كاملةً، حيث عرفت ما في الإسنادين المذكورين عند ابن عديّ وغيره من الأئمّة في الفصل الأول.

ترجمته:

والحافظ ابن عديّ من أعاظم أئمّة الجرح والتعديل لدى القوم. . .

قال السمعاني بترجمته: «كان حافظ عصره، رحل إلى الاسكندرية وسمرقند، ودخل البلاد وأدرك الشيوخ. كان حافظاً متقناً لم يكن في زمانه مثله.

قال حمزة بن يوسف السهمي: سألت الدار قطني أنْ يصنّف كتاباً في ضعفاء المحدّثين، قال: أليس عندك كتاب ابن عديّ؟ فقلت: نعم، فقال: فيه كفاية لا يزاد عليه»[1].

(١) الأنساب ـ الجرجاني ٣/ ٢٢١ ـ ٢٢٢.

وانـظر: تذكرة الحفّاظ ٣/١٦١، شذرات الذهب ٣/٥١، مرآة الجنان ٢/٣٨١، وغيرها.

(٧)
أبو الحسن الدار قطني

وقال الحافظ الشهير أبو الحسن الدار قطني ـ المتوفى سنة ٣٨٥ هـ ـ بعد أنْ أخرج الحديث بسنده عن العمري: «لايثبت، والعمريّ هذا ضعيف»[١].

ترجمته:

وكتب الرجال والتاريخ مشحونة بالثناء على الدار قطني . . .

قال الذهبي: «الدار قطني ـ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الحافظ المشهور، صاحب التصانيف . . . ذكره الحاكم فقال: صار أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإماماً في القرّاء والنحاة، صادفته فوق ما وصف لي، ولـه مصنّفـات يطول ذكرها. وقال الخطيب: كان فريد عصره، وفزيع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته . . . وقال القاضي أبو الطيّب الطبري: الدار قطني أمير المؤمنين في الحديث!!»[٢].

وقال ابن كثير: « . . . . الحافظ الكبير، أُستاذ هذه الصناعة وقبله بمدة وبعده إلى زماننا هذا . . . كان فريد عصره ونسيج وحده وإمام دهره . . . وله كتابـه المشهور . . . وقال ابن الجوزي: قد اجتمع له معرفة الحديث والعلم بالقراءات والنحو والفقه والشعر، مع الإمامة والعدالة وصحّة العقيدة»[٣].

---

(١) أُنظر: لسان الميزان ٥/٢٣٧.

(٢) العبر ٣/٢٨.

(٣) البداية والنهاية ١١/٣١٧.

وراجع: وفيات الأعيان ٢/ ٤٥٩، تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤، النجوم الزاهرة ٤/١٧٢، طبقات الشافعية ٣/٤٦٢، طبقات القرّاء ١/٥٥٨، وغيرها.

(٨)

ابن حزم الأندلسي

وقد نصّ الحافظ ابن حزم الأندلسي، المتوفّى سنة ٤٧٥، هـ، على بطلان هذا الحديث وعدم جواز الإحتجاج به . . . فإنّه قال في رأي الشيخين ما نصّه: «أمّا الرواية: اقتدوا باللذين من بعدي. فحديث لا يصحّ. لأنّه مرويّ عن مولى لربعيّ مجهول، وعن المفضّل الضبيّ وليس بحجّة.

كما حدّثنا أحمد بن محمد بن الجسور، نا محمد بن كثير الملّائي، نا المفضّل الضبيّ، عن ضرار بن مرّة، عن عبدالله بن أبي الهذيل العنزي، عن جدّته، عن النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، قال: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن أُمّ عبد.

وكما حدّثناه أحمد بن قاسم، قال: نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ، قال: حدّثني قاسم بن أصبغ، نا إسماعيل بن إسحاق القاضي، نا محمد ابن كثير، أنا سفيان الثوري، عن عبدالملك بن عمير، عن مولى لربعي، عن ربعي، عن حذيفة . . .

وأخذناه أيضاً عن بعض أصحابنا، عن القاضي أبي الوليد ابن الفرضي، عن ابن الدخيل، عن العقيلي، نا محمد بن إسماعيل، نا محمد بن فضيل، نا وكيع، نا سالم المرادي، عن عمرو بن هرم، عن ربعي بن حراش وأبي عبدالله ـ رجل من أصحاب حذيفة ـ عن حذيفة.

قال أبو محمد: سالم ضعيف. وقد سمّى بعضهم المولى فقال: هلال مولى

ربعيّ. وهو مجهول لا يعرف من هو أصلاً. ولو صحّ لكان عليهم لا لهم، لأنّهم - نعني أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي - أترك الناس لأبي بكر وعمر. وقد بيّنا أنّ أصحاب مالك خالفوا أبابكر ممّا رووا في الموطّأ خاصة في خمسة مواضع، وخالفوا عمر في نحو ثلاثين قضية ممّا رووا في الموطّأ خاصة. وقد ذكرنا أيضاً أنّ عمر وأبابكر اختلفا، وأنّ اتّباعهما فيما اختلفا فيه متعذّر ممتنع لا يُعذر عليه أحد».

وقال في الفصل:

«قال أبو محمد: ولو أنّنا نستجيز التدليس والأمر الذي لو ظفر به خصومنا طاروا به فرحاً أو أبلسوا أسفاً - لاحتججنا بما روي: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

قال أبو محمد: ولكنّه لم يصحّ، ويعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يصحّ»[1].

ترجمته:

وأبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، حافظ، فقيه، ثقة، له تراجم حسنة في كتبهم، وإن كانوا ينتقدون عليه صراحته وشدّته في عباراته . . .

قال الحافظ ابن حجر: «الفقيه الحافظ الظاهري، صاحب التصانيف، كان واسع الحفظ جدّاً، إلاّ أنّه لثقة حافظته كان يهجم، كالقول في التعديل والتجريح وتبيين أسماء الرواة، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة.

قال صاعد بن أحمد الربعي: كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس كلّهم لعلوم الإسلام وأشبعهم معرفة، وله مع ذلك توسّع في علم البيان، وحظّ من البلاغة، ومعرفة بالسِيَر والأنساب.

قال الحميدي: كان حافظاً للحديث، مستنبطاً للأحكام من الكتاب

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: المجلّد ٢ الجزء ٦ ص٢٤٢ - ٢٤٣. الفصل في الملل والنحل ٤/٨٨.

والسُنّة، متفنّناً في علوم جمّة، عاملاً بعلمه، ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء وسرعة الحفظ والتديّن وكرم النفس، وكان له في الأثر باع واسع.

قال مؤرّخ الأندلس أبو مروان ابن حبّان: كان ابن حزم حامل فنون من حديث وفقه ونسب وأدب، مع المشاركة في أنواع التعاليم القديمة، وكان لا يخلو في فنونه من غلط، لجرأته في السؤال على كل فنّ»[1].

وراجع: وفيات الأعيان ٣/١٣، نفح الطيب ١/٣٦٤، العبر في خبر من غبر ٣/٢٣٩.

(٩)

برهان الدين العبري الفرغاني

وقد نصّ العلاّمة عبيدالله بن محمد العبري الفرغاني الحنفي ـ المتوفّى سنة ٧٤٣ هـ ـ على أنّه حديث موضوع لا يجوز الاستدلال به والاستناد إليه، وهذا نصّ كلامه: «وقيل: إجماع الشيخين حجّة لقوله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. فالرسول أمرنا بالاقتداء بهما، والأمر للوجوب، وحينئذٍ يكون مخالفتهما حراماً. ولا نعني بحجّيّة إجماعهما سوى ذلك.

الجواب: إنّ الحديث موضوع لما بيّنّا في شرح الطوالع»[2].

ترجمته:

والعبري من كبار أئمّة القوم في علم الكلام والمعقول، وشرحه على «المنهاج» وعلى «الطوالع» للقاضي البيضاوي من أشهر كتبهم في الكلام والأصول

---

(١) لسان الميزان ٤/١٩٨.

(٢) شرح المنهاج ـ مخطوط.

. . . وقد ترجموا له وأثنوا عليه واعترفوا بفضله.

قال الحافظ ابن حجر: «كان عارفاً بالأصلين، وشرح مصنّفات ناصر الدين البيضاوي . . . ذكره الذهبي في المشتبه ـ في العبري ـ فقال: عالم كبير في وقتنا وتصانيفه سائرة. ومات في شهر رجب سنة ٧٤٣. قلت: رأيت بخطّ بعض فضلاء العجم أنّه مات في غرّة ذي الحجّة منها وهو أثبت، ووصفه فقال: هو الشريف المرتضى قاضي القضاة، كان مطاعاً عند السلاطين، مشهوراً في الآفاق، مشاراً إليه في جميع الفنون، ملاذ الضعفاء، كثير التواضع والإنصاف»[1].

وقال الأسنوي: «كان أحد الأعلام في علم الكلام والمعقولات، ذا حظٍّ وافر من باقي العلوم، وله التصانيف المشهورة»[2].

وقال اليافعي: «الإمام العلاّمة، قاضي القضاة، عبيدالله بن محمد العبري الفرغاني الحنفي، البارع العلاّمة المناظر، يضرب بذكائه ومناظرته المثل، كان إماماً بارعاً، متفنّناً، تخرج به الأصحاب، يعرف المذهبين الحنفي والشافعي، . وأقرأهما وصنّف فيهما. وأمّا الأُصول والمعقول فتفرّد فيها بالإمامة، وله تصانيف . . . وكان أُستاذ الأُستاذين في وقته»[3].

(١٠)

شمس الدين الذهبي

وأبطل الحافظ الكبير الذهبي ـ المتوفّى سنة ٧٤٨ هـ ـ هذا الحديث مرّة بعد

---

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢ / ٤٣٣.

(٢) طبقات الشافعية ٢ / ٢٣٦.

(٣) مرآة الجنان ٤ / ٣٠٦.

أُخرى، واستشهد بكلمات جهابذة فنّ الحديث والرجال . . . وإليك ذلك:

قال: «أحمد بن صليح، عن ذي النون المصري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر بحديث: اقتدوا باللذين من بعدي.

وهذا غلط، وأحمد لا يعتمد عليه»[1]

وقال: «أحمد بن محمد بن غالب الباهلي غلام خليل، عن إسماعيل بن أبي أُويس وشيبان وقرّة بن حبيب. وعنه: ابن كامل وابن السماك وطائفة.

وكان من كبار الزّهاد ببغداد. قال ابن عديّ: سمعت أبا عبدالله النهاوندي يقول: قلت لغلام خليل: ما هذه الرقائق التي تحدّث بها؟ قال: وضعناها لنرقّق بها قلوب العامة.

وقال أبو داود: أخشى أن يكون دجّال بغداد.

وقال الدارقطني: متروك.

ومن مصائبه: قال: حدّثنا محمد بن عبدالله العمري، حدّثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

فهذا ملصق بمالك. وقال أبوبكر النقّاش: وهو واهٍ . . .»[2].

وقال: «محمد بن عبدالله بن عمر بن القاسم بن عبدالله بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطّاب العدوي، العمري.

ذكره العقيلي وقال: لا يصحّ حديثه، ولا يعرف بنقل الحديث، حدّثنا أحمد ابن الخليل، حدّثنا إبراهيم بن محمد الحلبي، حدّثني محمد بن عبدالله بن عمر بن القاسم، أنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: اقتدوا باللذين من بعدي.

فهذا لا أصل له من حديث مالك، بل هو معروف من حديث حذيفة بن

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/١٠٥.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١/١٤١.

اليمان.

وقال الدار قطني: العمري هذا يحدّث عن مالك بأباطيل.

وقال ابن منده: له مناكير»[1].

وقال: «عن يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن أبي الزعراء، عن ابن مسعود مرفوعاً: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود.

قلت: سنده واهٍ جدّاً»[2].

ترجمته:

والذهبي أعرف من أنْ يعرّف، فهو إمام المتأخرين في التواريخ والسِّير، والحجّة عندهم في الجرح والتعديل... وإليك بعض مصادر ترجمته: الدرر الكامنة ٣/٣٣٦، الوافي بالوفيات ٢/١٦٣، طبقات الشافعية ٥/٢١٦، فوات الوفيات ٢/٣٧٠، البدر الطالع ٢/١١٠، شذرات الذهب ٦/١٥٣، النجوم الزاهرة ١٠/١٨٢، طبقات القرّاء ٢/٧١.

(١١)

نور الدّين الهيثمي

ونصّ الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ـ المتوفّى سنة ٨٠٧ هـ ـ على سقوط الحديث عن أبي الدرداء حيث قال: «وعن أبي الدرداء، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر،

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/٦١٠.

(٢) تلخيص المستدرك ٣/٧٥.

فإنّهما حبل الله الممدود، ومن تمسّك بهما فقد تمسّك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها.

رواه الطبراني. وفيه من لم أعرفهم»[1].

وكذا عن ابن مسعود. وقد تقدّمت عبارته.

ترجمته:

والحافظ الهيثمي من أكابر حفّاظ القوم وأئمّتهم.

قال الحافظ السخاوي بعد وصفه بالحفظ: «وكان عجباً في الدين والتقوى والزهد والإقبال على العلم والعبادة والأوراد وخدمة الشيخ . . .

قال شيخنا في معجمه: كان خيّراً ساكناً ليّناً سليم الفطرة، شديد الإنكار للمنكر، كثير الاحتمال لشيخنا ولأولاده، محبّاً في الحديث وأهله . . .

وقال البرهان الحلبي: إنّه كان من محاسن القاهرة.

وقال التقيّ الفاسي: كان كثير الحفظ للمتون والآثار، صالحاً خيّراً.

وقال الأفقهسي: كان إماماً عالماً حافظاً زاهداً . . .

والثناء على دينه وزهده وورعه ونحو ذلك كثير جدّاً . . .»[2].

وراجع أيضاً: حسن المحاضرة ١/٣٦٢، طبقات الحفّاظ: ٥٤١، البدر الطالع ١/٤٤.

(١٢)

ابن حجر العسقلاني

واقتفى الحافظ ابن حجر العسقلاني ـ المتوفّى سنة ٨٥٢ هـ ـ أثر الحافظ

---

(١) مجمع الزوائد ٩/٥٣.

(٢) الضوء اللامع ٥/٢٠٠.

الذهبي، فأبطل الحديث في غير موضع. فقال بترجمة أحمد بن صليح:

«أحمد بن صليح، عن ذي النون المصري، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما بحديث: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. وهذا غلط. وأحمد لا يعتمد عليه»(١).

وقال بترجمة غلام خليل بعد كلام الذهبي: «وقال الحاكم: سمعت الشيخ أبابكر ابن إسحاق يقول: أحمد بن محمد بن غالب ممّن لا أشكّ في كذبه.

وقال أبو أحمد الحاكم: أحاديثه كثيرة لا تحصى كثرةً، وهو بيّن الأمر في الضّعف.

وقال أبو داود: قد عرض عليَّ من حديثه فنظرت في أربعمائة حديث أسانيدها ومتونها كذب كلّها. وروى عن جماعةٍ من الثقات أحاديث موضوعة على ما ذكره لنا القاضي أحمد بن كامل، مع زهده وورعه. ونعوذ بالله من ورع يقيم صاحبه ذلك المقام»(٢).

وأضاف إلى كلام الذهبي بترجمة محمد العمري: «وقال العقيلي بعد تخريجه: هذا حديث منكر لا أصل له. وأخرجه الدار قطني من رواية أحمد الخليلي البصري بسنده وساق بسندٍ كذلك ثم قال: لا يثبت، والعمري هذا ضعيف»(٣).

ترجمته:

وابن حجر العسقلاني حافظهم على الإطلاق، وشيخ الإسلام عندهم في جميع الآفاق، إليه المرجع في التاريخ والحديث والرجال، وعلى كتبه المعوَّل في جميع العلوم... قال الحافظ السيوطي:

«الإمام الحافظ في زمانه، قاضي القضاة، انتهت إليه الرحلة والرياسة في

---

(١) لسان الميزان ١/١٨٨.

(٢) لسان الميزان ١/٢٧٢.

(٣) لسان الميزان ٥/٢٣٧.

الحديث في الدنيا بأسرها، لم يكن في عصره حافظ سواه. وألّف كتباً كثيرة كشرح البخاري، وتغليق التعليق، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والإصابة في الصحابة، ونكت ابن الصلاح، ورجال الأربعة وشرحها، والألقاب . . .»[1].

وهكذا وُصف في كلّ كتاب توجد فيه ترجمة له . . . فراجع: البدر الطالع ١/٨٧، الضوء اللامع ٢/٣٦، شذرات الذهب ٨/٢٧٠، ذيل رفع الإصر: ٨٩، ذيل تذكرة الحفّاظ: ٣٨٠.

(١٣)

شيخ الإسلام الهروي

وقال الشيخ أحمد بن يحيى الهروي الشافعي ـ المتوفّى سنة ٩١٦ هـ ـ ما نصّه:

«من موضوعات أحمد الجرجاني:

من قال القرآن مخلوق فهو كافر. الإيمان يزيد وينقص. ليس الخبر كالمعاينة. الباذنجان شفاء من كلّ داء. دانق من حرام أفضل عندالله من سبعين حجة مبرورة. موضوع. اقتدوا باللّذين من بعدي أبي بكر وعمر. باطل.

إنّ الله يتجلّى للخلائق يوم القيامة ويتجلّى لأبي بكر خاصّة. باطل»[2].

ترجمته:

وهذا الشيخ من فقهاء الشّافعية، وكان شيخ الإسلام بمدينة هراة، وهو

---

(١) حسن المحاضرة ١/٣٦٣.

(٢) الدرّ النضيد: ٩٧.

حفيد السّعد التفتازاني.

قال الزركلي: «أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الهروي، شيخ الإسلام، من فقهاء الشافعية، يكنّى سيف الدين ويعرف بـ«حفيد السعد» التفتازاني. كان قاضي هراة مدّة ثلاثين عاماً، ولمّا دخل الشاه إسماعيل بن حيدر الصفوي كان الحفيد ممّن جلسوا لاستقباله في دار الإمارة، ولكنّ الوشاة اتّهموه عند الشاه بالتعصّب، فأمر بقتله مع جماعةٍ من علماء هراة، ولم يعرف له ذنب، ونعت بالشهيد. له كتب منها: مجموعة سمّيت: الدرّ النضيد من مجموعة الحفيد ط. في العلوم الشرعية والعربيّة . . .»[1].

(١٤)

عبدالرؤوف المناوي

وطعن العلاّمة عبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي المصري - المتوفّى سنة ١٠٢٩ هـ - في سند الحديث عن حذيفة، وتعقّبه عن ابن مسعود بكلمة الذهبي. وهذا نصُّ عبارته:

«(اقتدوا باللذين) بفتح الذال. أي الخليفتين اللذين يقومان (من بعدي: أبو بكر وعمر) أمره بمطاوعتهما يتضمّن الثناء عليهما، ليكونا أهلاً لأن يطاعا فيما يأمران به وينهيان عنه، المؤذن بحسن سيرتهما وصدق سريرتهما، وإيماء لكونهما الخليفتين بعده. وسبب الحثّ على الاقتداء بالسابقين الأولين ما فطروا عليه من الأخلاق المرضيّة والطبيعة القابلة للخيور السنيّة، فكأنّهم كانوا قبل الإسلام كأرض طيّبة في نفسها، لكنّها معطّلة عن الحرث بنحو عوسج وشجر عضاة. فلمّا

(١) الأعلام ١ / ٢٧٠.

أُزيل ذلك منها بظهور دولة الهدى أنبتت نباتاً حسناً، فلذلك كانوا أفضل الناس بعد الأنبياء، وصار أفضل الخلق بعدهم من اتّبعهم بإحسان إلى يوم الصراط والميزان.

فإن قلت: حيث أمر باتّباعهما فكيف تخلّف علي رضي الله عنه عن البيعة؟

قلت: كان لعذر ثم بايع. وقد ثبت عنه الانقياد لأوامرهما ونواهيهما وإقامة الجمع والأعياد معهما والثناء عليهما حيّين وميّتين.

فإن قلت: هذا الحديث يعارض ما عليه أهل الأُصول من أنّه لم ينصّ على خلافة أحد.

قلت: مرادهم لم ينصّ نصّاً صريحاً. وهذا كما يحتمل الخلافة يحتمل الاقتداء بهم في الرأي والمشورة والصلاة وغير ذلك.

(حم ت) في المناقب وحسّنه (ه) من حديث عبدالملك بن عمير عن ربعي (عن حذيفة) بن اليمان.

قال ابن حجر: اختلف فيه على عبدالملك. وأعلّه أبو حاتم. وقال البزّار كابن حزم: لا يصحّ. لأنّ عبدالملك لم يسمعه من ربعي، وربعي لم يسمعه من حذيفة. لكن له شاهد. وقد أحسن المصنّف حيث عقّبه بذكر شاهده فقال:

(اقتدوا باللذين) بفتح الذال (من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار) بن ياسر، أي سيروا بسيرته واسترشدوا بإرشاده فإنّه ما عرض عليه أمران إلّا اختار أرشدهما، كما يأتي في حديث (وتمسّكوا بعهد ابن مسعود) عبدالله، أي ما يوصيكم به.

قال التوربشتي: أشبه الأشياء بما يراد من عهده أمر الخلافة، فإنّه أوّل من شهد بصحّتها وأشار إلى استقامتها قائلاً: ألا نرضى لدنيانا من رضيه لديننا بيننا، كما يومئ إليه المناسبة بين مطلع الخبر وتمامه.

(ت) وحسّنه (عن ابن مسعود. الروياني عن حذيفة) قال: بينا نحن عند رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم إذ قال: لا أدري ما قدر بقائي فيكم، ثم

ذكره. (عد عن أنس).

ورواه الحاكم عن ابن مسعود باللفظ المذكور قال الذهبي: وسنده واهٍ»[١].

ترجمته:

والمناويّ علاّمة محقّق كبير، وكتابه (فيض القدير) من الكتب المفيدة وقد ترجم له وأثنى عليه العلاّمة المحبّي ووصفه بـ«الإمام الكبير الحجّة» وهذه عبارته:

«عبدالرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، الملقّب بزين الدين، الحدادي ثم المناوي، القاهري، الشافعي.

الإمام الكبير الحجّة، الثبت القدوة، صاحب التصانيف السائرة، وأجلّ أهل عصره من غير ارتياب.

وكان إماماً فاضلاً، زاهداً، عابداً، قانتاً لله خاشعاً له، كثير النفع، وكان متقرّباً بحسن العمل، مثابراً على التسبيح والأذكار، صابراً صادقاً، وكان يقتصر يومه وليلته على أكلةٍ واحدةٍ من الطعام.

وقد جمع من العلوم والمعارف ـ على اختلاف أنواعها وتباين أقسامها ـ ما لم يجتمع في أحدٍ ممّن عاصره...»[٢].

(١٥)

ابن درويش الحوت

وقال العلاّمة ابن درويش الحوت ـ المتوفّى سنة ١٠٩٧ هـ ـ: «خبر (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر).

رواه أحمد والترمذي وحسّنه. وأعلّه أبو حاتم، وقال البزّار كابن حزم: لا

---

(١) فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير ٢/٥٦.

(٢) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٢/٤١٢ ـ ٤١٦.

يصحّ. وفي رواية للترمذي وحسّنها: واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود. وقال الهيثمي: سندها واهٍ»[1].

(١) أسنى المطالب: ٤٨.

(٣)

تأمّلات في متن ودلالة

حديث الاقتداء

قد أشرنا في المقدّمة إلى استدلال القوم بحديث الاقتداء في باب الخلافة والإمامة وفي الفقه والأُصول في مسائل مهمّة . . .

فقد استدلّ به القاضي البيضاوي في كتابه الشهير «طوالع الأنوار في علم الكلام» وابن حجر المكّي في «الصواعق المحرقة» وابن تيميّة في «منهاج السُنّة» وولي الله الدهلوي ـ صاحب: حجّة الله البالغة ـ في كتابه «قرّة العينين في تفضيل الشيخين» . . . ومن الطريف جدّاً أنّ هذا الأخير ينسب رواية الحديث إلى البخاري ومسلم . . . وهذه عبارته:

«قوله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

فعن حذيفة: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: أقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. متّفق عليه.

وعن ابن مسعود، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي من أصحابي أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار، وتمسّكوا بعهد ابن مسعود. أخرجه الترمذي»[١].

إذ لا يخفى أنّ النسبة كاذبة . . . إلّا أنْ يكون «متّفق عليه» اصطلاحاً خاصاً بالدهلوي، يعني به اتّفاقهما على عدم الإخراج!!

واستدلّ به الشيخ علي القاري . . . . ووقع فيما وقع فيه الدهلوي . . .

---

(١) قرّة العينين: ١٨٩.

فقد جاء في «شرح الفقه الأكبر»: «مذهب عثمان وعبدالرحمن بن عوف: أنّ المجتهد يجوز له أنْ يقلِّد غيره إذا كان أعلم منه بطريق الدين، وأنْ يترك اجتهاد نفسه ويتّبع اجتهاد غيره. وهو المروي عن أبي حنيفة، لا سيّما وقد ورد في الصحيحين: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. فأخذ عثمان وعبدالرحمن بعموم هذا الحديث وظاهره».

ولعلّه يريد غير صحيحي البخاري ومسلم!! وإلاّ فقد نصّ الحاكم ـ كما عرفت ـ على أنّهما لم يخرجاه!!

وهكذا فإنّك تجد حديث الاقتداء . . . يُذكر أو يستدلّ به في كتب الأُصول المعتمدة . . . فقد جاء في المختصر:

«مسألة: الإجماع لا ينعقد بأهل البيت وحدهم خلافاً للشيعة. ولا بالأئمة الأربعة عند الأكثرين خلافاً لأحمد. ولا بأبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ عند الأكثرين. قالوا: عليكم بسُنّتي وسُنّة الخلفاء الراشدين من بعدي. اقتدوا باللذين من بعدي. قلنا: يدلّ على أهلية اتّباع المقلّد، ومعارض بمثل: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم. وخذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء».

قال شارحه العضد: «أقول: لا ينعقد الإجماع بأهل البيت وحدهم مع مخالفة غيرهم لهم، أو عدم الموافقة والمخالفة، خلافاً للشيعة. ولا بالأئمّة الأربعة عند الأكثرين خلافاً لأحمد. ولا بأبي بكر وعمر عند الأكثرين خلافاً لبعضهم.

لنا: أنّ الأدلّة لا تتناولهم. وقد تكرّر فلم يكرّر. أمّا الشيعة فبنوا على أصلهم في العصمة، وقد قرّر في الكلام فلم يتعرّض له. وأمّا الآخرون فقالوا: قال عليه الصلاة والسلام: عليكم بسُنّتي وسُنّة الخلفاء الراشدين من بعدي. وقال: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر.

الجواب: أنّهما إنّما يدلاّن على أهلية الأربعة أو الاثنين لتقليد المقلّد لهم، لا على حجّية قولهم على المجتهد. ثم إنّه معارض بقوله: أصحابي كالنجوم . . .»[1].

---

(١) شرح المختصر في الأُصول ٢/٣٦.

وفي المنهاج وشرحه: «وذهب بعضهم إلى أنّ إجماع الشيخين وحدهما حجّة لقوله عليه السلام: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. رواه أحمد بن حنبل وابن ماجة والترمذي وقال: حسن، وذكره ابن حبان في صحيحه.

وأجاب الإمام وغيره عن الخبرين بالمعارضة بقوله: أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم. وهو حديث ضعيف. وأجاب الشيخ أبو إسحاق في (شرح اللمع) بأنّ ابن عبّاس خالف جميع الصحابة في خمس مسائل انفرد بها، وابن مسعود انفرد بأربع مسائل، ولم يحتجّ عليهما أحد بإجماع . . .»[1].

وفي مسلّم الثبوت وشرحه: «ولا ينعقد الإجماع بالشيخين أميري المؤمنين أبي بكر وعمر عند الأكثر، خلافاً للبعض، ولا ينعقد بالخلفاء الأربعة خلافاً لأحمد الإمام ولبعض الحنفية . . . قالوا: كون اتّفاق الشيخين إجماعاً، قالوا: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر. رواه أحمد، فمخالفتهما حرام . . . قلنا: 'هذا خطاب للمقلّدين، فلا يكون حجّة على المجتهدين، وبيان لأهليّة الاتّباع، لا حصر الاتّباع فيهم، وعلى هذا فالأمر للإباحة أو للندب، وأحد هذين التأويلين ضروري، لأنّ المجتهدين كانوا يخالفونهم، والمقلّدون كانوا قد يقلّدون غيرهم ولم ينكر عليهم أحد، لا الخلفاء أنفسهم ولا غيرهم، فعدم حجّية قولهم كان معتقدهم. وبهذا اندفع ما قيل إنّ الإيجاب ينافي هذا التأويل. . .»[2].

فهذه نماذج من إستدلال القوم بحديث الاقتداء بالشيخين . . . في مسائل الفقه والأصولين . . .

لكنّ الذي يظهر من مجموع هذه الكلمات أنّ الأكثر على عدم حجّية إجماعهما . . .

---

(١) الإبهاج في شرح المنهاج ٢/ ٣٦٧.

(٢) فواتح الرحموت في مسلّم الثبوت ٢/ ٢٣١.

وإذا ضممنا إلى ذلك أنّ الأكثر ـ أيضاً ـ على أنّ النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم لم ينصّ على خلافة أحدٍ من بعده . . . كما جاء في المواقف وشرحها «والإمام الحقّ بعد النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: أبوبكر ثبتت إمامته بالإجماع، وإن توقّف فيه بعضهم . . . ولم ينصّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم على أحدٍ خلافاً للبكرية، فإنّهم زعموا النصّ على أبي بكر، وللشيعة فإنّهم يزعمون النصّ على علي كرّم الله وجهه، إمّا نصّاً جلياً وإمّا نصّاً خفيّاً. والحقّ عند الجمهور نفيهما»[1].

وقال المناوي بشرحه: «فإن قلت: هذا الحديث يعارض ما عليه أهل الأصول من أنّه لم ينصّ على خلافة أحدٍ.

قلت: مرادهم: لم ينصّ نصّاً صريحاً، وهذا كما يحتمل الخلافة يحتمل الاقتداء بهم في الرأي والمشورة والصلاة ونحو ذلك[2].

علمنا أنّ المستدلّين بهذا الحديث في جميع المجالات ـ ابتداءً بباب الإمامة والخلافة، وانتهاءً بباب الاجتهاد والإجماع ـ هم «البكرية» وأتباعهم . . .

إذن . . . فالأكثر يُعْرِضون عن مدلول هذا الحديث ومفاده . . . وإنّ المستدلّين به قومٌ متعصّبون لأبي بكر وإمامته . . . وهذا وجه آخر من وجوه وضعه واختلاقه . . .

قال الحافظ ابن الجوزي: «قد تعصّب قوم لا خلاق لهم يدّعون التمسّك بالسُّنّة فوضعوا لأبي بكر فضائل . . .»[3].

لكن من هم؟

هم «البكرية» أنفسهم!!

---

(١) شرح المواقف ـ مباحث الإمامة ٨/ ٣٥٤.

(٢) فيض القدير ٢/ ٥٦.

(٣) الموضوعات ١/ ٣٠٣.

قال العلاّمة المعتزلي: «فلمّا رأت البكرية ما صنعت الشيعه[1]، وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث، نحو: (لو كانت متّخذاً خليلاً) فإنّهم وضعوه في مقابلة (حديث الإخاء). ونحو (سدّ الأبواب) فإنّه كان لعلي عليه السلام، فقلبته البكرية إلى أبي بكر. ونحو: (إيتني بدواةٍ وبياض أكتب فيه لأبي بكر كتاباً لا يختلف عليه إثنان) ثم قال: (يأبى الله والمسلمون إلاّ أبابكر) فإنّهم وضعوه في مقابلة الحديث المروي عنه في مرضه: (إيتوني بدواةٍ وبياض أكتب لكم ما لا تضلّون بعده أبداً. فاختلفوا عنده وقال قوم منهم: لقد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله) ونحو حديث: (أنا راضٍ عنك، فهل أنت عنّي راض؟) ونحو ذلك»[2].

وبعد، فما مدلول هذا الحديث ونحن نتكلّم هنا عن هذه الجهة وبغضّ النظر عن السند؟

يقول المناوي: «أمره بمطاوعتهما يتضمّن الثناء عليهما، ليكونا أهلاً لأن يطاعا فيما يأمران به وينهيان عنه . . .».

لكنّ أوّل شيء يعترض عليه به تخلّف أمير المؤمنين عليه السلام ومن تبعه عن البيعة مع أمرهما به، ولذا قال:

«فإن قلت: حيث أمر باتّباعهما فكيف تخلّف علي رضي الله عنه عن البيعة؟

قلت: كان لعذر ثم بايع، وقد ثبت عنه الانقياد لأوامراهما ونواهيهما . . .»[3].

أقول: لقد وقع القوم ـ بعد إنكار النصّ وحصر دليل الخلافة في الإجماع ـ في مأزق كبير وإشكال شديد، وذلك لأنّهم قرّروا في علم الأُصول أنّه إذا خالف

---

(١) الذي صنعته الشيعة أنّها استدلّت بالأحاديث التي رواها أهل السنّة في فضل أمير المؤمنين عليه السلام باعتبار أنّها نصوص جليّة أو خفيّة على امامته كما ذكر صاحب «شرح المواقف» وغيره.

(٢) شرح نهج البلاغة ١١/٤٩.

(٣) فيض القدير ٢/٥٦.

واحد من الأُمّة أو اثنان لم ينعقد الإجماع.

قال الغزّالي: «إذا خالف واحد من الأُمّة أو اثنان لم ينعقد الإجماع دونه، فلو مات لم تصر المسألة إجماعاً، خلافاً لبعضهم. ودليلنا: أنّ المحرّم مخالفة الأُمّة كافّة...»[1].

وفي مسلّم الثبوت وشرحه: «قيل: إجماع الأكثر مع ندرة المخالف بأنْ يكون واحداً أو اثنين إجماع ... والمختار أنّه ليس بإجماع لانتفاء الكلّ الذي هو مناط العصمة. ثم اختلفوا فقيل: ليس بحجّةٍ أصلاً كما أنّه ليس بإجماع، وقيل: بل حجّة ظنّية غير الإجماع، لأنّ الظاهر إصابة السواد الأعظم ... قيل: ربّما كان الحقّ مع الأقل وليس فيه بعد ....».

فقال المكتفون بإجماع الأكثر: «صحّ خلافة أبي بكر مع خلاف علي وسعد ابن عبادة وسلمان».

فأجيب: «ويدفع بأنّ الإجماع بعد رجوعهم إلى بيعته. هذا واضح في أمير المؤمنين علي».

فلو سلّمنا ما ذكروه من بيعة أمير المؤمنين عليه السلام، فما الجواب عن تخلّف سعد بن عبادة»؟!

أمّا المناوي فلم يتعرّض لهذه المشكلة ... وتعرّض لها شارح مسلّم الثبوت فقال بعد ما تقدّم: «لكنّ رجوع سعد بن عبادة فيه خفاء، فإنّه تخلّف ولم يبايع وخرج عن المدينة، ولم ينصرف إلى أن مات بحوران من أرض الشام لسنتين ونصف مضتا من خلافة أمير المؤمنين عمر، وقيل: مات سنة إحدى عشرة في خلافة أمير المؤمنين الصدّيق الأكبر. كذا في الاستيعاب وغيره. فالجواب الصحيح عن تخلّفه: أنّ تخلّفه لم يكن عن اجتهاد، فإنّ أكثر الخزرج قالوا: منّا أمير ومنكم أمير، لئلاّ تفوت رئاستهم ... ولم يبايع سعد لما كان له حبّ السيادة، وإذا لم

---

(١) المستصفى ١/٢٠٣.

تكن مخالفته عن الاجتهاد فلا يضرّ الإجماع . . .

فإن قلت: فحينئذٍ قد مات هو رضي الله عنه شاقّ عصا المسلمين مفارق الجماعة وقد قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وأصحابه وسلّم: لم يفارق الجماعة أحد ومات إلّا مات ميتة الجاهلية. رواه البخاري. والصحابة لا سيّما مثل سعد برآء عن موت الجاهلية.

قلت: هب أنّ مخالفة الإجماع كذلك، إلّا أنّ سعداً شهد بدراً على ما في صحيح مسلم، والبدريّون غير مؤاخذين بذنب، مثلهم كمثل التائب وإنْ عظمت المصيبة، لِما أعطاهم الله تعالى من المنزلة الرفيعة برحمته الخاصة بهم. وأيضاً: هو عقبي ممّن بايع في العقبة، وقد وعدهم رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وأصحابه وسلّم الجنّة والمغفرة. فإيّاك وسوء الظنّ بهذا الصنيع. فاحفظ الأدب . . . .»[1].

ولو تنزّلنا عن قضية سعد بن عبادة، فما الجواب عن تخلّف الصدّيقة الزهراء عليها السلام؟! وهي من الصحابة، بل بضعة الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم.

فإذا كان الصحابة ـ لا سيّما مثل سعد ـ برآء عن موت الجاهلية، فما ظنّك بالزهراء التي قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «فاطمة بضعة منّي فمن أغضبها أغضبني»[2] وقال: «فاطمة بضعة منّي، يقبضني ما يقبضها ويبسطني ما يبسطها»[3]. وقال: «فاطمة سيّدة نساء أهل الجنّة إلّا مريم بنت عمران»[4] هذه الأحاديث التي استدلّ بها الحافظ السهيلي وغيره من الحفّاظ على أنّها أفضل من الشيخين فضلاً عن غيرهما[5].

---

(١) فواتح الرحموت ـ شرح مسلّم الثبوت ٢/٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٢) فيض القدير ٤/٤٢١ عن البخاري في المناقب.

(٣) فيض القدير ٤/٤٢١.

(٤) فيض القدير ٤/٤٢١.

(٥) فيض القدير ٤/٤٢١.

. . . فإنّ من ضروريّات التاريخ أنّ الزهراء عليها السلام فارقت الدنيا ولم تبايع أبابكر. . . وأنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يأمرها بالمبادرة إلى البيعة، وهو يعلم أنّه «لم يفارق الجماعة أحد ومات إلاّ مات ميتة الجاهليّة»!!

أقول:

إذن . . . لا يدلّ هذا الحديث على شيء ممّا زعموه أو أرادوا له الاستدلال به فما هو واقع الحال؟

سنذكر له وجهاً على سبيل الاحتمال في نهاية المقال . . .

ثمّ إنّ ممّا يبطل هذا الحديث من حيث الدلالة والمعنى وجوهاً أُخر.

- ١ -

إنّ أبابكر وعمر اختلفا في كثير من الأحكام، والأفعال، واتّباع المختلفين متعذّر غير ممكن . . . فمثلاً: أقرّ أبوبكر جواز المتعة ومنعها عمر. وأنّ عمر منع أن يورّث أحداً من الأعاجم إلاّ واحداً ولد في العرب . . . فبمن يكون الاقتداء؟!

ثم جاء عثمان فخالف الشيخين في كثير من أقواله وأفعاله وأحكامه . . . وهو عندهم ثالث الخلفاء الراشدين . . .

وكان في الصّحابة من خالف الشيخين أو الثلاثة كلّهم في الأحكام الشرعية والآداب الدينيّة . . . وكلّ ذلك مذكور في مظانّه من الفقه والأُصول . . . ولو كان واقع هذا الحديث كما يقتضيه لفظه لوجب الحكم بضلالة كلّ هؤلاء!!

- ٢ -

إنّ المعروف من الشيخين الجهل بكثير من المسائل الإسلاميّة ممّا يتعلّق

بالأُصول والفروع، وحتّى في معاني بعض الألفاظ العربية في القرآن الكريم . . .
فهل يأمر النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم بالاقتداء المطلق لمن هذه حاله ويأمر بالرجوع إليه والانقياد له في أوامره ونواهيه كلّها؟!

- ٣ -

إنّ هذا الحديث بهذا اللفظ يقتضي عصمة أبي بكر وعمر والمنع من جواز الخطأ عليهما، وليس هذا بقول أحدٍ من المسلمين فيهما، لأنّ إيجاب الاقتداء بمن ليس بمعصوم إيجاب لما لا يؤمن مِن كونه قبيحاً . . .

- ٤ -

ولو كان هذا الحديث عن النبي صلّى الله عليه وآله لاحتجّ به أبوبكر نفسه يوم السقيفة . . . ولكن لم نجد في واحدٍ من كتب الحديث والتاريخ أنّه احتجّ به على القوم . . . فلو كان لَنقل واشتهر، كما نقل خبر السقيفة وما وقع فيها من النزاع والمغالبة. . .

بل لم نجد احتجاجاً له به في وقتٍ من الأوقات.

- ٥ -

بل وجدناه في السقيفة يخاطب الحاضرين بقوله: «بايعوا أيَّ الرجلين شئتم» يعني: أبا عبيدة وعمر بن الخطّاب[1].

(١) اُنظر: صحيح البخاري ـ باب فضل أبي بكر، مسند أحمد ١/٥٦، تاريخ الطبري ٣/٢٠٩، السيرة الحلبية ٣/٣٨٦، وغيرها.

ويلتفت إلى أبي عبيدة الجرّاح قائلاً: «أُمدد يدك أُبايعك»[١].

- ٦ -

ثمّ لمّا بويع بالخلافة قال:

«أقيلوني، أقيلوني، فلست بخيركم . . .»[٢].

- ٧ -

ثمّ لمّا حضرته الوفاة قال:

«وددت أنّي سألت رسول الله لمن هذا الأمر، فلا ينازعه أحد، ووددت أني كنت سألت: هل للأنصار في هذا الأمر نصيب»[٣].

- ٨ -

وجاء عمر يقول:

«كانت بيعة أبي بكر فلتة، وقى المسلمين شرّها، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه»[٤]

---

(١) الطبقات الكبرى ٣/١٢٨، مسند أحمد ١/٣٥، السيرة الحلبية ٣/٣٨٦.

(٢) الإمامة والسياسة ١/١٤، الصواعق المحرقة: ٣٠، الرياض النضرة ١/١٧٥، كنز العمّال ٣/١٣٢.

(٣) تاريخ الطبري ٣/٤٣١، العقد الفريد ٢/٢٥٤، الإمامة والسياسة ١/١٨، مروج الذهب ٢/٣٠٢.

(٤) صحيح البخاري ٥/٢٠٨، الصواعق المحرقة: ٥، تاريخ الخلفاء: ٦٧.

وبعد:

فما هو متن الحديث؟ وما هو مدلوله؟

قد عرفتَ سقوط هذا الحديث معنىً على فرض صدوره . . .

وعلى الفرض المذكور . . . فلابدّ من الالتزام بأحد أمرين: إمّا وقوع التحريف في لفظه، وإمّا صدوره في قضيّة خاصّة . . .

أمّا الأوّل فيشهد به: أنّه قد روي هذا الخبر بالنصب، أي جاء بلفظ «أبابكر وعمر» بدلاً عن «أبي بكر وعمر» وجعل أبوبكر وعمر منادَيَين مأمورين بالاقتداء . . .[١].

فالنبي صلّى الله عليه وآله وسلّم يأمر المسلمين عامةً بقوله «اقتدوا» ـ مع تخصيصٍ لأبي بكر وعمر بالخطاب ـ «باللذين من بعده» وهما «الكتاب والعترة»، وهما ثِقلاه اللذان طالما أمر بالاقتداء والتمسّك والاعتصام بهما[٢].

وأمّا الثاني . . . فهو ما قيل: من أنّ سبب هذا الخبر: أنّ النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم كان سالكاً بعض الطرق، وكان أبوبكر وعمر متأخّرين عنه، جائيين على عقبه، فقال النبي صلّى الله عليه وآله لبعض من سأله عن الطريق الذي سلكه في اتّباعه واللحوق به: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» وعني في سلوك الطريق دون غيره[٣].

وعلى هذا فليس الحديث على إطلاقه، بل كانت تحفّه قرائن تخصّه بمورده، فأسقط الرّاوي القرائن عن عمدٍ أو سهو، فبدا بظاهره أمراً مطلقاً بالاقتداء بالرجلين . . . وكم لهذه القضية من نظير في الأخبار والأحاديث الفقهية والتفسيريّة

---

(١) تلخيص الشافي ٣/ ٣٥.

(٢) إشارة إلىٰ حديث: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي». راجع: الأجزاء الثلاثة الأُولىٰ من كتابنا، تجد البحث عنه مستقصىً.

(٣) تلخيص الشافي ٣/ ٣٨.

والتاريخيّة . . . ومن ذلك . . . ما في ذيل «حديث الاقتداء» نفسه في بعض طرقه . . . وهذا ما نتكلّم عليه بإيجاز . . . ليظهر لك أنّ هذا الحديث ـ لو كان صادراً ـ ليس حديثاً واحداً، بل أحاديث متعدّدة صدر كلّ منها في موردٍ خاصّ لا علاقة له بغيره . . .

تكملة :

لقد جاء في بعض طرق هذا الحديث:

«اقتدوا باللذين . . .

واهتدوا بهدي عمّار.

وتمسّكوا بعهد ابن أمّ عبد: أو: إذا حدّثكم ابن أُمّ عبدٍ فصدّقوه. أو: ما حدّثكم ابن مسعود فصدّقوه».

فالحديث مشتمل على ثلاث فقرات، الأُولى تخصّ الشيخين، والثانية عمّار ابن ياسر، والثالثة عبدالله بن مسعود.

أمّا الفقرة الأُولى فكانت موضوع بحثنا، فلذا أشبعنا فيها الكلام سنداً ودلالة. . . وظهر عدم جواز الاستدلال بها والأخذ بظاهر لفظها، وأنّ من المحتمل قويّاً وقوع التحريف في لفظها أو لدى النقل لها بإسقاط القرائن الحافّة بها الموجب لخروج الكلام من التقييد إلى الإطلاق، فإنّه نوع من أنواع التحريف، بل من أقبحها وأشنعها كما هو معلوم لدى أهل العلم.

وأمّا الفقرتان الأُخريان فلا نتعرّض لهما إلّا من ناحية المدلول والمفاد لئلّا يطول بنا المقام . . . وإن ذكرا في فضائل الرجلين، وربّما استدلّ بهما بعضهم في مقابلة بعض فضائل أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام . . . فنقول:

قوله: «اهتدوا بهدي عمار» معناه: «سيروا بسيرته واسترشدوا بإرشاده».

فكيف كانت سيرة عمار؟ وما كان إرشاده؟

وهل سار القوم بسيرته واسترشدوا بإرشاده؟!!

هذه كتب السير والتواريخ بين يديك!!

وهذه نقاط من «سيرته» و«إرشاده»:

تخلّف عن بيعة أبي بكر[١] وقال لعبد الرحمن بن عوف ـ حينما قال للناس في قصة الشورى: أشيروا عليَّ ـ «إنْ أردتَ أن لا يختلف المسلمون فبايع عليّاً»[٢].

وقال: بعد أن بويع عثمان ـ: «يا معشر قريش، أمّا إذ صَدَفْتم هذا الأمر عن أهل بيت نبيكم هاهنا مرّةً هاهنا مرّةً، فما أنا بآمن من أن ينزعه الله فيضعه في غيركم كما نزعتموه من أهله ووضعتموه في غير أهله»[٣] وكان مع علي عليه السلام منذ اليوم الأول حتى استشهد معه بصفّين وقد قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «عمار تقتله الفئة الباغية»[٤] و«من عادى عمّاراً عاداه الله»[٥].

ثم لماذا أمر النبيّ صلّى الله عليه وآله بالاهتداء بهدي عمّار والسير على سيرته؟ لأنّه قال له من قبل: «يا عمّار، إن رأيت علياً قد سلك وادياً وسلك الناس كلّهم وادياً غيره فاسلك مع علي، فإنّه لن يدليك في ردى ولن يخرجك من هدى... يا عمار: إنّ طاعة علي من طاعتي، وطاعتي من طاعة الله عزّ وجلّ»[٦].

وقوله: «وتمسّكوا بعهد ابن أُمّ عبد» أو «إذا حدّثكم ابن أُمّ عبد فصدّقوه» ما معناه؟

إنْ كان «الحديث» فهل يصدَّق في كلّ ما حدّث؟

هذا لا يقول به أحدٌ... وقد وجدناهم على خلافه... فقد منعوه من

---

(١) المختصر في أخبار البشر ١/١٥٦، تتمّة المختصر ١/١٨٧.

(٢) تاريخ الطبري ٣/٢٩٧، الكامل ٣/٣٧، العقد الفريد ٢/١٨٢.

(٣) مروج الذهب ٢/٣٤٢.

(٤) المسند ٢/١٦٤، تاريخ الطبري ٤/٢ و٤/٢٨، طبقات ابن سعد ٣/٢٥٣، الخصائص: ١٣٣، المستدرك ٣/٣٧٨، عمدة القاري ٢٤/١٩٩٢، كنز العمّال ١٦/١٤٣.

(٥) الاستيعاب ٣/١١٣٨، الإصابة ٢/٥٠٦، كنز العمال ١٣/٢٩٨، إنسان العيون ٢/٢٦٥.

(٦) تاريخ بغداد ١٣/١٨٦، كنز العمّال ١٢/٢١٢، فرائد السمطين ١/١٧٨، المناقب ـ للخوارزمي ـ: ٥٧ و١٢٤.

الحديث، بل كذّبوه، بل ضربوه . . . فراجع ما رووه ونقلوه . . .[١].

وإنْ كان «العهد» فأيّ عهدٍ هذا؟

لابدّ أنْ يكون إشارةً إلى أمر خاصّ . . . صدر في موردٍ خاصّ . . . لم تنقله الرواة . . .

لقد رووا في حقّ ابن مسعود حديثاً آخر ـ جعلوه من فضائله ـ بلفظ: «رضيت لكم ما رضي به ابن أُمّ عبد»[٢] . . . ولكن ما هو؟

لابدَّ أنْ يكون صادراً في موردٍ خاصّ . . . بالنسبة إلى أمرٍ خاصّ . . . لم تنقله الرواة . . .

إنّه ـ فيما رواه الحاكم ـ كما يلي:

«قال النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم لعبد الله بن مسعود: إقرأ.

قال: أقرأ وعليك أُنزل؟!

قال: إنّي أُحبّ أن أسمع من غيري.

قال: فافتتح سورة النساء حتى بلغ: **﴿فكيف إذا جئنا من كلّ أُمّةٍ بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً﴾** فاستعبر رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، وكفَّ عبدالله.

فقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: تكلّم.

فحمد الله في أول كلامه وأثنى على الله وصلّى على النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم وشهد شهادة الحقّ. وقال:

رضينا بالله ربّاً وبالإسلام ديناً، ورضيت لكم ما رضي الله ورسوله.

فقال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: رضيت لكم ما رضي لكم ابن أُمّ عبد.

---

(١) مسند الدارمي ١/٦١، طبقات ابن سعد ٢/٣٣٦، تذكرة الحفّاظ ١/٥ ـ ٨، المعارف: ١٩٤، الرياض النضرة ٢/١٦٣، تاريخ الخلفاء ١٥٨، أُسد الغابة ٣/٢٥٩.

(٢) هكذا رووه في كتب الحديث . . . أُنظر: فيض القدير ٤/٣٣.

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

فانـظر كيف تلاعبـوا بأقوال النبي صلّى الله عليه وآله وتصرّفوا في السُنّه الشريفة . . . فضلّوا وأضلّوا . . . !!

ونعود فنقول: إنّ السنّة الكريمة بحاجةٍ ماسّةٍ إلى تحقيق وتمحيص، لا سيّما في القضايا التي لها صلة وثيقة بأساس الدين الحنيف، تبنى عليها أُصول العقائد، وتتفرّع منها الأحكام الشرعيّة.

والله نسأل أنْ يوفقنا لتحقيق الحقّ وقبول ما هو به جدير، إنّه سميع مجيب وهو على كلّ شيء قدير.

* * *

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/٣١٩.

فهرس الكتاب



ملحق سند حديث الطير

٥ ـ ١٠٢

تفنيد مزاعم الدهلوي حول السند
١٠٣ ـ ١٣٨

مع العلماء الآخرين في أباطيلهم حول حديث الطير
١٣٩ ـ ١٩٤

دلالة حديث الطير
١٩٥ ـ ٣٨٥

تفنيد المعارضة
بحديث الإقتداء بالشيخين
٣٨٧ ـ ٤٤٨



